المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم العالي
جامعة أم القرى بمكة المكرمة
كلية اللغة العربية
قسم الدراسات العليا العربية
فرع اللغة

بناء الجملة الاسمية الخبرية

في شعر الأحوص

رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في اللغة العربية وآدابها

تخصص (نحو وصرف)

إعداد الطالبة

أريج عبدالله عبدالغني نعيم

الرقم الجامعي: ٤١١٩٨٤٤١١

إشراف الأستاذ الدكتور

محمد بن أحمد العمري

العام الدراسي ١٤٢٥هـ-١٤٢٦هـ

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة العربية السعودية

وزارة التعليم العالي

جامعة أم القرى

كلية اللغة العربية

نموذج رقم : (٨)

إجازةُ أُطروحةٍ علميّةٍ في صيغتها النهائيّةِ بعدَ إجراء التعديلات :

الاسمُ الرُّباعيُّ : أسماء بنت عبد الله [illegible] الرقم الجامعيّ : (٤٢١٩٨٤٤١)

كليّة : اللغة العربيّة قسم : الدّراسات العليا العربيّة فرع : النحو والصرف

الأطروحةُ مقدّمةٌ لنيلِ درجة : الماجستير في تخصّص : النحو والصرف

عنوانُ الأطروحةِ : بناء الجملة الاسمية الخبرية في شعر الأحوص

الحمدُ لله ربِّ العالمين، والصّلاةُ والسّلامُ على أشرفِ الأنبياءِ والمرسلين، وعلى آله وصحبه أجمعين ؛ وبعد :

فبعد إجراء التّصويبات المطلوبة التي أوصتْ بها اللجنةُ التي ناقشتْ هذه الأطروحةَ بتاريخ : ٥/١/١٤٢٦ هـ ، توصي اللجنةُ بإجازتها في صيغتها النّهائيّة المرفقة والله الموفّق .....

أعضاء اللجنة :

المشرف : د/ محمد العمري المناقش الأوّل : د/ رياض الخوام المناقش الثّاني : أ.د/ علي بن محمود الحمد

التوقيع التوقيع التوقيع

يعتمد : رئيس قسم الدّراسات العليا العربيّة

أ.د. صالح سعيد الزهراني

التوقيع

بسم الله الرحمن الرحيم

ملخص الرسالة

الرسالة بعنوان (بناء الجملة الاسمية الخبرية في شعر الأحوص)

اعتمدت مادة هذه الدراسة على نص شعر الأحوص الأنصاري كما جمعه وحققه الأستاذ عادل سليمان جمال، فشكلت العيّنة ٣٥% تقريبا من مجموع جمل شعر الأحوص، وهدف البحث إلى توضيح نظام الجملة الاسمية في العصر والمكان الذي عاش فيه الأحوص، وإلى الموازنة بين شعره بوصفه شاعر غزل وغناء، وبين شعر معاصريه الفرزدق وجرير بوصفهما شاعرين تقليديين في بعض ظواهر بناء الجملة، ولقد هدف أيضًا إلى تبين ملامح التغيير في بناء الجملة الاسمية الخبرية في ضوء الفروق بين الجملة الاسمية الخبرية عند الجاهليين، والجملة الاسمية الخبرية عند الأحوص.

تضمن البحث مقدمة وتمهيدا وأربعة أبواب وخاتمة. فالتمهيد ذكر فيه نبذة مختصرة عن الشاعر، وقيمة الاستشهاد بشعره في كتب اللغة، وفيه تحديد لموضوع البحث. اشتمل الباب الأول (الجملة المثبتة) على فصلين الأول الجملة الاسمية المطلقة، والثاني الجملة الاسمية المقيدة، احتوى الفصل الأول على خمسة مباحث، والفصل الثاني على ثلاثة مباحث، أما الباب الثاني (الجملة المنفية) فاشتمل على فصلين، الأول (نفي الجملة الاسمية المطلقة)، والثاني (نفي الجملة الاسمية المقيدة)، واحتوى كل من الفصلين على مبحثين، والباب الثالث (الجملة المؤكدة) واشتمل أيضًا على فصلين، الأول (تأكيد الجملة المثبتة)، والثاني: (تأكيد الجملة المنفية)، واحتوى كل من الفصلين على مبحثين. أما الباب الرابع (الجملة ذات الموقع الإعرابي) فاشتمل على ثلاثة فصول: الأول جملة الخبر، والثاني: جملة الصفة، والثالث جملة الحال، واحتوى كل فصل على مبحثين، مبحث يختص بالجملة الاسمية المطلقة، ومبحث يختص بالجملة الاسمية المقيدة. وأخيرا الخاتمة، وفيها عُرضت أهم النتائج التي اختصت بإبراز السمات والخروج عن القواعد اللغوية في شعر الأحوص المدروس، وأهم النتائج التي اختصت بإبراز الظواهر المشتركة والمختلفة في شعر الأحوص ومعاصريه، وأهم النتائج التي اختصت بإبراز مدى الثبات والتغيير الذي طرأ على ملامح الجملة الاسمية الخبرية عبر الزمن.

والحمد لله رب العالمين.

المقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

الحمد لله، والصلاة والسلام على نبيه ومصطفاه، سيدنا محمد، وعلى آله وصحبه ومن والاه. وبعد .. قال ابن عباس: «الشعر ديوان العرب، فإذا خفي علينا الحرف من القرآن الذي أنزله الله بلغة العرب، رجعنا إلى ديوانها فالتمسنا معرفة ذلك منه»[1].

من هذا المنطلق، ومن ذلك العصر برزت أهمية الشعر عند العرب، فقد ارتبط العلم به ومعرفته بفهم كتاب الله، فكان الوازع الديني الركيزة التي وجّهت العلماء نحوه؛ فشمروا عن سواعد قوية، وهمم عالية لا تعرف الملل والكلال؛ لجمعه من مواطنه وتقصيه ودراسته وتحليله واستنباط سنن العرب منه، ثم جعله ميدان التقعيد، إدراكا منهم لما يمثله الشعر من دور كبير في ضبط اللغة وإحكام قواعدها بعد كتاب الله وحديث رسوله ﷺ.

ولكنهم لم يفتحوا الباب على مصرعيه في هذا المجال، فقد حددوا لذلك حدودا زمنية، وحدودا مكانية، حتى استقام لهم هذا المنهج، ورسخت أقدامهم فيه، فأصبحوا يستشهدون بالشعر في كل قواعدهم، فالبيت الواحد المستشهد به في مسألة ما، قد يتكرر في كثير من كتب النحو، وأصبحت الشواهد اللغوية محصورة فيما حددوا، وفيما وصلنا منهم.

وبناء على هذه الأهمية للشعر في اللغة، وسيرا على هدي السلف الصالح، ورغبة في إيجاد شواهد لغوية أكثر من عصور الاحتجاج، على غرار الشواهد المستخدمة في كتب اللغة، استخدمت المنهج الوصفي –كما سيأتي تفصيله– في دراسة الجملة العربية في عصر من عصور الاحتجاج دراسة نحوية، فكانت هذه الرسالة جزءا من مشروع كبير تبنته كلية الآداب في جامعة القاهرة، وشاركتها فيه جامعة الإسكندرية، فهدفت إلى دراسة الشعر والنثر العربي في عصر الاحتجاج وما بعده دراسة نحوية ومعجمية وصرفية.

إن **موضوع البحث** «بناء الجملة الاسمية الخبرية في شعر الأحوص» تعتمد دراسته على نصّ شعر الأحوص الأنصاري كما جمعه وحققه الأستاذ عادل سليمان جمال، ولقد قسم شعر الأحوص إلى ثلاث مجموعات: القسم الأول جعل فيه ما صحّ من شعر الأحوص؛ والقسم

---

(١) الإتقان في علوم القرآن ١١٩/١، تأليف شيخ الإسلام جلال الدين عبد الرحمن السيوطي، وبالهامش: إعجاز القرآن للقاضي أبي بكر الباقلاني، دار الندوة الجديدة، بيروت.

الثاني: جعل فيه الشعر الذي نسبته المصادر سهوا من مؤلفيها إلى الأحوص، وليس له؛ والقسم الثالث: الشعر المصنوع الذي نُحل على الأحوص، ونبه عليه أبو الفرج. ولقد اقتصرت الدراسة على القسم الأول فقط، فشكلت العيّنة ٣٥% تقريبا من مجموع جمل شعر الأحوص، وكان حجمها ٣٢٢ جملة اسمية في ٢٩٥ بيتًا.

يهدف البحث إلى توضيح نظام الجملة الاسمية في ذلك العصر وذلك المكان كما جاء في شعر الأحوص، ويهدف أيضًا -بما أن الحكم على عصر بأكمله لا يمكن أن يكون من خلال شاعر أو أديب- إلى الموازنة بين شعر الأحوص بوصفه شاعر غزل وغناء، وبين شعر معاصريه الفرزدق وجرير بوصفهما شاعرين تقليديين في بعض ظواهر بناء الجملة؛ وذلك لبيان الفروق التي تظهر في بناء الجملة الاسمية عند الفريقين، ولإظهار الخصائص المشتركة التي تعد صفة ثابتة في الشعر الأموي(1)، ويهدف كذلك إلى تبين ملامح التغيير في بناء الجملة الاسمية الخبرية في ضوء الفروق بين الجملة الاسمية الخبرية عند الجاهليين، والجملة الاسمية الخبرية عند الأحوص؛ وذلك لبيان ما قد يضيفه الزمن من تغير بالنقص أو الزيادة أو الانقراض للظواهر أو الأساليب اللغوية في بناء الجملة الاسمية الخبرية(2).

كان شعر الأحوص موضوعا لهذا البحث؛ لأنه من الشعراء الذين يحتج بشعرهم، ولأنه يعد معلما جديدا في المدينة في العصر الأموي، فهو يعبر عن ذوق جديد، وحضارة جديدة اعتمدت على فن الغناء، فشعره قيل تحت تأثير ترف لم يكن للعرب في الجاهلية عهد به، وإنما أصبح يؤلف بصورة اختلفت في أسلوبها وفي أوزانها وفي موضوعاتها(3).

---

(١) هذه الموازنة اعتمدت على ما أثبت في «الجملة الخبرية في ديوان الفرزدق»، رسالة لنيل درجة الماجستير، تقدم بها فيصل مفتن كاظم، بإشراف الأستاذ الدكتور عبد الحسين المبارك، جامعة البصرة، كلية الآداب، قسم اللغة العربية، واعتمدت على ما أثبت في «الجملة الخبرية في ديوان جرير»، الدكتور عبد الجليل العاني، ساعدت جامعة بغداد على نشره، ١٩٨٢.

(٢) اعتمدت هذه المقارنة على ما أثبته الدكتور إبراهيم إبراهيم بركات في رسالة الدكتوراه: «الجملة الخبرية في نثر الجاحظ»، إشراف الأستاذ الدكتور محمود فهمي حجازي، القاهرة ١٩٧٩م، جامعة القاهرة، كلية الآداب، قسم اللغة العربية.

(٣) انظر: التطور والتجديد في الشعر الأموي ١٠٢-١٠٦، تأليف الدكتور شوقي ضيف، دار المعارف بمصر، الطبعة التاسعة.

ولأن الدراسات التي تناولت الأحوص وشعره قليلة بالقياس إلى غيره من نظرائه، خاصة عمر بن أبي ربيعة[١]، فكل ما وجدته عن الأحوص دراسات قليلة تشمل جوانب أدبية، أما من الناحية اللغوية فلم يدرس شعر الأحوص، كما أعلم.

لقد سار البحث على المنهج الوصفي في دراسة الجملة الاسمية الخبرية، واتبع أيضًا المنهج المقارن عند الموازنة بين أضرب الجمل في شعر الأحوص، وبين هذه الأضرب في شعر معاصريه، وكذلك عند الموازنة بين الأضرب وبعض الظواهر اللغوية في شعر الأحوص وبين هذه الأضرب والظواهر في الشعر الجاهلي المدروس، ولقد ارتكز تقسيم الجملة الاسمية في داخل البحث على المعنى، فكانت الجملة مثبتة ومنفية ومؤكدة، وثمة معالم منهجية سار عليها البحث في أضربه وصوره:

١- إن نواة الجملة هي الإسناد المفيد فائدة تامة، فكان الاهتمام بعناصر الإسناد هو البارز في الأضرب، ومن ثم إظهار وسائل الامتداد من خلال مقيداته أو مقيدات ركنيه أو أحدهما، وهذا التقييد قد يكون بالمفرد، وقد يكون بإسناد آخر.

٢- اهتم البحث بإظهار الفواصل بين ركني الجملة سواء كانت مخصصة أو موضحة أو مؤكدة.

٣- في حالة وقوع الخبر جملة اسمية أو تخصص أحد ركني الإسناد بجملة الصفة أو الحال فُصِّل الكلام عنها في باب الجملة ذات الموقع الإعرابي، وأشير إليها في داخل الضرب أو الصورة.

٤- تتفرع الأضرب والصور، ففي كل صورة فرعية تفصيل نوع أو حالة ركني الإسناد ومقيداتهما أكثر من الصورة السابقة لها؛ وذلك لتعدد الشواهد على الضرب الواحد، مع وجود الأصناف المختلفة للنوع الواحد أو الحالة الواحدة من حالات ركني الإسناد، فكل صنف له تأثيره ومعناه أو دوره الذي يبين مدى استخدام الشاعر له، ومدى شيوعه أو قلته.

٥- تحت كل ضرب قد يكون عدة صور، وتحت كل صورة قد تكون عدة صور فرعية كبرى ثم صغرى.

---

(١) انظر: شعر الأحوص الأنصاري ١٢، جمعه وحققه: عادل سليمان جمال، وقدم له الدكتور شوقي ضيف، الناشر مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة الثانية، ١٤١١هـ، ١٩٩٠م.

٦- الصور أخص من الأضرب، إلا إذا كان الضرب خاليا من التفريع، فقد يكون مخصصا أو عاما؛ لأن عمومه وخصوصه سيتضح في التحليل، فهو وحيد.

٧- عند ترتيب الأضرب يقدم ما هو الأصل عند النحاة على غيره، فمثلا المبتدأ له الأصالة في التعريف، والخبر له الأصالة في التنكير، فقدما على غيرهما.

٨- رجعت إلى أصل الصيغة الاشتقاقية لأحد ركني الإسناد، وحاولت ذكر تصريفاتها لإيضاح قياسية هذه الصيغة أو شذوذها أو ندرتها.

٩- إن منهج البحث يقتصر على وجه واحد من وجوه الإعراب، وعليه تصنف الصور، وقد يحتمل البيت وجوها متعددة قد يشار إليها، ولكن لا تعدّ في التصنيف.

١٠- بعد كل ضرب أو عدة أضرب في مبحث واحد، أو مبحث يذكر تعقيب يوضح فيه أهم المسائل والانحرافات اللغوية التي وردت، والنتائج التي توصل إليها من خلال هذا الضرب أو الأضرب أو المبحث.

١١- حاول البحث استقصاء جميع الجمل الاسمية الخبرية في شعر الأحوص ودراستها، مما جعل البيت الواحد قد يتكرر في أكثر من ضرب أو مبحث.

١٢- التفت هذا البحث إلى الجانب الإحصائي، وأولاه طرفا من عنايته لما يؤمن به من جدوى كبيرة لهذا المنهب، فبه يتبين منهب الشاعر في استخدامه لبعض الأساليب أو الأدوات أو الصيغ، وتركه لتراكيب أخرى، فالإحصاء يبين الخصائص اللغوية التي يمكن اعتبارها خواص أسلوبية، ويبين السمات التي ترد في النص ورودا عشوائيا، فليس كل انحراف جديرا بأن يعد خاصة أسلوبية هامة، بل لا بد من انتظام الانحراف في علاقاته بالسياق حتى يعد خاصة أسلوبية[1].

١٣- إن المعيار الذي قامت عليه المقارنة بين شعر الأحوص ومعاصريه هو قدر الجمل التي أثبت الباحثون وقوعها بالنظر إلى حجم شعر كل شاعر منهما في كل تركيب أو ظاهرة، تقابل تركيبا أو ظاهرة في شعر الأحوص، فعندما أذكر مثلا أن وقوع الخبر محذوفا كان في شعر الجميع قليلا، هذه القلة يختلف عدد جملها عند كل شاعر حسب حجم شعره، ولكن لا تخرج عن القلة في الحكم العام إذا روعي حجم الديوان، وهكذا سائر الأحكام.

---

(١) الأسلوب دراسة لغوية إحصائية ٣٧، الدكتور سعد مصلوح، دار البحوث العلمية، مطبعة حسان، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٠٠هـ، ١٩٨٠م.

١٤- إن المعيار الذي قامت عليه الموازنة بين السمات اللغوية في الشعر الجاهلي، والسمات اللغوية في شعر الأحوص هو النسبة التي نصّ على استخدامها في كل سمة في الشعر الجاهلي الدكتور إبراهيم بركات، والنسبة التقريبية التي حاولت الوصول إليها من خلال استخدام الأحوص لكل سمة؛ والمجموع الكلي لجمله عامة، أو للجملة الاسمية خاصة.

اجتمعت عدة عوامل جعلت موضوع البحث صعبا، وهي:

١- أن موضوع الدراسة نصّ شعري، وفي النصّ الشعري دائما ما ليس في النثر من ترابط واتصال وتداخل؛ الأمر الذي يتطلب فهما دقيقا، وتحليلا متأنيا يختلف باختلاف الفهم.

٢- أن مصطلح الجملة في التراث النحوي غير متفق على تحديده، فمن النحاة من ربط مفهومه بالفائدة وحدها، ومنهم من ربط هذا المفهوم بالإسناد وحده، ومنهم من ربطه بهما معا(١).

٣- أن هذا الموضوع لا مناص فيه من تناول النحو كله، ولا مفر من الوقوف على ما يموج فيه من الأحكام والآراء والاتجاهات، وما يؤثر فيها من الأسس والاعتبارات والمقولات، فلا محيص من أن يعرض البيت الواحد على جميع أبواب النحو حتى يمكن تصنيفه، ومن ثم تتبعه في أكثر من مصدر حتى الوصول إلى مسألته والمذهب الذي جاء عليه قول الشاعر، بل أحيانا يضطر إلى عرض الخلافات الموجودة في البيت، وتوضيح مذهب الشاعر، ومحاولة تعليله، فكان للقياس دور كبير في هذا التحليل، مع مراعاة الدقة والأناة، والقدرة على معالجة الأفكار، واستكشاف ما غمض منها بأقصى قدر ممكن.

٤- أن دراسة بناء الجملة الاسمية يركز على ركني الإسناد، مما يجعل النظر إلى بنية كلٍّ من ركني الإسناد أمرا محتوما، فهذا الجانب فرض على البحث التنقيب في كتب الصرف، وكتب اللغة، والمعاجم؛ لمعرفة صحة صياغتها، وللوصول إلى الصيغ الصرفية التي سمعت عن الأحوص.

٥- لعب علم المعاني دورا كبيرا في هذا الموضوع وتقسيماته، مما جعل الرجوع إلى كتب البلاغة مطلوبا.

---

(١) انظر: الجملة العربية دراسة لغوية نحوية ٢٩-٤١، للدكتور محمد إبراهيم عبادة، الناشر المعارف الإسكندرية، وانظر: مدخل إلى دراسة الجملة العربية ١١-٢٦، محمود أحمد نحلة، دار النهضة العربية، ١٤٠٨هـ، ١٩٨٨م.

٦- أن الشاعر يجوز له ما لا يجوز لغيره، فكان من الضروري الاهتمام بما خرج عن القواعد اللغوية من شعره، وكانت تدخل تحت الضرورة الشعرية، والضرورات اللغوية التي جاءت ولم تثبتها كتب الضرورة.

٧- أن هذا البحث محاولة لتقديم دراسة وصفية إحصائية، وهذه الدراسة تستلزم ذكر المقدمات النظرية باعتبارها أساسا للتحليل، ولقد تكون بعض هذه المقدمات مناط خلاف، ولكن كان من الضروري الالتزام بها، باعتبارها من المعطيات الشائعة في التراث النحوي من ناحية، ولضرورة الاستناد في أي جانب تطبيقي إلى أساس نظري من ناحية أخرى.

يقع البحث في أربعة أبواب، ومقدمة وضعت فيها الحدود لموضوع البحث ومنهجه المتبع في الدراسة، وتمهيد فيه نبذة مختصرة عن الأحوص، وقيمة الاستشهاد بشعره في كتب اللغة، وأخيرا الخاتمة، وفيها أهم النتائج التي توصل إليها.

جاءت الجملة الاسمية التي لا موقع لها من الأعراب في حالة الإثبات والنفي والتوكيد في الثلاثة الأبواب الأولى من البحث، واختص الباب الأخير بالجملة الاسمية ذات الموقع الإعرابي في جميع حالاتها؛ وذلك لأن الأصل أن لا يكون للجمل محل إعرابي، فيكون للجملة مواضعها، وللكلمة مواضعها، ولكن النحويين قرروا أنه يمكن أن تحل بعض الجمل محل الكلمة المفردة، ومن ثم تأخذ حكمها من حيث الوظيفة النحوية، وليس من حيث المعاني المعجمية أو الدلالية، فصبوا جهودهم على تحديد الجمل التي ليس لها محل من الإعراب، والجمل التي لها محل من الإعراب[1]، فجاء من الجمل الاسمية الخبرية التي لا محل لها من الإعراب: الجملة الاستئنافية، والجملة الواقعة جوابا للقسم، والجملة التابعة لما لا موقع له من الإعراب، وجاء من الجمل الاسمية الخبرية التي لها موقع من الإعراب في شعر الأحوص: جملة الخبر، وجملة الصفة، وجملة الحال؛ وجاءت الجملة الاسمية مضافا إليها الظرف في موضع، وتابعة لما له محل من الإعراب في موضع، وذلك يظهر عند التحليل.

---

(١) مغني اللبيب ٤٦/٢، لجمال الدين بن هشام الأنصاري، وبهامشه حاشية الشيخ محمد الأمير، مطبعة دار إحياء الكتب العربية، القاهرة؛ وانظر: حاشية العلامة الشيخ مصطفى عرفة الدسوقي وبهامشه متن مغني اللبيب للإمام ابن هشام الأنصاري ٤١/٢، مكتبة ومطبعة المشهد الحسيني، القاهرة؛ وانظر: المدخل إلى دراسة النحو العربي ١٧٧/٢، للدكتور علي أبو المكارم، المكتبة النحوية الدراسات.

يشمل **الباب الأول دراسة الجملة الاسمية الخبرية المثبتة**، وقد ضمنته فصلين، الأول: الجملة المطلقة، المثبتة، وفيه تعرضت لخمسة مباحث: المبحث الأول ما وقع فيه المبتدأ معرفة، والمبحث الثاني ما وقع فيه المبتدأ نكرة، والمبحث الثالث ما وقع فيه الخبر مقدما، والمبحث الرابع ما وقع فيه المبتدأ محذوفا، والمبحث الخامس ما وقع فيه الخبر محذوفا. وفي داخل المباحث أضرُبٌ وصور أصلية وصور فرعية يظهر فيها نوع المبتدأ والخبر من حيث التعريف والتنكير، ونوع الخبر من حيث كونه مفردا أو جملة، ويظهر فيها القيود التي تخصص كلا من ركني الإسناد والفواصل التي تعترض بينهما. ويعنى الفصل الثاني بدراسة الجملة المقيدة المثبتة، وفيه تعرضت لثلاثة مباحث: المبحث الأول الجملة الاسمية المصدرة بكان أو إحدى أخواتها، والمبحث الثاني الجملة الاسمية المصدرة بكاد أو إحدى أخواتها، والمبحث الثالث الجملة الاسمية المصدرة بظن أو إحدى أخواتها؛ وفي داخل كل مبحث عرَّفت بمدلول الأفعال المستخدمة عند الأحوص في حالة التمام والنقصان، ومن ثم ذكرت الأضرب والصور التي توضح حالة المبتدأ والخبر مع كل فعل من أفعال المبحث الواحد على حدة، وبه يظهر مدى استخدام هذا الفعل في الأساليب اللغوية عند الأحوص، ومدى تنوع أضربه.

أما **الباب الثاني، فهو يدرس الجملة الاسمية الخبرية المنفية**، وقد ضمنته فصلين: الأول نفي الجملة الاسمية المطلقة، وفيه تعرضت لمبحثين: المبحث الأول (الجملة المنفية (بلا))، والمبحث الثاني (الجملة المنفية (بما))، وفي داخل المبحثين أشرت إلى أدوات النفي الخاصة بالجملة الاسمية والمشتركة، وذكرت معانيها، والقضايا الإعرابية التي تختص بها، ويعنى الفصل الثاني بنفي الجملة الاسمية المقيدة، وفيه تعرضت لمبحثين: المبحث الأول نفي الجملة الاسمية المصدرة بكان أو إحدى أخواتها، وقد تضمن النفي (بليس، وما، ولم)، والمبحث الثاني نفي الجملة الاسمية المصدرة بظن أو إحدى أخواتها، وقد تضمن النفي (بلم).

وفي داخل الفصل أشرت إلى أدوات النفي الخاصة بالجملة الفعلية، والأدوات المشتركة التي جاءت في هذا الباب.

أما **الباب الثالث فهو يدرس الجملة الاسمية الخبرية المؤكدة**، وقد ضمنته فصلين: الأول تأكيد الجملة المثبتة، وفيه حاولت جمع أدوات التوكيد وأساليبه المختلفة في شعر الأحوص، فكانت في مبحثين: المبحث الأول تأكيد إثبات الجملة الاسمية المطلقة، وفيه ذكرت أدوات التوكيد الخاصة بالجملة الاسمية، وهي: (إن، وكأن، ولكن، وضمير الفصل)، وأساليب التوكيد

المشتركة بين الجملة الاسمية والفعلية، وهي: (القصر بالنفي والاستثناء، وبإنما)، والعطف، والقسم، والجملة الاعتراضية. وقد قسمته إلى قسمين: الأول جعلته للجمل المؤكدة بمؤكد واحد، والثاني جعلته للجمل المؤكدة بأكثر من مؤكد.

والمبحث الثاني تأكيد إثبات الجملة الاسمية المقيدة، وفيه ذكرت أدوات التوكيد الخاصة بالجملة الفعلية المتوفرة في شعر الأحوص، فكانت (قد)، ومن ثم الأساليب المشتركة، وقد قسمته لقسمين كسابقه.

والفصل الثاني: تأكيد الجملة المنفية، تضمن مبحثين، الأول تأكيد نفي الجملة الاسمية المطلقة، وفيه ذكرت التوكيد (بلا) النافية للجنس، والتوكيد بالأحرف الزائدة، والمبحث الثاني تأكيد نفي الجملة المقيدة، وفيه ذكرت التوكيد بالأحرف الزائدة.

أما الباب الرابع، فاختص بدراسة الجملة الاسمية الخبرية ذات الموقع الإعرابي، وقد قسمته لثلاثة فصول: الأول: جملة الخبر، والثاني: جملة الصفة، والثالث: جملة الحال، وفي داخل كل فصل مبحثان: المبحث الأول يهتم بالجملة الاسمية المطلقة، والمبحث الثاني يهتم بالجملة الاسمية المقيدة، وقصرت الدراسة على هذه الجمل ذات الموقع الإعرابي دون غيرها؛ لأن جملة الخبر ركن من أركان الإسناد، ولأن كلا من جملة الحال وجملة الصفة قد يكونان مؤسسين في بناء الجملة الاسمية، بالإضافة إلى أنهما كثر في استخدامهما عنصرا تخصيص.

وأخيرا الخاتمة، وقد عرضت فيها أهم النتائج التي اختصت بإبراز السمات والانحرافات اللغوية في شعر الأحوص، وأهم النتائج التي اختصت بإبراز الظواهر المشتركة والمختلفة في شعر الأحوص ومعاصريه، وأهم النتائج التي اختصت بإبراز مدى الثبات والتغير الذي طرأ على ملامح الجملة الاسمية الخبرية عبر الزمن، أي من الشعر الجاهلي إلى شعر الأحوص.

اعتمد التحليل النحوي لهذه المادة على كتب النحو الأساسية، مثل كتاب سيبويه المتوفى سنة (١٨٠هـ)، والمقتضب للمبرد المتوفى سنة (٢٨٥هـ)، والأصول في النحو لابن السراج المتوفى سنة (٣١٦هـ)، والمقرب لابن عصفور المتوفى سنة (٦٦٩هـ)؛ كما أفدت من كتب الصرف، والمعاجم، مثل: شرح الشافية للرضي المتوفى سنة (٦٨٦هـ)، والممتع في التصريف لابن عصفور المتوفى سنة (٦٦٩هـ)، ولسان العرب لابن منظور المتوفى سنة (٧٧١هـ)، وتاج العروس للزبيدي المتوفى سنة (١٢٠٥هـ)؛ واعتمدت أيضًا على كتب النحو الخاصة بدراسة الحروف، أمثال كتاب معاني الحروف للرماني المتوفى سنة (٣٨٤هـ)، والجنى

الداني للمرادي المتوفى سنة (٧٤٩هـ)، ورصف المباني للمالقي المتوفى سنة (٧٠٢هـ)، ومغني اللبيب لابن هشام المتوفى سنة (٧٦١هـ).

واستعنت ببعض المصادر في مجال الدراسات القرآنية، مثل معاني القرآن للفراء المتوفى سنة (٢٠٧هـ)، والكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل للزمخشري المتوفى سنة (٥٣٨هـ)، والتبيان في إعراب القرآن للعكبري المتوفى سنة (٦٦١هـ).

وأفاد البحث أيضًا من مصادر بلاغية، مثل دلائل الإعجاز لعبد القاهر الجرجاني المتوفى سنة (٤٧١هـ)، والإيضاح للقزويني المتوفى سنة (٧٣٩هـ)، وشروح التلخيص على تلخيص المفتاح للخطيب القزويني، للعلامة سعد الدين التفتازاني المتوفى سنة (٧٩١هـ).

وكان للدراسات اللغوية والنحوية الحديثة نصيب كبير في بناء البحث؛ حيث أفدت من عدة مراجع، أخص بالذكر منها: اللغة العربية معناها ومبناها، للدكتور تمام حسان، وإحياء النحو للدكتور إبراهيم مصطفى، ومن أسرار اللغة للدكتور إبراهيم أنيس، والنحو الوافي للأستاذ عباس حسن.

وفي نهاية هذه المقدمة أتوجه بالشكر للمشرف الأول الأستاذ الدكتور صلاح الدين حسنين، فإليه يعود الفضل —بعد الله– في أنني خضت هذا الموضوع الجيد، فهو الذي وجّهني لأهمية جانب التطبيق في اللغة وإعمال الفكر.

وللأستاذ الدكتور مصطفى إبراهيم علي، المشرف الثاني جزيل الشكر، فبين يديه تأصل البحث، بل وضعت الجذور وأنبتت.

ولأستاذي المشرف الثالث الأستاذ الدكتور محمد بن أحمد العمري بالغ شكري، فهو تجسيد لأخلاق العلماء، ومشاعر الصالحين، فقد غمرني برعايته، فلم يكن لي أستاذا فحسب، وإنما كان لي أبا وأهلا، فقد تكبد معي مشاق البحث وهو في طور النمو والنشأة، فكنت أنوء بمشكلات فَظِعْتُ بها، فينفق معي الساعات يبصرني بما غاب عني، وقصر فهمي عن إدراكه، فجزاه الله عن تلامذته خير الجزاء.

والشكر لجامعة أم القرى ممثلة في كلية اللغة العربية، وخصوصا قسم الدراسات العليا ورئيسه، على كل ما هُيّئ من فرص، وبُذل من جهود وعطاء في سبيل إخراج هذا العمل.

وأشكر كل من مدّ لي يد العون، وأسهم بإبداء رأي أو نصيحة أدّت إلى تقويم هذا

البحث.

وختاما أشكر من لا يكفيها شكر العالم إن اجتمع، وهي أمي، سبب وجودي وقوتي
٣ بعد الله.

والله أسأل أن يجعل هذا العمل خالصًا لوجهه الكريم، وذخرا لمن صنعه وأشرف عليه وناقشه، وأن لا يحرم أمي من أجره وثوابه؛ إنه على ذلك قدير.

التمهيد

أ- الأحوص وشعره

اسمه ونسبه:

الأحوص هو عبد الله بن محمد بن عبد الله بن عاصم بن ثابت بن أبي الأقلح قيس بن عصيمة بن النعمان بن مالك بن أمية بن ضبيعة بن زيد بن مالك بن عوف بن عمرو بن عوف ابن مالك بن الأوس بن حارثة بن ثعلبة بن عمرو مزيقياء، وهم من ولد ثعلبة بن عمرو مزيقياء بن عامر ماء السماء بن حارثة الغطريف بن امرئ القيس بن ثعلبة بن مازن بن الأزد[(١)].

قبيلته:

الأزد من أعظم قبائل العرب وأشهرها، وهي تنسب إلى الأزد بن الغوث بن مالك بن كهلان من القحطانية، وقد انقسمت إلى أربعة أقسام: أزد شنوءة، وأزد غسان، وأزد السراة، وأزد عمان.

مواطن الأزد هي: مأرب، بارق، الحال، بيش، أبيدة، مراة القفس، ريوت، تشيت، توأم، العراق. ويغلب على الظن أن تصدع سدّ مأرب قد أرغم الأزد على الهجرة من سبأ، وأن هذا كان من أسباب تفرقهم في البلاد، فلحقت الأوس والخزرج بيثرب من أرض الحجاز[(٢)].

إن الأحوص وقبيلته استقروا في جزء من أرض الحجاز، وابتعدوا عن ديارهم وأهلهم، واللهجة صنيعة المكان والمجتمع، والمكان الذي ولد وعاش فيه الأحوص هو المدينة، والمجتمع الذي عاش فيه هم أهلها؛ فكانت لغته لغة أهل المدينة.

---

(١) انظر: المؤتلف والمختلف ٥٩، للآمدي أبي القاسم الحسن بن بشر بن يحيى المتوفى سنة ٣٧٨٠هـ، تحقيق عبد الستار أحمد فراج، القاهرة، ١٣٨١هـ، ١٩٦١م، دار إحياء الكتب العربية؛ وجمهرة أنساب العرب ٣٣٢-٣٣٣، لأبي محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي ٣٨٤-٤٥٦، راجع النسخة وضبط أعلامها لجنة من العلماء، بإشراف الناشر دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٣هـ.

(٢) انظر: معجم قبائل العرب القديمة والحديثة ١٥-١٧، تأليف عمر رضا كحالة، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة السادسة.

ولادته ووفاته:

إن تاريخ مولده مجهول، وكذلك أغفلت المصادر سنة وفاته.

ولكن من خلال تتبع أخباره رجح الأستاذ سليمان جمال أنه ولد سنة أربعين أو قبلها للهجرة بقباء، وأنه توفي في خلافة يزيد بن عبد الملك (١٠١-١٠٥هـ) ، أو في أوائل خلافة هشام، وكانت وفاته بدمشق بعيدا عن بلدته(١).

بيئته ولغته:

كانت المدينة في الوقت الذي استكمل الأحوص فيه سنوات شبابه مهدا للغناء، يكثر فيها المغنّون والمغنّيات، لسبب طبيعي، وهو أنهم أبناء حضارة جديدة، وعصر جديد، فيه ترف ونعيم، فكان أكثر الشعراء في مكة والمدينة شعراء حبّ وغزل، فانفصل شعر هذه البيئة المتحضرة عن الشعر الجاهلي القديم في موضوعاته، واختص بأنه شعر مدنٍ يسوقونه للمرأة التي يجدونها في دور الغناء، وأن أسلوبه يميل إلى السهولة المفرطة، وأن أغلبه مقطوعات لا تزيد على عشرة أبيات، وحتى لغته أصبحت لغة يومية مشتقة من لغة الناس الجارية، ليس فيها بعد ولا إغراب، ولا لفظ ناب(٢).

تميزت مدائح الأحوص وأهاجيه بأنها أسهل وأقرب إلى اللغة المألوفة من مدائح الفرزدق وصاحبيه، فمدائحه ليست مدائح طنانة، وهو حتى إن استطاع أن يضع بعض المدائح الطنانة، فإنه لا يستطيع أن يعمم ذلك في كل مدائحه، ولقد نقده على ذلك شاعر من الشعراء، وهو الفضل بن عباس اللهبي؛ إذ تعرض له يوما وهو ينشد شعره، ولامه بأنه لا يحسن استخدام الغريب في الشعر، فلم يكن يستخدم اللغة الغريبة في مدائحه، بل كان يستخدم لغة عادية قريبة إلى لغة الغزل الذي يصنعه، وكأنه يريد لهذه المدائح أن تشيع على ألسنة الناس في عصره(٣).

---

(١) انظر: شعر الأحوص ٤٠-٤٢.

(٢) انظر: التطور والتجديد في الشعر الأموي ١٠٣-١٠٥.

(٣) انظر: الشعر والغناء في المدينة ومكة لعصر بني أمية ١٣٧، تأليف الدكتور شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة، الطبعة الثالثة.

منزلة الأحوص بين شعراء عصره

إن الشعراء في عصر الأحوص ينقسمون إلى قسمين كبيرين، الأول: أصحاب الشعر التقليدي من مديح وهجاء، وكان موطنهم العراق، والثاني: أصحاب الشعر الذي اختصت موضوعاته بالغزل والنسيب، وما يتصل بهما، ومن ثم الغناء، وكان موطنهم الحجاز.

وفي طبقات ابن سلام نجده وضع في الطبقة الأولى جرير والفرزدق والأخطل، وجعل الأحوص، وابن قيس الرقيات، ونصيبا، وجميل بن معمر: طبقة سادسة من شعراء الإسلام؛ فيردّ أبو الفرج عليه بقوله: «والأحوص لولا ما وضع به نفسه من دني الأخلاق والأفعال، أشد تقدما منهم عند جماعة أهل الحجاز، وأكثر الرواة»(١).

ويعلل الدكتور شوقي ضيف وضع ابن سلام له في الطبقة السادسة: «لأنهم اضطروا إلى ذلك؛ لأنهم كانوا لغويين، ولم يكونوا يبحثون في الشعر عن القيم الفنية من حيث هي، وإنما كانوا يبحثون عن الشاهد والمثل، وكانوا يجدون في نماذج الشعر التقليدي مددا لا ينضب من الأمثال والشواهد على اللغة وغريبها في اللفظ والتعبير، وكذلك يعلق على سبب تفضيل كُثّير، وهو من الشعراء الغزليين: «لأنه بدوي يجد عنده من غريب اللغة ما لا يجد عند شعراء الحواضر أمثال الأحوص وابن أبي ربيعة»(٢).

آراء الشعراء في شعره

يقول الرواة: إنه هجا رجلا من الأنصار، فاستعدى الرجل الفرزدق عليه يهجوه له، ويرد عليه هجاءه، فأبى، وكذلك جرير، وقد قال كل منهما: «فلا والله لا أهجو رجلا هذا شعره»(٣).

وقد اجتمعا على أن الأحوص أنسب الناس(٤).

---

(١) الأغاني ٢٣٦/٤، تأليف أبي الفرج الأصفهاني علي بن الحسين (ت: ٣٥٦)، تحقيق لجنة من الأدباء، الدار التونسية للنشر، الطبعة الثالثة.

(٢) الشعر والشعراء في المدينة ومكة في العصر الأموي ١٣٩.

(٣) الأغاني ٢٦٥/٤.

(٤) الأغاني ٢٦١/٤.

حجم الاستشهاد بشعره

روت كتب العربية مجموعة لا بأس بها من شعره، فكان نصيبه في معجم شواهد العربية ثلاثة وثلاثين بيتا[١]، تضمن لسان العرب منها واحدا وعشرين شاهدا[٢]، أما خزانة الأدب فقد كانت أوفى المصادر بشعره، فحوت اثنين وثلاثين شاهدا[٣].

فالاستشهاد بشعر الأحوص قائم منذ سيبويه، فقد جاء بثمانية أبيات في كتابه، منها قوله:

يا دارُ حَسَّرَهَا البِلَى تَحْسِيرا ... وَسَفَتْ عَلَيْهَا الرِّيحُ بعدكَ مُورَا

وقوله:

إِنِّي إِذَا خَفِيَتْ نَـارٌ لِمُـرْمِلَـةٍ ... أُلْفَى بِأَرْفَعِ تَلٍّ رَافِعًـا نَارِي

ذَاكَ وَإِنِّي عَلَى جَارِي لَذُو حَدَبٍ ... أَحْنُو عَلَيْهِ بِمَا يُحْنَى عَلَى الجَارِ

وقوله:

عَمَّرْتُكِ اللهَ إلا مَا ذَكَرْتِ لَنَا ... هَلْ كُنتِ جَارَتَنَا أَيَّامَ ذِي سَلَمِ[٤]

واستمر هذا العدد في التناقص والثبوت عبر العصور، حتى جاءت ستة من هذه الأبيات في همع الهوامع[٥].

---

(١) انظر: معجم شواهد العربية، تأليف عبد السلام محمد هارون، الطبعة الأولى، ١٣٩٢هـ، الناشر مكتبة الخانجي بمصر.

(٢) انظر: لسان العرب، للعلامة أبي الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور الأفريقي المصري، دار صادر، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٨م.

(٣) انظر: خزانة الأدب ولب لسان العرب، تأليف عبد القادر بن عمر البغدادي (ت: ١٠٩٣هـ)، تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون، الناشر مكتبة الخانجي بالقاهرة.

(٤) انظر: كتاب سيبويه أبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (ت: ١٨٠هـ)، تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون، عالم الكتب، الطبعة الثالثة، ١٤٠٣هـ، ١٩٨٣م، ١/١٦٣، ٢/٢٠١، ٣/١٢٥.

(٥) انظر: همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، للإمام جلال الدين السيوطي ٧/١٥٩-٢٣٠، تحقيق وشرح الأستاذ عبد السلام محمد هارون، و الدكتور عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثانية ١٤٠٧هـ.

ولا يعني هذا القدر من الاستشهاد بشعره أن شعر الأحوص ضعيف أو مهمل، ولكن اجتمعت لشعر كل شاعر عوامل كتبت لشعره الشيوع أو القلة، منها عوامل اجتماعية، أو
٣ مكانية، أو قبيلته ونسبه، أو حجم شعره بالنسبة لغيره، أو موضوعات شعره، أو الغرابة، أو الخروج على قواعد اللغة المطردة العامة.

ب- موضوع البحث

إن موضوع البحث هو «بناء الجملة الاسمية الخبرية في شعر الأحوص»، فمعرفة **بناء الجملة** يكون بتحليلها تحليلا لغويا يكشف عن أجزائها، ويوضح عناصر تركيبها، وترابط بعض هذه العناصر ببعضها الآخر، بحيث تؤدي معنى مفيدا، ويبين علائق هذا البناء، ووسائل الربط فيه، والعلامة اللغوية الخاصة بكل وسيلة من هذه الوسائل، وكان ذلك التحليل عن طريق تصنيفها وتحديد الوظيفة التي يشغلها كل عنصر من عناصرها، والعلامات اللغوية الخاصة بكل وظيفة منها، ثم تعيين النموذج التركيبي الذي ينتمي إليه كل ضرب من أضرب الجمل، والمعاني العامة التي يدل عليها كل نموذج؛ إذن في دراسة البناء ثمة ربط بين البناء اللغوي والدلالة، فلا يقتصر على بيان الإعراب، بل يتناول دلالة التركيب وعناصره[1].

أما **مصطلح الجملة** فقد استخدم في عناوين عدد من المؤلفات النحوية التي كان الغرض منها تلخيص القواعد النحوية التعليمية قبل أن يستعمل أي منها في قضايا النحو التفصيلية[2]، إلا أن التراث النحوي لم يقدم مفهوما واحدا لمصطلح الجملة، بل تعددت مفاهيمه فيه، وتنوعت بين دلالته على التركيب (المفيد) والتركيب الذي يتضمن (إسنادا)، فمن النحويين من يذهب إلى أحد الطرفين أو الاتجاهين، ومنهم من يحاول الجمع بينهما، ولقد ردت النصوص المأثورة أصول الاتجاه الأول إلى أبي الفتح عثمان بن جني المتوفى سنة ٣٩٢هـ، وإن كان الشائع في التراث النحوي نسبة هذا الاتجاه إلى أبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري المتوفى سنة ٥٣٨هـ.

والاتجاه الثاني أول من حدده وأوضح عناصره كان أبا الحسن علي بن عيسى الرماني المتوفى سنة ٣٨٤هـ، وإن أمكن العثور على بعض النصوص التي يمكن أن تعد جذورا لهذا الاتجاه في كتاب سيبويه أبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر المتوفى سنة ١٨٠هـ.

والاتجاه الثالث ليس له صاحب قبل ابن يعيش موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش

---

(١) انظر: في بناء الجملة العربية ٢٣، تأليف الدكتور محمد حماسة عبد اللطيف، دار القلم، الكويت، الطبعة الأولى.

(٢) المدخل إلى دراسة النحو العربي ١٣/٢، للدكتور علي أبو المكارم.

المتوفى سنة ٦٤٣هـ[١].

والجملة في نظر البحث هي كل إسناد تضمن فائدة تامة مع كافة متعلقاته ومقيداته، فيخرج منها التركيب الإسنادي، وكل مركب إسنادي له موقع من الإعراب أو ليس له؛ وذلك لأنهما لم يتضمنا الفائدة التامة، وإن توفر الإسناد.

أما **الجملة الاسمية** فهي التي تتركب من مبتدأ وخبر، فالمبتدأ «كل اسم ابتدئ ليبنى عليه كلام ..»[٢]، وهو المتحدث عنه، والخبر هو الجزء المستفاد من الجملة، فالمسند إليه هو المبتدأ، والمسند هو الخبر[٣]، وكذلك جعل ابن السراج الجملة المكونة من مبتدأ وخبر ضربا من ضربي الجملة المفيدة[٤].

وعرف ابن هشام الجملة الاسمية بأنها التي صدرها اسم، كزيد قائم، وهيهات العقيق، وقائم الزيدان، عند من جوزه وهو الأخفش والكوفيون. والمراد بالصدارة هنا المسند أو المسند إليه، ولا عبرة بما يتقدم عليهما من الحروف، والمراد أيضًا ما هو صدر في الأصل وليس على نية التأخير[٥].

ويتضح مما ذكره ابن هشام أن المبتدأ في الجملة الاسمية نوعان:

١- مبتدأ له خبر.

٢- مبتدأ له مرفوع أغنى عن الخبر.

والجملة الاسمية تفيد الإثبات في حالة تجردها من علامات الجمل الأخرى، وهي لا تشتمل على معنى الزمن، ولا تشير إلى حدث إلا إذا أضيف إليها عنصر زمني طارئ كالأفعال الناسخة[٦]، فهي

---

(١) انظر: مدخل إلى دراسة النحو العربي ٤٦/٢.

(٢) كتاب سيبويه ١٢٦/٢.

(٣) انظر: المقتضب ١٢٦/٤، تصنيف أبي العباس محمد بن يزيد المبرد، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، ١٣٨٦هـ، جمهورية مصر العربية، وزارة الأوقاف، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، لجنة إحياء التراث الإسلامي.

(٤) انظر: الأصول في النحو ٦٤/١، لأبي بكر محمد بن سهل بن السراج البغدادي، تحقيق: الدكتور عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة.

(٥) انظر: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ٧/٢، لابن هشام الأنصاري (ت: ٧٦١هـ)، تحقيق الفاخوري، دار الجيل، بيروت، الطبعة الثانية ١٤١٧هـ.

(٦) انظر: اللغة العربية معناها ومبناها ١٣٠، تأليف الدكتور تمام حسان، دار الثقافة، الدار البيضاء، طبعة ١٩٩٤م.

موضوعة للإخبار بثبوت المسند إليه بلا دلالة على تجدد واستمرار، فإذا كان خبرها اسما يقصد به الدوام والاستمرار الثبوتي بمعونة القرائن، وإذا كان خبرها مضارعا قد يفيد استمرارا تجدديا، وذلك إذا لم يوجد داع إلى الدوام، فالجملة لا تدل على حدوث أو ثبوت، ولكن الذي يدل على الحدوث أو الثبوت ما فيها من اسم وفعل(١).

وربما لا يكون المبتدأ وخبره بمفرديهما ركنين أساسيين مكونين للجملة الاسمية، بل قد يتحددان بوسائل مختلفة يمكن أن تضفي عليهما صفة التعريف أو التخصيص.

فالبحث يدرس الجملة الاسمية بأنواعها المختلفة (المطلقة، والمقيدة، وذات الموقع الإعرابي، والتي لا موقع لها من الإعراب)، وفي حالاتها المتعددة (الإثبات، والنفي، والتأكيد).

أما الجملة الخبرية فهي التي إن طابقت نسبة الجملة فيها الواقع كانت صادقة، وإن لم تطابق نسبة الجملة فيها الواقع كانت كاذبة، والجملة الإنشائية هي التي لا تحتمل الصدق أو الكذب لذاته، ولا يصح أن يقال لقائلها إنه كاذب أو صادق لعدم تحقق مدلوله في الخارج وتوقفه على النطق به(٢).

اهتم البحث بالجملة الخبرية؛ لأن الخبر محل الفائدة، ومدار الصدق والكذب المتقدمين، فهو المقصود الأعظم في نظر البلغاء؛ ولأن مباحثه أكثر ولطائفه -كما يعلم- بتتبع التراكيب أعجب، ولأنه الأصل(٣)، والإنشاء فرعه.

لقد حاولت عند جمعي لمادة هذه الرسالة إخراج كل ما هو إنشائي لفظا أو معنى، فكان

---

(١) انظر: الجملة العربية تأليفها وأقسامها ١٦٢، ١٤٠، تأليف فاضل صالح السامرائي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى ، ١٤٢٢هـ، ٢٠٠٢م.

(٢) انظر: الإيضاح في علوم البلاغة المعاني والبيان والبديع مختصر تلخيص المفتاح ١٤، تأليف الخطيب القزويني وهو جلال الدين أبو عبد الله محمد ابن قاضي القضاة سعد الدين أبي محمد القزويني (ت: ٧٣٩هـ)، مكتبة ومطبعة محمد علي صبيح وأولاده؛ وانظر: همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ٣٤/١.

(٣) شروح التلخيص ١٠٩/١، ١١٠، وهي: مختصر العلامة سعد الدين التفتازاني (ت: ٧٩١هـ)، على تلخيص المفتاح للخطيب القزويني، ومواهب الفتاح في شرح تلخيص المفتاح لابن يعقوب المغربي، وعروس الأفراح في شروح تلخيص المفتاح لبهاء الدين السبكي، وبهامشه الإيضاح في علوم البلاغة مختصر تلخيص المفتاح، تأليف الخطيب القزويني، طبع بمطبعة عيسى البابي بمصر.

اعتمادي على كتاب الأستاذ عبد السلام هارون «الأساليب الإنشائية في النحو العربي»، فقد تعقب هذه الأساليب في جمهور أبواب النحو، وتلمسها في زوايا فصوله ومسائله، فاحترزت كل ما تناول، وأخذت كل ما ترك، فكان كلامه الفيصل عندي —ما أمكن– فتركتُ:

١– المبتدأ المسبوق برب، وكم الخبرية؛ لأن التكثير معنى إنشائي، فهو في نفس المتكلم، وليس له وجود في تركيب الخارج حتى يحتمل الصدق أو الكذب.

٢– والمبتدأ المحذوف بعد لو ولولا لأنهما أداتا شرط، والجملة الشرطية إنشائية في نظر البحث كما سيأتي.

٣– كل ما دلّ على دعاء أو عرض أو تحضيض أو تمنٍّ أو ترجٍّ لفظا أو معنى.

٤– كل ما دخل على أوله أداة استفهام؛ لأن العلماء قد نصوا على أن أداة الاستفهام إذا دخلت على جملة عمَّ معنى الاستفهام الجملة بأسرها، فعندما تعطف جملة اسمية على جملة أخرى هي جزء من جملة الاستفهام، تعتبر الجملة إنشائية.

٥– الأفعال الناسخة الدالة على الترجي (عسى، اخلولق، وحرى).

٦– الجملة المصدرة (بليت، ولعل).

٧– جملة القسم؛ لأنها ضرب من ضروب الإنشاء غير الطلبي، بيد أنني درست جملة جواب القسم، وهي جزء من جملة القسم، وذلك حرصا على استلال جميع الجمل الاسمية الخبرية من شعر الأحوص، ولأنها هي القصد، فجملة القسم جاءت كعنصر مؤكد فقط.

الباب الأول: الجملة المثبتة

الفصل الأول: الجملة المطلقة المثبتة

إن البحث يختص بالجمل الاسمية الخبرية، ففيه الجمل التي تميزت بالخلوّ من أي عنصر زائد على عناصر الإسناد يتصدرها؛ ليضيف عليها معنى جديدًا، أو لينسخ حكم الابتداء فيها. والابتداء هو: تقديم الشيء في اللفظ والنية مجردًا مسندًا إليه خبر، ومسندًا هو إلى ما يسدّ مسدّ الخبر؛ وهو العامل المعنوي في المبتدأ(١).

إذن أهم سمات الجملة الاسمية صلاحيتها للنسخ، فالجملة غير المنسوخة يمكن اصطلاح (الجملة المطلقة) عليها؛ للدلالة على أن العملية الإسنادية تؤدي وظيفتها دون دخول ناسخ عليها(٢).

يضمّ هذا الفصل عدة مباحث، يتناول فيها حالة المبتدأ من حيث التعريف، والتنكير، والتأخير، والحذف له؛ ثم الحذف لخبره، وفي داخل كل مبحث أضرب مختلفة صنّفتها على أساس نوع الخبر من حيث كونه مفردًا، أو جملةً، أو شبهَ جملةٍ. تحتوي هذه الأضرب على عدة صور يظهر فيها تنوّع كلٌّ من المبتدأ والخبر.

فكانت الجملة الاسمية المطلقة مثبتة في شعر الأحوص في مائة وواحد وأربعين موضعا، وذلك يعني أنها استخدمت بنسبة ٢٤% تقريبا من مجموع جمل شعر الأحوص، بينما استخدمت في الشعر الجاهلي بنسبة ٢٠,٥% تقريبا، وهذا يشير إلى تزايد استخدام الجملة الاسمية من العصر الجاهلي إلى شعر الأحوص تزايدا بسيطا(٣).

---

(١) شرح التسهيل ٢٦٩/١، لابن مالك جمال الدين محمد بن عبد الله بن عبد الله الطائي الجيّاني الأندلسي (٦٠٠-٦٧٢هـ)، تحقيق الدكتور عبد الرحمن السيد، و الدكتور محمد بدوي المختون.

(٢) انظر: نظام الجملة في شعر الحماسة من حماسة أبي تمام، ص٢١، رسالة ماجستير تقدم بها الطالب علي جمعة عثمان، بإشراف الأستاذ الدكتور علي أبو المكارم، جامعة أم القرى، كلية اللغة العربية، قسم الدراسات العليا، فرع اللغة، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.

(٣) انظر: الجملة الخبرية في نثر الجاحظ ٥٣٧.

المبحث الأول: ما وقع فيه المبتدأ معرفة

«حق المبتدأ ألا يكون إلا معرفة، أو ما قارب المعرفة من النكرات؛ وذلك لأنه محكوم عليه، والحكم على الشيء لا يكون إلا بعد معرفته»[1].

يحتوي هذا المبحث على جميع أنواع المعارف التي وقعت في موقع المبتدأ في شعر الأحوص، ولقد اتبعت في ترتيب الصور مذهب ابن مالك في تقسيمه لأمكن المعارف، لما فيه من تفصيل وتدقيق أكثر من غيره[2]، فهو يقول: «وأعرفها ضمير المتكلم، ثم ضمير المخاطب، ثم العلم، ثم ضمير الغائب السالم من إبهام، ثم المشار به، والمنادى، ثم الموصول، وذو الأداة، والمضاف بحسب المضاف إليه»[3]. فقد جعل ابن مالك المضاف إلى الضمير في مرتبة الضمير، ولكنّ الصحيح ما نسب إلى سيبويه أن المضاف في رتبة المضاف إليه، إلا المضاف إلى المضمر، فإنه في رتبة العلم[4]، ولقد وقع المبتدأ معرفة في الجملة الاسمية المطلقة في شعر الأحوص في واحد وخمسين موضعا.

الضرب الأول: المبتدأ (معرفة)، والخبر (نكرة)

يُعدّ هذا الضرب الشكل المثالي لتكوين الجملة الاسمية، كما يفهم من أقوال النحاة، فيرى سيبويه أن أحسن الكلام إذا اجتمع نكرة ومعرفة أن يبتدأ بالأعرف، وهو أصل الكلام[5]،

---

(١) انظر: المقتضب ١٢٧/٤، و شرح الرضي (ت: ٦٨٨هـ) على الكافية ٢٣١/١، من عمل يوسف حسن عمر، منشورات جامعة بنغازي.

(٢) انظر خلافهم في أمكن المعارف: الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين ٢١٥/٢، تأليف كمال الدين أبي البركات عبد الرحمن بن أبي الوفاء بن عبيد الله الأنباري (ت: ٥٧٧هـ)، قدّم له ووضع فهارسه: حسن حمد، بإشراف الدكتور إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت.

(٣) شرح التسهيل ١١٥/١.

(٤) انظر: التصريح بمضمون التوضيح ٣٠٥/١، للشيخ خالد زين الدين بن عبد الله الأزهري (ت: ٩٠٥هـ)، دراسة و تحقيق الدكتور عبد الفتاح البحيري إبراهيم.

(٥) انظر: كتاب سيبويه ٣٢٨/١.

وكذلك الأصل عند ابن مالك تعريف المبتدأ وتنكير الخبر[١].

ويشرح السيوطي ذلك قائلا: «الأصل تعريف المبتدأ؛ لأنه المسند إليه، فحقه أن يكون معلومًا؛ لأن الإسناد إلى المجهول لا يفيد، وتنكير الخبر؛ لأن نسبته من المبتدأ نسبة الفعل من الفاعل، والفعل يلزمه التنكير، فرجح تنكير الخبر على تعريفه، فإذا اجتمع معرفة ونكرة فالمعرفة المبتدأ والنكرة الخبر، إلاّ في صورتين»[٢]، وذكر اسم الاستفهام وأفعل التفضيل.

ورد هذا الضرب في شعر الأحوص في أربعة عشر موضعًا، تتوزعه أربع صور، ولقد اعتمدت في الترتيب على خصوصية المبتدأ من التعريف.

الصورة الأولى: المبتدأ معرّف بإضافته إلى (العلم)، والخبر (نكرة)

وتتمثل هذه الصورة في ستة مواضع.

١- المبتدأ معرّف بإضافته إلى (العلم)، والخبر (نكرة محضة)، والقيد (حال)

في قول الشاعر:

فَعَرْشُ خَاخٍ قِفَارٌ غَيْرَ أنَّ بهِ ... رَبْعًا أقامَ بِهِ نُؤْيٌ ومُنْتَضَدُ[٣]

المبتدأ (عرش خاخ)، والعرش: مكان يكون فيه الشجر، وخاخ: موضع؛ فأضيف الاسم إلى العلم، أما الخبر (قفار) نكرة جامد مؤول بالمشتق (خالٍ)، وهو على صيغة الجمع (فِعال)، وخرج صاحب اللسان مجيء (قفار) جمعًا حتى ولو المبتدأ مفرد بقوله: «وتقول: أرض قَفْرٌ، ودار قَفْرٌ، وأرض قِفَارٌ، ودار قفارٌ، تجمع على سعتها لتوهم المواضع، كل موضع على حِيالهِ قَفرٌ»[٤]. فالمبتدأ هنا مفرد، والخبر جمع، فلعلّه قصد صيغة الجمع للمبالغة في المعنى، وهو ما قصده ابن منظور.

وتخصص المبتدأ بالحال (غير أنّ به ...)؛ حيث أضيفت (غير) للمصدر المؤول، وإضافتها

---

(١) انظر: الأصول في النحو ٦٥/١، وشرح التسهيل ٢٨٩/١.

(٢) همع الهوامع ٢٧/١.

(٣) شعر الأحوص ص١١٠.

(٤) لسان العرب (ق ف ر)، للعلامة أبي الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور الأفريقي المصري، دار الفكر.

معنوية؛ إذ هي شديدة التوغل في الإبهام، فلا تفيدها الإضافة إلاّ التخصيص دون التعريف[١].

وصاحب الحال هو المبتدأ في المعنى، والعامل فيها الخبر، فاقتضت الحال أن يكون العامل الخبر في اللفظ –إذ لا يجوز أن يكون هو صاحبها؛ لأنه نكرة– والمعنى. وصاحب الحال المبتدأ –إذ هو معرفة– رغم أن الجمهور منع ذلك، ولا يصح للحال هنا أن تكون مؤكدة لمضمون الجملة[٢].

٢– المبتدأ (معرف بإضافته إلى الضمير)، والخبر (نكرة محضة)

أ– قال الشاعر:

(وَفِعْلُكَ مَرْضِيٌّ وفِعْلُكَ جَحْفَلٌ)   ولاَ عَيْبَ في فِعْلٍ ولاَ فِي مُرَكَّبِ[٣]

المبتدأ (فعلك) اكتسب التعريف عن طريق الإضافة إلى الضمير (كاف المخاطب)، والخبر (مرضي) نكرة مجردة، مشتق (اسم مفعول) يتحمل ضميرًا مستترا يعود على المبتدأ، موافق له في النوع والعدد في التقدير، ولقد عطف على الجملة الاسمية جملة أخرى مشاكلة لها في هيئة المبتدأ والخبر، إلاّ أن الخبر فيها (جحفل) جامد مؤول بمشتق تقديره (عظيم القدر). والجحفل: السيد الكريم[٤]، وقد تحمل هو أيضا ضميرًا يعود على المبتدأ.

ب– قال الشاعر:

كَفَرْتَ الذي أَسْدَوْا إِلَيْكَ وَسَدَّدُوا   مِنَ الحُسْنِ وَالنُّعْمَى (فَخَدُّكَ ضَارِعُ)[٥]

فالمبتدأ (خَدُّكَ) اكتسب التعريف عن طريق الإضافة إلى الضمير، وهو جامد، والخبر (ضارع) نكرة مشتق (اسم فاعل) تحمل ضميرا مستترا يعود على المبتدأ، وهو موافق له في الإفراد والتذكير.

---

(١) التصريح بمضمون التوضيح ٣/١٠٥–١٠٦.

(٢) انظر توضيح المسألة في التعقيب.

(٣) شعر الأحوص ١٠٧.

(٤) لسان العرب (ج ح ف ل)

(٥) شعر الأحوص ١٩١.

٣- المبتدأ (معرّف بإضافته إلى الضمير)، والخبر (نكرة مختصة).

قال الشاعر:

فَكُلُّ الذي عَدَّدْتُ يَكْفِيكَ بَعْضُهُ (ونَيْلُكَ خَيرٌ مِنْ بُحُورِ السَّوَائِلِ)[١]

فالمبتدأ (نيلك) اكتسب التعريف عن طريق الضمير المضاف إليه، وهو جامد؛ أما الخبر (خير) نكرة مشتق (أفعل التفضيل) مفرد مذكر، جيء بعده بمن الجارة للمفضول، وقد رفع فاعلا ضميرا مستترا يعود على المبتدأ، وكلٌّ من (خير وشر) أسماء تفضيل حذفت ألفهما لكثرة الاستعمال، ويقول الأخفش في سبب حذف الألف منهما: لأنهما لما لم يُشتقا من فعل خولف لفظهما، فعلى هذا يكون فيهما شذوذان، حذف الهمزة، وكونهما لا فعل لهما[٢].

٤- المبتدأ (معرّف بإضافته إلى الضمير)، والقيد (حال)، والفاصل (جملة اعتراضية)، والخبر (نكرة مختصة)

قال الشاعر:

وتَجَنُّبي بيْتَ الحَبيبِ أَوَدُّهُ أُرْضِي البَغِيضَ به حَدِيثٌ مُعْضِلُ[٣]

المبتدأ (تجنبي) معرفة جامد (مصدر)، أضيف إلى فاعله الضمير (ياء المتكلم)، ونصب مفعولا به اسما ظاهرا (بيت الحبيب)، ثم عمل في الحال من المفعول به الجملة الفعلية (أودّه)، تخصص بعد ذلك بجملة الحال الفعلية (أرضي البغيض به)، والعائد منها على المبتدأ الضمير (هاء الغيبة)، ومن الممكن اعتبار الجملة الفعلية جملة اعتراضية توضح المعنى، وقعت بين ركني الجملة، والخبر (حديث) نكرة جامدة تخصص بالوصف (معضل).

الصورة الثانية: المبتدأ (اسم موصول)، والخبر (نكرة)

١- المبتدأ (اسم موصول)، والخبر نكرة مختصة)

المبتدأ (معرّف بإضافته إلى الاسم الموصول)، والخبر (نكرة مجردة)، والقيد (حال)

قال الشاعر:

فَكُلُّ مَا نَالَنَا مِنْ عَارِ مَنْكَحِهَا شَوًى إذا فَارَقَتْهُ وَهْيَ لَمْ تَلِدِ[٤]

---

(١) شعر الأحوص ٢٣١.

(٢) انظر: التصريح بمضمون التوضيح ٣/٤٣٣.

(٣) شعر الأحوص ٢١٠.

(٤) شعر الأحوص ١٣٦.

المبتدأ (كل) جامد تعرّف بالإضافة إلى الاسم الموصول، وهو معرفة، ورد في اللسان: «كلٌّ لفظه واحد، ومعناه الجمع، قال: فعلى هذا تقول: كلٌّ حضروا، على اللفظ مرة وعلى المعنى أخرى، وكل وبعض معرفتان، ولم يجئ عن العرب بالألف واللام، وهو جائز لأن فيهما معنى الإضافة، أضفت أو لم تُضف»[١]، أي إن إضافتها للمفرد واجبة لفظًا أو في النية، وإذا قطعت عن الإضافة لحقها تنوين العوض[٢]، وهي تدل على العموم[٣]، ويعرّفها ابن هشام بأنها اسم موضوع لاستغراق أفراد المُنكّر، والمعرّف المجموع، وأجزاء المفرد المعرّف، ويذكر أن حكمها من حيث التذكير والتأنيث يكون بحسب ما تضاف إليه، فإن أضيفت إلى معرفة يجوز مراعاة لفظها (المذكر)، ويجوز مراعاة معناها، مع ملاحظة أن الضمير لا يعود إليها من خبرها إلاّ مفردًا مذكّرًا على لفظها[٤].

أما الخبر فهو نكرة جامد (شوًى)، من رمى فأشوى، إذا لم يصبِ المقتل، فيوضع الإشواء موضع الخطأ والشيء الهيّن[٥]، فيؤول الخبر بهين أو يسير، ولقد فاعل الجملة الظرفية (وهي لم تلد)، فالحال مبينة، وعاملها الفعل (فارقته). و(إذا) وجملتها ظرف خرج عن الشرطية[٦]، ولقد تحرك الفعل (تلد) بالكسر مراعاة للقافية.

---

(١) لسان العرب (ك ل ل)

(٢) انظر: التصريح بمضمون التوضيح ١/١٤٦، وانظر: حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ٢/٥٠٢، طبعة جديدة تمتاز بالضبط والشكل الكامل للألفية والشرح، ضبط وتشكيل وتصحيح يوسف الشيخ محمد البقاعي، إشراف مكتب البحوث والدراسات، دار الفكر، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ.

(٣) همع الهوامع ٢/٢٩-٣٠.

(٤) انظر: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ١/٣٢٦-٣٣٨، وانظر: رسالة العموم وأثره في النحو العربي، بحث مقدم لنيل درجة الماجستير، مقدم من الطالب خالد بن محمد حسين اليوبي، إشراف الدكتور جمعان بن ناجي السلمي، عام ١٤٢٢هـ.

(٥) لسان العرب (ش و ا).

(٦) انظر: شرح الرضي ٤/١١٠.

الصورة الرابعة: المبتدأ (معرف بالألف واللام)، والخبر (نكرة مجردة)

وتتمثل هذه الصورة في ثلاثة مواضع، وهي:

أ- في قوله:

وفي البُخْلِ عَارٌ فَاضِحٌ وَنَقِيصَةٌ   عَلى أَهْلِهِ (والجودُ أَبْقَى وأَوْسَعُ)[١]

المبتدأ (الجود) معرفة جامد، والخبر (أبقى) نكرة مشتق (اسم تفضيل)، حذفت منه (من) الجارّة والمفضل عليه، وهو كثير في هذا الموضع[٢]، وعطف عليه مثله، ومعمول الخبر ضمير مستتر يوافق المبتدأ في العدد والنوع.

ب- وفي قوله:

إن الحِمَامَ لَطَالِبٌ لَكَ لاحِقٌ   (والمَوْتُ رَبْعُ إِقَامَةٍ مَحْلُولُ)[٣]

المبتدأ (الموت) جامد معرَّف بأل، تخصص بوصف نكرة مختصة بالإضافة، وذلك جائز، يقول ابن يعيش: «لأنه أقرب إلى الإبهام من سائر المعارف، ألا تراك تصفه بما تصف به النكرات، فتقول: مررتُ بالرجل مثلك ...»[٤]؛ فلأنه معرَّف بأل الجنسية، وهي تفيد ما دخلت عليه نوعًا من التعريف يجعله في درجة علم الجنس لفظًا ومعنى، وعلم الجنس له اعتباران، أحدهما (لفظي) يدخله في عداد العلم، والآخر معنوي يدخله في عداد النكرات[٥]، فوصف المبتدأ بالنكرة.

أما الخبر (محلول) فمشتق على صيغة اسم المفعول، ومعموله ضمير مستتر عائد على المبتدأ موافق له في النوع والعدد، ومن الممكن اعتبار (ربع إقامة) خبرا أول، و(محلول) خبرا ثانيا، ويحتمل كذلك كون (ربع إقامة) خبرا، و(محلول) صفة له.

---

(١) شعر الأحوص ١٧٢.

(٢) النحو الوافي ٤٣/٣.

(٣) شعر الأحوص ٢١٩.

(٤) شرح المفصل ٥٨/٣، تأليف الشيخ موفق الدين بن يعيش النحوي (ت: ٦٤٣هـ)، عالم الكتب.

(٥) شرح المفصل ٣٥/١، النحو الوافي ٢٩٠/١، ٣٦٥، ٤٢٨.

ج- وفي قوله:

ما سُميَّ القَلْبُ إلاّ من تقلُّبِهِ والرأيُ يُصْرَفُ (والأهواءُ أطوارُ)(١)

المبتدأ (الأهواء) معرف بأل جامد، والخبر (أطوار)، والطور: الحال، وجمعه أطوارٌ، قال الله تعالى: ﴿وَقَدْ خَلَقَكُمْ أَطْوَارًا﴾(٢)، معناه: ضروبا وأحوالا مختلفة(٣)، فالخبر كذلك جامد، إلا أنه نكرة مجردة، وقد تطابق المبتدأ وخبره في صيغة الجمع وفي التذكير.

٢- المبتدأ (معرَّف بالألف واللام)، والخبر (نكرة مختصة)

والْمُجْتَدي مُوقِنٌ أَنْ لَيسَ مُخْلِفَه سَيْبُ ابنِ لَيْلَى الذي يَنْوِي ويَعْتَمِدُ(٤)

المبتدأ (ال) الموصولة الداخلة على اسم الفاعل من الفعل المزيد (المجتدى)، وقد رفعت صلته فاعلا مستترا يعود على (ال) الموصولة، وهي وصلتها المكونة من الصفة الصريحة مع مرفوعها تعتبر المبتدأ، وكان حقّ الإعراب أن يكون على الموصول، فلما كانت اللام الاسمية في صورة الحرفية نقل إعرابها إلى صلتها(٥).

والخبر (موقن) مشتق (صفة مشبهة) على صيغة اسم الفاعل، أضيفت لمعمولها (المصدر المؤول)، وقد رفعت فاعلا ضميرا مستترا يعود على المبتدأ، ويطابقه في النوع والعدد في التقدير.

٣- المبتدأ (معرَّف بالألف واللام)، والخبر (نكرة مختصة)، والقيد (حال)

تمثلت هذه الصورة في موضعين، هما:

أ- في قول الأحوص:

---

(١) شعر الأحوص ١٤٨.

(٢) سورة نوح، الآية ١٤.

(٣) لسان العرب (ط و ر).

(٤) شعر الأحوص ١١٦، وانظر البحث صفحة ٢٣٣.

(٥) اختلف النحاة في (ال) الداخلة على الصفة. انظر: شرح الرضي على الكافية ١١/٣، والتصريح بمضمون التوضيح ٤٤١/١، وانظر: مغني اللبيب ٩١/١.

والناسُ أَرْسَالٌ إلى أَمَدٍ لَهُمْ　　يَمْضِي لَهُمْ جِيلٌ وَيَخْلُفُ جِيلُ[١]

المبتدأ (الناس) معرفة جامد، والخبر (أرسال)، جمع رَسَل، والرَّسَل: القطيع من كل شيء، واستعاره هنا للإنسان[٢]، وهو نكرة جامد تخصص بالجار والمجرور (إلى أمد) المتعلق بوصف محذوف. وجملة (يمضي لهم ..) حال من المبتدأ أو من الضمير المستتر في الاستقرار الواقع صفة للخبر، ويجوز كونها خبرا ثانيا.

وقد تطابق الخبر والمبتدأ في الجمع والتذكير.

ب- وفي قوله:

والرَّأْسُ شَامِلُهُ البَيَاضُ كأَنَّهُ　　بَعْدَ السَّوَادِ بِهِ الثَّغَامُ المُحْوِلُ[٣]

المبتدأ (الرأس) معرّف بأل جامد، والخبر (شامله) نكرة مشتق (صفة مشبهة) على وزن اسم الفاعل، أضيفت إلى معمولها ورفعت فاعلا، فهي مختصة بالعمل، أما إضافتها فغير محضة[٤]، ولقد تخصصت الجملة الاسمية بجملة الحال المؤكدة لصاحبها (المبتدأ)، (كأنَّهُ بَعْدَ السَّوَادِ بِهِ الثَّغَامُ المُحْوِلُ)[٥].

تعقيب:

يلاحظ في هذا الضرب ما يلي:

١- انخفاض المبتدأ في درجة التعريف، فيبدأ بالمضاف إلى العلم، ثم ما بعده، ولا يأتي بالمضمر.

٢- اتفاق المبتدأ في الجمود في جميع الصور.

٣- اختلاف الخبر في المبنى، فقد جاء في سبع صور مشتقا، وفي ستّ جامدا، وقد يؤول

---

(١) شعر الأحوص ٢١٩.

(٢) لسان العرب (ر س ل)، وانظر: شعر الأحوص ٢١٩ (الحاشية).

(٣) شعر الأحوص ٢١١.

(٤) التصريح بمضمون التوضيح ٣/١١٢.

(٥) انظر: (جملة الحال) في الباب الأخير من هذا البحث ص٣٤٩.

في موضعين الخبر الجامد بمشتق.

٤- الارتباط بين المبتدأ والخبر (المشتق) برابطين، فكان الإسناد الرابطة الأولى، ثم الضمير[١]، «ومن هنا يذهب بعض الدارسين إلى أن الضمير وسيلة استخدمتها العربية بعد مراحل من التطور؛ ليقوم بوظيفة الربط، بالإضافة إلى ما يقوم به من وظائف»[٢].

أما في الحالات التي ورد الخبر جامدا فيها كان الرابط الإسناد فقط؛ فلا يتحمل الجامد الضمير إلاّ إن أُوِّل بالمشتق كما في الصور: (فعرش خاخ قفار، وفعلك جحفل، فكل ما نالنا شوى)، وذلك عند جمهور البصريين، وذهب الكسائي من الكوفيين والرّماني من البصريين ومن وافقهما إلى أنّ الجامد يتحمل ضمير المبتدأ مطلقًا، سواء أوِّل بمشتق أم لا[٣].

٥- تطابق المبتدأ والخبر في جميع الصور في النوع والعدد، إلا في صورة واحدة، وهي (فعرش خاخ قفار ..)، فالمبتدأ مفرد والخبر جمع.

٦- تخصص وتبين كل من المبتدأ (المعرفة) والخبر (النكرة) بوسائل متنوعة، ففي قوله: (فكل ما نالنا..) أضيف المبتدأ أولاً، ثم توضّح بالحال، وفي قوله: (ونيلك خير من بحور ..) تخصص الخبر بالجار والمجرور، وفي قوله: (وفي البخل عار فاضح ..) تخصص الخبر بالوصف، وهكذا تختلف وسائل التخصيص في كل موضع.

٧- أن كل صورة كان المبتدأ فيها معرفة جامدا أو مشتقا، والخبر نكرة مشتقة أو جامدة، والحال جاءت من المبتدأ أو الخبر، يمتنع أن تكون مؤكدة لمضمون الجملة؛ إذ يشترط لمجيئها في الجملة الاسمية «أن تكون معقودة ومركبة من اسمين معرفتين جامدين»[٤]، وشرط الجملة كون جزئيها معرفتين؛ لأن التأكيد إنما يكون للمعارف[٥]، وزاد ابن مالك في الجمود

---

(١) انظر: شرح المفصل ١/٨٧-٨٨، شرح ابن عقيل قاضي القضاة بهاء الدين عبد الله بن عقيل العقيلي الهمداني المصري على ألفية ابن مالك ١/٢٠٦-٢٠٧.

(٢) في بناء الجملة العربية ص١٤١.

(٣) التصريح بمضمون التوضيح ١/٥٢٢.

(٤) التصريح بمضمون التوضيح ٢/٦٦٦.

(٥) همع الهوامع ٤/٣٩.

أن يكون جمودا محضا[١]، ولقد أجاز الزجاج وابن هشام وغيرهما وقوع الخبر مؤولا بمسمى[٢].

٨- أن شعر الأحوص يخاطب الجمهور بما لا يعلمونه، فالخبر بما أنه نكرة مجهول، فالغرض من الكلام إثبات فعل لم يعلم السامع أنه كان[٣].

٩- وقوع الحال من المبتدأ: يمنع الأكثرون مجيء الحال من المبتدأ ويرفضونه؛ لأنه لا يتفق مع القاعدة القائلة بأن العامل في الحال هو العامل في صاحبه، فالعامل في المبتدأ معنوي، وهو (الابتداء)، والعامل في الحال غيره، فينشأ من هذا عاملان مختلفان، أحدهما عامل في الحال، والآخر عامل في صاحبه[٤]، ويذهب سيبويه إلى جواز اختلاف الحال وصاحبه في العامل لأنه أشبه بالخبر من النعت، وعامل الخبر غير عامل صاحبه، وهو المبتدأ على الصحيح»[٥].

وكذلك جوّز ابن جني أن يكون العامل في الحال غير العامل في صاحبه؛ لأن الحال ضربٌ من الخبر، والخبر العامل فيه غير العامل في المخبر عنه[٦]، واستشهد بقوله تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلْحَقُّ مُصَدِّقًا﴾[٧]، ف(مصدّقًا) حال من (الحق)، والناصب له غير الرافع للحق، وكذلك

---

(١) شرح التسهيل ٣٥٥/٢.

(٢) شرح المفصل ٦٥/٢.

(٣) انظر: دلائل الإعجاز ص١٨٧، تأليف الشيخ الإمام أبي بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الجرجاني النحوي، قرأه وعلق عليه أبو فهر محمود محمد شاكر، الناشر مطبعة المدني بالقاهرة ودار المدني بجدة.

(٤) ارتشاف الضرب من لسان العرب ١٦٠٠/٣، لأبي حيان الأندلسي، تحقيق وشرح الدكتور رجب عثمان محمد و الدكتور رمضان عبد التواب، الناشر مكتبة الخانجي بالقاهرة.

(٥) انظر: الكتاب ٨٦/٢، ٨٧، وحاشية الخضري ٤٣٩/١.

(٦) انظر: الخصائص ٢٢/٢، ٦٢/٣، صنعة أبي الفتح عثمان بن جني، تحقيق محمد علي النجار، الطبعة الثالثة مزيدة ومنقحة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٤٠٦هـ، ١٩٨٦م، مركز تحقيق التراث.

(٧) سورة البقرة، آية ٩١.

أجازه ابن مالك بقلة[(١)].

ولقد ورد الحال من المبتدأ في هذا الضرب في موضعين تتمثل في قوله:

فَعَرْشُ خَاخٍ قِفَارٌ غَيْرَ أَنَّ بِهِ ... رَبْعًا أقامَ بِهِ نُؤْيٌ ومُنْتَضَدُ

والرَّأْسُ شَامِلُهُ البَيَاضُ كأَنَّه ... بَعْدَ السَّوَاد بِهِ الثَّغام المُحْوِلُ

ومن الممكن أن يكون الحال في الموضع الثاني من الضمير المضاف إليه، غير أنهم اختلفوا فيه أيضا لنفس العلة.

والذي يؤكد صحة مجيء الحال من المبتدأ وغيره من اسم ناسخ أو مضاف إليه المأثور الكثير من كلام العرب الخلص، والذي لا يوافقهم[(٢)]، وهذا ما يرتضيه البحث.

١٠- أن الصفة المشبهة عملت الجر والرفع والنصب، وذلك في قول الأحوص:

والرَّأْسُ شَامِلُهُ البَيَاضُ كأَنَّه ... بَعْدَ السَّوَاد بِهِ الثَّغام المُحْوِلُ

فالخبر صفة مشبهة باسم الفاعل، وهي ما دلت على ثبوت الصفة لصاحبها ثبوتا عاما، وتصاغ في أول الأمر من مصدر الفعل الثلاثي اللازم، المتصرف، ولها أوزان أصلية وأوزان ملحقة بالأصلية، وهي التي تكون على وزن اسم الفاعل، أو اسم المفعول، من غير أن تدل على المعنى الحادث وصاحبه، وإنما تدل بقرينة على أن المعنى ثابت لصاحبه ثبوتا عاما، وهي في البيت على هذا الوزن، وتعمل الصفة المشبهة عمل فعلها اللازم إن كانت على صيغتها الأصلية، وتنصب معمولا (يسمى بالشبيه بالمفعول) إن كانت على صيغة اسم الفاعل المتعدي لواحد -كما هو في البيت- ولا تنصب هذا المعمول إلا بشرط الاعتماد، وتجب إضافتها حال كونها مجرّدة من أل إلى ضمير متصل بها في الأصح، ولا يجوز نصب هذا الضمير، وجوّزه الفرّاء[(٣)].

---

(١) انظر شرح التسهيل ٣٥٤/٢، وهمع الهوامع ٣٦/٤.

(٢) النحو الوافي ٣٦٤/٢.

(٣) انظر: التصريح بمضمون التوضيح ٣٥٤/٣، وانظر: همع الهوامع ٩٦/٥، وانظر: النحو الوافي ٢٨٤/٣-٢٩٤.

فلما كان الشبيه بالمفعول هنا ضميرا متصلا جُرّ بالإضافة، وتقدم على الفاعل الاسم الظاهر (البياض)، وعملت الصفة المشبهة في الحال النصب.

١١- أنه شائع الورود في الجملة الاسمية المثبتة عند الأحوص وجرير والفرزدق، بل هو الأغلب عند الآخرين، ولعل ذلك لأنه الأصل في بناء الجملة[1].

١٢- أنه الأغلب في الاستعمال من سائر الأضرب في الشعر الجاهلي، إلا أنه هنا نقص وأصبح وقوع غيره أكثر منه هو الأغلب[2].

الضرب الثاني: المبتدأ (معرفة)، والخبر (معرفة)

قد يكون المبتدأ والخبر معرفتين، وذلك بشرط أن تقع الفائدة المقصودة من الجملة الاسمية، والفائدة هي التي يحسن الوقوف عليها في الموقف، وكما ذكر الصبان لا تتم الفائدة إلا بواسطة شيء يتعلق به الخبر؛ إذ الخبر محط الفائدة[3] ، فالصبان يشير إلى مخصصات الخبر.

ورد هذا الضرب في شعر الأحوص في عشرة مواضع، تتوزعه خمس صور، وقد صنفت هذه الصور حسب خصوصية المبتدأ من التعريف، فكان ضمير المتكلم في الصورة الأولى، ثم ما بعده في المرتبة، وهكذا.

الصورة الأولى: المبتدأ (ضمير المتكلم)، والخبر (معرّف بإضافته إلى الموصول).

قال الشاعر:

فأَنَا ابنُ الذي حَمَت لَحمَهُ الدَّبْـ　　ـرُ قَتيلِ اللِّحْيانِ يومَ الرَّجِيعِ[4]

المبتدأ (أنا) ضمير المتكلم، وهو معرفة، يقول سيبويه: «وإنما تضمر اسم بعدما تعلم أن من يُحدَّثُ قد عرف من تعني وما تعني، وأنك تريد شيئا يعلمه»[5].

---

(١) انظر: الجملة الخبرية في ديوان الفرزدق ١٠، ١١؛ وانظر: الجملة الخبرية في ديوان جرير ١٢.

(٢) انظر: الجملة الخبرية في نثر الجاحظ ٥٣٧.

(٣) انظر: حاشية الصبان ١/١٩٤.

(٤) شعر الأحوص ٢٠٠.

(٥) الكتاب ٢/٦.

والخبر اسم نكرة (ابن)، أضيف إلى الاسم الموصول، وصلته (الذي حمت)، والموصول معرفة وضعًا، ولم يتعرف بالجملة، ومن قال بتعرفه بالجملة فقد أخطأ؛ لأن المتكلم يطلقها على المعلوم عند المخاطب، فالجمل لا تعرّف ولا تخصّص الموصول، بل المخصص الحقيقي له هو تعقيب الموصول بالصلة[١].

ولم تكتمل الجملة الاسمية إلا باكتمال الخبر، فالخبر تعرّف بالمضاف إليه الموصول، ثم تقيد الموصول بالصلة وتخصص بعطف البيان (قتيل)، والظرف وما أضيف إليه (يومَ الرجيع) متعلق بالفعل (حمت)، وهو يقصد (بقتيل اللحيان) عاصم بن ثابت بن أبي الأقلح، جد الأحوص، وقد سُمّي بحَمِيّ الدَّبْر؛ لأنه عندما أصيب يوم أحد منعت النحل الكفار منه، وذلك أن المشركين لما قتلوه أرادوا أن يمثلوا به، فسلط الله عليهم الزنابير الكبار، تأبر الدّارع، فارتدوا عنه حتى أخذه المسلمون فدفنوه[٢]، وهذا الخبر ما يشير إليه الشاعر في بيته.

الصورة الثانية: المبتدأ (علم)، والخبر (معرّف بالإضافة)

وتتمثل في ثلاثة مواضع:

١- المبتدأ (علم) والخبر (معرّف بإضافته إلى الضمير)

قال الشاعر:

(والشامُ أَجْمَعُ دارُه) فَبِكُلِّهِ تُلْفَى كتائِبُ جَمَّةٌ وخُيُولُ[٣]

المبتدأ (الشام) علم مؤكّد بكلمة (أجمع) الدالة على الإحاطة، وهي ليست بصفة، بل يُلمّ بها ما قبلها من الأسماء، فتجري على إعرابه، وتُجمع (أجمعون)، ولو كانت صفة لما سلم جمعها، ولكان مكسّرا. والأنثى من لفظة (أجمع): جَمْعاء، وكلاهما معرفة بغير الألف واللام، ولا ينكّرا عند سيبويه، فهما تبعٌ لما قبلهما، و(أجمع) واحد في معنى جَمْع، وليس له مفرد من لفظه[٤]، والخبر (دارُه) جامد نكرة تعرّف بالإضافة إلى الضمير (هاء الغيبة).

---

(١) انظر: شرح الرضي على الكافية ٣/٨.

(٢) انظر: لسان العرب (د ب ر).

(٣) شعر الأحوص ٢٢٠.

(٤) لسان العرب (ج م ع).

٢- المبتدأ (معرفة بإضافته إلى العلم)، والخبر (معرّف بإضافته إلى المعرّف بالألف واللام)

قال الشاعر:

(شَرُّ الحِزَامِيِّينَ ذُو السِّنِّ منهمُ) وخَيْرُ الحِزَامِيِّين يَعْدِلُهُ الكَلْبُ[١]

المبتدأ (شر الحزاميين) مشتق على صيغة أفعل التفضيل، أضيف إليه معرفة جمع، وإضافة اسم التفضيل محضة عند الأكثرين، خلافا لابن السراج والفارسي وأبي البقاء، والكوفيين وجماعة من المتأخرين، وصاحب المفصل[٢]. ولقد وافق الخبر بالإفراد والتذكير جوازا؛ لأن اسم التفضيل المضاف إلى المعرفة قصد به المفاضلة[٣].

أما الخبر (ذو السن) نكرة جامد مؤول بالمشتق (صاحب) مفرد، تعرف بالإضافة إلى محلى بأل، وكلمة (ذو) صيغت ليتوصل بها إلى الوصف بالأجناس، ومعناها صاحب، وأصلها ذوًا[٤].

والجار والمجرور (منهم) تعلق بالخبر، ولقد كان المجرور ضميرا عائدا على المضاف إلى المبتدأ موافقا له في العدد والنوع، ومن الممكن اعتبار الخبر جملة اسمية مكونة من مبتدأ (ذو السن)، والخبر (منهم).

٣- المبتدأ (معرّف بإضافته إلى الضمير)، والخبر (علم)

قال الشاعر:

---

(١) شعر الأحوص ٨٩.

(٢) انظر: الأصول في النحو ٦/٢، واللباب في علل البناء والإعراب ٣٩٠/١، لأبي البقاء عبد الله بن الحسين العكبري، تحقيق غازي مختار طليمات، دار الفكر المعاصر، بيروت، لبنان، دار الفكر، دمشق، سوريا، وشرح المفصل ٣/٢، وانظر: التصريح بمضمون التوضيح ١٠٩/٣.

(٣) انظر: شرح التصريح على التوضيح ١٠٥/٢، للشيخ الإمام العالم العلامة الهمام خالد بن عبد الله الأزهري على ألفية ابن مالك للشيخ الإمام العلامة جمال الدين أبي محمد بن عبد الله بن يوسف ابن هشام الأنصاري، وبهامشه حاشية للعلامة المتقن الألمعي الشيخ ياسين بن زين الدين العليمي الحمصي (ت: ٧٦١)، مكتبة ومطبعة دار إحياء الكتب العربية.

(٤) لسان العرب (ذ و).

أَحُلُّ النَّعْفَ مِنْ أُحُدٍ (وأَدْنَى مَسَاكِنِهَا الشُّبَيْكَةُ أَوْ سَنَامُ)(١)

المبتدأ (أدنى مساكنها) معرّف بالإضافة إلى المعرفة، والخبر (الشبيكة أو سنام) معرفة. والشبيكة: منزل من منازل حاجِّ البصرة، بينه وبين جرة أميال. وسنام: جبل لبني دارم بين البصرة واليمامة، ولقد خالف لفظ المبتدأ الخبرَ في التأنيث، وذلك غير جائز؛ لأن أفعل المضاف إلى المعرفة إن قُصد به الزيادة على ما أضيف إليه أو الزيادة المطلقة وجبت المطابقة فيه للموصوف به تشبيها بالمعرف بأل في الإخلاء عن لفظ من ومعناها(٢).

الصورة الثالثة: المبتدأ (ضمير للغيبة)، والخبر (معرفة)

وتتمثل في ثلاثة مواضع:

١- المبتدأ (ضمير للغائب)، والخبر (اسم موصول)

وَهْوَ الذي لَوْ كانَ حَيًّا خالِدًا يَوْمًا لكان عَلَى المَنُونِ يَؤُولُ(٣)

المبتدأ (هو) ضمير منفصل للغائب. والخبر اسم موصول تعرّف بتقيده بالصلة، وجملة الصلة هنا جاءت شرطية مصدرة بلو غير الجازمة، والمبتدأ والخبر متطابقان في التذكير والإفراد والغيبة والتعريف والإعراب.

٢- المبتدأ (ضمير للغائب)، والخبر (معرّف بالألف واللام) والقيد (حال).

هو الفَرْعُ مِنْ عَبْدَي منافٍ كأنَّه إليه انتهت أحسابهم والدَّسائِعُ(٤)

المبتدأ الضمير المنفصل (هو)، والخبر (الفرع) جامد محلى بأل، تخصص بوسيلة واحدة وهي الحال المحذوفة المتعلّق بها شبه الجملة (من عبدي مناف)، والجملة الاسمية (كأنه إليه انتهت ..) حال داخلة في الحال السابقة(٥).

---

(١) شعر الأحوص ٢٣٧.

(٢) شرح التصريح بمضمون التوضيح ١٠٥/٢.

(٣) شعر الأحوص ٢٢٠.

(٤) شعر الأحوص ١٨٨.

(٥) انظر تعريف (الحال المتداخلة) في الباب الأخير ص٣٦٦.

٣- المبتدأ (ضمير للغائبين) والخبر (معرف بإضافة المضاف إلى اسم الإشارة إليه) والقيد (حالان)

هَمْ خيْرُ سكَّان هذي الأرضِ نَعْلَمُهُم   لو كان يُخْبِرُ عن سكَّانه البَلَدُ(١)

المبتدأ (هم) ضمير منفصل للغائبين، والخبر (خير سكان هذي الأرض) نكرة مشتق (اسم تفضيل) أضيف لمعموله (النكرة) ثم أضيف هذا المضاف النكرة إلى معرفة اسم إشارة مخصص بالبدل أو عطف البيان، فاكتسب التعريف منه، وبالتالي أكسبه للخبر المضاف هو إليه.

وتخصص الخبر بجملتي الحال الفعلية (نعلمهم)، والشرطية (لو كان..)، ومن الممكن اعتبار الشرطية استئنافا على سبيل التمني، وهذا أجمل في مبالغة المدح؛ إذ لو اعتبرتها حالية لقصرت الخير (الفضل) عليهم في حالة اعتراف البلد بهذا. وتطابق المضاف إلى الخبر (المفضل عليه) مع المبتدأ في الجمع والتذكير، ولكن تخالف الخبر مع المبتدأ في العدد، وذلك جائز، وهو الغالب في الاستعمال؛ لنية معنى (من)(٢)، بل ابن السراج يوجب في أفعل الإفراد والتذكير، كالمجرد(٣).

الصورة الرابعة: المبتدأ (اسم إشارة)، والخبر (معرفة)

وتتمثل في موضعين:

١- المبتدأ (اسم إشارة)، والخبر (معرّف بإضافته إلى المعرّف بالألف واللام)

يَقُولُونَ لَوْ مَاتَتْ لَقَدْ غَاضَ حُبُّهُ   (وذَلِكَ حِينُ الفَاجِعَاتِ وَحِينِي)(٤)

المبتدأ اسم إشارة للمفرد المذكر، اتصلت به لام البعد وكاف الخطاب، وهي تدل على التراخي(٥).

---

(١) شعر الأحوص ١١٥.

(٢) التصريح بمضمون التوضيح ٣/٤٥١.

(٣) الأصول ٢/٦-٧.

(٤) شعر الأحوص ٢٥٨.

(٥) الأصول ٢/١٢٧.

والخبر نكرة وهو (حين)، والحين وقت من الدهر مبهم يصلح لجميع الأزمان كلها، طالت أو قصرت، يكون سنة أو أكثر من ذلك[١]، وهو ظرف زمان متصرف، خرج عن الظرفية هنا ووقع خبرا للمبتدأ، واكتسب التعريف بإضافته إلى الاسم الظاهر المحلى بأل، وعطف على الخبر بمثله مضافا إلى (ياء المتكلم) بدلا من الاسم الظاهر.

٢- المبتدأ (اسم إشارة)، والخبر (معرف بإضافته إلى المعرف بالألف واللام)، والقيد حال

تلكَ دارُ الغضا وَحْشًا وَقَدْ يَأْ   لَفُها المُجْتَدونَ والزُّوَّارُ[٢]

المبتدأ (تلك) اسم إشارة للمفردة يدل على البعد، والخبر (دار الغضا) نكرة جامد أضيف إلى معرفة اكتسب التعريف منه. والغضى: شجر من نبات الرمل له هدب كهدب الأرطى، وقال ثعلب: يكتب بالألف، ولا أدري لم ذلك، وأهل الغضى: أهل نجد؛ لكثرته هناك[٣]. ولم أدر لم ذكر المحقق عادل جمال في شعر الأحوص —رغم أنه يترجم لكل أو أكثر الكلمات الغامضة– بأنه لا معنى لها، ولا يعرف صوابها[٤].

تخصص الخبر بالحال (وحشا)، والعامل فيه معنى الفعل، وهو (أشير)، دون الفعل. يقول سيبويه: «فأما المبني على الأسماء المبهمة فقولك هذا عبد الله منطلقا، وهؤلاء قومك منطلقين، وذلك عبد الله ذاهبا، وهذا عبد الله معروفا، فهذا اسم مبتدأ، يبنى عليه ما بعده، وهو عبد الله، ولم يكن ليكون هذا كلاما حتى يبنى عليه أو يبنى على ما قبله، فالمبتدأ مسند، والمبني عليه مسند إليه، فقد عمل هذا فيما بعده كما يعمل الجار والفعل فيما بعده»[٥]. إذن ذكر سيبويه أن اسم الإشارة -بما فيه من معنى الفعل– عمل في الحال كما يعمل في الخبر.

---

(١) لسان العرب (ح ي ن).

(٢) شعر الأحوص ١٥٣.

(٣) لسان العرب (غ ض ا).

(٤) شعر الأحوص ١٥٣ (الحاشية).

(٥) الكتاب ٧٨/٢.

الصورة الخامسة: المبتدأ (معرّف بإضافته إلى الاسم الموصول)، والخبر (معرّف بالألف واللام)

وَقَالُوا: قَدْ نَحَلْتَ وكُنْتَ جَلْدًا　　　　(وأَيْسَرُ مَا مُنِيتُ بِهِ النُّحُولُ)[1]

المبتدأ (أيسر) نكرة مشتق على صورة اسم التفضيل، أضيف إلى معرفة (ما) الموصولة المقيدة بجملة الصلة الفعلية (منيت به)، أما الخبر (النحول) فمحلّى بأل جامد، ولقد تطابق المبتدأ وخبره في الإفراد والتذكير.

تعقيب:

يظهر في هذا الضرب ما يلي:

١- اختلاف المبتدأ في مراتب التعريف، فكان في الصورة الأولى في قمة التعريف، ثم إلى الأقل منه بدرجة، مما أدى إلى تنوع الضمائر باختلاف خصوصياتها من التعريف، فهناك تفاوت كبير بين تعريف المبتدأ في هذا الضرب وتعريفه في الضرب السابق، من حيث علو درجته في التعريف هنا، ولعله قصد ذلك في هذا الضرب لأن الخبر معرفة، فليكون المبتدأ أخصّ من الخبر، فيقترب من الضرب المثالي، وهو (الضرب السابق).

٢- الغالب على المبتدأ الجمود في جميع الصور، إلاّ في ثلاثة مواضع، كان المبتدأ فيها (اسم تفضيل)، وهما: (شَرُّ الحِزَامِيِّينَ ذُو السِّنِّ منهمُ)، و(أدنى مساكنها الشبيكة أو سنام)، و(وأَيْسَرُ ما منيتُ بِهِ النحولُ)، وكذلك الخبر ورد جامدا في جميع الصور، إلا في موضع واحد، وهو (هم خير سكان ...).

٣- تطابق المبتدأ والخبر في العدد والنوع في جميع الصور، إلا في قوله: (هم خير سكان هذي الأرض)، وذلك جائز هنا[2]، وفي قوله: (أدنى مساكنها الشبيكة ..).

٤- ارتباط المبتدأ والخبر أساسًا بالإسناد[3]، وهو الحكم المعنوي، أمّا الارتباط اللفظي فهو غير موجود هنا إلا في موضع واحد كان الضمير عائدا، فالمبتدأ هو هو الخبر في هذا الضرب، أو جزء منه؛ لأن الخبر الجامد غير قابل للتأويل في جميع المواضع، غير موضع واحد،

---

(١) شعر الأحوص ٢١٦.

(٢) انظر تحليل الضرب صفحة ٤٣.

(٣) انظر أهمية الإسناد باعتباره قرينة معنوية: اللغة العربية معناها ومبناها ١٩٣.

كان الخبر الجامد مؤولا بمشتق، متحملا ضميرا يعود على المبتدأ موافق له، وهو قوله: (شر الحزاميين ذو السن منهم).

٥- وقوع جملة الصلة جملة شرطية في قول الشاعر:

وَهْوَ الذي (لَوْ كانَ حَيًّا خالِدًا يَوْمًا لكان عَلَى المَنُونِ يَؤُولُ)

اشترط النحويون في جملة الصلة الخبرية، وأن تكون معلومة، وأن يكون العائد الموجود ضميرًا له، فيوجبون الخبرية؛ لأن مضمون الصلة حكم معلوم الوقوع للمخاطب قبل الخطاب، والجمل الإنشائية والطلبية لا يعرف مضمونها إلا بعد إيراد صيغها، ولأن الصلة يُؤتى بها لتعرّف المخاطب الموصول المبهم بما كان يعرفه قبل ذكر الموصول من اتصافه بمضمون الجملة[1].

يقول ابن مالك: «لأن الصلة معرّفة، والموصول معرّف، فلا بد من تقدم الشعور بمعناها على الشعور بمعناه»[2].

اعتمادًا على ما سبق يمتنع وقوع الشرط صلة عند من ذكر عدم خبرية الجملة الشرطية، وعليه يخرجون إلى عدة مخارج، وهي:

١- ذكر الإمام السيوطي أنهم جوّزوا القسم في الصلة والشرط كما جوّزوه في الخبر[3].

٢- ذكر الصبان عدم موافقة النحاة على هذا الشرط، ثم ذكر تأويلا آخر، يقول: «أما من يسميها إنشائية نظرًا إلى القسم فيستثنيها من عدم جواز الوصل بالإنشائية، والشرطية كالقسمية في جواز الوصل بها إذا كان جوابها خبرا، وإلا فلا»[4].

٣- يذكر الخضري في حاشيته ما ذكره الصبان من اقتصار الجواز على كون جواب

---

(١) انظر: الأصول لابن السراج ٢/٢٦٧، و انظر: شرح الرضي ٣/٧، و انظر: التصريح ١/٤١٧.

(٢) شرح التسهيل ١/١٨٧.

(٣) انظر: همع الهوامع ١/٢٩٦.

(٤) حاشية الصبان ١/١٦٣

الشرط وجواب القسم خبرا؛ لأنه المقصود، ولقد جاء جواب الشرط خبرا في البيت[١].

٤- وذكر صاحب النحو الوافي: «ومن الجمل التي يصح أن تقع صلة الجملة الخبرية الواقعة جوابًا للقسم، وكذلك الجملة الخبرية الواقعة جوابا للشرط»[٢].

فهو يفسّر وقوع جملة القسم وجملة الشرط حالا بأن القصد فيهما هي الجملة الخبرية في داخل التركيب الإنشائي، وخاصة أنه قد ذكر صراحة مذهبه باعتبار الجملة الشرطية إنشاء.

٥- وأخيرا أضيف على ما ذكروه، أن هذه القاعدة، وهي اشتراط خبرية الصلة، استثنى بعض العلماء[٣] منها بعض الأساليب الإنشائية، بل وخالف هذه القاعدة الشعراء[٤] بأن جاؤوا بالصلة جملة إنشائية، فبعد عرض هذه المذاهب للنحويين والشعراء، يتضح عدم تمام الاتفاق على هذا الشرط.

وأشير هنا إلى أن لهم مقالا آخر مردودا عليه في منع وقوع جملة القسم والشرط صلة من جهة أخرى، وهو أن بعض النحاة منعوا الوصل بالقسم لخلوه من ضمير عائد، ومنعوا كذلك الوصل بالشرط وجوابه إذا عريت إحدى الجملتين من عائد على الموصول، فيردُّ على ذلك ابن عصفور: «وذلك عندنا جائز قياسا وسماعا»[٥]؛ وذلك لأن القسم وجوابه بمنزلة الجملة الواحدة، وكذلك الشرط وجوابه، فاكتفي بعائد واحد من أحدهما كما يكتفى في

---

(١) حاشية الخضري ١/١٤٣.

(٢) النحو الوافي ١/٣٧٥.

(٣) الكسائي جوّز الوصل بجملة الأمر والنهي، والمازني جوّز الوصل بجملة الدعاء إذا كانت بلفظ الخبر، ووافق أبو حيان الكسائي، وجوّزه هشام بجملةٍ مصدرة بليت، ولعل، وعسى، وجوّز الصلة بجملة التعجب ابن خروف. همع الهوامع ١/٢٩٥-٢٩٦.

(٤) يقول الفرزدق:

وإنّي لرامٍ نظرة قِبَلَ التي لعلّي، وإن شَطّتْ نواها أَزُورُها

حاشية الصبان ١/١٦٣، همع الهوامع ١/٢٩٥.

(٥) شرح جمل الزجاجي (الشرح الكبير) ١/١٨٣، لابن عصفور الإشبيلي (٥٩٧-٦٦٩هـ)، تحقيق الدكتور صاحب أبو جناح، عالم الكتب، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ.

الجملة الواحدة[1]. فأجاز ابن عصفور الوصل بهما ما دام العائد موجودا في أحدهما، فبيت الأحوص لم يخالف القياس؛ لأنهم لم يتفقوا على هذا الشرط.

٦- وقوع هذا الضرب بنسبة جيدة في شعر كل من الفرزدق وجرير[2]، بالنظر إلى أنواع الخبر الأخرى، كما هو عند الأحوص.

٧- تزايد استعمال تعريف ركني الإسناد في الشعر الأموي عن الشعر الجاهلي بنسبة كبيرة، فقد ورد عندهم قليلا[3].

الضرب الثالث: المبتدأ (معرفة) والخبر (جملة)

قد يُخبر بالجملة الاسمية أو الفعلية، وذلك لتضمنها الحكم المطلوب من الخبر، كتضمن المفرد له، ذكر سيبويه ذلك في قوله: «كما أن قولك عبد الله لقيته، يصير لقيته بمنزلة الاسم، كأنك قلت: عبد الله منطلق»[4].

يقول الرضي: «اشترط ابن الأنباري وبعض الكوفيين الخبرية، فلا يصح في جملة الخبر أن تكون طلبية عندهم، ولا قسمية عند ثعلب، وهذا وهم، فالأولى الجواز إذ لا منع. ولا بد من وجود رابط يربط جملة الخبر بالمبتدأ؛ لأن الجملة في الأصل كلام مستقل، فإذا قصدت جعلها جزء الكلام فلا بد من رابطة تربطها بالجزء الآخر، وتلك الرابطة هي الضمير»[5].

واقتصرت في هذا الضرب على دراسة الخبر الجملة في ضوء الجملة الكبرى، مع اعتبار ما يطرأ على جملة الخبر من أدوات نفي أو توكيد، وقد ورد هذا الضرب في ثمانية عشر موضعا تتمثله ستّ صور[6].

---

(١) انظر: همع الهوامع ٢٩٦/١.

(٢) انظر: الجملة الخبرية في ديوان الفرزدق ١٠، والجملة الخبرية في ديوان جرير ١١.

(٣) انظر: الجملة الخبرية في نثر الجاحظ ٥٣٧.

(٤) الكتاب ٨٩/٢.

(٥) انظر: شرح الرضي ٢٣٧/١.

(٦) انظر: (جملة الخبر) الباب الأخير من البحث ص٣٣٦.

الصورة الأولى: المبتدأ (اسم إشارة)، والخبر (جملة اسمية)

قال الشاعر:

(أُولئكَ أَكْفَـاءٌ لِبَيْتِي بُيُوتُهُمْ) وَلاَ تَسْتَوِي الأَعْلاثُ والأَقْدُحُ القُضْبُ[١]

فالخبر جملة اسمية (أَكْفَـاءٌ لِبَيْتِي بُيُوتُهُمْ)، تقدم فيها الخبر (بيوتهم) على المبتدأ (أكفاء)[٢].

الصورة الثانية: المبتدأ (ضمير للتكلم)، والخبر (جملة فعلية)

وتتمثل في قول الشاعر:

(فَنَحْنُ نُرَجِّي نَفْعَهُ ونَخَافُهُ) وَكِلْتَاهُمَا مِنْهُ بِرِفْقٍ نُصَانِعُ[٣]

المبتدأ (نحن) ضمير للمحدِّث عن نفسه وعن آخرين[٤]، والخبر (نرجي نفعه) جملة فعلية فعلها مضارع، وفاعلها ضمير مستتر عائد على المبتدأ مطابق له في النوع والعدد والشخص، والمفعول (نفعه) اسم ظاهر، اكتملت الجملة الفعلية بعطف مثلها عليها، وقد اشتمل الخبر هنا على أكثر من دالة تربطه بالمبتدأ، وهي: الضمير المستتر (الفاعل)، والنون المتصدر بها الفعل المضارع، ولقد عطف على الجملة الاسمية جملة أخرى.

الصورة الثانية: المبتدأ (علم)، والخبر (الجملة)

وتتمثل في موضعين:

١- المبتدأ (علم)، والخبر (جملة فعلية)

ويتمثل في جملتين معطوفتين؛ يقول الشاعر:

فَعُرْوَةُ سَنَّ الحُبَّ قَبْلِيَ إذْ شَقَى بِعَفْرَاءَ والنَّهْدِيُّ مَاتَ عَلَى هِنْدِ[٥]

---

(١) شعر الأحوص ٩٠.

(٢) انظر الباب الأخير (جملة الخبر) صفحة ٣٣٩.

(٣) شعر الأحوص ١٨٨.

(٤) الكتاب ٢/٣٥٠

(٥) شعر الأحوص ١٣٠.

في البيت جملتان تماثلتا في التركيب، عُطِفَتْ إحداهما على الأخرى بالواو، فالمبتدأ في الجملة الأولى (عروة)، وهو عروة بن حزام، صاحب عفراء، من بني عذرة، أحد الذين قتلهم الحب من العذريين، وفي الجملة الثانية (النهدي)، وهو عبد الله بن العجلان، صاحب هند، من نهد من قضاعة، أحد المحبين الجاهليين[١]؛ فكلا المبتدأين معرفة (علم)، أما الخبر في الجملة الأولى (سن الحب قبلي إذ شقي بعفراء) جملة فعلية، فعلها ماضٍ، فاعله ضمير مستتر يعود على المبتدأ، والخبر في الجملة الثانية (مات على هند) جملة فعلية مثله.

٢- المبتدأ (علم)، والخبر (جملة فعلية)، والقيد حال

قال الشاعر:

فذو السَّرْحِ أَقْوَى فالبَراقُ كأنَّها بِحَوْرَةَ لَمْ يَحْلُل بِهِنَّ عَرِيبُ[٢]

المبتدأ (ذو السرح) علم مركب إضافي، عطف عليه علم آخر (البراق) تخصص بجملة حال اسمية مؤكدة (كأنها بحورة)[٣]، وذو السرح: واد بين مكة والمدينة قرب ملل، وبراق حورة: موضع من ناحية القبلية[٤]. وقد فصل الخبر (أقوى) الجملة الفعلية المكونة من فعل ماضٍ وفاعل ضمير مستتر، بين المعطوف (البراق) والمعطوف عليه (ذو السرح)، والفصل بين التابع ومتبوعه جائز ما دام الفاصل غير مباين محض[٥]، فسيبويه فصل بين المعطوفين بغير أجنبي عند حديثه عن قطع العطف، واستشهد بقوله تعالى: ﴿وَجَاعِلُ ٱلَّيْلِ سَكَنًا وَٱلشَّمْسَ وَٱلْقَمَرَ حُسْبَانًا﴾[٦]، وهو يشبه التلازم بين المعطوفين بالتلازم بين الجار والمجرور، يقول: «وذلك أنك لا تفصل بين الجار وبين ما يعمل فيه، فكذلك صار هذا أقوى»[٧]، فالأحوص

---

(١) انظر: شعر الأحوص ١٢٧ (الحاشية).

(٢) شعر الأحوص ٩٧.

(٣) انظر الباب الأخير من البحث (جملة الحال) ص٣٤٩.

(٤) شعر الأحوص ٩٧ (الحاشية).

(٥) انظر: الخصائص ٣٩٨/٢، وانظر: ارتشاف الضرب ١٩٣٥/٤، وانظر: همع الهوامع ١٦٨/٥.

(٦) سورة الأنعام، الآية ٩٦.

(٧) الكتاب ١٧٤/١.

فعل ما فعله ابن السراج بأنه جعل الخبر (وهو غير أجنبي) يفصل بين المعطوف والمعطوف عليه، يقول: «وتقول زيد رغب فيك وعمرو، وزيد فيك وعمرو رغب»[١]، تخصص المبتدأ ومعطوفه بجملة الحال الفعلية (لم يحلل بهن عريب)، وكان العائد فيها الضمير (هن)؛ ولقد تخصص المعطوف على المبتدأ قبل ذلك وحده بجملة حالية.

٣- المبتدأ (معرّف بإضافته إلى المعرّف بأل)، والخبر (جملة فعلية)

يقول الشاعر:

شَرُّ الحِزَامِيِّينَ ذُو السِّنِّ منهمُ (وخَيْرُ الحِزَامِيِّين يَعْدِلُهُ الكَلْبُ)[٢]

المبتدأ (خير الحزاميين) معرّف بالإضافة، مشتق (اسم تفضيل)، أضيف للمفضول المعرفة، والخبر (يعدله الكلب) جملة فعلية فعلها مضارع، فاعله (الكلب) اسم ظاهر، ومفعوله ضمير متصل بالفعل (هاء الغيبة)، وهو العائد على المبتدأ، مطابق له في الإفراد والتذكير.

الصورة الثالثة: المبتدأ (ضمير للغيبة)، والخبر (الجملة)

١- المبتدأ (ضمير للغائبين)، والخبر (جملة فعلية)

ويتمثل في خمسة مواضع[٣]، منها:

قول الشاعر:

هُمُ بَيَّنوا مِنْهَا مَنَاسِكَ أَهْلِهَا وهُمْ حَجَرُوا الحِجْرَ الحرامَ وزَمْزَمَا

وهُمْ مَنَعُوا بِالْمَرْجِ مِنْ بَطْنِ رَاهِطٍ ببيض الصفيح حوضهم أن يُهَدَّمَا[٤]

المبتدأ (هم) ضمير منفصل لجمع الغائب، والخبر (بينوا منها مناسك أهلها) جملة فعلية فعلها ماضٍ فاعله ضمير متصل (واو الجماعة) عائد على المبتدأ، ومفعوله (أهلها) معرّف بالإضافة، ولقد عطف على الجملة الاسمية جملتان اسميتان متماثلتان في البناء التركيبي، وقد

---

(١) الأصول ٢/٧٧.

(٢) شعر الأحوص ٨٦، وقد سبق ذكره ص٤١.

(٣) شعر الأحوص ١٧٧، ١٧٨، ٢٤٨.

(٤) شعر الأحوص ٢٤٨.

قصد (بالمرج) وقعة مرج راهط بين الضحاك بين قيس ومروان بن الحكم، والصفيح: السيف العريض[١].

٢- المبتدأ (معرّف بإضافته إلى ضمير الغيبة)، والخبر (جملة فعلية)

يقول الشاعر:

فَنَحْنُ نُرَجِّي نَفْعَهُ ونَخَافُهُ (وَكِلْتَاهُمَا مِنْهُ بِرِفْقٍ نُصَانِعُ)[٢]

المبتدأ (كلتاهما) مكون من كلمة (كلتا) المصوغة للدلالة على الاثنتين، كما أن كُلاً مصوغة للدلالة على الجمع، جاء في اللسان: «وليست كلا من لفظ كلٍّ، كل صحيحة، وكلا معتلة، ويقال للاثنتين: كِلْتا، وبهذه التاء حكم على أن ألف كلا منقلبة عن واو، وذُهب أيضًا إلى أنها فِعْلَى بمنزلة الذِّكْرَى»[٣]، أضيفت كلتا للضمير (هاء الغيبة) فاكتسبت التعريف منه، و(كلا) و(كلتا) من الألفاظ الملازمة للإضافة لفظًا ومعنى معًا[٤]. أما الخبر (منه برفق نصانع) جملة فعلية فعلها مضارع فاعله ضمير مستتر تقديره (نحن)، وقد تعلق بالفعل المضارع شبها جملة تقدما عليه، والعائد من جملة الخبر محذوف تقديره نصانعه، وقد جاز في الضمير المفرد مراعاة لفظ المبتدأ أو مراعاة معناه[٥]، وحذف الضمير العائد جاز في هذا الموضع؛ لأن الضمير وقع موقع المفعول به، والمبتدأ من الألفاظ التي تشبه كل في العموم والافتقار، ويضعف حذفه إن كان المبتدأ غير ذلك، ولا يُخص جوازه بالشعر، خلافا للكوفيين[٦]، وقد جوّز أبو البقاء الحذف بشرطين، الأول: وجود دليل يدل على المحذوف، والثاني: ألاّ يؤدي الحذف إلى رجحان عمل آخر[٧].

---

(١) شعر الأحوص ٢٤٨ (الحاشية).

(٢) شعر الأحوص ١٨٨، وقد سبق ذكر البيت ص٤٩.

(٣) لسان العرب (ك ل ا).

(٤) النحو الوافي ٩٨/٣.

(٥) المصدر السابق.

(٦) انظر: شرح التسهيل ٣١٠/١، وانظر: همع الهوامع ١٧/٢.

(٧) اللباب في علل البناء والإعراب ١٣٩/١.

الصورة الرابعة: المبتدأ (معرف بإضافته إلى الاسم الموصول)، والخبر (جملة فعلية

(فَكَلُّ الذي عَدَّدْتُ يكْفِيكَ بَعْضُهُ)   وَنَيْلُكَ خَيرٌ مِنْ بُحُورِ السَّوَائِلِ[1]

المبتدأ كلمة (كل) مضافة إلى الاسم الموصول وصلته (الذي عددت)، والخبر جملة فعلية (يكفيك بعضه) فعلها مضارع فاعله ضمير مستتر ومفعوله ضمير متصل (الكاف)، والعائد من الجملة الفعلية على المبتدأ الضمير (هاء الغيبة) المجرور بالإضافة إلى بعض، وهو مطابق للفظ كل، ولما أضيف إليه في الإفراد والتذكير.

الصورة الخامسة: المبتدأ (معرّف بالألف واللام)، والخبر (جملة فعلية

وتتمثل في ستة مواضع[2]، منها:

أ- قوله:

والشَّوْقُ أَقْتُلُهُ بِرُؤْيَتِهَا   قَتْلَ الظَّمَا بالبَارِدِ العَذْبِ[3]

المبتدأ (الشوق) معرّف بأل جامد، والخبر (أقتله برؤيتها ..) جملة فعلية مكونة من فعل مضارع فاعله ضمير مستتر، ومفعوله الضمير (هاء الغيبة) العائد على المبتدأ، والجار والمجرور (برؤيتها)، وقد نصب الفعل المصدر (قتل الظما) والجار والمجرور (بالبارد العذب) متعلق بالمصدر (قتل).

ب- وقوله:

والشَّيبُ يَأْمُرُ بالعَفَافِ وبالتُّقى   وَإِلَيْهِ يَأْوِي العَقْلُ حِينَ يَؤُولُ[4]

المبتدأ (الشيب) محلى بأل جامد، والخبر (يأمر بالعفاف ..) جملة فعلية فعلها مضارع، فاعله ضمير مستتر يعود على المبتدأ، تعلق بالفعل الجار والمجرور (بالعفاف وبالتقى)، ولقد عطف على جملة الخبر الفعلية جملة أخرى فعلية مثلها، متضمنة عائداً آخر مختلفا عن السابق،

---

(١) شعر الأحوص ٢٣١.

(٢) شعر الأحوص ١٢٦، ١٤١، ١٤٨، ١٧٤.

(٣) شعر الأحوص ١٠٣.

(٤) شعر الأحوص ٢١٨.

وهو الضمير (هاء الغيبة).

تعقيب:

يظهر في هذه الصور ما يلي:

١- اختلاف المبتدأ في مراتب التعريف، بل وعلو درجته في التعريف، فورد في خمسة مواضع ضميرا، وفي ثلاثة مواضع علما، وفي ثلاثة مواضع مضافا إلى معرفة، وفي خمسة مواضع كذلك معرفا بالألف واللام، وقد كان جامدا في جميع الصور، إلا في موضع واحد كان مشتقا.

٢- أن الجملة الفعلية غلبت على الاسمية بكونها الخبر؛ فلم يرد الخبر جملة اسمية إلا في موضع، فالفعل يضيف على المعاني التجدد الدائم، وعلى الأحداث الاستمرارية التي تقع شيئا بعد شيء، تنوع شعر الأحوص بين الثبوت العام في الجملة الكبرى الاسمية، والتجدد في الجملة الصغرى الفعلية[1]؛ وكذلك وجدنا الجملة الاسمية اشتركت مع الفعلية في كونها الخبر في شعر الفرزدق وجرير[2].

وتنوعت الجملة الفعلية بين الفعل الماضي والفعل المضارع، فأتى في ستة مواضع مضارعا، وفي سبعة ماضيا، وورد في صورة واحدة مبنيا للمجهول (والرأي يُصرف)، ولم يخرج الخبر هنا عن الخبرية.

٣- مجيء الخبر جملة فعلية بنسبة جيدة، فهو يعتبر في الدرجة الأولى من كثرة الاستعمال عند الأحوص، وفي الدرجة الثانية في الشعر الجاهلي؛ لأن استخدامه كان بنسبة أقل مما هو في شعر الأحوص، فمجيء الجملة الاسمية خبرا في هذه الجملة المطلقة المثبتة، أتى في موضع وحيد عند الأحوص، وكذلك كانت نسبة استخدامه في الشعر الجاهلي ضئيلة إلى حدّ كبير[3].

٤- ارتباط المبتدأ والخبر في هذا الضرب أولا عن طريق الإسناد الجملي، وهو الرابطة

---

(١) انظر: دلائل الإعجاز ص١٧٤.

(٢) انظر: الجملة الخبرية في ديوان الفرزدق ١٢، والجملة الخبرية في ديوان جرير ١٢، ١٣.

(٣) انظر: الجملة الخبرية في نثر الجاحظ ٥٣٩.

المعنوية الكبرى بين طرفي الإسناد، وثانيا عن طريق الضمير[١] المطابق للمبتدأ في النوع والعدد في جميع المواضع غير موضع واحد كان العائد محذوفا للعلم به، وهو قوله: (وكلتاهما منه برفق نصائع)[٢].

وأشير هنا إلى أن الدكتور إبراهيم إبراهيم بركات أوجب مطابقة الضمير للمبتدأ في التشخيص، وذكر أن النحاة لم يذكروها، والحق أنهم لم يفردوها في هذا الموضع، لكنهم أشاروا إليها في مواطن مختلفة عند ذكر الضمائر، بل اهتم بها الأستاذ عباس حسن فجعل لها بحثا خاصا باسم تطابق الضمير مع مرجعه[٣]، ولعلهم لم يفردوها بذكر في هذا الباب لعدم وجوبها.

٥- أن الإخبار يكون بالجملة مكان المفرد عند أبي البقاء لثلاثة أشياء: أحدها توسيع العبارة في النظم، والثاني: لإزالة اللبس في بعض المواضع، والثالث: لأن ذكر الشيء مظهرا ومضمرا تفخيم[٤]، ولقد اتفق الأول والثالث مع ما جاء عند الأحوص؛ حيث يأتي الخبر جملة متضمنا ضميرَ المبتدأ، وفي هذا تفخيم للغرض المذكور في الأبيات.

٦- فصل بين المتعاطفين، يقول الشاعر:

فذو السَّرْحِ أقوَى فالبُراقُ كأنَّها ... بِحَورَةَ لم يَحلُل بهنْ عريبُ

والفصل جائز[٥].

الضرب الرابع: المبتدأ (معرفة)، والخبر (تركيب شرطي)

ورد الخبر تركيبا شرطيا في المأثور، فرفض كثير من النحاة اعتبار هذا التركيب جملة من أنواع الجملة العربية، تحت تأثير القاعدة التي تربط نوع الجملة بنوع الكلمة المصدرة فيها، وضرورة إلغاء ما يتقدم من الحروف وعدم اعتبارها، ومن ثم، وبعد أن حاول بعضهم وضعها

---

(١) انظر: بناء الجملة العربية ص١٢٩، للدكتور محمد حماسة عبد اللطيف، دار القلم.

(٢) انظر: تحليل البيت ص٥٢.

(٣) الجملة الخبرية في نثر الجاحظ ٥٠٣، و انظر: النحو الوافي ٢١٢/١.

(٤) اللباب في علل البناء والإعراب ١٣٩/١.

(٥) انظر تحليل البيت ص ٥٠.

في قسم مستقل، أحالوا الجملة الشرطية إلى شكل من أشكال الجملة الفعلية[١].

يقول ابن هشام: «وزاد الزمخشري وغيره الجملة الشرطية، والصواب أنها من قبيل الفعلية»[٢]. والصواب -في البحث- ما ذهب إليه الزمخشري[٣]؛ لأن الجملة إما أن تقوم على تركيب إسنادي، وإما أن تقوم على تركيب شرطي[٤].

ورد هذا الضرب في شعر الأحوص في موضعين:

١- المبتدأ (معرف بالألف واللام)، والخبر (تركيب شرطي)

يقول الشاعر:

وَالنَّــاسُ إِنْ حَلُّوا جَمِيعُهُـمُ ... شِعْبًا سَلامُ وَأَنْتِ فِي شِعْبِ
لَحَلَلْتُ شِعْبَكِ دُونَ شِعْبِهِمُ ... وَلَكَـانَ قُرْبِي مِنْكُمُ حَسْـبِي[٥]

المبتدأ (الناس) معرفة محلى بأل، والخبر (إن حلوا جميعهم ..) جملة شرطية مقترنة بقسم مقدر قبلها، وتقدير الكلام (والناس لئن حلّوا جميعهم)، قال سيبويه: «لا بد من هذه اللام مظهرة أو مضمرة»[٦].

فالقسم مضمر دل عليه المعنى، واللام الواقعة في جواب القسم، وقد أغنى جواب القسم عن جواب الشرط المحذوف جوازا، جاء في التصريح[٧] قوله: «وإذا تقدمهما ذو خبر، جاز جعل الجواب للشرط مع تأخره، ولم يجب، خلافا لابن مالك[٨] والسيوطي[٩]، ثم ذكر

---

(١) انظر: المدخل إلى دراسة النحو العربي ١٦٥/٢.

(٢) مغني اللبيب لابن هشام ٤٧/٢.

(٣) شرح المفصل ٨٨/١.

(٤) انظر: إعراب الجمل وأشباه الجمل ١٩.

(٥) شعر الأحوص ١٠٣.

(٦) الكتاب ٤٣٦/١.

(٧) التصريح بمضمون التوضيح ٣٩٨/٤.

(٨) شرح التسهيل ٢١٦/٣.

(٩) همع الهوامع ٢٥٣/٤.

«والأرجح مراعاة الشرط تقدم أو تأخر»[١].

فشعر الأحوص خالف في هذا الموضع الحكم الأرجح، وعند ابن مالك خالف القياس، فجواب الشرط حذف استغناء بجواب القسم؛ ولعل ذلك كان للدلالة على القسم المقدر؛ لأن اللام الموطئة للقسم مضمرة، فلا دليل عليه سوى المعنى، ولقد أشير إلى هذا التعليل في الهمع بقول صاحبه: «ويغني عن القسم، بأن يحذف، الجواب لدليل يدل عليه، وقيل، وعليه أبو حيان: إن كان الجواب باللام، أو إنّ المشددة، فإن كان بغيرهما كـ(ما)، و(لا)، و(إن) فلا»[٢]. فجاءت اللام دليلا في بيت الأحوص.

ويشترط في حين أغنى جواب القسم عن جواب الشرط كونه مستقبلا؛ لأنه مغنٍ عن مستقبل ودال عليه، ولزم كون فعل الشرط ماضيا ولو معنى؛ لأن جواب الشرط لا يحذف إلا حيث كان فعله كذلك»[٣]، وجواب القسم في هذا البيت ماض وقع موقع المستقبل تقديره «لأحلّ ...».

وهناك مذهب آخر في البيت، لكنه بعيد -في نظري- لأن مضمون الجملة يدل دلالة قوية على القسم، وهذا المذهب وهو وقوع جواب إن الشرطية مقترنا باللام على اعتبار (إن الشرطية) بمنزلة (لو)[٤] في المسموع القليل، يخرج مضمون الجملة من القسم؛ ولم يشر إلى هذا -في علمي[٥]- أحد من النحاة.

---

(١) التصريح ٣٩٩/٤.

(٢) همع الهوامع ٢٥٦/٤.

(٣) انظر: همع الهوامع ٢٥٣/٤.

(٤) النحو الوافي ٤٦٣/٤.

(٥) انظر: شرح التسهيل ٦٦/٤-١٠١، وانظر: رصف المباني في شروح حروف المعاني ٣١٥-٣١٦، للإمام أحمد بن عبد النور المالقي (ت: ٧٠٢هـ)، تحقيق أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق، الطبعة الثالثة، ١٤٢٣هـ-٢٠٠٢م، وانظر: مغني اللبيب ٣٨٨/١-٣٨٩، وانظر: شرح ابن عقيل (٦٩٨-٧٦٩هـ) على ألفية ابن مالك (ت: ٦٧٢) ومعه كتاب منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل تأليف محمد محيي الدين عبد الحميد ٣٨٥/٢-٣٨٩؛ وانظر: التصريح ٣٦٤/٣-٤٢٢، وانظر: الهمع ٢٤٧/٤-٢٥٠.

والمقصود بالقسم المضمر هنا ما دلّ عليه المعنى. والقسم المضمر نوعان، الأول ما دلّت عليه اللام، وله ثلاثة أقسام:

ما دلت عليه اللام المقترنة بأداة شرط.

ما دلت عليه اللام المقترنة (بقد).

ما دلت عليه اللام المقترنة بالفعل المضارع المتصل بنون التوكيد.

والنوع الثاني: وهو ما دل عليه المعنى، أو ما كانت ألفاظه جارية مجرى القسم[١].

ولقد ارتبطت جملة الخبر الشرطية بالمبتدأ، بأكثر من دالة، ففي فعل الشرط كان الضمير (واو الجماعة)، والضمير (هاء الغيبة)، وفي الجواب كان الضمير (هاء الغيبة) أيضًا، فالعائد موجود في جملتي الشرط والجواب.

٢- المبتدأ (معرف بالألف واللام)، والخبر (تركيب شرطي)، والقيد (حال)

قال الأحوص:

الدَّهْرُ إِنْ سَرَّ يَوْمًا لا قِوَامَ لَهُ   أَحْدَاثُهُ تَصْدَعُ الرَّاسِي مِنَ العَلَمِ[٢]

فالمبتدأ (الدهر) محلى بأل جامد، والخبر جملة شرطية مكونة من فعل شرط (سرّ) ماض فاعله ضمير مستتر يعود على المبتدأ، وجواب شرط (لا قوام له) جملة اسمية مصدرة بلا النافية مجردة من الفاء، وقد حدد النحاة مواضع وقوع الفاء، فحصرها الزمخشري في الأمر والنهي والماضي الصريح والجملة الاسمية[٣]، وأجملها ابن هشام بقوله: «وكل جواب يمتنع جعله شرطا فإن الفاء تجب فيه»[٤].

---

(١) أساليب القسم في اللغة العربية ص٣٦، كاظم فتحي الراوي، الطبعة الأولى ١٣٩٧هـ/١٩٧٧م، طبع بمطبعة الجامعة، ساعدت الجامعة المستنصرية على طبعه.

(٢) شعر الأحوص ٢٥٣.

(٣) شرح المفصل ٢/٩.

(٤) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ١٨٩/٤، تأليف أبي محمد عبد الله جمال الدين ابن هشام الأنصاري، ومعه كتاب عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك، تأليف محمد محيي الدين عبد الحميد؛ والتصريح ٥٥/٤.

بناء على ما سبق يجب اقتران الفاء بجواب الشرط المنفي في البيت؛ لأنه جملة اسمية منفية بلا، كقوله تعالى: ﴿مَن يُضْلِلِ ٱللَّهُ فَلَا هَادِيَ لَهُۥ ۚ وَيَذَرُهُمْ﴾[١].

ولا يجوز حذف الفاء من الجملة الاسمية عند سيبويه إلا في الشعر[٢]، وكذلك لم يجز المبرد حذفها من الكلام إلا في الضرورة[٣].

زعم ابن هشام وأبو حيان والسيوطي أن المبرد منع حذفها حتى في الشعر[٤]، وبالرجوع إلى المقتضب نتأكد من موافقته لسيبويه حتى إن الشيخ عضيمة يقول: «المبرد لم يمنع حذف الفاء في الشعر، وهو في نقده لكتاب سيبويه يقول: إن حذف الفاء إنما يجوز في الشعر على ضعف»[٥]. ولقد جاء في التصريح: «وقد تحذف الفاء في الندرة»[٦].

فيحكم على بيت الأحوص هذا بأنه ضعيف ونادر، لأنه جاء مخالفا للقياس؛ ولكن هناك وجه آخر للبيت يخرجه من الضرورة، ذكره بعض النحاة، وجزم به صاحب المغني فجوّز ما جوّزه[٧]، وهو «متى اجتمع مبتدأ وشرط، وكان المبتدأ مقدّمًا، فإن لم يقترن ما وقع بعد بالفاء، أو لم يصلح لمباشرة الأداة، كان خبرا، والجزاء محذوف، وإن اقترن بالفاء أو صلح لمباشرة الأداة كان جواب الشرط والخبر محذوف، أو أن الخبر مجموع الشرط والجواب، وهو المتجه عندي»[٨]، ولذلك ذهبت إلى ما ذهب إليه الشيخ الصبان في القول السابق –رغم أنه ذكر الوجه المخرج على الضرورة– وهو أن الخبر مجموع الشرط والجواب، حتى وإن كان فيه حذف الفاء من الجواب ضعيفا، بدلا من القول بالحذف.

---

(١) سورة الأعراف، الآية ١٨٦.

(٢) انظر: الكتاب ٣/٦٤.

(٣) انظر: المقتضب ٢/٦٩.

(٤) انظر: ارتشاف الضرب ٤/١٨٧٢، و انظر: المغني ١/٢٧٧، وانظر: همع الهوامع ٤/٣٢٨.

(٥) المقتضب ٢/٧١ (الحاشية).

(٦) التصريح ٤/٣٨٥.

(٧) انظر: مغني اللبيب ٢/٣٩٠.

(٨) حاشية الصبان ١/٤٥.

تخصصت الجملة الاسمية الأساسية بجملة الحال الاسمية المبينة للمبتدأ، وهي قوله: (أحداثه تصدع الراسي من العلم)[1]، ومن الممكن اعتبار هذه الجملة خبرا للمبتدأ والجملة الشرطية اعترضت بين المبتدأ والخبر.

واكتفي في هذا التركيب الشرطي بعائد واحد، وهو الفاعل المستتر، ولا بأس بذلك؛ لأن الشرط وجوابه على الصحيح جملة واحدة[2]، وحتى الذين ذهبوا إلى كون الشرط والجزاء جملتين -أمثال ابن يعيش- لم يمنعوا رجوع الضمير من إحداهما دون الأخرى، وذلك لأنهم نصوا على أن جملتي الشرط والجواب وجب تصاحبهما، فجرتا مجرى الجملة الواحدة، ساغ عندهم وقوعها خبرا[3].

تعقيب:

يلاحظ في هذا الضرب ما يلي:

١- أن المبتدأ في الموضعين كان محلى بأل جامدا.

٢- أن المبتدأ ارتبط بالخبر التركيب الشرطي بأكثر من عائد في جملتي الشرط والجزاء في الصورة الأولى، وبعائد واحد في جملة الجواب في الصورة الثانية، وقد تطابقت الروابط مع المبتدأ في العدد والنوع.

٣- أن التركيب الشرطي وقع هنا في محل رفع خبر للمبتدأ، فالتركيب الشرطي ليس له طابع إعرابي واحد، وإنما يكون بحسب موقعه من الكلام[4].

٤- أن في الموضع الأول حذفا لجواب الشرط استغناء عنه بجواب القسم على غير الراجح.

٥- أن في الموضع الثاني مخالفة للقياس؛ حيث تجردت جملة جواب الشرط من الفاء.

---

(١) انظر: جملة الحال، الباب الأخير من البحث ص٣٤٩.

(٢) انظر: شرح المفصل ٨٨/١.

(٣) انظر: شرح المفصل ٨٩/١.

(٤) إعراب الجمل وأشباه الجمل ٤٣.

٦- أنه قليل الورود في شعر الأحوص، وكذلك الفرزدق وجرير[١]، وهذه القلة موروثة منذ الشعر في العصر الجاهلي[٢].

الضرب الخامس: المبتدأ (معرفة)، والخبر شبه جملة

أشار سيبويه إلى أن الخبر يقع شبه جملة[٣]، وذكر الزمخشري[٤] أن الجملة الخبرية تكون فعلية واسمية وشرطية وظرفية، فجعل الظرف من أنواع الخبر الجملة، واستعمل ابن هشام الجملة الظرفية وحدّد مدلولها بقوله: «والظرفية المصدرة بظرف أو مجرور، نحو: أعندك زيد؟ أو: أفي الدار زيد؟ إذا قدرت (زيدا) فاعلا بالظرف والجار والمجرور، لا بالاستقرار المحذوف، ولا مبتدأ مخبرا عنه بهما»[٥].

وقد جعلها بعض النحاة قسيمة للخبر المفرد والجملة، قال السيوطي: «الخبر ثلاثة أقسام: مفرد، وجملة، وشبهها، وهو الظرف والمجرور»[٦].

ومفهوم الجملة الظرفية مختلف عندنا عما ذكره ابن هشام، وذلك لأننا اعتبرنا شبه الجملة إذا تصدرت أو تأخرت خبرا عن المبتدأ، فوحّدنا بذلك الموقع بدلا من أن نجعلها عاملة في المبتدأ حال تقدمها والمبتدأ عامل فيها حال تأخرها[٧]، وخصوصا أنها لم ترد في الجملة الاسمية الخبرية في شعر الأحوص متقدمة معتمدة.

ورد هذا الضرب في صورتين، تمثلت في موضعين فقط.

---

(١) انظر: الجملة الخبرية في ديوان الفرزدق ١٢، ١٣، والجملة الخبرية في ديوان جرير ١٨.

(٢) انظر: الجملة الخبرية في نثر الجاحظ ٥٣٤.

(٣) الكتاب ١/٥٥-٥٦.

(٤) شرح المفصل ١/٨٨-٨٩.

(٥) مغني اللبيب ٢/٧.

(٦) همع الهوامع ١/٦٣.

(٧) انظر: المدخل إلى دراسة النحو العربي ٢/١٦٢.

الصورة الأولى: المبتدأ (علم)، والخبر (ظرف)، والقيد (حال)

فاللهُ بَيْني وَبَيْنَ قَيِّمها   يَفِرُّ مِنِّي بِها وأَتَّبِعُ[١]

المبتدأ لفظ الجلالة، والخبر الظرف (بين) ومعناه وسط، وهو متصرف، فيكون مبنيا في حالة الظرفية، ومعربا إذا خرج منها، وهو يلزم الإضافة، ويعطف عليه بالواو مثله إن أضيف لمفرد[٢]، ولا يعطف عليه إلا بالواو؛ لأنه لا يكون إلا من اثنين[٣].

وقع في البيت (بيني) ظرف منصوب بالخبر المحذوف المقدر باسم الفاعل (مستقر) أو الفعل (استقر)، والعائد فيه هو الضمير المستتر في الاستقرار المحذوف، وقد أضيف لمفرد الضمير (ياء المتكلم)، فتكرر معطوف عليه بالواو مثله مضاف لمفرد ظاهر وهو (قيّمها)، فتخصص هذا المضاف إليه بجملة حال فعلية (يفر مني بها)، معطوفة عليها فعلية أخرى (أتبع).

الصورة الثانية: المبتدأ (مضاف لمعرّف بالألف واللام)، والخبر (جار ومجرور)، والقيد (حال)

كُلُّ الحِبَالِ حِبَالِ النَّاسِ مِنْ شَعَرٍ   وَحَبْلُهَا وَسْطَ أَهْلِ النَّارِ مِنْ مَسَدِ[٤]

المبتدأ لفظ (كل) المضاف للمحلى بأل (الحبال)، اكتمل هذا المحلى بأل بتابع يوضحه، وهو (حبال الناس)، وممكن لهذا التابع أن يكون بدل كل من كل أو عطف بيان، قال ابن يعيش: «عطف البيان له شبه ببدل الشيء من الشيء، وهو هو من حيث إن كل واحد منهما تابع وأن الثاني هو الأول في الحقيقة»[٥]؛ فهو يذكر أن هذا السبب هو ما جعل الزمخشري يفصل بينهما وبين الأمور الجامعة بينهما، ثم الفارقة، وقد اجتمعا هنا ولم يختلفا، إذن الحد بينهما المعنى، فالغرض من البيان الإيضاح والتخصيص، ومن البدل الدلالة على ذات المتبوع بلفظ آخر يساويه في المعنى، ولا شأن له بالإيضاح، فجاؤوا به فرارا من اللبس وطلبا للإيجاز وإزالة التوهم[٦].

---

(١) شعر الأحوص ١٧٩.

(٢) انظر: همع الهوامع ٣/٢٠٠

(٣) لسان العرب (ب ي ن).

(٤) شعر الأحوص ١٣٧.

(٥) شرح المفصل ٣/٧٢.

(٦) شرح المفصل ٣/٦٤، النحو الوافي ٣/٤٩.

والقصد عندي البدلية —ويصح الوجهان- لأن المقام مقام ذم، والبدل على نية تكرار العامل، ففيه توكيد نيته، وهي أن حبال الناس أجمعين، وعلى اختلاف أجناسهم وطبائعهم مكونة من شَعَر، وهي دونهم جميعا حبلها من مسد. والمسد في اللغة: حبل من ليف المُقْل، وقيل: حبل مَسَدٌ، أي: ممسود قد أجيد فتله، والأحوص يشير إلى قوله عز وجلّ: ﴿فِي جِيدِهَا حَبْلٌ مِّن مَّسَدٍ﴾[١]، يقصد في عنقها سلسلة من حديد ذكرها الله فتلت فتلا محكما[٢].

أما الخبر فهو متعلّق الجار والمجرور (من شعر)[٣]، محذوف تقديره: استقر، أو مستقر، وقد رفع فاعلا مستترا يعود على المبتدأ، ونصب حالا من المبتدأ تبين الجملة الاسمية وتوضح مضمونها، وهي (وحبلها وسط أهل النار من مسد)، والجملة الصغرى الحالية وافقت الجملة الكبرى الاسمية في نوع الخبر.

تعقيب:

١- اعتبر ابن السراج شبه الجملة الواقعة خبرا أحد قسمي الخبر المفرد، وهو الرأي الذي اختاره ابن مالك؛ لأن الأصل في الخبر الإفراد، ولكونه مصرّحا به في بعض المواضع، ولتعيّنه في بعضها الآخر[٤]، وقد رجح ابن الحاجب تبعا للزمخشري والفارسي تقدير الفعل؛ لأنه الأصل في العمل، ولتعينه في الصلة[٥]، وذهب بعضهم إلى جواز اعتبار شبه الجملة من قبيل المفردات إن قدرت الخبر باسم الفاعل، واعتباره من قبيل الجملة إن قدرت الخبر بالفعل[٦]، وهذا ما يرتضيه البحث، ولكن لاختلافهم فيها، ولاحتمال تأويلها بالمفرد وبالجملة في الموضع الواحد جعلتها في ضرب مستقل، ولم أدرجها مع أضرب الخبر المفرد، ولا مع الخبر الجملة.

---

(١) سورة المسد، الآية ٥.

(٢) انظر: معاني القرآن ٢٩٩/٣، تأليف أبي زكريا يحيى بن زياد الفراء (ت: ٢١٧هـ)، تحقيق الدكتور عبد الفتاح إسماعيل شلبي، مراجعة علي النجدي ناصف، دار السرور ببيروت؛ ولسان العرب (م س د).

(٣) انظر: معاني (من) الكتاب ٢٢٤/٤-٢٢٥، المقتضب ١٨٣/١، الأصول ٤٠٨/١-٤٠٩.

(٤) الأصول ٦٢/١-٦٣، وانظر: شرح التسهيل ٣١٣/١.

(٥) انظر: شرح الرضي ٢٤٥/١، همع الهوامع ٢٢/٢.

(٦) شرح جمل الزجاجي ٣٥١/١.

٢- اختلف النحاة في المحل الإعرابي لشبه الجملة إذا حذف المتعلق[١]، فجمهور النحاة يرى أن المحل الإعرابي هو للمتعلق المحذوف، ويرى بعض النحاة أن المحلّ لشبه الجملة إذا وقع المتعلّق المحذوف كونا عاما، وهو للمتعلق المحذوف إذا وقع المتعلّق المحذوف كونا خاصا.

إن شبه الجملة ليس لها معنى مستقل بنفسه ليخبر به أو يوصف به، وإنما هي تكملة فرعية لمعنى الفعل أو ما يشبهه، فلا يتم المعنى المراد دون ملاحظة العامل فيه، بل لا وجود له مجردا من الحدث الذي يقع فيه، وإنما حذف الكون العام كثيرا قبل شبه الجملة أو بعدها؛ لأنها تدل عليه وتشير إليه، لا لأنها عوض منه وتمنع تقديره، ولم يذكرا معا إيجازا؛ لأن أحدهما قد يغني عن الآخر[٢]، فسميت الخبر شبه جملة مجازا.

٣- انصرف نظر النحويين في دراسة شبه الجملة إلى الفائدة وعدمها، فجعلوا التام منها ما أفاد، والناقص ما لم يفد، وعرّف السيوطي الناقص بأنه ما لا يفهم بمجرّد ذكره وذكر معموله -ما يتعلق به، والسبب في انقسام شبه الجملة إلى تامة وناقصة أنها متعلقة بمحذوف[٣]. ولقد أفادت شبه الجملة في صورتي الضرب.

٤- إن شبه الجملة الواقعة خبرا تتحمل ضميرا يعود على المبتدأ، أشار إلى ذلك سيبويه في باب ما يكون محمولا على إن، يقول: «وفي فيها اسم مضمر مرفوع كالذي يكون في الفعل إذا قلت: إن قومك ينطلقون أجمعون»[٤].

وبعض النحويين يرى أن الضمير في المشتق الذي يتعلق به الظرف أو الجار والمجرور[٥]، وقال ابن جني: «وأقيم الظرف مقامه فانتقل الضمير الذي كان في اسم الفاعل إلى الظرف،

---

(١) انظر: شرح الرضي على الكافية ٢٤٤/١، همع الهوامع ٢٢/٢.

(٢) انظر: إعراب الجمل وأشباه الجمل ٣٠١-٣٠٢.

(٣) شرح الجمل للزجاجي ٣٤٥/١، وانظر: شرح التصريح على التوضيح ١٦٦/١، وانظر: همع الهوامع ٢١/٢.

(٤) الكتاب ١٤٥/٢.

(٥) شرح المفصل ٩٠/١، ٩١، همع الهوامع ٢٢/٢.

وارتفع ذلك الضمير بالظرف كما كان يرتفع باسم الفاعل»[١]. إذن هو يوفق بين المذهبين، فمن رأى أن الضمير في الظرف فهو ينظر على الحال، ومن ذهب إلى أن الضمير في المشتق فهو على الأصل، فلا خلاف.

٥- إن التطابق في الخبر الذي يقع شبه جملة مع المبتدأ لا يظهر لفظًا، بل تقديرًا، إلاّ إذا أضيف المجرور أو الظرف إلى ضمير المبتدأ، فالتطابق هنا تقديري.

٦- إن هذا الضرب ورد قليلا عند الأحوص، ولكنه جاء بنسبة لا بأس بها في شعر كل من الفرزدق وجرير[٢]، وبالنظر إلى استخدامه في الشعر الجاهلي يظهر أنه كان يستخدم بنسبة جيدة، ثم تناقصت نسبته في العصر الأموي[٣].

الضرب السابع: المبتدأ (معرفة)، والقيد (شبه جملة)، والخبر (نكرة)

يُتّسَعُ في الظروف ما لا يُتّسَعُ في غيرها، فتقع في مواقع لا يجوز لغيرها أن تقع فيها[٤]، علل الرضي ذلك فقال: «لأن كل شيء من المحدثات فلا بد أن يكون في زمان، أو مكان، فصارت مع كل شيء كقريبه، ولم تكن أجنبية منه، فدخلت حيث لا يدخل غيرها كالمحارم يدخلون حيث لا يدخل الأجنبي، وأُجري الجار مجراه لمناسبة بينهما؛ إذ كل ظرف في التقدير جار ومجرور، والجار محتاج إلى الفعل أو معناه كاحتياج الظرف»[٥].

وقد فصلت في هذا الضرب بين المبتدأ والخبر حيث كانت مكملة أو مخصصة أحدهما، أو مخصصة لمضمون الجملة الاسمية قبل نهاية الجملة.

ورد هذا الضرب في خمسة مواضع تتمثل في الصور الآتية:

---

(١) توجيه اللمع ١١١، للعلامة أحمد بن الحسين بن الخباز، شرح كتاب اللمع لأبي الفتح ابن جني، دراسة وتحقيق أ. د. فايز زكي محمد دياب، دار السلام للطباعة، الطبعة الأولى، ١٤٢٣هـ.

(٢) انظر: الجملة الخبرية في ديوان الفرزدق ١٣، ١٤، والجملة الخبرية في ديوان جرير ١٨، ١٩.

(٣) انظر: الجملة الخبرية في نثر الجاحظ ٥٣٩.

(٤) انظر: الكتاب ١/١٧٦، المقتضب ٤/٣٧٦، الأصول ٢/٢٣٧، المغني ٢/٤٥٥.

(٥) شرح الرضي ١/٢٩٠.

الصورة الأولى: المبتدأ (معرفة)، والقيد (جار ومجرور)، والخبر (نكرة)

وتتمثل في موضعين:

١- المبتدأ (ضمير)، والقيد (جار ومجرور)، والخبر (نكرة)

أَحْمَوْا عَلَى عَاشِقٍ زِيَارَتَهُ ... (فَهْوَ بِهِجْرَانِ بَيْنِهِمْ فَظِعُ)[١]

المبتدأ (هو) ضمير الغائب، والخبر نكرة مشتق على وزن (فَعِل) صفة مشبهة، وهو (فَظِع)، من فَظُع الأمر –بالضم– فهو فظيع، وفَظِع: أي اشتد وشنع وجاوز المقدار[٢]، وصياغة الصفة المشبهة من المضموم العين قياسية، وهي تلي مكسور العين في كثرة الصياغة[٣].

تقدم (الجار والمجرور) معمول الصفة المشبهة عليها، وذلك جائز، «لأن الصفة المشبهة فرع على اسم الفاعل في العمل، فقصرت عنه فلم تعمل في متقدم، ولا غير سببي، والمراد بالسببي الملتبس بضمير صاحب الصفة لفظًا أو معنى، هذا بالنسبة إلى عملها فيما هو فاعل في المعنى، وأما غيره كالجار والمجرور، فإن الصفة تعمل فيه متقدما عنها ومتأخرا، وسببيا، وغير سببي»، وتعمل في الظرف بما فيها من معنى الفعل؛ لأن الظرف مما يكتفي برائحة الفعل[٤].

إذن تخصص الخبر بالجار والمجرور المتقدم (بهجران بينهم).

٢- المبتدأ (معرَّف بالإضافة)، والقيد الأول (جار ومجرور)، والخبر (نكرة مختصة)، والقيد الثاني (حال)

قال الشاعر:

حُبُّهَا فِي القَلْبِ دَاءٌ ... مُسْتَكِنٌّ لا يَرِيمُ[٥]

المبتدأ (حبها) نكرة جامد مضاف للضمير (هاء الغيبة)، اكتسب التعريف منه، والخبر نكرة جامد (داء) اكتمل بالوصف (مستكن) وتخصص بالحال (لا يريم)، وقد فصل الجار

---

(١) شعر الأحوص ١٧٨.

(٢) لسان العرب (ف ظ ع).

(٣) النحو الوافي ٣/٢٨٨.

(٤) التصريح ٣/٣٥٠، ٣٥١ (الحاشية).

(٥) شعر الأحوص ٢٤٠.

والمجرور (في القلب) بين المبتدأ والخبر، وهو متعلّق بالمبتدأ، مخصص له.

الصورة الثانية: المبتدأ (معرفة)، والقيد الأول (شبه جملة)، والقيد الثاني (شبه جملة)، والخبر (نكرة)

وتتمثل في ثلاثة مواضع:

١- المبتدأ (ضمير)، والقيد الأول (جار ومجرور)، والقيد الثاني (جار ومجرور)، والخبر (نكرة)

قال الشاعر:

أَوَانِسُ أَمْرُهُنَّ مَا أَشِرَتْ بِهِ ... (هُنَّ لِلُبْنَى فِي أَمْرِهَا تَبَعُ)[١]

المبتدأ (هُنَّ) ضمير منفصل للغائبات، والخبر (تَبَعُ) من تَبِعَ الشيء تبعًا وتباعًا في الأفعال، وتبِعتُ الشيءَ تُبوعًا: سرتُ في إثره[٢]؛ وهو مصدر نكرة تعلقت به شبها الجملة المتقدمان عليه، ففصلتا بينه وبين المبتدأ.

٢- المبتدأ (معرّف بالإضافة)، والقيد الأول (ظرف)، والقيد الثاني (جار ومجرور)، والخبر (نكرة)، والقيد الثالث (حال)

قال الشاعر:

فسِرُّكِ عِنْدِي فِي الفُؤَادِ مُكَتَّمٌ ... تَضَمَّنَهُ مِنِّي ضَمِيرٌ وأَضْلُعُ[٣]

المبتدأ (سرُّك) مصدر معرَّف بالإضافة إلى الضمير (كاف الخطاب)، والخبر (مكتم) مشتق على صيغة اسم المفعول من الفعل الزائد (كتَّم)، وهو مجرَّد من أل، ونائب فاعله مستتر يعود على المبتدأ، وأتى بالخبر من الفعل المزيد للمبالغة في الحرص على الكتم.

وتخصص كل من المبتدأ والخبر بعدة وسائل، فالظرف (عندي) مخصص للمبتدأ، ومعناه بيان كون مظروفه حاضراً حِسًّا أو معنى، أو قريب حِسًّا أو معنى، ولا يتصرف لشدة توغله في الإبهام[٤]،

---

(١) شعر الأحوص ١٨٠.

(٢) لسان العرب (ت ب ع).

(٣) شعر الأحوص ١٧٤.

(٤) الكتاب ٤/٢٣٢، همع الهوامع ٣/١٦٤.

والجار والمجرور (في الفؤاد) متعلق بالخبر متقدم عليه، والحال الجملة الفعلية (تضمنه مني ضمير وأضلع) خصصت المبتدأ؛ فقد فصل الظرف والجار والمجرور بين المبتدأ والخبر.

ومن الممكن لهذه الحال أن تكون خبرا ثانيا للمبتدأ، ومن الممكن اعتبار الخبر الجملة الاسمية (في الفؤاد مكتم).

٣- المبتدأ (اسم إشارة)، والقيد الأول (ظرف)، والقيد الثاني (جار ومجرور)، والخبر (نكرة)

تِلْكَ بَيْنَ الرِّيَاضِ والأَثْلِ وَالبَا نَاتِ مِنَّا وَمِنْ سَلامَةَ دَارُ[1]

المبتدأ (تلك) اسم إشارة للمؤنث، والخبر (دارُ) نكرة جامد، فصل بين المبتدأ والخبر ظرف المكان (بين)، وما أضيف إليه، والجار والمجرور (منا)، وما عطف عليه (من سلامة).

وتتعلق شبها الجملة باسم الإشارة بما فيه من معنى الفعل ورائحته (أشير)، وذكر ذلك ابن هشام[2]؛ أو تتعلق بحال محذوف، عند من أنكر تعلقها بأسماء الإشارة، أمثال الدكتور فخر الدين قباوة، فهو يقول: «قيل: إن أسماء الإشارة قد تتعلق بها أشباه الجمل؛ لما فيها من رائحة الفعل، وكأنهم يريدون نحو: هذا أخي أمامك، هذه قلوبنا بين أيديكم، وذلك كتابه في الحقيبة؛ والحق أن أشباه الجمل هذه تتعلق بأحوال محذوفة من الأسماء قبلها»[3]. فالظرف خصص المبتدأ، والجار والمجرور ومعطوفه المتقدم على الخبر خصصه.

تعقيب:

١- الظرف والجار والمجرور قسمان: لغو، ومستقر، فاللغو ما ذكر عامله، ولا يكون إلا خاصا، والمستقر ما حذف عامله عاما كان، ولا يكون إلا واجب الحذف، أو خاصا، واجب الحذف أو جائزه[4]؛ استقر الظرف في هذا الضرب في موضعين (حبها في القلب ..)، و(تلك

---

(١) شعر الأحوص ١٥٣.

(٢) انظر: مغني اللبيب ٩٣/٢، وانظر: شرح قصيدة كعب بن زهير في مدح رسول الله ﷺ ص٦٤، تأليف جمال الدين محمد ابن هشام الأنصاري، تحقيق محمود حسن أبو ناجي، مؤسسة علوم القرآن، وانظر: التصريح ٦٤٧/٢.

(٣) إعراب الجمل وأشباه الجمل ص٢٩٦.

(٤) حاشية الصبان ٢٠/١.

بين الرياض والأثل ..)، عند من اعتبر الأخيرة حالا محذوفا، وفي ثلاثة مواضع كان لغوا.

٢- وقع المبتدأ معرفة جامدا في جميع الضرب، والخبر نكرة مشتق في ثلاثة مواضع، وفي موضعين نكرة جامد.

٣- نلاحظ في الصورة الثانية قول الشاعر: «هن للبنى في أمرها تبع» تعلق شبها الجملة بعامل واحد، ويشترط في مثل هذا التعليق أن تكون أشباه الجمل مختلفة، لا من معنى واحد، وقد زعم سيبويه أن تعدد شبه الجملة، مع الاتفاق في المعنى، والعامل واحد، جائز إذا كانت الأولى أعمّ من الثانية(١).

٤- ترابط المبتدأ والخبر في هذا الضرب مع وجود الفاصل، ففي الصورة التي ورد الخبر فيها مشتقا، وهي (فهو بهجران بينهم فَظِعُ)، و(فسِرُّكِ عندي في الفؤاد مكتَّم)، تحمل الخبر ضميرا يعود على المبتدأ يطابقه، والخبر الجامد كان هو هو المبتدأ في المعنى، فلم يحتج للضمير.

٥- على الرغم من جواز هذا الضرب، إلا أنه قبيح، نص ابن جني على ذلك، فهو يقول: «وعلى الجملة فكلما ازداد الجزءان اتصالا قوي قبح الفصل بينهما»(٢)، فالمبتدأ والخبر متصلان ومرتبطان، فلا يتم المبتدأ إلا بالخبر.

الضرب السادس: المبتدأ (معرفة)، والقيد شبه جملة، والخبر (معرفة)

بِفَتْوَى نُحُورٌ ما يُكلِّفنَ مُمْسِكًا ... (حَنَاجِرُهَا لما استَقَيْنَ الْمَقَامِعُ)(٣)

المبتدأ (حناجرها) معرف بالإضافة إلى ضمير الغيبة (الهاء) جامد، والخبر (المقامع) معرّف بالألف واللام جامد، يمكن تأويله بمشتق تقديره (معقوفة)، ويمكن اعتباره جامدا محضا؛ لأن الشاعر قصد تشبيه الحناجر بالمقامع، فكأنها هي هي مبالغة(٤)، وهذا ما أظنه، والمقامع: جمع المقمعة، وهي سياط تعمل من حديد، رؤوسها معوجّة(٥).

---

(١) انظر: شرح قصيدة كعب بن زهير ٦٩. ولم أستطع العثور على هذا الرأي لسيبويه في كتابه.

(٢) الخصائص ٣٩٢/٢.

(٣) شعر الأحوص ١٨٧.

(٤) التصريح بمضمون التوضيح ٥٢٢/١.

(٥) لسان العرب (ق م ع).

فصل بين المبتدأ والخبر الجار والمجرور (لما استقين)، وهو مكون من لام الجر[١]، والمجرور (ما) الموصولة وصلتها، ولقد جاءت (لما) غير مضبوطة في البيت، وبما أن المحقق الأستاذ سليمان جمال نصّ على أن الشطر الأول من البيت محرّف[٢]، يحتمل في (لما) ثلاثة أوجه: أحدها أن تكون كما ذكرت، والثاني أن تكون (لَمَّا) ظرفا بمعنى (حين)، أو ظرفا بمعنى (إذ) فيه معنى الشرط، والثالث أن تكون حرفا يقتضي وجوبا لوجوب فيما مضى[٣]، وجوابه محذوف لأن الجملة الاسمية دلّت عليه، فالجملة منه ومن جوابه معترضة بين المبتدأ والخبر للتوضيح، وليست قيدا لأحدهما، أما على الاعتبار الأول وعلى اعتبار الظرفية فشبه الجملة قيد للخبر متعلقة به أو بحال منه محذوف.

والمعنى أنه جعل حناجرها في حالة الاستقاء مقامع للماء من قوتها.

الضرب السابع: المبتدأ (معرفة)، والقيد (شبه جملة)، والخبر (شبه جملة)

.... فالهِنْدِكيُّ غَدا عَجْلانَ في هَدَمِ[٤]

المبتدأ (الهندكي) محلى بأل منسوب، ومعنى النسبة هي اختصاص الشيء بغيره من وجه من الوجوه على نقل اسمه إلى المنسوب[٥].

والنسب في المبتدأ (الهندكي) شاذ على غير القياس بالزيادة[٦]، فالهند أصل البلد، فإذا نسبت على القياس قلت: (هندي)، ذُكر في التصريح: «إذا أردت النسب إلى شيء من بلدة أو

---

(١) انظر معناها الكتاب ٢١٧/٤.

(٢) انظر: شعر الأحوص ١٨٧ (الحاشية).

(٣) انظر: الجنى الداني في حروف المعاني ٥٩٤، صنعة الحسن بن قاسم المرادي (ت: ٧٤٩)، تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة، والأستاذ محمد نديم فاضل، منشورات دار الآفاق الجديدة، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٣هـ، ١٩٨٣م، وانظر همع الهوامع ٢١٩/٣.

(٤) شعر الأحوص ٢٥٥.

(٥) شرح كتاب سيبويه لأبي الحسن الرماني ٢٩٦-٣٨٤، قسم الصرف، الجزء الأول، تقديم وتحقيق الدكتور متولي رمضان أحمد الدميري ٥٧/١.

(٦) انظر: الأصول ٨١/٣.

قبيلة، فلا بد لك من عملين في آخره، أحدهما: أن تزيد عليه ياءً مشدَّدة، والثاني: أن تكسِّره»(١)، فالأحوص نسب على غير القياس بزيادة (الكاف) كما فعل ذلك كثيِّر في قوله:

وَمُقْرَبَةٌ دُهْمٌ وَكُمْتٌ كَأَنَّهَا طَمَاطِمُ يُوفُونَ الوُفُورَ هَنَادِكَا

جاء في اللسان: ولقد أراد بالهنادك رجال الهند، ويقال: رجل هِنْدِيّ وهندكِيٌّ، قال ابن جني: لو قيل إن الكاف أصل وإن هِنْدِيّ وهِنْدِكِيّ أصلان بمنزلة سَبْطٍ وسِبَطْرٍ لكان قولا قويا(٢)، فيظهر أن ابن جني جعل الكاف أصلا للكلمة وليست زائدة، فيكون البيت على القياس، ولا مخالفة على رأيه(٢).

وفي النسب يحدث للاسم ثلاثة تغييرات: لفظي، ومعنوي، وحكمي؛ فيعامل الاسم المنسوب معاملة الصفة المشبهة في رفعه المضمر والظاهر باطّراد ظاهر.

والصفة المشبهة لا تعمل إلاّ إذا اعتمدت على نفي أو استفهام، وحصلت الفائدة بمرفوعها(٣).

فالاسم المنسوب هنا لم يعمل لعدم استيفائه الشروط، أما الخبر فهو متعلّق الجار والمجرور (في هدم) المحذوف.

وقد فصل بين المبتدأ والخبر شبه الجملة (عدا عجلان)، وهي مكونة من جار ومجروره، يقول ابن مالك في عدا: «يستثنى بحاشا وخلا وعدا، فيجْرُرْنَ المستثنى أحرفَ، وينصبنه أفعالا، ويتعين الثاني لخلا وعدا بعد (ما) عند غير الجرمي، والتزم سيبويه فعلية عدا وحرفية حاشا»(٤)،

---

(١) التصريح ٥/٢٢٩.

(٢) انظر: لسان العرب (هـ ن د).

بحثت عن هذا المذهب فلم أجده في توجيه اللمع، والخصائص، والمنصف شرح الإمام أبي الفتح ابن جني لكتاب التصريف للإمام أبي عثمان المازني النحوي، تحقيق لجنة من الأستاذين: إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين، وسر صناعة الإعراب لابن جني دراسة وتحقيق الدكتور حسن هنداوي، دار القلم، دمشق.

(٣) انظر: الكتاب ٢/٣٦، التصريح ٥/١٨٦.

(٤) شرح التسهيل ٢/٣٠٦.

ويذكر أيضا أن المبرد سوّى بين خلا وعدا في الفعلية بيد أنه خصَّ (خلا) بالحرفية، ثم أورد إنشاد الشعراء حرفية عدا والخفض بها[١].

وذُكر في شرح الرضي: «لم أرَ أحدا ذكر الجرّ بعد (عدا) إلا الأخفش فإنه قرنها في بعض ما ذكره بـ(خلا)، في جواز الجرّ بها»[٢].

أخيرا، الجر بـ(عدا) لم يثبته سيبويه ولا من بعده، إلا الأخفش، لكنه مسموع من العرب، مما جعلهم يحكمون بقلته[٣].

فالأحوص جرّ بـ(عدا) مع أن الجر بها قليل.

والمجرور (عجلان) اسم رجل أو حيّ[٤]، وهو ممنوع من الصرف، يقول سيبويه: «هذا باب ما لحقته نون بعد ألف فلم ينصرف في معرفة ولا نكرة، وذلك نحو: عطشان، وسكران، وعجلان، وأشباهها»[٥].

ومن الممكن اعتبارها على مذهب سيبويه فعلا ماضيا، وعجلان مفعولها، وهي في الحالتين تفيد الاستثناء، فالنصب بمعنى إلاّ، والخفض بمعنى سوى[٦]، والجملة الفعلية اعتراضية بين المبتدأ والخبر.

تعقيب:

يلاحظ في الضربين ما يأتي:

١- في الضرب السادس كان المبتدأ جامدا معرفة، والخبر جامدا ممكن التأويل.

٢- وكانت شبه الجملة الفاصلة بين المبتدأ والخبر، محتملة اللغو والاستقرار.

---

(١) المقتضب ٤/٤٢٦.

(٢) شرح الرضي ٢/٨٨.

(٣) التصريح ٢/٥٨٧.

(٤) لسان العرب (ع ج ل).

(٥) الكتاب ٣/٢١٥

(٦) انظر: الجنى الداني ٤٦١، ولسان العرب (ع د ا).

٣- في الضرب السابع كان المبتدأ معرفة وصف (منسوب) والخبر شبه جملة.

٤- وكانت شبه الجملة الفاصلة بين المبتدأ والخبر لغواً.

٣ ٥- وكان في البيت شذوذ وقلة، فالشذوذ كان في النسب، والقلة في استعمال (عدا) حرف جر.

المبحث الثاني: ما وقع فيه المبتدأ نكرة

إنما يمتنع الابتداء بالنكرة المفردة المحضة لأنه لا فائدة فيه، وما لا فائدة فيه فلا معنى للتكلم به[١]، أمّا إذا حصلت الفائدة، فالإخبار عن أي نكرة جائز[٢]، وذلك لأن الغرض من الكلام إفادة المخاطب، فإذا حصلت جاز الحكم، سواء تخصص المحكوم عليه بشيء أو لا[٣].

سيبويه لم يشترط للابتداء بالنكرة أكثر من شرط واحد، وهو أن يكون في الإخبار عنها فائدة[٤].

وقد ذكر ابن هشام أن المتقدمين من النحاة لم يُعوّلوا في ضابط الابتداء بالنكرة إلاّ على حصول الفائدة، وأن المتأخرين تتبعوها فأخل بعضهم بتقليلها، وأكثر بعضهم فزاد ما لا يصلح، أو عدّد أمورًا متداخلة؛ ودفعا لذلك تجده حصرها في عشرة أمور[٥].

وتبيّن من خلال الرجوع إلى هذه المسوّغات، أن منها ما يرجع إلى النكرة ذاتها، ومنها ما يرجع إلى ما يسبقها، ومنها ما يرجع إلى خبرها، ومنها ما يرجع إلى الجملة التي هي فيها[٦].

وسيتضح من خلال الأضرب التالية أن المبتدأ وقع في أحد عشر موضعا نكرة؛ وعند ترتيب الصور قدّمت المبتدأ النكرة المختصة على المبتدأ النكرة المجردة؛ لأن النكرة إذا اختصت اقتربت من المعرفة. وبالنظر إلى المبتدأ ودرجته من التنكير اعتمدت تصنيف الصور، ومن ثم اهتممت بالخبر ونوعه.

---

(١) الأصول في النحو ٥٩/١.

(٢) مغني اللبيب ١٣٧/٢.

(٣) شرح الرضي ٢٣١/١.

(٤) انظر: الكتاب ٣٢٩/١، شرح الجمل ٣٥٠/١.

(٥) انظر: المغني ١٣٧/٢.

(٦) انظر: الظواهر التركيبية في شعر الشماخ ٧٩، رسالة لنيل درجة الدكتوراه، إعداد الطالب: سليمان تاج الدين أحمد، إشراف الأستاذ الدكتور إبراهيم إبراهيم بركات، ١٤١١هـ، ١٩٩١م، المجلد الأول، جامعة أم القرى، كلية اللغة العربية، قسم الدراسات العليا، فرع اللغة.

الضرب الأول: المبتدأ (نكرة)، والخبر (نكرة)

نصّ عبد القاهر على أن الغرض من تقديم النكرة هو إعلام السامع عن جنس المسند إليه، والسامع قد عرف أن المسند قد كان، فالحدث معلوم، لكن لا يعلم نوع المحدث[1]، ولقد جعل ابن عصفور دلالة النكرة على الجنس شرطا من شروط الابتداء بالنكرة[2]، ولقد تمثل هذا الضرب في صورتين.

الصورة الأولى: المبتدأ (نكرة مختصة)، والخبر (نكرة مختصة)

(فَكُلُّ غَنِيٍّ قَانِعٌ بِنَوَالِهِ   وَكُلُّ عَزِيزٍ عِنْدَهُ مُتَوَاضِعُ)[3]

المبتدأ لفظ (كُلّ)[4]، أضيف إلى نكرة، والإضافة إلى النكرة تفيد التخصيص، والتخصيص لا يبلغ درجة التعريف[5]، إنما يجعل (اللفظ) من ناحية التعيين والتحديد في درجة بين المعرفة والنكرة[6]، والنكرة إذا خصصت ساغ الابتداء بها، والنكرة تخصصت هنا، ولكنّ المسوغ الحقيقي لكلمة (كل) أضيفت لفظا أو تقديرا دلالتها على العموم[7]، بل أرجع بعضهم جميع المسوغات إلى العموم والخصوص[8].

أما الخبر (قانع) فهو نكرة مشتق (اسم فاعل) تخصص بالعمل في فاعله الضمير المستتر العائد على المبتدأ، وبالعمل في الجار والمجرور (بنواله)، وقد تطابق الخبر مع المبتدأ ومضافه في الإفراد والتذكير.

---

(١) انظر: دلائل الإعجاز ١٤٣.

(٢) انظر: شرح الجمل ٣٤٩/١.

(٣) شعر الأحوص ١٨٨.

(٤) انظر تفصيل الكلام على لفظة (كل) صفحة ٣٠ من البحث.

(٥) مغني اللبيب ١٩٣/٢.

(٦) النحو الوافي ٢٣/٣.

(٧) شرح ابن عقيل ٢١٩/١.

(٨) حاشية الخضري ١٩٠/١.

الصورة الثانية: المبتدأ (نكرة محضة)، والخبر (نكرة مختصة)

لي لَيْلَتَانِ (فَلَيْلَةٌ مَعْسُـولَةٌ ... أَلْقَى الحَبِيبَ بِهَا بِنَجْمِ الأَسْعُدِ)
وَمُرِيحَةٌ هَمِّي عَلَيَّ كَأَنَّنِي ... حَتَّى الصَّبَـاحِ مُعَلَّقٌ بِالفرْقَـدِ[1]

المبتدأ (ليلة) نكرة تامّة، والنكرة المحضة أو التامة التي لم تنقص درجة تنكيرها بسبب وجود نعت أو غيره مما يقيد إطلاقها[2]، وهو جامد، أما الخبر (مَعْسُولَةٌ) نكرة مختصة بالجملة الوصفية الفعلية (أَلْقَى الحَبِيبَ بِهَا بِنَجْمِ الأَسْعُدِ)[3]، والتخصيص هو إخراج الاسم من نوع إلى نوع أخص منه[4]، وهو مشتق (اسم مفعول)، كان تخصيصه من جهتين: فالجهة الأولى عمله في مرفوعه الضمير المستتر العائد على المبتدأ، والجهة الثانية وصفه بالجملة الفعلية.

ومن الممكن اعتبار جملة الصفة خبرا ثانيا للمبتدأ.

وقد توافق المبتدأ والخبر في الإفراد والتأنيث والتنكير، وساغ الابتداء بالنكرة هنا؛ لأن الجملة الاسمية دلّت على التقسيم والتنويع.

تعقيب:

يلاحظ في هذا الضرب ما يلي:

١- كون المبتدأ جامدا نكرة في الصورتين، وخبرُه نكرةٌ مشتق، إلا أنه في الصورة الثانية كان الخبر أخصّ من المبتدأ.

٢- أن المبتدأ ارتبط بالخبر عن طريق الضمير العائد من المشتق.

٣- في الصورة الثانية ورود الخبر مشتقا على صيغة اسم المفعول من اسم الجنس (العسل). ولقد ذكر السيوطي أن اشتقاق العرب من الجواهر قليل جدا، والأكثر من المصادر،

---

(١) شعر الأحوص ١٣٤.

(٢) النحو الوافي ٢١٣/١.

(٣) شرح المفصل لابن يعيش ٤٧/٣.

(٤) تحتمل الجملة البدلية، إلاّ أن جمهور النحاة لا يثبتون وقوع الجملة بدلا. انظر: إعراب الجمل ٢٣٧.

فالاشتقاق هنا من القليل(١).

٤- تطابق المبتدأ مع الخبر في الإفراد والتأنيث في الصورة الثانية، وتطابق في الإفراد والتذكير في الصورة الأولى.

٥- تنوعُ مسوغات الابتداء، فكان المسوغ في الصورة الثانية يرجع إلى مضمون الجملة كلها؛ حيث دلّت على التنويع والتفصيل، وفي الصورة الأولى كان المسوغ يرجع إلى المبتدأ نفسه؛ حيث دلَّ على العموم.

٦- أن الابتداء بالنكرة مقدمة جاء بنسبة لا بأس بها عند الأحوص، وكذلك جرير والفرزدق(٢) بالنظر إلى تعريفه في الجملة المثبتة.

٧- أن مجيء المبتدأ نكرة مقدما قليل منذ الشعر في العصر الجاهلي، وبذلك يتبين أن هذا التركيب ازدادت النسبة في استخدامه قليلا(٣).

الضرب الثاني: المبتدأ (نكرة)، والخبر (جملة)

قد يفيد هذا الضرب ما أفاد الضرب الأول، وهو: (المبتدأ نكرة، والخبر نكرة)، وذلك لأن الجملة عند بعض النحاة نكرة، وعند بعضهم الآخر في حكم النكرة، والذي دعاهم إلى هذا أن الجمل بعد النكرات صفات، وبعد المعارف أحوال.

يقول ابن يعيش: «لم توصف المعرفة بالجملة؛ لأن الجملة نكرة، فلا تقع صفة للمعرفة؛ لأنها حديث، ألا ترى أنها تقع خبرا، وإنما تحدث بما لا يعرف، فتفيد السامع ما لم يكن عنده»(٤).

يقصد أن الجملة حكم، والحكم بشيء على شيء يجب أن يكون مجهولا؛ ليفيد السامع، فيردُّ عليه الرضي أنّ الجملة ليست نكرة ولا معرفة؛ لأن التعريف والتنكير من عوارض الذات،

---

(١) انظر: المزهر في علوم اللغة وأنواعها ١/٣٥٠، للعلامة عبد الرحمن جلال الدين السيوطي، شرحه وعلّق عليه محمد أحمد جاد المولى، علي محمد البجاوي، محمد أبو الفضل إبراهيم؛ دار الجيل، بيروت.

(٢) انظر: الجملة الخبرية في ديوان الفرزدق ٢٠، والجملة الخبرية في ديوان جرير ٢٣.

(٣) انظر: الجملة الخبرية في نثر الجاحظ ٥٤٠.

(٤) شرح المفصل ٣/٥٤.

ثم يبين سبب نعت النكرة بها فيقول: «لمناسبتها للنكرة، من حيث يصح تأويلها بالنكرة»، فيدافع عن رأيه بالحجج التي ترفض الآراء الأخرى من عدة وجوه[١].

فالخلاف ليس شكليا كما ذكر الأستاذ عباس حسن[٢]؛ لأن الخلاف الشكلي لا يؤدي إلى تأثير في المضمون، وهنا تأثر المضمون كثيرا، فلو كانت الجملة نكرة لأفادت ما أفاده الضرب الأول، ولكان الاختلاف في الشكل لا يؤثر في المضمون.

أما إن كانت في حكم النكرة، فلها معناها الخاص المستفاد من تركيبها، فالإخبار بالمفرد ليس كالإخبار بالجملة، فالكل حاله وحليته.

ولقد درست في هذا الضرب الخبر الجملة الاسمية والفعلية مع اعتبار ما يطرأ على الجملة من أدوات نفي أو توكيد، فورد هذا الضرب في خمسة مواضع من شعر الأحوص تتمثل في صورتين.

الصورة الأولى: المبتدأ (نكرة)، والخبر (جملة اسمية)

تتمثل هذه الصورة في موضعين:

١- المبتدأ (نكرة مختصة)، والخبر (جملة اسمية مثبتة)

قال الأحوص:

فَصَبْرًا لِلْحَوَادِثِ (كُلُّ حَيٍّ   سَبِيلُ الهَالِكِينَ لَهُ سَبِيلُ)[٣]

المبتدأ لفظ (كلُّ)[٤] مضافة للنكرة (حيٍّ)، فتخصصت بالإضافة إليها وبالعمل فيها، والخبر جملة اسمية (سبيل الهالكين ..) مكونة من مبتدأ أول ومبتدأ ثانٍ خبره شبه الجملة (له) متقدمة عليه، والجملة الاسمية من المبتدأ الثاني وخبره خبر للمبتدأ الأول.

فتضمنت الجملة الاسمية الكبرى ثلاثة مبتدآت، والعائد من الجملة الاسمية إلى المبتدأ (كلّ

---

(١) شرح الرضي ٢/٢٩٨-٢٩٩.

(٢) النحو الوافي ٣/٤٨٠.

(٣) شعر الأحوص ٢١٧.

(٤) انظر لفظة (كل) ص ٣٠ من البحث.

حيّ) الضمير (هاء الغيبة)، وهو موافق للمبتدأ وما أضيف إليه لفظا ومعنى في الإفراد والتذكير، ولمعناه بعض الإضافة[١].

٢- المبتدأ (نكرة مختصة)، والخبر (جملة اسمية منفية)

قال الأحوص:

وَكُلُّ خَلِيطٍ لا مَحَالَةَ أَنَّهُ   إلى فُرْقَةٍ يَوْمًا مِنَ الدَّهْرِ صَائِرُ[٢]

المبتدأ لفظ (كل) تخصص بالإضافة للنكرة (خليط)، والخبر جملة اسمية مؤكدة النفي بـ(لا) النافية للجنس (لا محالة أنه إلى ..)، فاسم (لا): (محالة)، مفرد منصوب، وخبرها المصدر المؤول المكون من (أن ومعمولَيها).

تطابق كلٌّ من المبتدأ والخبر الجملة عن طريق العائد في الإفراد والتذكير[٣].

الصورة الثانية: المبتدأ (نكرة)، والخبر (جملة فعلية)

وتتمثل في ثلاثة مواضع:

١- المبتدأ (نكرة مختصة)، والخبر (جملة فعلية مثبتة)

أ- قال الأحوص:

ما لِجَدِيدِ الموتِ يَا بِشْرُ لَذَّةٌ   (وَكُلُّ جَدِيدٍ تُسْتَلَذُّ طَرَائِفُهْ)[٤]

المبتدأ لفظ (كل)[٥] المضاف للنكرة (جديد)، والخبر (تستلذ طرائفه) جملة فعلية مكونة من فعل مضارع مبني للمجهول، ونائب فاعل، تضمنت الجملة الفعلية على رابط يعود على المبتدأ موافقا له في الإفراد والتذكير لفظا ومعنًى، وهو الضمير (هاء الغيبة).

ب- قال الشاعر:

---

(١) انظر (جملة الخبر) الباب الأخير من البحث ص٣٣٦.

(٢) شعر الأحوص ١٤٦.

(٣) انظر (جملة الخبر) الباب الأخير من البحث ص٣٣٦.

(٤) شعر الأحوص ٢٠١.

(٥) انظر لفظة (كل) ص٣٠ من البحث.

فَمَا أَحَدٌ يَبْدُو لَهُ مِنْ حِجَابِهِ ... فَيَنْظُرُ إِلاَّ وَهْوَ بِالذُّلِّ خَاشِعُ[1]

المبتدأ (أحد) نكرة جامد، والخبر (يبدو له من حجابه فينظر) جملة فعلية مثبتة مكونة من فعل مضارع وفاعل ضمير مستتر يعود على المبتدأ، وجار ومجرور متعلق بالفعل، وجملة فعلية معطوفة، وقد تخصص فاعل الفعل (ينظر) الضمير بجملة الحال الاسمية (وهو بالذل خاشع)، وهي مقصورة على صاحبها.

٢- المبتدأ (نكرة مختصة)، والخبر (جملة فعلية منفية)

قال الأحوص:

ثِنْتَانِ لا أَدْنُو لِوَصْلِهِمَا ... عِرْسُ الخَلِيلِ وَجَارَةُ الجُنُبِ[2]

المبتدأ (ثنتان)، ولفظ (ثنتان) التاء فيه مبدلة من الياء، دلّ على أنها من الياء الأصل، فهي من الفعل ثنيت؛ لأن الاثنين قد ثنى أحدهما إلى صاحبه، وأصله: ثِنْيٌ، وجمعهما على أثناء بمنزلة أبناء وآخاء، فنقلوه من فَعَلَ إلى فِعْل كما فعلوا ذلك في بنت، وليس في الكلام تاء مبدلة من الياء في غير افتعل إلاّ ما حكاه سيبويه من قولهم: أَسْنَتُوا، وما حكاه أبو علي من قولهم: ثِنْتَان[3]، وهو نكرة تخصص بالبدل الواقع بعد الخبر (عِرْسُ الخَلِيلِ وَجَارَةُ الجُنُبِ)، والخبر جملة فعلية منفية (لا أدنو لوصلهما) مكونة من (لا) النافية وفعل مضارع فاعله ضمير مستتر وجار ومجرور متعلقين بالفعل، وقد فصل الخبر بين التابع وهو (بدل المعرفة من النكرة)، والمتبوع وهو المبتدأ، وذلك جائز.

تعقيب:

يلاحظ في الضرب الثاني ما يلي:

١- أن المبتدأ ورد في ثلاثة مواضع، لفظ (كل) مضافا إلى نكرة مفرد مذكر، فروعي في خبره اللفظ والمعنى بعد الإضافة، فتطابق مع الخبر عن طريق العائد منه في الإفراد والتذكير، وفي موضع واحد وقع المبتدأ لفظ (ثنتان) المخصصة بالتابع بعدها.

---

(١) شعر الأحوص ١٨٨.

(٢) شعر الأحوص ١٠٢.

(٣) لسان العرب (ث ن ي)

٢- أن الخبر ورد في كل من الصورتين الاسمية والفعلية مثبتا مرة، ومنفيا بـ(لا) مرة أخرى، وفي موضعي الجملة الفعلية كان الفعل مضارعا مبنيا للمفعول في الموضع الأول، ومبنيا للمعلوم في الموضع الثاني.

٣- ارتباط الخبر بالمبتدأ عن طريق الضمير (هاء الغيبة) في جميع المواضع.

٤- أن في قول الشاعر:

ثِنْتَانِ لا أَدْنُو لِوَصْلِهِمَا   عِرْسُ الخَلِيلِ وَجَارَةِ الجُنُبِ

عدة مسائل، وهي:

أولا: تخصص النكرة بالبدل:

قال سيبويه: «أما بدل المعرفة من النكرة، فنحو: مررت برجل، عبد الله؛ كأنه قيل: بمن مررت؟ أو ظنّ أنه يقال له ذلك، فأبدل مكانه ما هو أعرف منه»(١).

فيظهر من قول سيبويه حكمان، أولهما: جواز إبدال المعرفة من النكرة، وثانيهما: إشارته بأن الغرض من البدل هو البيان وإزالة التوهم، أي تخصيص النكرة.

ويبرهن شارح المفصل على ذلك، ويزيد عليه بقوله: «واعلم أنه قد اجتمع في البدل ما افترق في الصفة والتأكيد؛ لأن فيه إيضاحا للمبدل، ورفع لبس كما كان ذلك في الصفة، وفيه رفع المجاز وإبطال التوسع الذي كان يجوز في المبدل منه»، ثم يكمل: «ولذلك قال صاحب الكتاب: وليفاد بمجموعهما فضل تأكيد وتبين لا يكون في الإفراد»(٢).

يقصد أن البدل مع المبدل منه أفاد مع التوضيح والتخصيص التأكيد، ويذكر كذلك الرضي ما تضمنته النصوص السابقة من فوائد، مضيفا عليها قوله: «وقد يكون الثاني لمجرد التفسير بعد الإبهام، مع أنه ليس في الأول فائدة ليست في الثاني، وذلك لأن للإبهام أولا، ثم التفسير ثانيا، وقعا وتأثيرا في النفس، ليس للإتيان بالمفسَّر أولا»(٣)؛ فالفائدة منه لم تقتصر عليه، بل تعدته إلى البيت بأسره؛ لأنه أكسبه عنصر التشويق.

---

(١) الكتاب ١٤/٢.

(٢) شرح المفصل لابن يعيش ٦٦/٣.

(٣) شرح الرضي ٣٨١/٢.

ثانيا: إبدال المعرفة من النكرة:

جوّز النحاة[١] بدل المعرفة من النكرة مطلقًا، ويظهر ذلك من نصّ سيبويه السابق، خلافا لعطف البيان، إلاّ أن الزمخشري خالف إجماع البصريين والكوفيين[٢] في إجازة عطف المعرفة من النكرة للتخصيص في قوله تعالى: ﴿فِيهِ ءَايَٰتُۢ بَيِّنَٰتٌ مَّقَامُ إِبْرَٰهِيمَ﴾[٣]، وأجاز الإبدال[٤].

ثالثا: مخالفة البدل (عرس الخليل، وجارة الجنب) للمبدل منه (ثنتان) في التثنية، وذلك جائز؛ لأنه قصد به التفصيل[٥].

رابعا: الفصل بين البدل والمبدل منه:

جوّز السيوطي[٦] الفصل بين التابع والمتبوع بغير مباين محض، فالخبر غير أجنبي من المبتدأ، فلذلك جاز الفصل به هنا، وقد أقرّ أبو حيان بالفصل بين البدل والمبدل منه في قوله تعالى: ﴿كِتَٰبٌ أَنزَلْنَٰهُ إِلَيْكَ لِتُخْرِجَ ٱلنَّاسَ مِنَ ٱلظُّلُمَٰتِ إِلَى ٱلنُّورِ بِإِذْنِ رَبِّهِمْ إِلَىٰ صِرَٰطِ ٱلْعَزِيزِ ٱلْحَمِيدِ﴾[٧]، فقوله: (إلى صراط ..) بدل من قوله: (إلى النور)، فلا يضرّ الفصل بين المبدل منه والبدل هنا؛ لأن (بإذن) معمول العامل في المبدل منه لتخرج[٨].

---

(١) انظر: الأصول ٤٦/٢، شرح المفصل ٦٨/٣.

(٢) انظر: الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل ٢٠٣، تأليف أبي القاسم جار الله محمود بن عمر زم الخوارزمي (ت٥٣٨)، ويليه الكافي الشافي في تخريج أحاديث الكشاف، للإمام الحافظ أحمد بن حجر العسقلاني (ت: ٨٥٢هـ)، دار المعارف، بيروت، لبنان.

(٣) سورة آل عمران، الآية ٩٧.

(٤) شرح التسهيل ٣٢٦/٣.

(٥) ارتشاف الضرب ١٩٦٤/٤.

(٦) همع الهوامع ١٦٨/٥، وانظر البحث صفحة ٥٠.

(٧) سورة إبراهيم، الآية ١.

(٨) انظر: تفسير البحر المحيط ٤٠٣/٥، لمحمد بن يوسف الشهير بأبي حيان الأندلسي الغرناطي (ت: ٧٥٤)، وبهامشه تفسير أشهر الماء من البحر لأبي حيان نفسه، وكتاب الدر اللقيط من البحر المحيط للإمام تاج الدين الحنفي النحوي (ت: ٧٤٩هـ)، الطبعة الثانية، ١٤٠٣هـ، دار الفكر للطباعة.

خامسًا: أن قول الشاعر (عرس الخليل، وجارة الجنب) يحتمل فيه وجهان[١] من الإعراب، فعندما وقع المبتدأ مجملا يدلّ مضمونه على قسمين متنوعة ذُكرت بعده مفصّلة مستوفاة، جاز فيها الاتباع على البدلية أو القطع، فبُني بيت الأحوص على الاتباع لأنه جعل الترابط قويا بين شطري البيت، فهما -والبدل على نية تكرار العامل- بمنزلة الجملة الواحدة.

ونظير ذلك قوله تعالى: ﴿قَدْ كَانَ لَكُمْ ءَايَةٌ فِي فِئَتَيْنِ ٱلْتَقَتَا فِئَةٌ تُقَٰتِلُ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ وَأُخْرَىٰ كَافِرَةٌ﴾[٢]، والآية تقرأ على وجهين: الرفع، والخفض؛ فالرفع على التبعيض، أي القطع، وتقديره: أحدهما مسلم والآخر كافر، والجر على وجهين: على الصفة، وعلى البدل[٣].

٥- أن المبتدأ النكرة ساغ الابتداء به في المواضع الثلاثة الأولى؛ لدلالته على العموم مع وقوع الخبر جملة، وفي الموضع الأخير لتخصصه.

الضرب الثالث: المبتدأ (نكرة)، والقيد (شبه جملة)، والخبر (نكرة)

فصلت شبه الجملة بين المبتدأ النكرة وخبره، كما فصلت بين المبتدأ المعرفة وخبره[٤]، وحكمها هنا كحكمها هناك؛ إذ يغتفر فيها ما لا يغتفر في غيرها.

ويتمثل هذا الضرب في صورة واحدة، وهي:

المبتدأ (نكرة مختصة)، والقيد (ظرف)، والخبر (نكرة مختصة)

قال الأحوص:

فَكُلُّ غَنِيٍّ قَانِعٌ بِنَوَالِهِ ... (وَكُلُّ عَزِيزٍ عِنْدَهُ مُتَوَاضِعُ)[٥]

فالمبتدأ لفظ (كل)[٦] مضاف للنكرة (عزيز)، والخبر (متواضع) نكرة مشتق (اسم فاعل)

---

(١) انظر: شرح التسهيل ٣٤١/٣، و النحو الوافي ٦٧٦/٣.

(٢) سورة آل عمران، الآية ١٣.

(٣) انظر: الكتاب ٤٣٢/١، و انظر: المقتضب ٢٩٠/٤.

(٤) انظر ص ٧١ من البحث.

(٥) شعر الأحوص ١٨٨، وقد سبق ذكر البيت صفحة ٧٥.

(٦) انظر ص٣٠ من البحث.

رفع ضميرا مستترا يعود على المبتدأ، تعلق الظرف (عنده) باسم الفاعل الخبر، وقد تقدم عليه ففصل بينه وبين مبتدأه، وتخصص كل من المبتدأ والخبر، فكان مخصص المبتدأ عمله في المضاف إليه، ومخصص الخبر تقيده بالظرف.

تعقيب:

يلاحظ في هذا الضرب ما يلي:

١- أن الخبر ارتبط بالمبتدأ عن طريق الضمير المستتر العائد من اسم الفاعل، وعن طريق الضمير المتصل (هاء الغيبة) العائد على المضاف إلى المبتدأ.

٢- تطابق المبتدأ والخبر في الإفراد والتذكير.

٣- أن المسوّغ للابتداء بالنكرة هنا دلالتها على العموم، مع تخصصها بالإضافة.

الضرب الرابع: المبتدأ (نكرة)، والقيد (شبه جملة)، والخبر (جملة فعلية)

ويتمثل في صورة واحدة، وهي:

المبتدأ (نكرة مختصة)، والقيد (جار ومجرور)، والخبر (جملة فعلية)

قال الأحوص:

كَآبَائِنَا كُنَّا (وَكُلُّ أَرُومَةٍ عَلَى أَصْلِهَا مَا تَنْبَتَنَّ فُرُوعُهَا)[1]

المبتدأ لفظ (كل) مضاف إلى النكرة (أرومة)، والخبر (عَلَى أَصْلِهَا مَا تَنْبَتَنَّ فُرُوعُهَا) جملة فعلية مكونة من فعل مضارع مبني مسبوق بـ(ما) الزائدة[2]، فاعله (فروعها)، والجار والمجرور (على أصلها) متقدمان على الفعل.

ارتبط الخبر الجملة بالمبتدأ عن طريق الضمير (هاء الغيبة) الذي اتصل مرة بالفاعل، ومرة بالمجرور، فكان مطابقا للمضاف إلى المبتدأ في التأنيث والإفراد، مخالفا للفظ المبتدأ (كل) في التذكير، وهذه المخالفة اللفظية واجبة؛ لأن لفظ (كل) إن أضيف إلى منكر وجب مراعاة

---

(١) شعر الأحوص ١٩٢، وسيأتي ذكر البيت صفحة ١٤٧.

(٢) انظر: رصف المباني ٣١٥.

معناه[١]، فعود الضمير مؤنثا على المبتدأ مراعاة للمعنى بعد الإضافة، يقول ابن مالك: «إذا أخبر عن مضاف إلى نكرة تعين اعتبار المعنى»، فابن مالك يوجب اعتبار المعنى في كل مبتدأ أضيف إلى نكرة، «ولا يختص لفظ (كل) بذلك»[٢]، وأستطيع القول بأن المضاف اكتسب التأنيث من المضاف إليه؛ لأن ذلك لا يكون إلا بشرطين، وهما: أن يكون المضاف جزءا من المضاف إليه، أو مثل جزئه؛ وأن يكون المضاف صالحًا للحذف وإقامة المضاف إليه مقامه من غير تغيير المعنى[٣]، وقد تحقق الشرط الأول في المبتدأ (المضاف)، والشرط الثاني، فاكتسب (المضاف) التأنيث من المضاف إليه.

تعقيب:

يلاحظ في هذا الضرب ما يلي:

١- أن شبه الجملة هنا فصلت بين المبتدأ والخبر، ولكن من الممكن أن يكتب الضرب بشكل آخر، وهو: المبتدأ (نكرة)، والخبر جملة فعلية)، دون تفصيل لمقيدات الجملة الفعلية؛ لأن الجملة تركيب يتضمن أكثر من عنصر، بخلاف المفرد.

٢- عدول واجب عن المطابقة في اللفظ بين المبتدأ والخبر.

٣- أن المسوغ للابتداء بالنكرة هو دلالتها على العموم، وتخصصها بالإضافة.

الضرب الخامس: المبتدأ (نكرة)، والقيد (شبه جملة)، والخبر (شبه جملة)

قال الأحوص:

(وَسُجَّدٌ كَالحَمَامَاتِ الجُثُومِ بِهِ ... وَمُلْبِدٌ مِنْ رَمَادِ القِدْرِ مُلْتَبِدُ)[٤]

المبتدأ (سُجَّدٌ) نكرة مشتق (اسم فاعل) جُمع على صيغة (فُعَّل)، وهي من صيغ جموع

---

(١) مغني اللبيب ٣٢٩/١.

(٢) شرح التسهيل ٣٠٠/٣.

(٣) النحو الوافي ٦٣/٣.

(٤) شعر الأحوص ١١٠.

الكثرة[١]، التي تدل على الحركة الظاهرة وتتناول المعنى الظاهر[٢]، والذي يخرج منه الخشوع المتطلب في السجود لله، كان ذلك معنى مناسبا لما تعود عليه صيغة اسم الفاعل في المعنى (الأثافي).

تقيد المبتدأ بالجار والمجرور بعده (كالحمامات الجثوم)، أما الخبر فهو متعلّق الجار والمجرور (به) المحذوف، وقد عطف على المبتدأ بالواو بعد تمام الجملة، اسم نكرة مشتق مثله (ملبد) متقيد بشيئين: جار ومجرور (من رماد القدر)، ثم وصف (ملتبد)، ومن الممكن اعتبار سجد خبرا لمبتدأ محذوف تقديره (هي)، إلا أن هذا التوجيه أراه الأصح بدلا من القول بالحذف.

تعقيب:

١- ارتبط الخبر بالمبتدأ عن طريق الضمير المستتر في اسم الفاعل المحذوف، أو الفعل إن قدر الخبر فعلا.

٢- يختلف هذا الضرب عن الضربين السابقين بأن الفاصل بين المبتدأ والخبر (شبه الجملة) جاء قيدا للمبتدأ هنا، بينما في الضربين السابقين كان الفاصل قيدا للخبر.

٣- إن المبتدأ النكرة تميز بقبوله العطف عليه، وإشراك غيره معه في الحكم، ما دام الخبر نكرة، يقول عبد القاهر الجرجاني: «إنك إذا نكرت الخبر جاز أن تأتي بمبتدأ ثان، على أن تشركه بحرف العطف في المعنى الذي أخبرت به عن الأول»[٣]. ثم يذكر أن ذلك لا يجوز في الخبر المعرفة؛ لأن تعريفه قصر وتخصيص للحكم عليه وحده، فلا يجوز بعد التخصيص تشريك غيره معه.

فهذا النص عندي من الأدلة التي تؤكد أن متعلّق شبه الجملة المحذوف لا يقدّر في مثل هذا الموضع إلا بالنكرة، أو ما هو في حكم النكرة، إذا اعتبرنا المحذوف فعلا؛ وذلك لعدة أسباب، أولها: ما ذكره عبد القاهر من أن الخبر إن قدرناه معرفة يقصر الحكم على المبتدأ، فلا

---

(١) شرح شافية ابن الحاجب ١٥٤/٢.

(٢) انظر: معاني الأبنية في العربية ١٥٢-١٥٣، تأليف الدكتور فاضل صالح السامرائي، ساعدت جامعة بغداد على نشره، جامعة الكويت، قسم اللغة العربية، الطبعة الأولى، ١٤٠١م.

(٣) دلائل الإعجاز ١٧٨.

يجوز أن يُعطف عليه، وثانيها: أن التنكير أصل الكلمة، والتعريف مدخل عليها، فالأولى اعتبار الأصل[١]، وثالثها: أن التنكير أصل في الخبر فرع في المبتدأ، والأَولى اعتبار الأصل[٢].

ولقد ورد في حاشية الصبان: «وأسلفنا عن الدماميني جواز كون الظرف بعد المعرفة المحضة صفة بتقديم متعلقه معرفة»[٣]؛ فلا يعني جواز وقوع المتعلّق الصفة المحذوفة معرفة جواز وقوعه في كل موقع معرفة، فهو هنا في موقع الخبر، ولكن لم يجز وقوعه معرفة.

٤- فصل بين المتعاطفين بالخبر وذلك جائز؛ لأنه غير أجنبي[٤].

٥- إن المعطوف عليه، وهو المبتدأ، على صيغة الجمع، والمعطوف (مفرد)، وذلك جائز[٥]، فلم يشترط النحاة في عطف الاسم الظاهر عطف النسق التطابق في النوع والعدد، ولا التطابق في التعريف أو التنكير بين المتعاطفين.

٦- إن مسوّغ الابتداء بالنكرة هنا هو تخصصها بالعمل.

---

(١) انظر: حاشية الصبان ١/١٠٥، وانظر: حاشية الخضري ١/٩١.

(٢) حاشية الخضري ١/١٨٥.

(٣) حاشية الصبان ١/١٠٤.

(٤) انظر: البحث ص٥٠.

(٥) انظر: همع الهوامع ٥/٢٦٦.

المبحث الثالث: ما وقع فيه الخبر مقدّمًا

لكل من المبتدأ والخبر رتبته في بنية الجملة الاسمية الأساسية[1]، فالأصل تقديم المبتدأ وتأخير الخبر؛ وذلك لأن الخبر وصف في المعنى للمبتدأ، فاستحق التأخير كالوصف[2]، ولأن المبتدأ هو المحكوم عليه، فوجب ابتداء الجملة به، ثم يتلوه المحكوم به عليه، وهو الخبر، وكذلك لأن «المبتدأ عامل في الخبر، وإذا كان عاملا فحقه أن يتقدم كما تتقدم سائر العوامل على معمولاتها، لا سيما عامل لا يتصرف، ومقتضى ذلك التزام تأخير الخبر، لكن أجيز تقديمه لشبهه بالفعل في كونه مسندا، ولشبه المبتدأ بالفاعل في كونه مسندًا إليه»[3].

اتفق النحاة –ممن أجازوه– على وجوب تقديم الخبر في مواضع، وجواز تقديمه في مواضع أخرى، فحصر ابن مالك حالات الجواز في قوله: «ويجوز تقديمه إن لم يوهم ابتدائية الخبر، أو فاعلية المبتدأ، أو يقرن بالفاء، أو بإلا لفظا أو معنى في الاختيار، أو يكن لمقرون بلام الابتداء، أو لضمير الشأن أو شبهه، أو لأداة استفهام، أو شرط، أو مضاف إلى أحدهما، ويجوز نحو في داره زيد، إجماعا، وكذا في داره قيام زيد، وفي دارها عبد هند، عند الأخفش»[4].

أما حالات وجوب تقديم الخبر، فقد حددها وفصلها كثير من النحاة[5]، وقد أجملها صاحب التصريح في أربع مسائل: المسألة الأولى: أن يوقع تأخيره في لبس ظاهر. والمسألة الثانية: أن يقترن المبتدأ (بإلا) لفظا أو معنى. والمسألة الثالثة: أن يكون الخبر لازم الصدرية بنفسه، أو مضافا إلى لازمها. والمسألة الرابعة: أن يعود ضمير متصل بالمبتدأ على بعض متعلّق

---

(١) البنية الأساسية: هي الشكل التجريدي الثابت، أو الصورة النظرية للجملة في الحالة الأولى من حالاتها، والتي تصورها وتشكلها مجموعة القواعد الفرعية، والتي تتناول التعريف والتنكير والتذكير والتأنيث والعدد والتقديم والتأخير والإفراد والتركيب وغير ذلك من القواعد التي تحكم عناصرها. انظر: في بناء الجملة ٣٢٤.

(٢) شرح ابن عقيل ٢٢٧/١.

(٣) شرح التسهيل ٢٩٦/١.

(٤) شرح التسهيل ٢٩٦/١، ٣٠٠.

(٥) همع الهوامع ٣٤/٢، ٣٦.

الخبر، وكذا إذا عاد على المضاف إليه الخبر[١].

كذلك يمتنع تقديم الخبر، بل يجب تأخيره في عدة حالات ذكرها النحاة[٢]، ومن خلال هذه الأضرب ستظهر حالات جواز ووجوب تقديم الخبر في الجملة الاسمية الخبرية المثبتة في شعر الأحوص، ولقد اعتمدت في تصنيف الأضرب على خصوصية المبتدأ في التعريف، ثم خصوصيته من التنكير، وفي صور المبتدأ النكرة قدمت تقيده بشبه الجملة على تقيده بالوصف؛ لأن المبتدأ يعمل في شبه الجملة، أما الصفة العامل فيها هو العامل في موصوفها.

فجاء الخبر متقدما على المبتدأ المعرفة في ثمانية مواضع، ومتقدما على المبتدأ النكرة المختصة في عشرة مواضع، وأخيرا تقدم على المبتدأ النكرة المحضة في موضع واحد.

الضرب الأول: الخبر (نكرة مختصة)، والمبتدأ (اسم موصول)

اختلف البصريون والكوفيون في مسألة تقديم الخبر على المبتدأ، فذهب البصريون إلى أنه يجوز تقديم خبر المبتدأ عليه، مفردا كان أو جملة، واحتجوا بأن قالوا: إنما جوّزنا ذلك لأنه قد جاء كثيرا في كلام العرب وأشعارهم.

وذهب الكوفيون إلى أنه لا يجوز تقديم خبر المبتدأ عليه، مفردا كان أو جملة، واحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا إنه لا يجوز؛ لأنه يؤدي إلى أن تقدّم ضمير الاسم على ظاهره، ولقد ردّ البصريون حجتهم بقولهم: إن الخبر، وإن كان مقدما في اللفظ، إلا إنه متأخر في التقدير[٣]، وأيّد أبو البقاء العكبري مذهب البصريين، وزاد على حجتهم أن الخبر يشبه الفعل، والفعل يتقدم ويتأخر، وكذلك أن الخبر يشبه المفعول، والمفعول يجوز تقديمه[٤]، فكانت أبيات الأحوص على مذهب البصريين في هذا الضرب.

يقول الأحوص:

---

(١) انظر: التصريح ١/٥٥٥-٥٦١.

(٢) انظر المصادر السابقة.

(٣) انظر: الإنصاف في مسائل الخلاف ١/٦٨، ٦٩.

(٤) انظر: اللباب في علل البناء ١/١٤٣.

يَقَرُّ بعيني ما يَقِرُّ بِعَيْنِهَا (وأَحْسَنُ شَيْءٍ مَا بِهِ العَيْنُ قَرَّتِ)[١]

المبتدأ المؤخر (ما به العين قرت)؛ (ما) الموصولة وصلتها المقيدة لها، وأكثر ما تستعمل (ما) لغير العاقل، وقد تستعمل في العاقل، وهي بلفظ واحد[٢]، والخبر المقدم (أحسن شيء) نكرة تخصص بالإضافة إلى النكرة (شيء)، وهو مشتق (اسم تفضيل) لازم التذكير والإفراد.

الضرب الثاني: الخبر (شبه جملة)، والمبتدأ (معرفة)

الصورة الأولى:

وقد جاءت في موضعين:

١- الخبر (جار ومجرور)، والمبتدأ (علم)

قال الأحوص:

وَمِنْ دُونِ ما أَسْمُو بِطَرْفِي لأَرْضِهِمْ مَعَانٌ ومُغْرٌ مِنَ البِيدِ وَاسِعُ[٣]

المبتدأ (معان) علم لمدينة[٤]، وعطف عليه لفظ (مُغْر)، والمَغَر والمغْرَة طين أحمر يُصبغ به، وهي نكرة مشتقة (صفة مشبهة)، وجمع (الأمغر) على وزن (فُعْل) من جموع الكثرة[٥]، تخصص هذا المعطوف النكرة بالجار والمجرور (من البيد)، وبالوصف (واسع)، أما الخبر المتقدم (مِنْ دُونِ ما أَسْمُوا بِطَرْفِي لأَرْضِهِمْ) مكون من جار ومجرور، ومصدر مؤول مكون من (ما، والفعل المضارع)، مضاف إليه المجرور لفظ (دون)، و(دون) ظرف مكان منصرف يبنى في حالة واحدة، ويعرب في غيرها، «وذلك لأن الغايات مضافة لفظا أو تقديرا، فمحلها النصب أو الخفض، فإذا أزيلت عن مواضعها أُلزمت الضم، وكان ذلك دليلا على تحويلها، وأن موضعها معرفة»[٦]،

---

(١) شعر الأحوص ١٠٧.

(٢) انظر: شرح ابن عقيل ١٤٧/١.

(٣) شعر الأحوص ١٨٤.

(٤) انظر: لسان العرب (م ع ن)، و شعر الأحوص ١٨٤ (الحاشية).

(٥) شرح شافية ابن الحاجب ١٦٨/٢.

(٦) انظر: الكتاب ٢٩٤/٣، ٢٨٩، و المقتضب ١٧٤/٣.

«وهي ممنوعة التصرف عند سيبويه، وجمهور البصريين، فلا يُجَرُّ بغير (مِنْ)؛ لأن من كثرت زيادتها فلم يُعتدّ بدخولها على الظرف الذي لا يتصرف، وذهب الأخفش والكوفيون إلى أنه يتصرف بقلة، ويستثنى به»[١]، فأضيف إليه هنا المصدر المؤول، وهو مجرور بـ(من).

ولقد عطف الشاعر على المبتدأ المعرفة نكرة مختصة، وذلك جائز –كما ذكرت مسبقا– وذلك لأنهم لم يشترطوا في عطف الاسم الظاهر على الاسم الظاهر عطف نسق التطابق في التعريف والتنكير، وقد وصف الجمع (مُغْر) بالمفرد المشتق (واسع)، وذلك نادر[٢].

٢– الخبر (جار ومجرور)، والمبتدأ (معرّف بإضافته إلى العلم)

قال الأحوص:

لَهَا حُسْنُ عَبَّادٍ وَجِسْمُ ابْنِ وَاقِدٍ ... وَرِيحُ أَبِي حَفْصٍ وَدِينُ ابْنِ نَوْفَلِ[٣]

المبتدأ (حسن عبَّاد) نكرة جامد (مصدر)، أضيف إليه معرفة (علم)، اكتسب التعريف منها، وقد عطف عليه ثلاثة أسماء معرّفة بالإضافة للعلم مثله، أما الخبر فهو متعلّق الجار والمجرور المتقدم (لها) المحذوف، تعدد المبتدأ بالعاطف كما يتعدد الخبر بعاطف في رأي من اعتبره من قبيل تعدد الخبر[٤]، ومن الممكن اعتبار العطف من قبيل عطف الجمل، وخبر هذه المبتدآت محذوف، دلّ عليه الخبر السابق، فيكون التكرار للمبالغة في المدح.

الصورة الثانية: الخبر (ظرف) والمبتدأ (اسم موصول)

قال الأحوص:

فَقَبْلَكَ مَا أَعْطَى الْهُنَيْدَةَ جِلَّةً ... عَلَى الشِّعْرِ كَعْبًا مِنْ سَدِيسٍ وَبَازِلِ

رَسُولُ الإِلَهِ الْمُصْطَفَى بِنُبُوَّةٍ ... عَلَيْهِ السَّلامُ بِالضُّحَى وَالأَصَائِلِ[٥]

---

(١) انظر: الكتاب ٣/٢٨٩، و همع الهوامع ٣/١٣٩، ٢٠٩.

(٢) انظر التعقيب على الضرب صفحة ٩٧.

(٣) شعر الأحوص ٢٢٣.

(٤) همع الهوامع ٢/٥٣.

(٥) شعر الأحوص ٢٣١.

المبتدأ (مَا أَعْطَى الْهُنَيْدَةَ ..) مركب اسمي مكون من (ما) الموصولة وصلتها الجملة الفعلية، وقد تخصص الموصول بالبدل (سول الإله)، ووصفه (المصطفى)، والخبر متعلّق الظرف (قبلك) المتقدم المحذوف، والظرف (قبل) غير متصرف، والإضافة أصل فيه، فإن اقتطع عن الإضافة تنزل منزلة بعض الكلمة، وبعض الكلمة مبني؛ فَبُنِي على أقوى الحركات، وهي الضمة، لكنه جاء مضافا إلى الضمير (كاف الخطاب) فكان هنا منصوبا[1].

الصورة الثالثة: الخبر (جار ومجرور)، والمبتدأ (معرّف بالألف واللام)

وجاءت في ثلاثة مواضع:

١- الخبر (جار ومجرور)، والمبتدأ (معرّف بالألف واللام)، والقيد (حال)

أ- قال الأحوص:

كَذَلِكَ الحُبُّ مِمَّا يُحْـ ـدِثُ التَّسْهِيدَ والأَرَقَا[2]

المبتدأ (الحب) معرفة (محلى بأل) جامد، والخبر متعلّق شبه الجملة المتقدمة (كذلك)[3] المحذوف، وشبه الجملة مكونة من كاف التشبيه الجارة، وذا الإشارية، اختلفوا في هذه الكاف، فذهب بعضهم إلى أنها حرف، وذهب آخرون إلى أنها اسم، والصحيح أنها حرف، إلا إذا قام الدليل القطعي على اسميتها[4]، واتصل اسم الإشارة بكاف الخطاب الدالة على التراخي مع اللام[5].

ولم يتضح معنى المبتدأ إلا بشبه الجملة (مما يحدث ..) المتعلقة بحال محذوفة، أفادت معنى جديدا لم يُذكر في المبتدأ والخبر[6]، ومن الممكن اعتبار شبه الجملة متعلقة بالمبتدأ (المصدر) فلا

---

(١) انظر: أسرار العربية ٣٧-٣٨، تأليف عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنباري (ت: ٥٧٧هـ)، دراسة وتحقيق محمد حسين شمس الدين، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ، ١٩٩٧م؛ و همع الهوامع ١٣٩/٣.

(٢) شعر الأحوص ٢٠٤.

(٣) انظر: مغني اللبيب ٣١٨/١.

(٤) انظر: رصف المباني ٢٧٢-٢٧٤.

(٥) انظر: الكتاب ٧٨/٢.

(٦) انظر: النحو الوافي ٣٩١/٢.

يكون للحال وجود.

ب- قال الأحوص:

وَكَذَاكَ الزَّمَانُ يَذْهَبُ بِالنَّا ... سِ وَتَبْقَى الدِّيَارُ والآثَارُ[(١)]

فالمبتدأ (الزمان) معرّف بأل جامد، والخبر متعلّق الجار والمجرور (كذاك) المتقدم المحذوف، ولم يتم معنى الجملة إلاّ بالحال المبينة للمبتدأ (يذهب بالناس ..) وهي جملة فعلية فعلها مضارع فاعله ضمير يعود على المبتدأ، وقد عطف عليها جملة أخرى فعلية مثلها (وَتَبْقَى الدِّيَارُ والآثَارُ)؛ فالشاعر قصد بعد ذكره الديار الخالية وعمارها في يوم من الأيام .. أن حال هذه الديار كحال الزمان، فكل شيء في الزمان وفي الديار يفنى، فيستمر الزمان وتبقى الديار في مكانها بلا فناء.

٢- الخبر (جار ومجرور) والمبتدأ (معرّف بالإضافة)، والقيد (حال)

قال الأحوص:

كَذَلِكَ صَرْفُ الدَّهْرِ فِيهِ تَغَلُّظٌ ... مِرَارًا وَفِيهِ لِلْمُحِبِّ سُرُورُ[(٢)]

المبتدأ (صرف الدهر)، وصرف الدهر: حدّة شأنه ونوائبه[(٣)]، وهو نكرة جامد اكتسب التعريف من المضاف إليه المحلى بأل، أما الخبر متعلّق شبه الجملة (كذلك) المتقدمة المحذوف، ولم يتضح مفهوم الجملة إلا بعد ذكر الحال المبنية (فِيهِ تَغَلُّظٌ مِرَارًا وَفِيهِ ..)، وهي جملة اسمية تقدم فيها الخبر شبه الجملة على المبتدأ النكرة المختصة، وقد عطف على الجملة الحالية جملة أخرى اسمية[(٤)].

الصورة الرابعة: الخبر (جار ومجرور)، والفاصل (جملة اعتراضية)، والمبتدأ (معرّف بالإضافة)

قال الأحوص:

---

(١) شعر الأحوص ١٥٤.

(٢) شعر الأحوص ١٥٥.

(٣) لسان العرب (ص ر ف).

(٤) انظر الباب الأخير من البحث ص٣٤٩.

وَلَهُ إِذَا نُسِبَتْ قُرَيْشٌ مِنْهُمُ   مَجْدُ الأُرُومَةِ وَالفَعَالُ الأَفْضَلُ(١)

فالمبتدأ (مجد الأرومة) معرف بالإضافة إلى محلى بأل جامد، وقد عطف عليه (الفعال الأفضل) معرّف بأل موصوف، أما الخبر فهو متعلّق شبه الجملة (له) المتقدمة المحذوف.

ولقد اعترضت الجملة الشرطية الظرفية (إذا نسبت قريش منهم) بين المبتدأ والخبر، فحذف جواب الشرط منها وجوبا؛ لدلالة الجملة الاسمية (له مجد الأرومة) عليه، وجواب الشرط يحذف وجوبا إن تقدم عليه أو اكتنفه ما يدل على الجواب، وقد اكتنفه ما يدل عليه هنا(٢).

تعقيب:

يدخل تحت هذا الضرب عدة مسائل، وهي:

١- حُكم تقديم الخبر في هذا الضرب الجواز؛ لأن تقديمه لا يوقع في اللبس(٣).

٢- أن النحويين لم يعتمدوا في التقديم شيئا يجري مجرى الأصل غير العناية والاهتمام، قال صاحب الكتاب: «كأنهم يقدّمون الذي بيانهُ أهمُّ لهم، وهم ببيانه أعنى، وإن كانا جميعا يهمّانهم ويَعْنِيانهم»(٤)، وهذا لا يكفي عند عبد القاهر الجرجاني(٥)، بل هو ذهاب عن معرفة البلاغة، وتصغير لأمر التقديم والتأخير، فهو يقصد أن لكل تقديم وفي كل جملة غرضها الخاص، والذي جاء التقديم ليبينه.

٣- أن ورود هذا الشكل في الكلام المأثور جعل لبناء الجملة الاسمية في العربية نمطين، أحدهما الوضع الأصلي الذي يتقدم المسند إليه على المسند فيه، والثاني ما هو خلاف الأصل، أي: الذي يتقدم الخبر، وهو المسند على المسند إليه. ولكن هذين النمطين في الصيغة المنطوقة ينتميان إلى بنية أساسية واحدة يتقدم فيها المبتدأ، فمنهج نحاة العربية توحيد الأنماط ما أمكن؛

---

(١) شعر الأحوص ٢١٢.

(٢) انظر: مغني اللبيب ٢/٣٩٠، و انظر: إعراب الجمل وأشباه الجمل ٦٤.

(٣) شرح ابن عقيل ١/٢٢٧.

(٤) الكتاب ١/٣٤.

(٥) انظر: دلائل الإعجاز ١٠٨، ١٠٧.

لأن إدراك نظام اللغات يتم بطريقة أفضل عند توحيد الأنماط، بحيث يصبح الخروج عن النمط تفننا يقتضي بحث أسبابه ودواعيه[١].

٤- أن ابن جني أصدر حكما عاما يضم هذا الباب وغيره، ليؤكد فيه امتناع تقدم المعمول المرفوع على عامله، يقول: «ليس في الدنيا مرفوع يجوز تقديمه على رافعه، فأما خبر المبتدأ فلم يتقدم عندنا على رافعه؛ لأن رافعه ليس المبتدأ وحده، إنما الرافع له (المبتدأ والابتداء) جميعا، فلم يتقدم الخبر عليهما معا، وإنما تقدم على أحدهما وهو المبتدأ، فهذا لا ينتقض، لكنه على قول أبي الحسن مرفوع بالمبتدأ وحده، ولو كان كذلك لم يجز تقديمه على المبتدأ»[٢]، أي إنه قصد الرد على الأخفش بحكمه هذا، والبرهان على أن العامل في الخبر الابتداء والمبتدأ.

٥- أن بناء الجملة في الضرب الثاني طرأ عليه أكثر من عارض[٣]، فأولها حذف الخبر ودلالة شبه الجملة المتعلّقة به عليه، وثانيها تقديم شبه الجملة على المبتدأ، وقد اعتبرت الخبر شبه الجملة في هذا الضرب تجوّزا في استعمال شبه الجملة بمعنى الخبر؛ ولأن بعض النحاة يعتبرها هي الخبر، بدلا من التأويل[٤].

٦- ارتبط الخبر بالمبتدأ عن طريق الضمير المستتر في الخبر المحذوف المقدر بمستقر أو استقر.

٧- أن الخبر (شبه الجملة) وقع في جميع المواضع (جارا ومجرورا)، وفي موضع واحد ظرفا، ولقد وقع الخبر في موضع وحيد نكرة مختصة، أما المبتدأ فقد تنوع تعريفه في المواضع، إلا أنه لم يأت في أعلى مرتبة من مراتب التعريف، بل كان على المرتبة الثالثة وما بعدها، ولعل ذلك لأن قوة التعريف قد يحسن فيها الابتداء لفظا ومعنى.

---

(١) انظر: في بناء الجملة العربية ١٣٥.

(٢) الخصائص ٢/٣٨٧.

(٣) والعارض هو الابتعاد عن البنية الأساسية أو الأصل في بناء الجملة عن طريق الحالة أو العنصر الذي يعتور التركيب المنطوق فيضيف إلى معناه الأول معنى آخر إضافيا طارئا على الجملة يعالج بالتأويل الذي يوفق بين البناء الظاهري والبنية الأساسية. انظر: في بناء الجملة العربية، الفصل الثالث: عوارض بناء الجملة.

(٤) انظر: الجملة الخبرية في نثر الجاحظ ٤٦، وانظر البحث ص٦٤.

٨- أن في قول الشاعر:

وَمِنْ دُونِ ما أَسْمُو بِطَرْفِي لأَرْضِهِمْ مَعَانٌ ومُغْرٌ مِنَ البِيدِ وَاسِعُ

يظهر مخالفة الصفة للموصوف.

لقد ذكر محقق شعر الأحوص الأستاذ سليمان جمال أن الشاعر وصف الجمع (مُغْرٌ) بالمفرد (واسع) وحكم عليه بالندرة، والحق ما ذكر؛ إذ من المعلوم أن الوصف يجب أن يطابق الموصوف في واحد من الإفراد والتثنية والجمع، وواحد من التذكير والتأنيث، وواحد من التعريف والتنكير، إلا في حالات مستثناة ذكرها الشيخ الأزهري في شرحه للتوضيح، وزاد عليها الشيخ ياسين في حاشيته على شرح التوضيح قائلا: «ومن ذلك صفة مذكر ما لا يعقل، قال ابن الحاجب في أمالي القرآن: أنت فيها بالخيار، إن شئت عاملتها معاملة الجمع المؤنث، وإن شئت عاملتها معاملة المفرد المؤنث، فتقول: هذه الكتب الأفاضل، والفضليات، والفُضَل، والفضلى؛ فالأفاضل على لفظه في التذكير، والفضليات، والفضل، إجراء له مجرى جمع المؤنث؛ لكونه لا يعقل، والفضلى إجراء له مجرى الجماعة.

وهذا جار في الصفات والأخبار والأحوال، ولذلك جاء أُخَر نعتا للأيام، يعني في قوله تعالى: ﴿فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾(١)، ولولا ذلك لم يستقم»(٢).

فبناء على ما سبق كان ينبغي للوصف (واسع) أن يكون مفردا مؤنثا (واسعة)، أو جمع مؤنث سالم (واسعات)، أو جمع تكسير للمؤنث (وُسَّع)، أو جمع تكسير للمذكر إن لاحظنا في المنعوت مفرده المذكر(٣) (وِسَاع، أو وَسَعَة)(٤).

فبيت الأحوص خالف القياس ووصف جمع ما لا يعقل بالمفرد المذكر، وربما لم يقصد الشاعر المخالفة في هذا، ولكنه أتي بالوصف مفردا مؤنثا، ثم حذف التاء للضرورة.

---

(١) سورة البقرة، الآية ١٨٤.

(٢) شرح التصريح على التوضيح ١٠٩/٢، وانظر: ارتشاف الضرب ١٩٠٩/٤.

(٣) النحو الوافي ٤٤٧/٣.

(٤) جميع الصيغ المذكورة هنا على سبيل المثال؛ لأن هناك صيغا أخرى لجمع فاعل وفاعلة. انظر: شرح شافية ابن الحاجب ١٥٥/٢ وما بعدها، وانظر: همع الهوامع ١٠١/٦.

ويظهر في البيت كذلك مخالفة الضمير المستتر لمرجعه.

إن المخالفة السابقة –كما يظهر– هي التي أدّت إلى هذه المخالفة، فـ(واسع) اسم فاعل متحمل لضمير مستتر لا يكون إلاّ للغائب(١)، والضمير يعود على (مُغْر) جمع الأمغر، فاختلف الضمير مع مرجعه!، والقاعدة تقول: إن كان المرجع جمع تكسير مفرده مذكر غير عاقل أو مؤنث غير عاقل، جاز في الضمير أن يكون مفردا مؤنثا، وأن يكون (نون النسوة) الدالة على جمع الإناث(٢)، فلما خرج العامل عن القياس تبعه المعمول؛ إذ كانت الصفة (واسع) على خلاف القياس، كذلك كان معمولها متحملا ضميرا للمفرد المذكر على خلاف القياس، فالشاعر ذكّر (الضمير) الواجب التأنيث، وتذكير المؤنث واسع جدا؛ لأنه ردّ فرع إلى أصل، ومن الممكن للخروج من هذه المخالفة اعتبار الوصف من باب الحمل على المعنى، فقد قصد الشاعر عند الوصف معنى (المُغر) وتقدير الكلام: طين أحمر واسع(٣).

وظهر في البيت كذلك اختلاف المعطوف والمعطوف عليه من حيث التعريف والتنكير، فـ(معان) علم لمدينة، و(مُغْر) نكرة تخصصت بالوصف، وذلك جائز، فهم لم يشترطوا في عطف النسق التطابق في التعريف والتنكير(٤).

٨– هذا الضرب وقع بنسبة لا بأس بها عند الأحوص والفرزدق وجرير(٥)، بالنظر إلى تأخير الخبر.

٩– إن تقديم الخبر شبه الجملة على المبتدأ المعرفة شائع الاستخدام بنفس القدر منذ العصر الجاهلي وإلى عصر الأحوص(٦).

---

(١) حاشية الخضري على شرح ابن عقيل ٣٠٠/١.

(٢) النحو الوافي ٢٦٤/١، ٢٦٩.

(٣) انظر: الخصائص ٤١٣/٢ وما بعدها.

(٤) انظر: همع الهوامع ٢٦٦/٥.

(٥) انظر: الجملة الخبرية في ديوان الفرزدق ١٥، والجملة الخبرية في ديوان جرير ٢٢.

(٦) انظر: الجملة الخبرية في نثر الجاحظ ٥٣٨.

الضرب الثاني: الخبر (شبه جملة)، والمبتدأ (نكرة مختصة)

حكم النحاة على تقديم الخبر في هذا الضرب بالجواز[١]؛ لأن التقديم لا موجب له، فكما أجازوا تقدم الخبر مع المبتدأ المعرفة أجازوه مع المبتدأ النكرة بشرط تخصصها. يقول سيبويه: «الحد فيه أن يكون الابتداء فيه مقدما، وهذا عربي جيد، وذلك قولك: تميميٌّ أنا، ومَشْنوءٌ من يَشْنَؤُكَ، ورجلٌ عبدُ الله، وخَزٌّ صُفَّتُكَ»[٢]؛ أجاز سيبويه تقدم الخبر، بل وأقرّ أنه لغة جيدة؛ لأن التقديم صوري، والمبتدأ على رتبته، وقد تمثل هذا الضرب في ثلاث صور.

الصورة الأولى:

١- الخبر (جار ومجرور)، والمبتدأ (نكرة)، والقيد (جار ومجرور)

قال الأحوص:

وَلَهَا مَرْبَعٌ بِبُرْقَةِ خَاخٍ وَمَصِيفٌ بالقَصْرِ قَصْرِ قُبَاءِ[٣]

المبتدأ (مَرْبَعٌ) نكرة مشتق (اسم مكان) من رَبَع بالمكان يَرْبَعُ ربعا، أي: اطمأنّ، والمَرْبَع والمُرْتَبَع والمُتَرَبَّع: الموضع الذي ينزل فيه أيام الربيع[٤]، وهو على القياس، يقول سيبويه: «وأمّا ما كان يفعلُ منه مفتوحا فإن اسم المكان يكون مفتوحا كما كان الفعل مفتوحا»[٥]. وهو لا يعمل شيئا من عمل الفعل، ولكن تتعلق به أشباه الجمل[٦].

تخصص المبتدأ بالعمل في الجار والمجرور بعده (ببرقة خاخ)، والبرقة كالروضة، وخاخ: موضع بين الحرمين يقال له: برقة خاخ، بقرب حمراء الأسد من المدينة[٧]. ثم عطف عليه اسم

---

(١) انظر: حاشية الصبان ٢١٢/١.

(٢) الكتاب ١٢٧/٢.

(٣) شعر الأحوص ٨٨.

(٤) لسان العرب (ر ب ع).

(٥) الكتاب ٨٩/٤، وانظر: الأصول ١٤٢/٣.

(٦) النحو الوافي ٣١٨/٣-٣٢٢.

(٧) انظر: شعر الأحوص ٨٨ (الحاشية).

زمان (مَصيف) متخصص بالجار والمجرور (بالقصر)، وبالتابع (قصر قباء)، وهذا التابع يُحتمل فيه وجهان: الوجه الأول: أنه توكيد لفظي، خلافا لابن مالك[١] الذي لا يعتبر التوكيد لفظيا إذا اتصل بما لم يتصل به المؤكد، وهنا اختلفت فيهما جهتا التعريف، فتعريف المؤكَّد بالألف واللام، وتعريف التوكيد بالإضافة إلى العلم، ويعلق الشيخ ياسين على ابن مالك: «وللمصنف أن يكتفي في التوكيد اللفظي بظاهر التعريف، وإن اختلفت جهته أو اتصل به شيء»[٢]، وقال أبو رجاء: «إنه لا يجب استواء المؤكَّد والتوكيد في جهة التعريف، ويكتفى باشتراكهما في جنس التعريف، فافهم ذلك»[٣].

الوجه الثاني: عطف البيان أو بدل الكل، والذي يحدد أي واحد منهما، كما ذكرت مسبقا، قصد الشاعر، ومن العلماء من يعتبرهما واحدا ولا يفرق بينهما[٤].

أما الخبر فهو متعلّق الجار والمجرور (لها) المحذوف؛ وقد تقدمت شبه الجملة على المبتدأ النكرة المختصة بالعمل في الجار والمجرور.

٢- الخبر (جار ومجرور)، والمبتدأ (نكرة مختصة)

أ- قال الأحوص:

أَقَامَتْ بِبِيشٍ فِي ظِلالٍ وَنَعْمَةٍ   لَهَا قَيِّمٌ يَخْشَى الجَرَائِرَ مُذْنِبُ[٥]

المبتدأ (قيّم) نكرة مشتق (صفة مشبهة) على وزن (فَيْعِل)[٦]، وجاء في اللسان: «وأصله قَيْوِم، فلما اجتمعت الياء والواو، السابق ساكن، أبدلوا من الواو ياء، وأدغموا فيها الياء التي قبلها، فصارتا ياء مشدَّدة، وكذلك قال في سيّد وجيّد ..». وقيل: «هو من الفعل فَعيل، أصله قويم، وكان يلزمهم أن يجعلوا الواو ألفا لانفتاح ما قبلها، ثم يسقطوها لسكونها وسكون التي

(١) انظر: همع الهوامع ٥/٢٠٨.

(٢) حاشية الخضري ٢/٦٥٦.

(٣) انظر: شرح ابن عقيل ٢/٢٧٣ (الحاشية).

(٤) أقصد الرضي ومن يتبعه. انظر: شرح الرضي ٢/٣٧٩.

(٥) شعر الأحوص ٩٣.

(٦) النحو الوافي ٣/٢٨٨.

بعدها، فلما فعلوا ذلك صارت قَيْم على فَعْل، فزادوا ياء على ياء ليكمل بناء الحرف»(١).

تخصص المبتدأ النكرة بوصفين، فكان الأول جملة فعلية (يخشى الجرائر)، والثاني مفردا (مذنب)، وقد تقدم الوصف الجملة على الوصف المفرد، وهذا على غير الغالب والأولى، إلا أنه جائز وكثير في كلام العرب، بل فصيح لوروده في القرآن الكريم، ومن خصَّه بالضرورة أو بالندرة فليس بشيء(٢).

أما الخبر فهو متعلّق الجار والمجرور (لها) المحذوف، فقدم لفظ المعرفة (الجار ومجروره) على النكرة وإن خُصصت.

ب- قال الأحوص:

له دِسَعٌ فيها حَيَاةٌ وَسَوْرَةٌ　　　تُميتُ وحِلْمٌ يَفْضُلُ الحِلْمَ بارِعُ(٣)

المبتدأ (دِسَعٌ) نكرة جامد، والدَّسْعَة: الدَّفْعة، جاء في حديث معاذ: «مرَّ بي النبي ﷺ وأنا أسلخ شاة، فدسع يده بين الجلد واللحم دسعتين، أي دفعها»(٤).

فالدِسَع جمع (دَسْعَة) على (فِعَل)، وهو غير قياسي، يقول سيبويه: «وقد قالوا: فَعْلَة في بنات الياء ثم كسروها على (فِعَل)، وذلك قولهم: ضَيْعَة وضِيَعٌ، ونظيرها من غير المعتل: هَضْبَةٌ وهِضَبٌ، وليس هذا بالقياس»(٥).

ويقول المبرد: «وأما قولهم: جَفْنة وجِفَن، وضَيْعَة وضِيَع، فليس الباب، إنما هي أسماء للجمع»(٦).

وكذلك ابن يعيش أقرّ بأنها على غير القياس، وأنها مقصورة من فِعَال، إلا أن محقق شعر

---

(١) لسان العرب (ف ع ل).

(٢) انظر: ارتشاف الضرب ١٩٢٩/٤، وانظر: همع الهوامع ٩١١/٥.

(٣) شعر الأحوص ١٨٨.

(٤) لسان العرب (د س ع).

(٥) الكتاب ٥٩٣/٣.

(٦) المقتضب ٢٣٠/٢.

الأحوص[١] الأستاذ سليمان جمال اعتبر الجمع (دِسَع) من (دَسيعة)، أي فعيلة، وأيضا على الشذوذ. وأعتقد أن في قوله خطأ وصوابا؛ فالخطأ اعتبارها جمعا (لدسيعة)؛ حيث لم يأت الجمع منها على (فِعَل)[٢]، ولو شذوذا، أما جمع (دَسْعة) أي (فَعْلة) على فِعَل فورد شذوذا. والصواب هو توصله لحكم الشذوذ.

وقد تخصص المبتدأ بالجملة الاسمية الوصفية بعده (فيها حياة)، وكذلك تعدد بالعطف[٣] —عند من اعتبر العطف بالواو من قبيل التعدد— فكان بعده معطوفان متخصصان بالوصف مثله، وهما: (وسورة تميت، وحلم يفضل الحلم بارع)[٤]، وسورة من سار يسور سَوْرًا، وسؤورا، وسَوْرة السلطان: سطوته واعتداؤه[٥]، والحِلم، بالكسرة: الأناة والعقل، وجمعه أحلام وحُلوم. قيل: وهذا أحد ما جمع من المصادر[٦].

فوقع المبتدأ الأول جمعا، والثاني والثالث مفردين، وجميع المبتدآت مصادر، فالأولان مصدران للمرة، والأخير مصدر صريح.

والخبر هو متعلّق الجار والمجرور (له) المحذوف، وقد تقدم على المبتدأ.

ج- قال الأحوص:

(وفي البُخْلِ عَارٌ فَاضِحٌ وَنَقِيصَةٌ   عَلى أَهْلِهِ) والجودُ أَبْقَى وأَوْسَعُ[٧]

المبتدأ (عار) نكرة جامد، والعار هو كل شيء يلزم منه شبهة وعيب، والجمع أعيار،

---

(١) شعر الأحوص ١٨٨.

(٢) انظر: الكتاب ٦١٠/٣، وانظر: الأصول ٧/٣، وانظر: شرح المفصل ٥١/٥.

(٣) تجاوزا في الاستعمال، وقياسا على ما اعتبره الرضي في تعدد الخبر بعاطف بالرغم أن المبتدأ لا يتعدد بغير عاطف، والخبر يتعدد بعاطف وغيره. انظر: شرح الرضي ٢٦٣/١.

(٤) قدم الوصف بالجملة على المفرد وتم التعليق على المسألة قبل ذلك.

(٥) لسان العرب (س و ر).

(٦) انظر: لسان العرب (ح ل م).

(٧) شعر الأحوص ١٧٢.

والفعل من التعيُّر[١]، وقد تخصص بالوصف (فاضح)، ثم عطف عليه نكرة مختصة بالجار والمجرور لا بالوصف مثله.

أما الخبر المتقدم فهو متعلّق شبه الجملة (في البخل) المحذوف.

٣- الخبر (جار ومجرور)، والمبتدأ (نكرة مختصة)، والقيد (حال)

قال الأحوص:

وَلِلْعَيْنِ أَسْرَابٌ تَفِيضُ كَأَنَّمَا   تُعَلُّ بكُحْلِ الصّابِ منها المَدَامِعُ[٢]

المبتدأ (أسراب) نكرة جامد، والسَّرب بالتحريك: الماء السائل، وهو المعنى الذي ذكر الأستاذ سليمان جمال، ولكنني أعدّها على سبيل الاستعارة من السرب، وهو القطيع من الشاء والطير والظباء[٣]؛ وذلك لأنه قصد الدلالة على كثرة الدموع وتتابعها.

تخصص المبتدأ النكرة بالجملة الفعلية الوصفية (تفيض)، والخبر تقدم على المبتدأ، وهو متعلّق شبه الجملة (للعين) المحذوف، وقد تخصص مضمون الجملة الاسمية بالجملة الفعلية (كأنما تعل بكحل ..)، وهي حال من (العين).

الصورة الثانية: الخبر (شبه جملة)، والقيد (شبه جملة)، والمبتدأ (نكرة مختصة)

أ- قال الأحوص:

عَلَيْهِمْ مِنَ المَاذِيّ جَدْلٌ تخالها   تَرِيكَ سُيُولٍ في نِهَاءٍ مُصَرَّمَا[٤]

المبتدأ (جَدْلٌ) نكرة جامد من جُدِلَت الدروع جَدْلا إذا أُحكمت، ودرعٌ جَدْلاء ومَجْدُولَةٌ: مُحكمة النسج[٥]، ويبدو أن هذا المصدر وصف لموصوف محذوف هو المبتدأ، فحذف وحل المصدر الوصف محله، وتقدير الكلام: عليهم من الماذيّ دروعٌ جدْلٌ، فعند

---

(١) لسان العرب (ع ي ر).

(٢) شعر الأحوص ١٨٥.

(٣) لسان العرب (س ر ب).

(٤) شعر الأحوص ٢٤٨.

(٥) لسان العرب (ج د ل).

حذف المبتدأ صلح للوصف أن يحل محله؛ إذ هو معلوم[١] حيث كثر وصف الدروع بالجدل.

وبعدما أصبح المبتدأ (جدْل) وهو نكرة خُصص بوسيلتين، وهي الجملة الفعلية الوصفية بعده (تخالها تَرِيكَ سُيُولٍ ..)، والتريك: صيغة فعيل بمعنى مفعول، أي: ما تركته السيول في الغدران[٢]. وشبه الجملة (من الماذي) متعلقة بحال محذوف قبل المبتدأ، وذلك جائز؛ فالحال مفعول فيها، والمفعول يكون مقدّما مؤخرا[٣].

والخبر المتقدم على المبتدأ متعلّق الجار والمجرور (عليهم) المحذوف.

ب- قال الأحوص:

وَلِي مِنكَ مَوْعُودٌ طَلَبْتُ نَجَاحَهُ   وَأَنْتَ امْرُؤٌ لا تُخْلِفُ الدَّهْرَ مَوْعِدا[٤]

المبتدأ (موعود) نكرة مشتق اسم مفعول من وعَدَه الأمر وبه عِدةً ووَعْدًا ومَوْعِدًا ومَوْعِدةً ومَوْعودًا ومَوْعودةً[٥]، فتخصص المبتدأ بالجار والمجرور المتعلّق به قبله (منك)، وبالجملة الفعلية الوصفية بعده (طلبت نجاحه).

والخبر تقدم على المبتدأ، وهو متعلّق الجار والمجرور (لي) المحذوف، وقوله: (أنت امرؤ ..) حال من المجرور (بمن) الضمير (الكاف).

الصورة الثالثة: الخبر (شبه جملة)، والقيد الأول (شبه جملة)، والقيد الثاني (شبه جملة)، والمبتدأ (نكرة)

أ- قال الأحوص:

لِكُلِّ مُحَبٍّ عِنْدَهَا مِنْ شِفَائِهِ   مَشَارِعُ تَحْمِيهَا الظَّمَانَ المُصَرَّدا[٦]

---

(١) انظر: النحو الوافي ٣/٤٩٤.

(٢) انظر: شعر الأحوص ٢٤٨ (الحاشية).

(٣) انظر: المقتضب ٤/١٩٢، وانظر: الكتاب ٢/١٢٢.

(٤) شعر الأحوص ١٢٥.

(٥) لسان العرب (و ع د).

(٦) شعر الأحوص ١١٩.

المبتدأ المؤخر (مشارع)، ومفرد المشارع: مشرعة، والمشرعة: مورد الشاربة التي يشرعها الناس فيشربون منها ويستقون[١]، وهي اسم مكان سماعي على وزن مَفْعَلَة، وصيغة مفعلة تدل على كثرة الشيء الجامد بالمكان، وهو الشروع، وتدل على سبب كثرة الشيء[٢]، أي: الشروع في المكان للشرب.

تخصص المبتدأ النكرة بالجار والمجرور قبله (من شفائه)، وبالجملة الفعلية الوصفية بعده (تحميها الظمآنَ ..).

وأما الخبر المتقدم فهو متعلّق الجار والمجرور (لكل محبّ) المحذوف، و(محب) من أحبَّه فهو مُحِبّ، وهو مَحْبُوبٌ، على غير القياس —وهذا الأكثر—، وقد قيل: مُحَبّ، على القياس[٣]. فبيت الأحوص كان على القياس وترك الأكثر.

تعلق بهذا المجرور الظرف (عندها)، ففصل بين الخبر والمبتدأ معمولُ كلٍّ منهما.

ب- قال الأحوص:

وَلَهُ بِمَكَّةَ إِذْ أُمَيَّةُ أَهْلُهَا   إِرْثٌ إِذَا عُدَّ القَدِيمُ مُؤَثَّلُ[٤]

المبتدأ المؤخر (إرث) وهو الميراث، والأصل وِرْث، فقُلبت الواو ألفا مكسورة لكسر الواو[٥]. تخصص المبتدأ النكرة بالجار والمجرور (بمكة)، وبمكمله الجملة الحالية المقدرة (اذكر حاله إذ) المتعلق بها شبه الجملة (إذ أميةُ أهلها) قبله، وأيضًا بالنعت (مؤثل)، وقد فصلت الجملة الشرطية الاعتراضية (إذا عدّ القديم) بين الصفة وموصوفها (المبتدأ).

أما الخبر المتقدم على المبتدأ فهو متعلق شبه الجملة (له) المحذوف.

ج- قال الأحوص:

---

(١) لسان العرب (ش ر ع).

(٢) معاني الأبنية في العربية ٤٥.

(٣) لسان العرب (ح ب ب).

(٤) شعر الأحوص ٢١٢.

(٥) لسان العرب (و ر ث).

وبِكُلِّ أَرْضٍ لِلْعِدَى مِنْ غَزْوَةٍ حِصْنٌ يُخَرَّبُ أَوْ دَمٌ مَطْلُولُ[١]

المبتدأ المؤخر (حصن) نكرة جامد تخصص بالجملة الفعلية الوصفية (يُخَرَّب)، وعطف عليه نكرة موصوفة مثله (دم مطلول)، والجار والمجرور (من غزوة) متعلّق بالفعل (يُخَرَّب)، إذن هو معمول تابع المبتدأ.

والخبر المتقدم متعلّق شبه الجملة (بكُلِّ أرضٍ) المحذوف، والجار والمجرور (للعدى) تعلقت بمحذوف صفة للأرض.

تعقيب:

يلاحظ في هذا الضرب:

١- تنوع المبتدأ بين الاشتقاق والجمود، فكان جامدا في ستة مواضع، ومشتقا في أربعة مواضع.

٢- وقوع الخبر في جميع المواضع (جارا ومجرورا)، وعدم وقوعه ظرفا.

٣- أن المبتدأ النكرة ساغ الابتداء به في هذه المواضع لتخصصه، فاختص بالجار والمجرور في الموضع الأول، وبالوصف في المواضع الأربعة التالية، وفي الصورة الثانية والثالثة تخصص بـ(الجار والمجرور) وبالوصف معا.

ولقد تنوع الوصف بين كونه مفردا وكونه جملة، وبين اجتماعهما في موضع واحد، وفي اجتماعهما قدم الأحوص الوصف بالجملة على المفرد.

٤- أن الشاعر أتى بشذوذ في قوله: «له دِسَع ..» حيث كانت صيغة الجمع على غير القياس.

٥- أن قول الشاعر:

عَلَيْهِمْ مِنَ المَاذِيِّ جَدْلٌ تخالها تَرِيكَ سُيُولٍ في نِهَاءٍ مُصَرَّما

تضمن عدة مسائل:

أولا: حذف الموصوف وهو (المبتدأ) وإقامة الصفة مقامه. يقول أبو حيان: «فإن كانت صفة لذات غير مكان فلا تحذف إلا إذا كان الموصوف متقدما ذكره، أو أشعر الوصف

---

(١) شعر الأحوص ٢٢٠.

بالتعليل، أو كان الوصف عومل معاملة الأسماء، أو قصد العموم، أو كان الوصف خاصا بجنس الموصوف، فإن كان الوصف غير خاص بجنس الموصوف، فلا يجوز حذف الموصوف وإقامة الوصف مقامه، إلا في ضرورة الشعر»(١).

وفي اللسان: «سميت الدروع جَدْلا ومجدولة»(٢)؛ فلما عُومِلَت معاملة الأسماء جاز حذف (الدروع) وإقامة الوصف (جدل) مكانها، هذا الوصف مصدر، والوصف بالمصدر جائز؛ يقول الأشموني: «ووقوع المصدر نعتا، وإن كان كثيرا، لا يطّرد كما لا يطّرد وقوعه حالا، وإن كان أكثر من وقوعه نعتا»(٣).

والنعت بالمصدر يكون على التأويل بالمشتق عند الكوفيين، وعلى تقدير المضاف عند البصريين(٤)، أي كما جاء في البيت، ومما هو غني عن الذكر أن الوصف بالمصدر أبلغ وألطف من الوصف بغير المصدر؛ وذلك لأنك تجعل المنعوت هو المصدر نفسه مبالغة(٥). إذن هذا البيت من الشواهد على الوصف بالمصدر؛ لأن الوصف به مقتصر على السماع.

ثانيا: مجيء شبه الجملة (من الماذي) حالا من النكرة (جدل)، والغالب في صاحب الحال التعريف؛ لأنه إذا كان نكرة كان وصفه أولى من ذكر ما يقيد الحدث المنسوب إليه؛ لأن الأولى أن يبين الشيء أولا، ثم يبين الحدث المنسوب إليه، ثم يبين قيد ذلك الحدث، فيقبح أن تكون من النكرة إلا إن أفادت، فمتى كان في الكلام فائدة جاز في الحال ما جاز في الخبر.

ولقد ساغ للحال أن تكون من النكرة هنا؛ لأنها وصفت، وإذا وصفت النكرة بشيء قربت من المعرفة، وحَسُنَ الكلامُ(٦)، بينما نجد أن سيبويه جوّز مجيء الحال من النكرة بدون مسوغ(٧)؛ وذلك لأن الحال جاءت لتقيد العامل، فلا معنى لاشتراط المسوغ عنده، وهذه

---

(١) ارتشاف الضرب ١٩٣٨/٤، وانظر: همع الهوامع ١٨٦/٥.

(٢) لسان العرب (ج د ل).

(٣) حاشية الصبان ٦٤/٣.

(٤) المصدر السابق.

(٥) انظر: النحو الوافي ٤٦٢/٣.

(٦) انظر: الأصول ٢١٤/٢، وانظر: شرح الكافية ١٦/٢.

(٧) انظر: الكتاب ١١٢/٢-١١٣.

الحجة يؤيدها ويقويها السماع الذي يكفي القياس عليه(١).

ثالثا: تقديم الحال على صاحبه:

الأصل في الحال التأخير عن صاحبه كالخبر، ويجوز تقديمه عليه سواء كان مرفوعا، أم منصوبا أم مجرورا بحرف زائد(٢)؛ فقدم الشاعر الحال على صاحبها المبتدأ المرفوع جوازا، وكأنه لم يكتف بمسوغ واحد لمجيء الحال من النكرة، فقوى الكلام بمسوغين.

٧- أن قول الشاعر: «ولي منك موعود طلبت نجاحه ..» تضمن صيغتين اشتقاقيتين لمادة واحدة، فالأولى (اسم مفعول)، والثانية (مصدر ميمي) على وزن (مَفْعِل)(٣)، من الفعل الثلاثي الصحيح الآخر المعتل الفاء بالواو (وعد).

٨- أن قول الشاعر: «لكل محب عندها من شفائه مشارع ..» فيه استخدام لصيغة (اسم المكان) السماعية وترك للصيغة القياسية(٤).

٩- في الصورة الثانية وقع فصل بين المبتدأ والخبر بشبه الجملة، فجاءت في الموضع الأول مستقرّة، وفي الموضع الثاني لغواً.

١٠- أن في الصورة الثالثة وقع الفصل بشبهي جملة بين المبتدأ والخبر، فكانتا في الموضع الأول لغوا، وفي الموضع الثاني كانت الأولى لغوا والثانية مستقرة -إذ هي حال من الأولى- وفي الموضع الثالث كانت لغوا.

١١- أن في الصورتين الأخيرتين كانت شبه الجملة معمولة المبتدأ المؤخر، ففصلت بينه وبين الخبر.

١٢- أن قول الشاعر:

وَلَهُ بِمَكَّةَ إِذْ أُمَيَّةَ أَهْلُهَا   إِرْثٌ إِذَا عُدَّ القَدِيمُ مُؤَثَّلُ

تضمن فصلا بين الصفة والموصوف بالجملة الاعتراضية الشرطية المصدرة بالظرف إذا،

---

(١) النحو الوافي ٢/٤٠٢.

(٢) انظر: المقتضب ٤/١٩٢، وانظر: همع الهوامع ٣/٢٥-٢٦.

(٣) انظر: الكتاب ٤/٩٢.

(٤) معاني الأبنية في العربية ص٤٥.

وذلك جائز[1].

وتضمن كذلك جملة شرطية حذف جواب الشرط منها؛ لأن إذا لا تعمل في الشرط شيئا، ولأنه أتى بجواب متقدم سدّ مسدّ جواب الجزاء المحذوف. والحقيقة أن المتقدم هو دليل على الجواب المحذوف، وليس بجواب الشرط، فلم يجز حذف جواب الشرط إلا بعد أن دلّ عليه متقدم خبر، وهو الجملة الاسمية (له إرث)، وقد كثر في كلامهم حذف الجواب إن توفر الدليل[2].

١٣- أنه وقع بنسبة لا بأس بها عند الأحوص، أما الفرزدق وجرير فقد وقع بنسبة جيدة[3].

١٤- أن استخدام الخبر شبه جملة متقدما على المبتدأ النكرة أكثر من استخدامه والمبتدأ معرفة، وهذه النسبة ثابتة منذ الشعر في العصر الجاهلي[4].

الضرب الثالث: الخبر (شبه جملة)، والمبتدأ (نكرة محضة)

تقدم الخبر على المبتدأ في هذا الضرب وجوبا؛ لأن تقدمه مصحح لمجيء المبتدأ نكرة، فلما تقدم حكم النكرة عليها خصصها حتى جاز وقوعها مبتدأ، والقول بأن المبتدأ متخصص بالخبر المتقدم[5] خطأ، وقد ردّ الرضي على ابن الحاجب ومن تبعه حين زعم ذلك، يقول الرضي: «وهو أن المحكوم عليه إذا اختص بعين الحكم، فأنت حاكم على غير المختص، فلا يتم قولهم، إذن في تعليل كون المبتدأ معرفة أو مختصا، إن الحكم ينبغي أن يكون على مختص، ولو كفى الاختصاص الحاصل من الخبر لجاز الابتداء بأي نكرة كانت، سواء تقدم الخبر عليها أو تأخر؛ لأن المخصص في الصورتين حاصل على الجملة»[6]، ولقد جعل ابن يعيش الموجب الحقيقي للتقديم «كونك صدرت في الخبر معرفة»[7].

---

(١) ارتشاف الضرب ١٩٣٥/٤، وانظر البحث ص١٠٦.

(٢) انظر: المقتضب ٦٦/٢، ٧٧، وانظر: الأصول ١٩٢/٢، وانظر: النحو الوافي ٤٥٠/٤.

(٣) انظر: الجملة الخبرية في ديوان الفرزدق ١٨، والجملة الخبرية في ديوان جرير ٣٠، ٣١.

(٤) انظر: الجملة الخبرية في نثر الجاحظ ٥٣٥.

(٥) انظر: شرح الرضي ٢٦٠/١.

(٦) شرح الرضي ٢٣٣/١.

(٧) شرح المفصل ٨٦/١.

ويتمثل هذا الضرب في صورة واحدة:

الخبر (جار ومجرور)، والمبتدأ (نكرة محضة)

قال الأحوص:

(لِي لَيْلَتَانِ) فَلَيْلَةٌ مَعْسُولَةٌ   أَلْقَى الحَبِيبَ بِهَا بِنَجْمِ الأَسْعُدِ
وَمُرِيحَةٌ هَمِّي عَلَيَّ كَأَنَّنِي   حَتَّى الصَّبَـاحِ مُعَلَّقٌ بِالفَرْقَـدِ[(١)]

فالمبتدأ (ليلتان) نكرة جامد، والخبر متعلَّق الجار والمجرور (لي) المحذوف، وقد اتصل الجار بضمير المتكلم، وهو معرفة، فتقدم على المبتدأ؛ ليكون من التراكيب الموازية للتركيب الأساسي للجملة الاسمية[(٢)]، فلما أراد قصر الليلتين والحالة التي يعيشها فيهما على نفسه دون سائر الناس، قدم الخبر؛ ليلفت الانتباه إليه.

تعقيب:

١- أوجب هنا أن يكون الخبر مقدما لوجهين: أحدهما: أن شبه الجملة قد تكون وصفا للنكرة إذا وقعت بعده، فيقع اللبس، وينتظر الخبر[(٣)]. والوجه الثاني: أنهم استقبحوا الابتداء بالنكرة في الواجب، فلما سمج ذلك عندهم في اللفظ، أخّروا المبتدأ وقدموا الخبر، وإنما كان تأخيره أحسن من تقديمه؛ لأنه وقع موقع الخبر، ومن شرط الخبر أن يكون نكرة، فصلح اللفظ، وإن علم أنه مبتدأ[(٤)].

٢- وقع هذا الضرب قليلا عند الفرزدق وجرير كما وقع عند الأحوص[(٥)].

---

(١) شعر الأحوص ١٣٤، وقد سبق ذكر البيت صفحة ٧٦.

(٢) انظر: في بناء الجملة العربية ١٣٧-١٣٨.

(٣) انظر: اللباب في علل البناء والإعراب ١/١٤٥.

(٤) شرح المفصل ١/٨٦.

(٥) انظر: الجملة الخبرية في ديوان الفرزدق ١٩، ٢٠، والجملة الخبرية في ديوان جرير ٣١.

المبحث الرابع: ما وقع فيه المبتدأ محذوفا

البنية الأساسية في الجملة الاسمية تقتضي أن يذكر فيها كل من المبتدأ والخبر؛ لأن كلا منهما يحتاج إلى الآخر في تمام الجملة والفائدة؛ ولكن هناك عوارض تلزم العدول عن الأصل فيحذف أحدهما وجوبا أو جوازا.

ولكل عارض[1] من هذه العوارض علل عقلية، وأغراض تتصل بالمعنى وأخرى تتصل باللفظ؛ حيث تقتضيها الصنعة اللفظية، وقد استخلصها القدماء من الاستقراء الوصفي المباشر للغة، ومن معرفتهم بخصائص الصيغ والتراكيب العربية، فكانت بمثابة الوصف التقريري والتفسيري للظاهرة في مواضعها المختلفة.

فقد حذفوا للتخفيف أو للإيجاز والاختصار في الكلام، أو للاتساع حيث ينتج نوع من المجاز بسبب نقل الكلمة من حكم كان لها إلى حكم ليس بحقيقة فيها، أو حذفوا للتفخيم والإعظام لما فيه من الإبهام، أو لصيانة المحذوف عن الذكر في مقام معيّن تشريفا له، أو لتحقير شأن المحذوف أو لقصد البيان بعد الإبهام، أو لقصد الإبهام، أو للجهل بالمحذوف، أو للعلم الواضح به، أو للخوف منه، أو للإشعار باللهفة وأن الزمن يتقاصر عن ذكره، أو رعاية للفاصلة (في النثر)، وأخيرا قد يحذفون للمحافظة على الوزن الشعري.

بعد هذه المحاولة لاستعراض أغراض الحذف يتبين أن عناية البلاغيين بهذه الأغراض تفوق عناية النحاة[2].

ولا يتم الحذف إلا إذا كان الباقي في بناء الجملة بعد الحذف مغنيا في الدلالة كافيا في أداء المعنى، فقد يحذف أحد العناصر لأن هناك قرائن لفظية أو معنوية تومئ إليه، فيكون في حذفه معنى لا يوجد في ذكره[3]. يقول الدكتور تمام حسان: «فالذكر قرينة لفظية والحذف إنما يكون بقرينة لفظية أيضًا، ولا يكون تقدير المحذوف إلا بمعونة هذه القرينة، وأهم القرائن

---

(١) انظر: تعريف العارض صفحة ٩٧ (الحاشية).

(٢) انظر: ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي ٢٢١، تأليف الدكتور طاهر سليمان حمودة، الدار الجامعية للطباعة والنشر.

(٣) انظر: في بناء الجملة ٣٤٦ وما بعدها.

الدالة على المحذوف هي الاستلزام، وسبق الذكر، وكلاهما من القرائن اللفظية»[١].

ولولا هذا التلازم بين المسند والمسند إليه لما أمكن قبول ذكر أحد العنصرين مع تجاهل العنصر الآخر مطلقا، فالعنصر المذكور يدل مع القرائن الأخرى على العنصر المحذوف[٢]، وسوف أهتم في هذا المبحث بظاهرة حذف المبتدأ في الجملة الاسمية الخبرية المثبتة في شعر الأحوص؛ فحذف المبتدأ نوع من أنواع حذف الأسماء الذي يعتري التراكيب الإسنادية بحيث يكون العنصر المحذوف اسما، يستغنى عنه بالقرينة الدالة عليه، وبشروط مخصوصة، فيطرد حذفه جوازا في مواضع معينة في الجملة الاسمية الخبرية، وهي:

١- وجود قرينة حالية تدل على المبتدأ، وتغني عن ذكره، وقد أشار سيبويه[٣] لذلك.

٢- بعد القول ومشتقاته من أفعال وأسماء.

٣- في القطع والاستئناف.

ويطرد حذفه وجوبا في مواضع معينة أيضًا وهي:

١- كون الخبر نعتا مقطوعا إلى الرفع.

٢- كون الخبر مصدرا نائبا مناب الفعل.

٣- مبتدأ الاسم المرفوع بعد لا سيما[٤].

ولقد اعتمدت في تصنيف المواضع في هذا المبحث على درجة تنكير الخبر، فابتدأت بذكر الخبر النكرة المحضة، ثم الخبر النكرة المختصة، بصورها المختلفة والمتعددة، وحين يختص الخبر بالإضافة أو التابع يُذكر في الصور أنه مختص فقط، أما عند اختصاصه بشبه الجملة أو الحال، فتكتب كقيود في الصورة؛ وذلك لأن الإضافة والوصف كالجزء من الكلمة، ولا يجوز اعتبارهما كلمة مستقلة، وقُدم الخبر المخصص بالقيود على الخبر المخصص بالإضافة؛ وذلك

---

(١) اللغة العربية معناها ومبناها ٢٢١.

(٢) انظر: بناء الجملة العربية، محمد حماسة ٣٤٧، ٣٤٨.

(٣) انظر: الكتاب ٢/١٣٠.

(٤) انظر: ظاهرة الحذف ١٧٧، ١٧٨.

لأن القيود منفصلة عن الخبر لفظيا، فلا تتبعه في إعراب، ولا تلتصق به. وورد المبتدأ محذوفا في سبعة وأربعين موضعا.

الضرب الأول: المبتدأ (محذوف)، والخبر (نكرة)

يتضمن هذا الضرب صورتين:

الصورة الأولى:

١- المبتدأ (محذوف)، والخبر الأول (نكرة محضة)، والخبر الثاني (نكرة مختصة)

قال الأحوص:

أَرْخٌ لَعُوبٌ كَأَنَّ مَضْحَكَهَا ... بَرْقٌ تَلألأَ في المُزْنِ يَلْتَمِعُ[١]

المبتدأ المحذوف تقديره: (هي)، والخبر (أرخ) نكرة جامد مؤول بالمشتق (فَتِيَّة)، فالأرخ بقر الوحش، وخص بعضهم به الفتيَّ منه، وتشبه العرب النساء الخفرات في مشيهن بالأرخ[٢]، والخبر الثاني (لعوبٌ) نكرة مشتق (صيغة مبالغة) تعني كأنها مادة تستنفد في اللعب، فهي معدة للهو والدلال[٣]، فجارية لَعُوب أي حسنة الدلّ، وفعلها لَعِب يلعب لَعِبا ولَعْبا لازم، وهي على خلاف القياس؛ لأن صيغة المبالغة على وزن (لعوب) تصاغ من مصدر الفعل الثلاثي المنصرف اللازم[٤]؛ وذلك لأنه أجرى غير المتعدي مجرى المتعدي، على اعتبار ما في اللازم من معنى المبالغة، ونظير ذلك[٥] قوله تعالى: ﴿وَأَنزَلْنَا مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً طَهُورًا﴾[٦]، وبما أن فعول في تأويل فاعل، كان مؤنثه بغير هاء[٧].

---

(١) شعر الأحوص ١٨٠.

(٢) لسان العرب (أ ر خ).

(٣) انظر: معاني الأبنية في العربية ١١٥.

(٤) النحو الوافي ٣/٢٦٠.

(٥) انظر: شرح التصريح ١/٣١١، ٢/٦٧.

(٦) سورة الفرقان، الآية ٤٨.

(٧) المزهر ٢/٢١٦.

تخصص الخبر الثاني بجملة اسمية حالية (كأن مضحكها ..)[١]، دلّ على المبتدأ المحذوف معنى الخبر، والضمير (هاء الغيبة) في جملة الحال المخصصة للخبر؛ فأخبر الشاعر عن المبتدأ المحذوف بنعتين مقطوعين لقصد المدح، واختلف النحويون في تعدد الخبر لمبتدأ واحد[٢]، والأصح في أقوالهم وعليه الجمهور الجواز كما في النعوت، سواء أكان الخبران فصاعدا من قسم المفرد، أم من قسم الجمل، أم كان الخبر مركبا منهما، والمانع لجواز التعدد –كابن عصفور، وكثير من المغاربة– يدّعي تقدير مبتدأ آخر، أو أن الباقي صفة للخبر[٣]، وأما ابن هشام فقد جوّز تعدد الخبر في شرحه لقصيدة بانت سعاد[٤]، ولم يأت النحاة على ذكر تعدد الخبر إذا حذف المبتدأ، ولكنهم حكموا بالجواز المطلق في حالة الذكر كما في النعت.

الصورة الثانية: المبتدأ (محذوف)، والخبر (نكرة مختصة)

وتتمثل في موضعين:

١- المبتدأ (محذوف)، والخبر الأول (نكرة)، والقيد (جار ومجرور)، والخبر الثاني (معرفة)، والخبر الثالث (نكرة)، والقيد (جار ومجرور)

قال الأحوص:

سُخْنَةٌ في الشّتَاء بَارِدَةُ الصّيْـ ـفِ سِرَاجٌ في اللّيْلَةِ الظّلْمَاءِ[٥]

المبتدأ محذوف تقديره: (هي)، وخبره الأول (سخنة)، من سَخُن الشيء بالضم والفتح والكسر سُخُونة، وسَخانة، وسُخْنة، وسُخْنا وسَخَنا[٦]، فهو جامد نكرة تخصص بالجار والمجرور (في الشتاء)، والخبر الثاني (باردة) مشتق (صفة مشبهة) تعرف بالإضافة إلى (الصيف)،

---

(١) انظر الباب الأخير من البحث ص٣٤٩.

(٢) انظر: التصريح بمضمون التوضيح ٥٨٢/١، وانظر: ارتشاف الضرب ١١٣٧/١، وانظر: همع الهوامع ٥٣/٢.

(٣) شرح الجمل ٣٦٦/١.

(٤) انظر: شرح قصيدة كعب بن زهير ص٥٤، ٢٠٨.

(٥) شعر الأحوص ٨٧.

(٦) لسان العرب (س خ ن).

والخبر الثالث (سراج) نكرة جامد مؤول بمشتق (منيرة)، تخصص بالجار والمجرور (في الليلة الظلماء)، ولقد دلّ على المبتدأ المحذوف صيغ الخبر الصرفية.

٢- المبتدأ (محذوف)، والخبر (نكرة)، والقيد الأول (جار ومجرور)، والقيد الثاني (حال)

أ- قال الأحوص:

مَوَارِقُ مِنْ أَعْنَاقِ لَيْلٍ كَأَنَّهَا   قَطًا قَارِبٌ مَاءَ النُّمَيْرَةِ سَاطِعُ[١]

المبتدأ محذوف تقديره: (هنّ)، والخبر موارق نكرة، مشتق (اسم فاعل) تحمل ضميرا يعود على المبتدأ المحذوف موافقًا له في الجمع والتأنيث، والموارق: جمع (مارقة)، أي السريعة المرور والنفاذ في الشيء[٢]، تخصص الخبر بوسيلتين هما: الجار والمجرور (من أعناق ليل)، والجملة الاسمية الحالية (كأنها قطا قارب ..) فقد وصف النوق بأنها سريعة السير وخفيفة، ثم شبهها بطيور القطا التي ترد الماء ليلا ثم ترحل بعد انتشارها. ولقد دلّ على المبتدأ المحذوف صيغة الخبر الصرفية.

ب- قال الأحوص:

أَغَرُّ لِمَرْوَانٍ وَحَرْبٍ كَأَنَّهُ   حُسَامٌ جَلَتْ عَنْهُ الصَّيَاقِلُ قَاطِعُ[٣]

المبتدأ محذوف تقديره (هو)، والخبر (أغر) نكرة مشتق (صفة مشبهة) قياسية على وزن (أَفْعَل) ، والأغر الأبيض من كل شيء، وقد غرّ وجهه يَغَرّ بالفتح، غررًا وغُرة وغَرارة، وإن فُكّ إدغامه قيل: غَرِرْتَ غُرّة فأنت أغرّ، وفتحت الفاء في (أغر) رغم أنه على وزن (أفعل)؛ لأنه لما اجتمع المثلان في اسم زائد عن ثلاثة وجب تسكين المتحرك منهما، ونقل حركته لما قبله، ففتحت الفاء في الموزون ولم تتغير في الميزان؛ لأنها بسبب الإدغام[٤].

---

(١) شعر الأحوص ١٨٦.

(٢) المصدر السابق (الحاشية).

(٣) شعر الأحوص ١٨٧.

(٤) انظر: الممتع في التصريف ٦٤٧/٢، لابن عصفور الإشبيلي، تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة، دار المعرفة ، وانظر: همع الهوامع ٥٧/٦، وانظر: المغني في تصريف الأفعال ٣٦، للدكتور محمد عبد الخالق عضيمة، دار الحديث.

تخصص الخبر النكرة بوسيلتين، وهما: الجار والمجرور (لمروان وحرب)، والجملة الاسمية الحالية (كأنه حسام ..)؛ دلّ على المبتدأ المحذوف صيغة الخبر الصرفية المتحملة لضمير يعود عليه، موافق له في الإفراد والتذكير؛ فهو يصف ممدوحه بخلوص النسب لبني أمية، فأصله شريف كالسيف القاطع الخالص من الثلم.

ج- قال الأحوص:

مَاضٍ عَلَى حَدَثِ الأُمُورِ كَأَنَّهُ   ذُو رَوْنَقٍ عَضْبٌ جَلاهُ الصَّيْقَلُ(١)

المبتدأ محذوف تقديره: (هو)، والخبر (ماضٍ) صفة مشبهة نكرة. على وزن (فاعل)، حذفت لامه لأن الضمة استثقلت على الياء مع كسر ما قبلها، فحذفتا، فسكنت الياء، ولحق الاسم التنوين؛ لأنه منصرف، والتنوين ساكن والياء ساكنة، فحذفت لالتقاء الساكنين، واجتزئ بالكسرة قبلها في الدلالة عليها(٢).

تخصص الخبر بوسيلتين، إحداهما الجار والمجرور (على حدث الأمور)، والحدث الأصل فيه: الأمر الحادث المنكر الذي ليس بمعتاد ولا معروف في السنة(٣)، والأخرى الجملة الاسمية الحالية (كأنه ذو رونق عضب ..). دلّ على المبتدأ المحذوف صيغة الخبر الصرفية المتحملة لضمير يعود عليه موافق له في الإفراد والتذكير.

٣- المبتدأ (محذوف)، والخبر (نكرة مختصة)

اختص الخبر بالإضافة فقط في موضعين

أ- قال الأحوص:

علاقة حُبٌّ لَجَّ في سَنَنِ الصِّبا   فَأَبْلَى وما يَزْدَادُ إلاّ تَجَدُّدَا(٤)

الخبر (علاقة حب) نكرة جامد، من الفعل عَلِقَها بالكسر عَلَقًا وعلاقة(٥)، والعلاقة هي

---

(١) شعر الأحوص ٢١١.

(٢) انظر: المرتجل ٤٠، لأبي محمد عبد الله بن أحمد بن أحمد بن أحمد ابن الخشاب (٤٩٢-٥٦٧هـ)، تحقيق ودراسة علي حيدر، دمشق ١٣٩٢هـ، ١٩٧٢م.

(٣) شعر الأحوص ٢١١ (الحاشية).

(٤) شعر الأحوص ١١٩.

(٥) لسان العرب (ع ل ق).

الهوى والحب اللازم للقلب، فالخبر مصدر أدّى معنى الفعل، وأغنى عن التلفظ به، فكان عوضا عن الفعل، ورُفع المصدر على الخبرية مع أن الأصل في المصادر النصب بفعل محذوف وجوبا؛ لأنه قُصد الثبوت والدوام الكائن في الجملة الاسمية فكان المصدر خبرا لمبتدأ محذوف وجوبا حملا للرفع على النصب[١]، وتقدير الكلام: (علاقتي بها علاقة حب ..).

ولم يضيف المصدر هنا لما هو في معناه، فالعلاقة هنا بمعنى الصلة والرابطة، فإضافته محضة، أي غير بيانية[٢].

وقد أضيف إلى المفعول به، وإضافته إليه حسنة؛ لأنه به اتصل وفيه حل، فكان عمله فيه مخصصا له، ثم تخصص المضاف إليه بالوصف الجملة الفعلية (لجّ في سنن الصبا ..)، وما عطف عليها، ولقد دلّ على المبتدأ صيغة الخبر الصرفية.

ب- قال الأحوص:

أَخُو فَجَرٍ لَمْ يَدْرِ ما البُخْلُ سَاعَةً   ولا أنّ ذا جُودٍ على البَذْلِ أَنْفَدَا[٣]

المبتدأ محذوف تقديره (هو)، وقد حذف لقصد المدح، والخبر (أخو فجر) نكرة جامد مؤول بالمشتق (صاحب عطاء) [٤]، والفَجَر: العطاء والكرم المعروف، فكأن الإنسان يتفجر بالعطاء[٥]، تخصص الخبر النكرة بالإضافة، ثم بالوصف، الجملة الفعلية المنفية (لم يدر ما البخل ..)، وأيضًا قد دلّ على المبتدأ صيغة الخبر الصرفية.

اختص الخبر بالوصف الجملة الاسمية في خمسة مواضع[٦]، منها:

---

(١) انظر: الكتاب ٣١٨/١، وانظر: التصريح ٥٦٣/١، ٥٦٤، وانظر: النحو الوافي ٥١٣/١، ٥١٤.

(٢) الإضافة البيانية هي التي يكون فيها المضاف والمضاف إليه بمعنى واحد مع اختلاف لفظهما. انظر: النحو الوافي ٤٠/٣.

(٣) شعر الأحوص ١٢٤.

(٤) لسان العرب (أ خ ا).

(٥) شعر الأحوص ١٢٤ (الحاشية).

(٦) شعر الأحوص ١٨٠، ١٤١، ١٨٦.

أ- قال الأحوص:

وَشْوَاشَةٌ سَوْطُها النقْرُ الخَفِيّ بها وَوَقْعُهَا الأرضُ تَحْلِيلٌ إذَا تَخِدُ[١]

المبتدأ محذوف تقديره (هي)، والخبر (وشواشة) نكرة مشتق (صيغة مبالغة)، من الفعل وشوش الرجل والنعام والبعير وشوشة: أي خَفَّ وأسرع فهو وَشْواش[٢]، وقد أثبت ابن مالك أن صيغة (فَعلال)، بالفتح، لا تكون مصدرا على الشذوذ من الفعل الرباعي المكرر (وشوش)، بل هي صيغة مبالغة، وعلل ذلك بأن الرباعي الصحيح أصل للرباعي المكرر أوله وثانيه، ولم يأت مصدر الصحيح مع كونه أصلا إلاّ مع فعللة وفِعلال بالكسر، فلا ينبغي للرباعي المكرر لفرعيته أن يكون مصدره إلا كذلك، وهذا يقتضي ألا يكون له مصدر على فَعلال بالفتح وإن ورد حكم شذوذه، وأيضا فإن فَعلال المفتوح الفاء قد كثر وقوعه صفة مصوغا من فعلل المكرر ليكون فيه نظير فعّال من الثلاثي؛ لأنهما متشاكلان وزنا، فاقتضى هذا ألا يكون لفَعلال المفتوح الفاء في المصدرية نصيب، وإنما حقها أن تكون صفة دالة على المبالغة[٣].

تخصص الخبر بالجملة الوصفية الاسمية بعده (سوطها النقر)، وهي مكونة من مبتدأ معرّف بالإضافة إلى الضمير، وخبره معرف بالألف واللام، ولقد عطف على الجملة الاسمية الوصفية جملة أخرى، ودلّ على المبتدأ صيغة الخبر الصرفية، والعائد من جملة الصفة (هاء الغيبة).

ب- قال الأحوص:

(قَوْمٌ وِلاَدَتُهُمْ مَجْدٌ يُنَالُ بِهَا) مِنْ مَعْشَرٍ ذُكِرُوا في مَجْدِ مَنْ وَلَدُوا[٤]

المبتدأ محذوف تقديره (هم)، والخبر (قوم) نكرة جامد لم يكتمل معناه إلا بالجملة

---

(١) شعر الأحوص ١١٤.

(٢) المعجم الوسيط ٢/١٠٣٥.

(٣) انظر: الأشباه والنظائر في النحو ٤/٥١-٥٢ المجلد الثاني، للعلامة جلال الدين السيوطي/ دار الكتب العلمية، بيروت.

(٤) شعر الأحوص ١١٥.

الوصفية الاسمية بعده (ولادتهم مَجْدٌ)[١]، التي توضحت بجملة البدل أو الجملة المفسرة (يُنَال بها)[٢]، والتي توضحت بالصفة المتعلّق بها الجار والمجرور (من معشر). دلّ على المبتدأ معنى الخبر، والضمير (هم) في جملة الصفة الاسمية.

اختص الخبر المشتق بالوصف الجملة الفعلية في ثمانية مواضع[٣]، منها:

أ- قال الأحوص:

غَرِيبٌ نَأَى عَنْ أَرْضِهِ وسَمَائِهِ ... لِيَحْيى وَطُولُ ... ...[٤]

المبتدأ محذوف تقديره (هو) لقصد الذم، والخبر غريب نكرة مشتق (صفة مشبهة) من الفعل الثلاثي غرب يَغْرُبُ غَرْبًا، والغَرْبُ الذهاب والتنحي، تحمل ضميرا يعود على المبتدأ موافقا له في الإفراد والتذكير. ورجل غربٌ بضم الغين والراء وغريبٌ: بعيد عن وطنه[٥]، فلم يكتمل معنى الخبر إلا بالجملة الفعلية الوصفية بعده (نأى عن أرضه ..) فتضمنت الجملة أكثر من عائد على الخبر، وهي: الضمير المستتر الفاعل، والهاء، والضمير المستتر في الجملة التعليلية (ليحيى وطوّل ..)، وقد دلّ على المبتدأ صيغة الخبر الصرفية، والضمير (هاء الغيبة) المتصل بالمجرور بـ(عن).

ب- قال الأحوص:

ضَجِيعٌ دَنا مِنّي جَذِلْتُ بِقُرْبِهِ ... فَبَات يُمَنّيني وبِتُّ أُعاتِبُه[٦]

المبتدأ محذوف تقديره (هو) لقصد التخصيص، والخبر (ضجيع) نكرة مشتق (اسم فاعل) جاء على وزن فعيل. وقد أشار ابن مالك إلى خروج صيغة فاعل عن أوزانها

---

(١) انظر: جملة الصفة في الباب الأخير صفحة ٣٧٠.

(٢) إن الجمهور لا يثبتون وقوع البدل جملة. انظر: إعراب الجمل وأشباه الجمل ٨١، ١٢٤.

(٣) شعر الأحوص ١٤١، ١٤٧، ١٥٤، ٢٢٠.

(٤) شعر الأحوص ٩٣.

(٥) لسان العرب (غ ر ب).

(٦) شعر الأحوص ٩٤.

القياسية[١]. وقد جاء في اللسان: «الحق أن (فعيلا) إنما يقتضي المبالغة والتكرار إذا كان للفاعل لا للمفعول»[٢]. وهو من ضاجع الرجل جاريته إذا نام معها في شعار واحد، وهو ضجيعها، وهي ضجيعته، والضجيع: المُضاجع، والأنثى مضاجِع وضَجِيعة[٣]، تخصص الخبر النكرة بالجملة الوصفية الفعلية (دنا مني جذلت ..).

سياق الكلام يدل على أن الشاعر يتكلم عن محبوبته بصيغة التذكير، وذلك للإيهام والتمويه، أو تأدبا، أو لأن تذكير المشتق (فعيل) هو الأحسن من تأنيثه بالهاء؛ لأن فعيل إن كانت في تأويل فاعل كان مؤنثه بالهاء[٤].

ج- قال الأحوص:

طَرِيدٌ تَلافَاهُ يَزِيدٌ بِرَحْمَةٍ فَلَمْ يُمْسِ مِنْ نَعْمَائِهِ يَتَعَذَّرُ[٥]

المبتدأ محذوف تقديره: (هو) لقصد الترحم وطلب العطاء، والخبر نكرة مشتق (اسم مفعول) على وزن فعيل، والطريد هو المطرود من الناس، والطرد الإبعاد[٦]، فناب فعيل عن مفعول[٧]، وقيل: إن فعيلا ومفعولا يفترقان من وجهين: أحدهما معنوي، وهو أن فعيلا أبلغ، والثاني لفظي وهو أن فعيلا المحوّل عن مفعول يستوي فيه الذكر والأنثى[٨].

تخصص الخبر النكرة بالجملة الوصفية الفعلية (تلافاه ..) واحتوت جملة الصفة والجملة المعطوفة بعدها على أكثر من عائد يعود على الخبر.

---

(١) شرح التسهيل لابن مالك ٣/٧٠.

(٢) لسان العرب (ط ر د).

(٣) لسان العرب (ض ج ع).

(٤) انظر: المزهر ٢/٢١٦، وانظر: النحو الوافي ٤/٥٩٣، ٥٩٥.

(٥) شعر الأحوص ١٤٢.

(٦) لسان العرب (ط ر د).

(٧) الكتاب ٣/٦٤٧، وانظر: شرح التسهيل ٣/٨٧.

(٨) انظر: معاني الأبنية في العربية ٦٣.

د- قال الأحوص:

مَلِكٌ تَدِينُ لَهُ المُلُوكُ مُبَارَكٌ كَادَتْ لِمَهْلِكِهِ الجِبَالُ تَزُولُ[١]

المبتدأ محذوف تقديره (هو) لقصد المدح، والخبر (ملك) نكرة مشتق (صيغة مبالغة)، فهو مقصور من مالك أو مليك، وتخصصت النكرة هنا بأكثر من وصف، فوصفت بالجملة الفعلية (تدين له الملوك)، وبالمفرد (مبارك)، ثم بالجملة (كادت ..)، ومن الممكن اعتبار (مبارك) خبرا لمبتدأ محذوف كذلك.

أما المواضع الأربعة الباقية، حذف المبتدأ فيها وجوبا لقصد المدح، وكان خبرها مشتقا موصوفا بجملة فعلية فعلها مضارع في ثلاثة مواضع، وماضٍ في موضع واحد.

اختص الخبر الجامد بالوصف الجملة الفعلية في ثمانية[٢] مواضع، منها:

أ- قول الأحوص:

(خَمْسٌ دَسَسْنَ إِلَيَّ فِي لَطَفٍ) حُورُ العُيونِ نَوَاعِمٌ زُهْرُ[٣]

المبتدأ محذوف تقديره: (هن) لقصد التخصيص، الخبر (خَمْسٌ) نكرة جامد، تخصصت النكرة بالجملة الفعلية الوصفية بعدها (دسسن إلي في لطف)، وهي مكونة من فعل ماض اتصل به الضمير (نون النسوة) العائد على الخبر، والدال على هيئة المبتدأ، وشبها الجملة متعلقان بالفعل.

ب- وقوله:

عَصَائِبٌ وَلَّتْكَ ابْنَ دَحْمَةَ أَمْرَهَا وَذَلِكَ أَمْرٌ يَا ابْنَ دَحْمَةَ ضَائِعُ[٤]

المبتدأ محذوف تقديره (هي) لقصد الذم، الخبر (عصائب) نكرة جامد، والعصابة ما بين

---

(١) شعر الأحوص ٢١٩.

(٢) شعر الأحوص ١٤٧، ١٥٤، ٢٢٠، ١٩٠، ٢٤٧.

(٣) شعر الأحوص ١٣٩.

(٤) شعر الأحوص ١٩٠.

العشرة إلى الأربعين[١]، فتخصص الخبر بالجملة الفعلية (ولتك ابن دحمة أمرها)، وهي مكونة من فعل ماض وفاعل ضمير مستتر يعود على الخبر، ومفعول به أول كاف الخطاب، وجملة ندائية حذف منها حرف النداء، فصلت بين المفعول الأول والمفعول الثاني (أمرها)، وقد اتصل بالمفعول الثاني الضمير (هاء الغيبة) وهو الدال على هيئة المبتدأ المحذوف.

ج- وقوله:

قَوْمٌ أَبى طَبَعَ الأَخْلاقِ أَوَّلُهُم   فَهُمْ عَلَى ذَاكَ مِنْ أَخْلاقِهِمْ طُبِعُوا[٢]

المبتدأ محذوف لقصد المدح، تقديره: (هم)، والخبر (قوم) نكرة جامد، تخصص بالجملة الفعلية الوصفية (أبى طبع الأخلاق أوّلهم)، فلم يكتمل ويتضح معنى الخبر إلاّ بجملة الصفة، المكونة من فعل ماض، ومفعول به مقدم، وفاعل اتصل به الضمير (هاء الغيبة)، وميم الجمع، وقد كان الضمير عائدا على الخبر الموصوف ومبينا لنوع المبتدأ المحذوف.

أما الأربعة المواضع الباقية فقد حذف المبتدأ في موضعين لقصد التخصيص، فكان الخبر نكرة جامدا موصوفا بجملة فعلية فعلها مضارع في موضع واحد، وفعلها ماضٍ في موضع ثانٍ، وفي موضعين آخرين للمدح.

اختص الخبر الجامد بالوصف التركيب الشرطي في موضع واحد وهو قوله:

قَوْمٌ إِذَا انْتَسَبُوا أَلْفَيْتَ مَجْدَهُمُ   مِنْ أَوَّلِ الدَّهْرِ حَتَّى يَنْفَدَ الأَبَدُ[٣]

المبتدأ محذوف تقديره (هم) بقصد المدح، والخبر نكرة جامد (قوم) لم يتضح معناه إلاّ بالجملة الشرطية الوصفية بعده، وتضمنت الجملة الشرطية أكثر من عائد (الضمير، والواو، والهاء).

---

(١) لسان العرب (ع ص ب).

(٢) شعر الأحوص ١٧٧.

(٣) شعر الأحوص ١١٥.

الضرب الثاني: المبتدأ (محذوف)، والخبر (معرفة)

الصورة الأولى: المبتدأ (محذوف)، والخبر (علم)

١- المبتدأ (محذوف)، والخبر (علم)، والقيد (ظرف)

قال الشاعر:

صَقْرٌ إذا مَعْشَرٌ يومًا بَدَا لَهُمُ مِنَ الأَنَامِ وإن عزُّوا وإن مَجَدُوا[١]

المبتدأ محذوف، تقديره: (هو) لقصد المدح، والخبر (صَقْرٌ) علم، فهو يصف الإمام بأنه كالصقر في علوه وهيبته[٢]. اكتمل الخبر بإذا الظرفية الشرطية وجملتها، وبجملتين شرطيتين عُطفتا عليها، وجواب الشرط فيهم محذوف، دلت عليه الجملة الاسمية (هو صقر)، وهذه الجمل ليس بينها وبين الجملة الاسمية أي ارتباط صناعي فقط المعنى. وقد يتحمل الخبر ضميرًا؛ لأنه ممكن التأويل بحاد أو قوي إذا لم يقصد التشبيه، أما إن قصد فهو جامد محض، دلّ على المبتدأ المحذوف صيغة الخبر الصرفية.

٢- المبتدأ (محذوف)، والخبر (مضاف إلى العلم)، والقيد (ظرف)

قال الشاعر:

شَرِيفُ قُرَيْشٍ حِينَ يُنْسَبُ والَّذِي أَقَرَّتْ لَهُ بِالْمُلْكِ كَهْلاً وَأَمْرَدا[٣]

المبتدأ محذوف تقديره: (هو) لقصد المدح، والخبر (شريف) صفة مشبهة، تعرّف بالإضافة للعلم (قريش)، وهو على وزن (فَعِيل) الذي يأتي للدلالة على الثبوت مما هو خلقة أو مكتسب[٤]. جاء في الصاحبي: «وتكون الصفات اللازمة للنفوس على (فَعِيل) نحو شريف وخفيف، وعلى أضدادها، نحو: وضيع وكسير وحقير»[٥]. اكتمل الخبر بتعلق الظرف

---

(١) شعر الأحوص ١١٦.

(٢) انظر: ديوان الأحوص الأنصاري ص٥١، تحقيق وشرح الدكتور سعد ضناوي، دار صادر، بيروت.

(٣) شعر الأحوص ١٢٥.

(٤) معاني الأبنية في العربية ٩٤.

(٥) الصاحبي ٣٧٥، لأبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا (ت: ٣٩٥هـ)، تحقيق السيد أحمد صقر، طبع بمطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، القاهرة.

(حين)، ثم عطف عليه بالواو بعد تمامه اسم موصول وصلته (الذي أقرت)، ولقد تحمل الخبر ضميرا يعود على المبتدأ المحذوف، والذي دلّ على نوعه صيغة الخبر.

الصورة الثانية: المبتدأ (محذوف)، والخبر (اسم إشارة)

قال الشاعر:

وذَاكَ وإِنِّي عَلَى جَارِي لَذُو حَدَبٍ   أَحْنُو عَلَيْهِ بِمَا يُحْنَى عَلَى الجَارِ[1]

المبتدأ محذوف تقديره: شأني وأمري ذاك، والخبر (ذاك) اسم إشارة، وقد عطف على الجملة الاسمية جملة اسمية مؤكدة بإنّ[2]، والخبر هو عين المبتدأ لذلك لم يحتج لرابط.

الصورة الثالثة: المبتدأ (محذوف)، والخبر (مشتق محلى بأل)

١- المبتدأ (محذوف)، والخبر (اسم فاعل محلى بأل)

قال الشاعر:

والمَانِعُونَ فَلا يُسْطَاعُ مَا مَنَعُوا   والمُنْجِزُونَ لِمَا قَالُوا إِذَا وَعَدُوا[3]

المبتدأ محذوف تقديره: (هم) لقصد المدح، والخبر (المانعون) مكون من أل الموصولة وصلتها (اسم الفاعل). وقد دلّ اسم الفاعل على النسب إلى المنع، أي إنه صاحب منع[4]، وقد دلت صيغة الخبر على نوع المبتدأ، فهو ضمير للجمع، والضمير العائد من اسم الفاعل يعود على أل الموصولة، والمبتدأ عين الخبر، ولقد عطف على الجملة الاسمية جملة أخرى مثلها في البناء، بيد أن الخبر تقيد بشبه الجملة فيها.

٢- المبتدأ (محذوف)، والخبر (اسم فاعل محلى بأل) والقيد (جار ومجرور)

قال الشاعر:

---

(١) شعر الأحوص ١٦٨.

(٢) انظر: خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب ١٠/٢٧٠.

(٣) شعر الأحوص ١١٥.

(٤) معاني الأبنية في العربية ٥٢، ٥٣.

(القَائِلُونَ بِفَصْلِ القَوْلِ) إنْ نَطَقُوا   عِنْدَ العَزَائِمِ وَالْمُوفُونَ إنْ عَهِدُوا[١]

المبتدأ محذوف تقديره: (هم) لقصد المدح، والخبر (القائلون) مكون من أل الموصولة وصلتها (اسم الفاعل)، وقد تقيد اسم الفاعل بشبه الجملة (بفصل القول) الجار والمجرور، والجملة الشرطية (إن نطقوا) استئناف.

٣- المبتدأ (محذوف)، والخبر (معرّف بالألف واللام)، والقيد (ظرف)

قال الشاعر:

الأَكْرَمُونَ طَوَالَ الدَّهْرِ إنْ نُسِبُوا   وَالْمُجْتَدُونَ إِذَا لا يُجْتَدَى أَحَدُ[٢]

المبتدأ محذوف تقديره (هم) لقصد المدح، والخبر (الأكرمون) معرّف بأل، وأل هذه غير الموصولة السابقة. قال الصبان: «لا تكون أل في أفعل التفضيل إلا للعهد؛ لئلا يُعرى عن ذكر المفضول، فأل إشارة إلى معين تقدم ذكره لفظا أو حكما، وتعيينه يشعر بالمفضول»[٣].

تخصص الخبر بالظرف (طوال الدهر)، والجملة الشرطية (إن نسبوا) استئناف، ولقد عطف على الجملة الاسمية جملة اسمية مطابقة لها في البناء، وقد دلّ على المبتدأ المحذوف صيغة الخبر ومعطوفه، والضمير (الواو) في الجملة الاستئنافية.

٤- المبتدأ (محذوف)، والخبر (مضاف إلى معرّف بالألف واللام)، والقيد (حال)

أ- قال الشاعر:

مُهَفْهَفَةُ الأَعْلَى، وأَسْفَلُ خَلْقِهَا   جَرَى لَحْمُهُ مَا دُونَ أَنْ يَتَخَدَّدَا[٤]

المبتدأ محذوف تقديره (هي) لقصد المدح، والخبر (مهفهفة الأعلى) صفة مشبهة على صيغة اسم المفعول[٥] من الفعل هَفْهَفَ الشيء: حرّكه ودفعه، والمهفهف: الضامر البطن

---

(١) شعر الأحوص ١١٥.

(٢) شعر الأحوص ١١٥.

(٣) حاشية الصبان ٤٥/٣.

(٤) شعر الأحوص ١٢٠.

(٥) انظر: التصريح ٢٩٥/٣.

الدقيق الخصر[١]، وقد عطف على الجملة الاسمية جملة اسمية أخرى مكونة من مبتدأ (أسفل خلقها)، وخبر جملة فعلية (جرى لحمه ...)، ودلّ على المبتدأ المحذوف صيغة الخبر (المؤنثة) والضمير (الهاء) المتصل بالمبتدأ في الجملة المعطوفة.

ب- قال الشاعر:

تَلِيـدُ النَّـدَى أَرْسَى بِمَكَّةَ مَجْـدُهُ ... عَلَى عَهْدِ ذِي القَرْنَيْنِ أو كانَ أَقْدَمَا[٢]

المبتدأ محذوف تقديره (هو)، والخبر (تليد النّدَى) معرَّف بالإضافة، مشتق (صفة مشبهة من الفعل اللازم تَلَدَ المالُ تُلُودًا، والتَّلِيدُ، والتالد والتِّلاد: المال القديم الأصليُّ الذي ولد عندك[٣]، فهو على غير القياس؛ لأن الفعل (فَعَل) لا تكون الصفة المشبهة من مصدره على فعيل بل على فيعل[٤]، أو أنه من الفعل أَتْلد؛ لأنه قد جاء فعيل من أَفْعَلَ[٥]. دلَّ على المبتدأ المحذوف صيغة الخبر. ولقد تخصص الخبر بجملة الحال الفعلية (أرسى بمكة ..)؛ ولقد احتوت هذه الجملة الفعلية على كان الزائدة المتوسطة بين المعطوف (أقدما) والمعطوف عليه، وهو الجار والمجرور (على عهد ذي القرنين)، والعطف من قبيل عطف المفرد على شبه الجملة، وذلك جائز ما دامت شبه الجملة بمنزلة المفرد، فهي متعلقة بمحذوف حال من المفعول به (مجده)[٦]، ونظير هذا العطف قوله تعالى: ﴿دَعَانَا لِجَنۢبِهِۦٓ أَوۡ قَاعِدًا أَوۡ قَآئِمًا﴾[٧].

ومن الممكن القول بأن جملة (كان أقدما) جملة فعلية عطفت على (أرسى بمكة) فلا تكون (كان) زائدة.

ج- قال الشاعر:

---

(١) المعجم الوسيط ٩٨٩/٢.

(٢) شعر الأحوص ٢٤٨.

(٣) لسان العرب (ت ل د).

(٤) انظر: همع الهوامع ٥٨/٦، النحو الوافي ٢٨٨/٣.

(٥) المزهر في علوم اللغة وأنواعها ٧٧/٢.

(٦) انظر: همع الهوامع ٢٧٢/٥.

(٧) سورة يونس، الآية ١٢.

سُفُنُ الفُرَاتِ مُرَفَّعٌ أَقْلاعُهَا   أو نَخْلُ بِرْمَةَ زَانَها التَّذْليلُ(١)

المبتدأ محذوف تقديره (هي)، يعود على (عطايا الممدوح)، والخبر (سفن الفرات) معرّف بالإضافة، جامد، تخصص بجملة الحال الاسمية (مُرَفَّعٌ أقلاعها)(٢)، وقد دلّ على المبتدأ المحذوف صيغة الخبر والضمير (الهاء) في الجملة المخصصة للخبر، ولقد عطف على الخبر (نخل)، وهو نكرة تعرف بالإضافة لـ(بِرْمَة)، و(البرمة): قرية من قرى السواد؛ وتخصص بجملة الحال الفعلية (زانها التذليل)، والتذليل: تسهيل اجتناء ثمرة النخلة وإدناؤها من قاطفها(٣).

٥- المبتدأ (محذوف)، والخبر (مضاف إلى معرّف بالألف واللام)، والقيد (شبه جملة

قال الشاعر:

قَطُوفُ المَشْيِ إِذْ تَمْشِي   تَرَى فِي مَشْيِهَا خَرَقا(٤)

المبتدأ محذوف تقديره (هي) لقصد المدح، والخبر (قطوف المشي) معرّف بالإضافة، مشتق (صفة مشبهة) على وزن (فَعُول) من أبنية المبالغة، وقطفت الدابة تَقْطِفُ قَطْفًا، وهي قَطُوف: أساءت السير وأبطأت، وقد يستعمل في الإنسان، وأصله في الدواب(٥)، فجاء للإنسان هنا.

تخصص الخبر بالظرف (إذ) وجملته (تَمْشِي تَرَى فِي مَشْيِهَا خَرَقا)، وقد دلّ على المبتدأ الضمير المستتر (هي) في الفعل (تمشي)، والفعل (ترى)، و(الهاء) في (مشيها).

٦- المبتدأ (محذوف)، والخبر (مضاف إلى معرّف بالألف واللام)، والقيد الأول (حال)، والقيد الثاني (ظرف)

قال الشاعر:

أَحْسَنُ النَّاسِ جَمِيعا   حينَ تَمْشِي وَتَقُومُ(٦)

---

(١) شعر الأحوص ٢٢١.

(٢) انظر جملة الحال الباب الأخير من البحث ص٣٤٩.

(٣) شعر الأحوص ٢٢١ (الحاشية).

(٤) شعر الأحوص ٢٠٥.

(٥) لسان العرب (ق ط ف).

(٦) شعر الأحوص ٢٤٠.

المبتدأ محذوف تقديره (هي)، والخبر (أحسن الناس) معرّف بالإضافة، مشتق (اسم تفضيل) أضيف إلى معموله المعرفة فتعرف به، وتخصص بوسيلتين، وهي: الحال (جميعا)، والظرف وجملته (حين تمشي وتقوم)، ولقد ورد الحال من المصدر (جميعا)، وهو جائز، لكنه غير مقيس؛ لمجيئه على خلاف الأصل[١]، وقد دلّ على المبتدأ المحذوف (الضمير المستتر) في الفعل (تمشي وتقوم).

الصورة الخامسة: المبتدأ (محذوف)، والخبر (نكرة مختصة)

أ- قال الشاعر:

زُبَيْرِيَّةٌ بالعَرْجِ مِنْهَا مَنَازِلٌ ... وَبِالخِيفِ مِنْ أَدْنَى مَنَازِلِهَا رَسْمُ[٢]

المبتدأ محذوف تقديره (هي)، لقصد المدح، والخبر (زبيرية) اسم منسوب إلى الزبير بن العوام[٣]، فهو جامد مؤول بمشتق تقديره (المنسوب إلى بني الزبير)، ولقد تخصص الخبر بجملة الصفة الاسمية ومعطوفتها[٤] (بالعَرْجِ مِنْهَا مَنَازِلٌ، وَبِالخِيفِ مِنْ أَدْنَى ..). والعرج: قرية جامعة في واد بنواحي الطائف، إليها ينسب العرجي الشاعر، وأيضا عقبة بين مكة والمدينة، والخيف ما انحدر من غلظ الجبل، وارتفع عن مجرى السيل في الوادي، وهو اسم يقع مضافا إلى مواضع كثيرة، وأشهرها خيف منى[٥]. وقد تضمنت جملة الصفة على أكثر من عائد يعود على الخبر، ويدل على المبتدأ المحذوف مع صيغة الخبر الصرفية.

ب- قال الشاعر:

عِيدِيَّةٌ عُلِفَتْ حَتَّى إِذَا عَقَدَتْ ... نَيًّا وَتَمَّ عليها تَامِكٌ قَرِدُ[٦]

---

(١) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ٢٣٢/١.

(٢) شعر الأحوص ٢٣٤.

(٣) انظر: الكتاب ٣٦/٢، ٣٣٥/٣.

(٤) انظر: جملة الحال في البحث ص ٣٤٩.

(٥) انظر: شعر الأحوص ١٣٤ (الحاشية)، ١٩٢، ٢٣٤.

(٦) شعر الأحوص ١١٣.

المبتدأ محذوف تقديره (هي)، لقصد مدح النوق، والخبر (عيدية) اسم منسوب إلى عيد، وهو فحل منجب، أو منسوب إلى بني عيد، وهي نوق كرام النجائب[١]. وتخصص الخبر بجملة الصفة الفعلية (عُلِفت). والنِي الشحم، تقول: نوت الناقة نيا إذا سمنت. وعقد الشحم: اجتمع وتراكم فغلظ. والتامك السنام المرتفع. وقَرِدَ الشعر والصوف: تجعد وانعقدت أطرافه[٢]. وقد تضمنت جملة الصفة على أكثر من عائد على صاحبه الخبر، ودلت هذه الدوال والضمائر على نوع المبتدأ المحذوف مع صيغة الخبر الصرفية.

الصورة السادسة: المبتدأ (محذوف)، والخبر (جار ومجرور)

وتتمثل في موضعين:

أ- قال الشاعر:

مِن المدْمَجَاتِ الحُورِ خَوْدٌ كَأَنَّهَا   عِنَانُ صَنَاعٍ أَنْعَمَتْ أن تُخَوِّدا[٣]

المبتدأ محذوف تقديره (هي) لقصد المدح، والخبر متعلّق الجار والمجرور (من المدمجات) المحذوف، وصف المجرور (بالحور)، وقد تعدد الخبر، فكان الخبر الثاني (خَوْدٌ) نكرة محضة، وجملة (كأنّها عنان ..) حال من الضمير المستتر في الخبر المقدر بمستقر أو استقر المحذوف[٤]. والخَوْدُ: الفتاة الحسنة الخلق الشابة ما لم تصر نصفا، وقيل: الشابة الناعمة الحسنة الخلق[٥]. وقد دلّت صيغة الخبرين ومعنياهما على المبتدأ، وكذلك (الهاء) في جملة الحال.

ب- قال الشاعر:

مِنْ نِسْوَةٍ خُرَّدٍ مُشَابِهُهَا   مِنَ الظِّباء: العُيونُ، والتَّلَعُ[٦]

---

(١) لسان العرب (ع ي د).

(٢) شعر الأحوص ١١٣ (الحاشية).

(٣) شعر الأحوص ١٢٠.

(٤) انظر: جملة الحال الباب الأخير من البحث ص٣٤٩.

(٥) لسان العرب (خ و د).

(٦) شعر الأحوص ١٨٠.

المبتدأ محذوف تقديره (هي) لقصد المدح، والخبر الأول متعلّق الجار والمجرور (من نسوة خُرَّد) المحذوف، والخريدة من النساء: البكر التي لم تمسس قط، والجمع: خرائد، وخُرد، وخُرَّد جمع نادر؛ لأن فعيلة لا تجمع على فُعَّل[1]، والخبر الثاني الجملة الاسمية (مشابهها من الظباء ..)، ومن الممكن أن يكون جملة استئنافية مبتدؤها محذوف. ولقد دلّ لفظ ومعنى الجار والمجرور على المبتدأ، بالإضافة إلى الهاء في جملة الخبر الثاني، أو الجملة المستأنفة.

تعقيب:

يلاحظ في هذا الضرب:

١- أن المبتدأ ورد محذوفًا والخبر نكرة محضة في موضع واحد، وفي واحد وثلاثين موضعا كان المبتدأ محذوفا، والخبر نكرة مختصة، وقد اختلفت وسائل التخصيص وتعددت بين الوصف والإضافة والجار والمجرور والحال، وأخيرا في خمسة عشر موضعا كان المبتدأ محذوفا والخبر معرفة، دخلت عليه أيضًا وسائل التخصيص، ولقد حذف المبتدأ والخبر شبه الجملة في موضعين.

٢- أن الخبر تعدد في أربعة مواضع، ومن الواضح أن كثيرا من صفات الخبر تصلح لأن تكون خبرا ثانيا، ولكن الحكم في ذلك للمعنى، فما صلح للإخبار عنه مستغنيا عن الأول تحققت الخبرية له في جملة مستأنفة أو في نفس الجملة، فالأصل في الخبر أن يتمم الفائدة، وما لم يكتمل إلا بوجود تابعه كان خبرا موصوفا[2].

٣- أن المبتدأ حذف وجوبا في اثنين وأربعين موضعا، فكان لقصد الذم في موضعين، ولقصد الترحم في موضع واحد، وفي بقية المواضع كان القصد المدح، إلا في موضع واحد كان الخبر مصدرا نائبا مناب الفعل. وحذف المبتدأ جوازا في أربعة مواضع لقصد التخصيص.

٤- أن علة حذف المبتدأ وجوبا العلم بأنه كان في الأصل صفة فقطعت لقصد المدح أو الذم أو الترحم[3]. وبما أن الخبر صفة في الحقيقة، وقد جاز تعدد الصفة بلا خلاف[1]،

---

(١) انظر: التصريح ٩٩/٥، ١٠٠، لسان العرب (خ ر د).

(٢) النحو الوافي ٥٣٢/١.

(٣) انظر: شرح الرضي ٢٧٣/١، وانظر: التصريح ٤٩٧/٣.

بالإضافة إلى جواز تعدد الخبر أصلا، جاز أيضًا وصف الوصف[٢] الذي أصبح خبرا بعد القطع.

٥- أن الجملة تحتمل بعد الخبر أكثر من وجه، فكانت المحاولة لاستبعاد الاستئناف كبيرة لربط أجزاء البيت في جملة واحدة، إلا أن المقام يقتضي ذلك في بعض المواضع.

٦- وقوع الخبر في خمسة وعشرين موضعا مشتقا، وفي تسعة عشر موضعا جامدا، وفي موضعين شبه جملة، وقد تحمل المشتق ضميرا يعود على المبتدأ المحذوف يوافقه في النوع والعدد والتعين، ودلّ على هيئة المبتدأ من حيث العدد والنوع صيغة الخبر الصرفية أو معناه، بالإضافة إلى ما ينضم إليها من قرائن أخرى، كالضمائر.

٧- تنوع جملة الصفة المخصصة للخبر، فكانت اسمية في خمسة مواضع، وفعلية في سبعة عشر موضعا، ووقعت الفعلية منفية في ثلاثة مواضع، وفي بقية المواضع مثبتة، كذلك ورد فعلها مبنيا للمفعول في موضعين، ومبنيا للمعلوم في بقية المواضع.

٨- وقوع الخبر صيغة مبالغة من الفعل اللازم، وذلك خلافا للقياس في قول الشاعر: (أرخ، لعوب ..).

٩- أن في قول الشاعر:

علاقة حُبٌّ لَجَّ في سَنَنِ الصِّبا   فَأَبْلَى وما يَزْدَادُ إلاّ تَجَدُّدَا

ناب المصدر عن الفعل في الجملة الخبرية، وقد أجاز النحاة نيابته فيها؛ إلاّ أن الأحسن نيابته في الإنشاء[٣].

وقد أثبت الرضي أن العامل في المصدر لا يحذف وجوبا أو جوازا إلا بوجود قرينة، والقرينة هي ما تأتي بعد فتبينه وتعين ما تعلق به من فاعل أو مفعول إما بحرف جر أو بإضافة المصدر إليه[٤].

---

(١) انظر: الأشباه والنظائر ٣٤٩/١.

(٢) انظر: الكتاب ١٩٣/٢.

(٣) انظر: المقتضب ٢٢٦/٣.

(٤) انظر: شرح الرضي ٣٠٥/١.

والتزم العرب حذف العامل في بعض المواضع، وأنابوا عنه المصدر، فحل محله، وصار ذكره ممنوعا معه؛ لأن المصدر بدل عنه، فلا يجتمع العوض والمعوض عنه، فسار الشاعر على ما كانت العرب عليه، فناب المصدر عن عامله، فوجب حذفه.

١٠- أن الشاعر أتى بصيغة (فَعلال) الصفة المشبهة من مصدر الفعل الرباعي المكرر، وذلك في قوله: (وشواشة سوطها ..)[١].

١١- وقوع الجملة الشرطية صفة في قول الشاعر: (قوم إذا انتسبوا ..)، ووقوع الجملة الشرطية صفة سائغ جائز، نصّ عليه الجرجاني[٢]، وابن يعيش[٣]، ولقد اشترط النحاة في جملة الصفة الخبرية[٤]، وجملة الشرط إنشائية عند بعض اللغويين، وفي نظر البحث، ولكنها وقعت صفة وحالا، فلجؤوا إلى التأويل لموافقة القياس[٥].

١٢- أن في قول الشاعر (ضجيع دنا ..) نابت صيغة فعيل عن فاعل، وفي قوله: (طريد تعفاه يزيد ..) نابت صيغة فعيل عن صيغة مفعول.

١٣- أن الشاعر أتى بصيغة (فعيل) الصفة المشبهة من مصدر الفعل (فَعَل) على غير القياس[٦]، وذلك في قوله: (تليد الندى ..).

١٤- وقوع الحال من المصدر على غير القياس، وذلك في قوله: (أحسن الناس جميعا).

١٥- أن في البيت (ذاك وإني على جاري ..) شاهد نحوي على كسر همزة إن إذا وقعت لقصد القسم.

١٦- أن في قول الشاعر (من المدمجات الحور خود ..) صيغتان اشتقاقيتان لمادة واحدة، وهي (خود)، فالأولى أصلية (الخوْد)، والثانية مزيدة (فعل) (تخودا).

---

(١) انظر: الأشباه والنظائر ٤/٥١، ٥٢، وانظر التفصيل في ص١١٩.

(٢) انظر: المقتصد في شرح الإيضاح ٢/٩١١، لعبد القاهر الجرجاني، تحقيق الدكتور كاظم بحر المرجان، الجمهورية العراقية، وزارة الثقافة والإعلام، دار الرشيد للنشر، ١٩٨٢.

(٣) شرح المفصل ٣/٥٢.

(٤) انظر: جملة الصفة الباب الأخير من البحث ص٣٧٠.

(٥) انظر: مسألة وقوع الحال جملة شرطية صفحة ٣٦.

(٦) النحو الوافي ٣/٢٨٨.

١٧- أن في قول الشاعر : (من نسوة خُرَّد ..) جُمعت فعيلة على فعَّل وذلك نادر.

١٨- أنه ورد كثيرا في شعر الفرزدق وجرير كما هو في شعر الأحوص[١].

١٩- أنه تزايد في الورود في شعر الأحوص عن الشعر في العصر الجاهلي، وإن كان ٣
استخدامه كان بنسبة جيدة في الشعر الجاهلي، ومن ثم تزايد في الشعر الأموي[٢].

---

(١) انظر: الجملة الخبرية في ديوان الفرزدق ٢٢، والجملة الخبرية في ديوان جرير ٣٢.

(٢) انظر: الجملة الخبرية في نثر الجاحظ ٥٣٩.

المبحث الخامس: ما وقع فيه خبر المبتدأ محذوفا

إن حذف الخبر، كحذف المبتدأ، هو حذف للاسم من التركيب الإسنادي؛ حيث يستغنى عن المحذوف بقرينة.

فيطرد حذف الخبر جوازا من الجملة الاسمية الخبرية في مواضع معينة، وهي:

١- في الإجابة عن سؤال بـ(من)، أو (أي)، أو بـ(ما) الاستفهامية الداخلة على شبه الجملة.

٢- في الإخبار بشبه الجملة[1].

٣- بعد (إذا) الفجائية[2].

ويَطَّرِدُ حذفُه وجوبا من الجملة الاسمية الخبرية في مواضع معينة، وهي:

١- إن كان بعد المبتدأ واو تدل على المصاحبة.

٢- إن كان المبتدأ مصدرا وبعده حال سدّ مسد الخبر، وهي لا تصلح أن تكون خبرا[3].

الضرب الأول: المبتدأ (معرفة)، والخبر (محذوف)، والقيد الأول (جار ومجرور)، والقيد الثاني (حال)

وَعَهْدِي بِهَا صَفْرَاءَ رُودًا كَأَنَّمَا   نَضَا عَرَقٌ مِنْهَا على اللَّوْنِ مُجْسَدَا[4]

---

(١) لم أثبت هذا الموضع لكثرة وروده في الاستعمال؛ حيث أصبح مألوفا، وأصبح الكثير ما يسمى (الجار والمجرور) الخبر تجاوزا في الاستعمال؛ ولأن الخبر ورد كذلك في كثير من المواضع في عديد من المباحث في شعر الأحوص، فيصعب حصر جميع المواضع هنا، لو حصرت في هذا المبحث لم يصبح ما فيها من ظواهر أو عوارض أخرى بارزا، وكذلك يطرد الحذف وجوبا في هذا الموضع إن كان الخبر كونا عاما.

(٢) انظر: ظاهرة الحذف ١٧٧، ١٨٩.

(٣) انظر: التصريح ٥٦٧/١ وما بعدها، وانظر: ظاهرة الحذف ١٩٣.

(٤) شعر الأحوص ١٢٠.

المبتدأ (عَهْدِي) مصدر مضاف إلى فاعله الضمير (ياء المتكلم)، والجار والمجرور (بها) متعلق بالمصدر، و(صفراء) حال من ضمير يفسره الضمير (هاء الغيبة) المجرور بالباء، وهذا الحال لا يصلح جعله خبرا عن عهدي؛ لأن الخبر وصف في المعنى، والعهد والمعرفة لا يوصفان باللون (صفراء)، فالخبر محذوف تعلق به ظرف زمان مع جملته محذوف، وتقدير الكلام: (وعهدي بها حاصل إذا كانت ..)، وفاعل كان ضمير مستتر عائد على الضمير (الهاء)، و(صفراء، رودا كأنما نضا عرق ..) حال مفردة من الفاعل، باعتبار (رودا) والجملة الاسمية حالين من الضمير المستتر في (صفراء)، أو جميعهم أحوال من الفاعل[١]، ومعنى البيت: أعرف حلوتي امرأة رقيقة حسنة الشباب، كما لو أن عرقها مشبع بالزعفران[٢].

الضرب الثاني: المبتدأ (نكرة)، والخبر (محذوف).

١- المبتدأ (نكرة مختصة)، والخبر (محذوف)

بَشَرٌ لَوْ يَدِبُّ ذَرٌّ عليه كان فيهِ مِنْ مَشْيِهِ آثَارُ[٣]

المبتدأ (بشر)، والبشر جمع بشرة[٤]، وهو نكرة جامد تخصص بالوصف الجملة الشرطية (لو يدب ذر ..)، والخبر جار ومجرور محذوف تقديره (لها بشر).

٢- المبتدأ (نكرة مختصة)، والقيد (جار ومجرور)، والخبر (محذوف)

مُشابهُ صِدْقٍ مِنْ أَبِيكَ وَشِيمَةٌ أَبتْ لَكَ بالمَعْرُوفِ إلاّ تَقَدُّمَا[٥]

المبتدأ (مشابه) نكرة مشتق (صفة مشبهة) تخصص بوسيلتين: الإضافة إلى النكرة (صدق)، والجار والمجرور (من أبيك)، وقد عطف عليه نكرة تخصصت بالجملة الوصفية الفعلية (أبت لك ..)، والخبر جار ومجرور محذوف تقديره: لك مشابه صدق وشيمة، دلّ عليه الجار والمجرور (لك) في الجملة الوصفية.

---

(١) انظر: النحو الوافي ١/٥٢٢-٥٢٣.

(٢) ديوان الأحوص الأنصاري ٥٤ (الحاشية).

(٣) شعر الأحوص ١٥٢.

(٤) انظر: لسان العرب (ب ش ر).

(٥) شعر الأحوص ٢٤٨.

تعقيب:

١- في الضرب الأول حذف للخبر وجوبا؛ لوجود ما يدلّ عليه، ويسد مسده في المعنى، وهو الحال.

٢- وفيه تعدد للحال من غير أن يتعدد صاحبه، وذلك جائز[1].

٣- في الضرب الثاني حذف للخبر جوازا؛ لأن الخبر يقدر جوابا لسؤال بما الاستفهامية الداخلة على شبه الجملة.

٤- وفيه وقعت الجملة الشرطية صفة في قول الشاعر: (بشر لو يدب ..).

٥- وقع هذا الضرب عند الفرزدق وجرير بنسبة لا بأس بها[2]، وهو قليل في شعر الأحوص.

٦- تناقصت نسبة حذف الخبر في شعر الأحوص عن النسبة التي وردت في الشعر الجاهلي، ولكن هذه النسبة في العصر الجاهلي أيضًا قليلة بالنظر إلى حذف المبتدأ[3].

---

(١) النحو الوافي ٣٨٩/٢.

(٢) انظر: الجملة الخبرية في ديوان الفرزدق ٢٣، ٢٤، والجملة الخبرية في ديوان جرير ٣٣.

(٣) انظر: الجملة الخبرية في نثر الجاحظ ٥٤٠.

الفصل الثاني: الجملة الاسمية المقيدة

بعد أن عُرضت دراسة الجملة الاسمية المطلقة في حالة الإثبات في شعر الأحوص، يتفرغ البحث في هذا الفصل لدراسة الجمل التي تصدرتها النواسخ الفعلية من دون الحرفية؛ لأن النواسخ الحرفية تدخل على الجملة معانيَ جديدةً تخرجها من الحالة التي هي عليها إلى حالة أخرى تفرض علينا دراستها في أبواب أخرى، وخصوصا أن البحث بُني تقسيمه على أساس المعنى في إطار الجملة الاسمية، فمثلا (لا) النافية للجنس، و(ما) يحولان الجملة المثبتة إلى منفية، وأيضا إن وأن وكأن ينقلان الخبر من الإثبات إلى التوكيد.

ونواسخ الابتداء الفعلية ثلاثة أقسام، وهي: كان وأخواتها، وكاد وأخواتها، وظن وأخواتها، واستعارت الأخوات هنا للنظائر في العمل بجامع مطلق المجانسة[1]، فجعلت كل قسم في مبحث منفرد، وفي كل مبحث عدة أفعال، شمل كل فعل عدة أضرب يظهر فيها وفي صورها حالات المبتدأ وأنواع الخبر.

فكانت الجملة الاسمية مقيدة في حالة الإثبات في اثنين وخمسين موضعا، وهي في جميع حالاتها (الإثبات والنفي والتأكيد) تمثل (١٨%) تقريبا من مجموع الجمل في شعر الأحوص، بينما كانت بنسبة (١٠%) تقريبا في الشعر الجاهلي المبحوث، مما يشير إلى تزايد استخدامها تزايدا كبيرا[2].

---

(١) انظر: شرح التسهيل ١/٣٣٣، وانظر: شرح ابن عقيل ١/٢٦٢، وانظر: حاشية الخضري ١/٢١١.

(٢) انظر: الجملة الخبرية في نثر الجاحظ ٥٥٥.

المبحث الأول: الجملة الاسمية المصدَّرة بكان أو إحدى أخواتها

كان وأخواتها تنسخ حكم المبتدأ والخبر عند البصريين، وحكم الخبر فقط عند الكوفيين[1]، وهي تضيف على الجملة معنى الزمن؛ إذ تخلو الجملة الاسمية من الدلالة على الزمن، يقول الدكتور تمام حسان: «والواضح أن الجملة الاسمية في اللغة العربية لا تشتمل على معنى الزمن، فهي جملة تصف المسند إليه بالمسند، ولا تشير إلى حدث ولا إلى زمن، فإذا أردنا أن نضيف عنصرا زمنيا طارئا إلى معنى هذه الجمل، جئنا بالأدوات المنقولة عن الأفعال، وهي الأفعال الناسخة، فأدخلناها على الجملة الاسمية، فيصبح وصف المسند إليه بالمسند منظورا إليه من وجهة نظر زمنية معينة»[2]. فالمبتدأ يكون معها مرفوعا، والخبر منصوبا، ويتفق النحاة على ثلاثة عشر فعلا تؤدي هذا العمل، وهي: كان، وأصبح، وأضحى، وظل، وأمسى، وبات، وصار، وليس. وألحق قوم منهم ابن مالك بصار ما جاء بمعناها من أفعال، وأربعة أفعال أخرى يشترط فيها أن يتقدمها نفي، وهي: زال ماضي يزال، وبرح، وفتئ، وانفكّ؛ وأضاف ابن مالك فتئ، وأقنأ، وونى، ورام؛ وأخيرا منها فعل واحد شرطه أن تسبقه (ما) المصدرية الظرفية، وهو (دام)[3].

ولقد دخل من هذه الأفعال على الجملة الاسمية المثبتة في شعر الأحوص (كان، وأضحى، وأصبح وظل، وأمسى، وبات، وما زال، وما انفك)، ولقد زيد عليها في شعر الفرزدق: (صار، وما برح، وما دام)، وزيد عليها في شعر جرير: (ما دام، وصار)[4]؛ وفيما يلي عرض لأضرب الجملة الاسمية المقيدة بهذه الأفعال، مع دراسة أضرب كل فعل على حدة، باعتبار أن مدلول كل فعل يختلف عن الأفعال الأخرى، وبأن كل فعل له مميزاته وشروطه، والتي تفرض عليه أحكاما خاصة، مع عدم اعتبار صيغة الفعل من ماضٍ أو مضارع، وملاحظة أن أضرب هذه الجمل تماثل أضرب الجملة الاسمية المطلقة من حيث خصوصية المبتدأ في التعريف والتنكير، ومن ثم النظر إلى الخبر من حيث كونه مفردا أو جملة. وسأبدأ بـ(كان).

---

(١) انظر: همع الهوامع ٢/٦٢.

(٢) اللغة العربية معناها ومبناها ١٩٣.

(٣) انظر: شرح التسهيل ١/٣٤٤ وما بعدها، وانظر: شرح التصريح ١/١٨٣.

(٤) انظر: الجملة الخبرية في ديوان الفرزدق ٦١-٨١، والجملة الخبرية في ديوان جرير ١١٢-١٣٨.

أولا – (كان):

هي أمّ بابها(١)، لذلك نرى العرب يعاملونها معاملة خاصة، ويتوسعون فيها بما لا يتوسعون في غيرها من أخواتها، فجاءت في مواضع خرجت فيها عن سمت نظائرها، واختصت عنها بأمور، فمنها ما يتعلق بالزيادة، ومنها ما يتعلق بالحذف، ومنها ما يتعلق بالمعنى، ومنها ما يتعلق بالعمل.

فمن حيث الزيادة تختص (كان) بجواز زيادتها في اللفظ والمعنى، فيكون وجودها كعدمها، فلا تفيد شيئا إلا التأكيد(٢)، ولقد وردت زائدة في شعر الأحوص.

ومن حيث الحذف فهي تختص بالحذف وحدها، والتعويض عنها بما، أو حذفها مع اسمها، مع تقدم (إن) أو (لو) الشرطيتين، وأيضا تختص بحذف نونها في مواضع معينة، وقد برزت هذه الصفة في موضع من البحث، كما سيأتي.

أمّا من حيث المعنى، فقد تعددت دلالتها في حالة التمام وفي حالة النقصان، ففي حالة التمام كان يراد بها معنى ثبت، وثبوت كل شيء بحسب، فتارة يعبر عنه بالأزلية، وتارة يعبر عنه بحدث، وتارة يعبر عنه بحضر، وتارة يعبر عنه بقدر أو وقع؛ وتتم أيضًا بأن يراد بها معنى كفل، فتتعدى بعلى، ومصدرها كيانه، وتتم كان أيضًا مرادا بها معنى غزل(٣).

أما في حالة النقصان فالأصل في كان اتصاف اسمها بمعنى خبرها في زمن يناسب صيغتها(٤)، مع الدلالة على دوام مضمون الجملة إلى زمن النطق بها دون تعرض لانقطاع، فإن

---

(١) انظر: رسالة أم الباب في النحو، دراسة نحوية لنيل درجة الماجستير في النحو ص٤٠ وما بعدها، أعدتها أريج بنت عثمان بن إبراهيم المرشد، إشراف سعادة الدكتورة فاطمة عبد الرحمن رمضان بن حسين، جامعة أم القرى، كلية اللغة العربية، قسم الدراسات العليا، فرع اللغة، ١٤٢٢/١٤٢١هـ؛ وانظر: لسان العرب (ك و ن).

(٢) انظر: الكواكب الدرية، شرح محمد بن أحمد بن عبد الباري على متممة الأجرومية ١٠٥/١، تأليف الشيخ محمد الأهدل بن محمد الرعيني الشهير بالحطاب، وبالهامش متممة الأجرومية، الطبعة الثانية، طبع بمطبعة شركة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر ١٣٥٦.

(٣) انظر: شرح التسهيل ٣٤٢/١، وانظر: همع الهوامع ٨٣/٢.

(٤) النحو الوافي ٥٤٨/١.

قصد الانقطاع جيء بقرينة، وتستعمل بمعنى صار، ويقصد بها دون أخواتها الدوام كما يقصد بلم يزل[١].

وأخيرا تختص بالعمل محذوفة دون أخواتها، وذلك في مواضع معينة لم ترد في الجملة الاسمية الخبرية عند الأحوص.

وقد وردت في شعر الأحوص في أربعة عشر موضعا.

الضرب الأول: كان واسمها (المعرفة) وخبرها (النكرة)

الصورة الأولى: كان واسمها (ضمير التكلم) وخبرها (النكرة المختصة)

وتتمثل في موضعين:

١- كان واسمها (ضمير التكلم) وخبرها (النكرة المختصة) والقيد (حال)

قال الشاعر:

وكُنتُ امْرأً عَوْدَ الفَعَالِ تَهُزُّني   مآثرُ مَجْدٍ تَالدٍ لَمْ يَكُنْ زَعْما[٢]

اسم كان (التاء) ضمير المتكلم، والخبر (امرأ) نكرة جامد منصوب، تخصص بوسيلتين، أولها الوصف (عَوْد الفعال)، وصيغة (عَوْد) مصدر من الفعل عاد يعود، جاءت هنا بمعنى الصفة المشبهة (مُعِيد الفعال) أي جاءت الصفة المشبهة هنا على صيغة الجامد، وذلك جائز[٣]،وكما يوضع المصدر موضع اسم الفاعل وضع هنا موضع الصفة المشبهة[٤]، ثم أضيفت لمعمولها إضافة لفظية، والمعيد هو الذي جرب الأمور طورا بعد طور، وأعاد فيها وأبدأ[٥]، والصفة هنا مؤسسة؛ لأن معنى الخبر لم يتم إلا بصفته، فقد أفادت معنى جديدا لا

---

(١) انظر: شرح المفصل ١٠٢/٧، وانظر: شرح التسهيل ٣٦٠/١.

(٢) شعر الأحوص ٢٤٢.

(٣) النحو الوافي ٢٨٤.

(٤) انظر: الكامل ٧١/١، لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد، عارضه بأصوله وعلق عليه محمد أبو الفضل إبراهيم، ملتزم الطبع والنشر دار الفكر العربي.

(٥) لسان العرب (ع و د).

يستفاد بغير ذكرها[١]. وثاني المخصصات: الحال (تهزني ..) وهو جملة فعلية مكونة من فعل وفاعل مضاف ومضاف إليه، ومفعول به الضمير (ياء المتكلم) العائد على اسم كان، وتخصص الفاعل والمضاف إليه بوسيلتين أيضًا: الوصف (تالد)، والحال (لم يكن زعما).

٢- كان واسمها (ضمير التكلم)، وخبرها (النكرة المختصة)، والقيد (ظرف)

قال الشاعر:

(وَكُنَّا ذَوِي قُرْبَى لَدَيْكَ) فَأَصْبَحَتْ   قَرَابَتُنَا ثَدْيًا أَجَدَّ مُصَرَّما[٢]

اسم كان (نا الدالة على المتكلمين)، والخبر (ذوي) نكرة تخصص بالإضافة إلى النكرة (قربى)، وهو جامد مؤول بالمشتق (أصحاب) منصوب بالياء، ولقد تطابق اسم كان وخبرها في التذكير والجمع، وتخصص كذلك بالظرف (لدى) بمعنى عند، لا بمعنى لَدُن في الأفصح، وهو معرب من الظروف غير المتصرفة، وعندما أضيف إلى الضمير قلبت ألفه ياءً[٣].

الصورة الثانية: كان واسمها (العلم) وخبرها (النكرة المختصة)

وتتمثل في موضعين:

١- كان واسمها (العلم) والقيد (جار ومجرور) وخبرها (النكرة)

قال الشاعر:

تَخَيَّرَهُ رَبُّ العِبَادِ لِخَلْقِهِ   وَلِيًّا (وكَانَ اللهُ بِالنَّاسِ أَعْلَما)[٤]

اسم كان (الله) علم جامد، وخبرها (أعلما) نكرة مشتق (اسم تفضيل)، تخصص بالجار والمجرور المتقدم عليه (بالناس)، تحمل ضميرا يعود على المبتدأ ويطابقه في التذكير والإفراد، وقد فصل الجار والمجرور بين الاسم والخبر، ودلت كان هنا على الدوام[٥].

---

(١) النحو الوافي ٤٥٦.

(٢) شعر الأحوص ٢٥٠، وسيأتي البيت ص١٥٢.

(٣) همع الهوامع ١٦٥/٣.

(٤) شعر الأحوص ٢٤٧.

(٥) انظر: همع الهوامع ٩٩/٢.

٢- كان واسمها (المعرف بإضافته إلى الضمير)، وخبرها (النكرة المختصة)

قال الشاعر:

أَغْنَتْ قَرَابَتُهُ (وَكَانَ لُزُومُهُ ... أَمْرًا أَبَانَ رَشَادَهُ مَنْ يَعْقِلُ)(١)

اسم كان (لزومه) معرفة جامد، والخبر (أمرا) نكرة جامد منصوب، تخصص بالجملة النعتية الفعلية (أبان رشاده من يعقل)؛ وهي مكونة من فعل ماض، ومفعول به متقدم اتصل به الضمير (هاء الغيبة) العائد على خبر كان، وهو موافق له في الإفراد والتذكير، وأخيرا الفاعل مؤخر (من) الموصولة وصلتها.

الضرب الثاني: كان واسمها (ضمير المخاطب) وخبرها (المعرف بإضافته إلى الضمير)، والقيد (ظرف)

وَتَكُونُ مَعْقِلَهُمْ إِذَا لَمْ يُنْجِهِمْ ... مِنْ شَرِّ مَا يَخْشَوْنَ إِلاَّ المَعْقِلُ(٢)

كان هنا بمعنى صار، واسمها ضمير مستتر تقديره (أنت)، وخبرها (معقلهم) اسم معرّف بالإضافة إلى ضمير (هاء الغيبة) منصوب، وهو مشتق اسم مكان على وزن (مَفْعِل)، تخصص بالظرف وجملته (إذا لم ينجهم ..). وقد تطابق اسم كان وخبرها في الإفراد والتذكير.

الضرب الثالث: كان واسمها (المعرفة) وخبرها (الجملة الفعلية)

الصورة الأولى: كان واسمها (ضمير التكلم)، وخبرها (الجملة الفعلية)

وَكُنْتُ أَرَى أَنَّ القَرَابَةَ لَمْ تَدَعْ ... وَلا الحُرُمَاتِ فِي العُصُورِ الأَوَائِلِ(٣)
إِلَى أَحَدٍ مِنْ آلِ مَرْوَانَ ذِي حِجًى ... بِأَمْرٍ كَرِهْنَاهُ مَقَالاً لِقَائِلِ

اسم كان (التاء) ضمير المتكلم، والخبر الجملة الفعلية (أرى أن ..)، وهي مكونة من الفعل (أرى) وفاعله الضمير المستتر العائد على اسم كان، والمصدر المؤول السادّ مسدّ مفعولي

---

(١) شعر الأحوص ٢١٢.

(٢) شعر الأحوص ٢١٤.

(٣) شعر الأحوص ٢٢٦.

رأى[١]، وقد تطابق المبتدأ والخبر عن طريق العائد.

الصورة الثانية: كان واسمها (ضمير الغيبة)، وخبرها (الجملة الفعلية)

وَكَانَتْ لا يُلائِمُهَا مَبِيتٌ ... عَلَيْهَا إِنْ عَتَبْتُ وَلا مَقِيلُ[٢]

اسم كان ضمير مستتر تقديره (هي)، والخبر (لا يلائمها ..) جملة فعلية مكونة من (لا) النافية والفعل المضارع، وفاعله (مبيت)، ومفعوله الضمير المتصل (هاء الغيبة) العائد على اسم كان والمطابق له في الإفراد والتأنيث. ولقد اعترضت الجملة الشرطية (عليها إن عتبت) بين المعطوف عليه الفاعل والمعطوف (ولا مقيل).

الصورة الثالثة: كان واسمها (المعرّف بالإضافة إلى المعرف بالألف واللام)، وخبرها (الجملة الفعلية)

قال الشاعر:

وَكَانَتْ عُرُوقُ السُّوءِ أَزْرَتْ وَقَصَّرَتْ ... بِهِ أَنْ يَنَالَ الحَمْدَ فَالتَمَسَ الذَّمَّا[٣]

اسم كان (عروق السوء) معرّف بالإضافة، والخبر (أزرت وقصرت ..) جملة فعلية فعلها ماضٍ فاعله ضمير مستتر يعود على اسم كان موافقا له في التأنيث والإفراد، ولقد عطف على الجملة الفعلية مثلها.

<u>الضرب الرابع: كان واسمها (ضمير التكلم)، وخبرها (التركيب الشرطي)</u>

قال الشاعر:

وَكُنْتُ إِذَا سَمِعْتُ بِأَرْضِ سُعْدَى ... شَفَانِي مِنْ سَقَامِيَ أَنْ أَرَاهَا[٤]

اسم كان الضمير (تاء المتكلم)، وخبرها الجملة الشرطية الظرفية (إذا سمعت ..)، وهي مكونة من أداة الشرط غير الجازمة (إذا)، وفعل الشرط، وجوابه الماضيين. تضمنت جملة

---

(١) انظر: جملة الخبر، الباب الأخير ص٣٧٠.

(٢) شعر الأحوص ٢١٦.

(٣) شعر الأحوص ٢٤١.

(٤) شعر الأحوص ٢٦٠.

الشرط على عائد على اسم كان، وهو الضمير (تاء الفاعل)، وكذلك تضمنت جملة جواب الشرط على عائدين آخرين وهما الضمير (ياء المتكلم)، والضمير المستتر في (أراها).

الضرب الخامس: كان واسمها (المعرفة) وخبرها (شبه الجملة)

الصورة الأولى: كان واسمها (ضمير التكلم)، والقيد الأول (جار ومجرور) وخبرها (الجار والمجرور)، والقيد الثاني (جار ومجرور)

قال الشاعر:

(فَكُنْتُ فِيكُم كَمَمْطُورٍ بِبَلْدَتِهِ) فَسُرَّ أَنْ جَمَعَ الأَوْطَانَ وَالمَطَرا[1]

اسم كان الضمير (تاء المتكلم)، وخبرها متعلّق الجار والمجرور (كممطور) المحذوف، وتقديره: (مستقر أو استقر)، وقد تخصص المجرور (اسم المفعول) بشبهي جملة، إحداهما متقدمة عليه فاصلة بينه وبين اسم كان (فيكم)، والثانية بعده (ببلدته). ومن الممكن اعتبار شبه الجملة (فيكم) متعلقة بمحذوف حال من اسم كان.

الصورة الثانية: كان واسمها (ضمير التكلم)، والقيد (حال)، وخبرها (الجار والمجرور)

قال الشاعر:

وَكُنّا في الصَّفَاءِ كَمَاءِ مُزْنٍ تُشَابُ بِهِ مُعَتَّقَةٌ شَمُولُ[2]

اسم كان (الضمير) (نا الدالة على الفاعلين)، والخبر متعلق الجار والمجرور (كماء مزن) المحذوف، تخصص المجرور بجملة الوصف الفعلية (تُشَابُ بِهِ مُعَتَّقَةٌ شَمُولُ)، والمعتقة: خمر طال مكثها، وهو أكرم لها، والشمول: الخمر هبت عليها الشمال، فهو أبرد لها[3].

وقد تخصص اسم كان بالحال المحذوف المتعلّق به الجار والمجرور (في الصفاء).

---

(١) شعر الأحوص ١٦٣.

(٢) شعر الأحوص ٢١٦,

(٣) شعر الأحوص ٢١٦ (الحاشية).

الصورة الثالثة: كان واسمها (ضمير المخاطب) والقيد (واو المعية والمفعول معه) وخبرها (الجار والمجرور)

وقد وردت في موضعين:

أ- قال الشاعر:

وَكُنْتَ وَشَتْمِي فِي أَرُومَةِ مَالِكٍ بِسَبِّي بِهِ كَالكَلْبِ إِذْ يَنْبَحُ النَّجْمَا[١]

اسم كان (التاء) ضمير المخاطب، وخبرها متعلّق شبه الجملة (كالكلب) المحذوف، تخصص المجرور بحال محذوف تعلّق به شبه الجملة (إذ ينبح النجما)، وقد فصل بين اسم كان وخبرها مخصص الاسم وهو واو المعية ومفعولها (وشتمي في أرومة مالك) وتخصص المفعول بحال محذوف متعلق به الجار والمجرور (بسبي به).

أفادت الواو التنصيص على مصاحبة ما بعدها لمعمول العامل السابق أي مقارنته له في الزمان مع اشتراكهما في الحكم[٢]، فهي توصل عمل العامل فيما قبلها إلى ما بعدها بواسطتها على معنى (مع)، وهذه الواو هي واو العطف في الأصل[٣]، وقد اعتبرها ابن هشام عند تقسيمه لأنواع الواو قسما مستقلا؛ لأن تقسيمه لأنواعها كان على حسب حركة ما بعدها[٤]، إلا أن دخول معنى المفعول به هو الذي سوّغ خروج المعطوف بما يقتضيه العطف من المشاكلة إلى غيرها، وهو النصب[٥].

ولا يصلح هنا أن تكون الواو للعطف، وذلك لثلاث علل: أولا لأن العطف يقتضي المشاركة، ولا يقتضي المقارنة في الزمان، والمعنى يلزم المقارنة في الزمان، وثانيا: لأن المعمول غير صالح لمباشرة العامل، وفي النصب سلامة منه، وثالثا: لأن العطف على ضمير الرفع المتصل

---

(١) شعر الأحوص ٢٤٢.

(٢) انظر: حاشية الصبان ١٣٤/٢.

(٣) رصف المباني ٤١٣.

(٤) مغني اللبيب ٥٧٧/١.

(٥) همع الهوامع ٢٣٦/٣.

لا يحسن ولا يقوى إلا مع الفصل، ولا فصل[١]، يقول سيبويه: «لا يعطف على المرفوع المضمر إلا في الشعر، وذلك قبيح»[٢]. يعلق الأستاذ عباس حسن بعد ذكره أنه جائز في الشعر غير مستحسن في النثر مع جوازه أيضًا، وبأن ابن مالك ذكر كثرته ثم اعتقد ضعفه[٣]: «إن الكثرة تعارض الضعف، ولذا كان القياس هنا سائغا في الشعر بغير ضعف، خلافا لابن مالك»[٤]. ولكنني أذهب إلى ما ذهب إليه وصرح به سيبويه مع معرفته بكثرته، ومع معرفته بمراتب الكلام من حيث الصواب والخطأ والحسن والقبح ... بأنه قبيح وغير جائز إلا في الشعر، وبذلك وللخروج من القبح نحكم على الواو بأنها للمعية.

ب- قال الشاعر:

وكُنتَ وَمَا أَمَّلْتُ مِنْكَ كَبَارِقٍ لَوَى قَطْرَهُ مِنْ بَعْدِ ما كان غَيَّما[٥]

اسم كان ضمير الخطاب (التاء)، والخبر متعلّق الجار والمجرور (كبارق) المحذوف، وقد تخصص المجرور بالجملة الوصفية الفعلية (لوى قطره ..)، وقد فصل بين اسم كان وخبرها واو المعية ومفعولها ما الموصولة وصلتها (وما أملت منك)، وزيدت كان هنا في الجملة النعتية الفعلية بين (ما) المصدرية وفعلها.

الضرب السادس: خبر كان (شبه الجملة)، وكان، واسمها (الضمير)

(كَآبَائِنَا كُنَّا) وَكُلُّ أَرُومَةٍ عَلَى أَصْلِهَا مَا تَنْبُتَنَّ فُرُوعُهَا[٦]

تأخر الفعل الناسخ كان عن الخبر متعلّق الجار والمجرور (كآبائنا) المتقدم المحذوف، واسم كان الضمير (نا الدالة على الفاعلين)، ولقد اتصل بالمجرور الضمير (نا الدالة على الفاعلين)

---

(١) المصادر السابقة.

(٢) الكتاب ٢٧٨/١.

(٣) لم ينصّ ابن مالك على كثرته، لكنه أتى بعدة شواهد تؤيد جوازه. انظر شرح التسهيل ٣٧٣/٣-٣٧٤.

(٤) النحو الوافي ٦٣٢/٣.

(٥) شعر الأحوص ٢٥٠.

(٦) شعر الأحوص ١٩٢، وقد سبق ذكر البيت في البحث ص٨٦.

وهو العائد على اسم كان؛ لأن تقديمه فقط في اللفظ، ولقد أجاز النحاة تقديم أخبار هذه الأفعال عليها إلا دام وليس والمنفي بـ(ما)[١].

تعقيب:

يلاحظ في هذه الأضرب ما يلي:

١- وقوع اسم كان في أحد عشر موضعًا مضمرا، وفي ثلاثة مواضع اسما ظاهرا معرفة، وجاء الخبر في أربعة مواضع نكرة، وفي موضع واحد معرفة، وفي آخر تركيبا شرطيا، وفي ثلاثة مواضع جملة فعلية، وفي خمسة مواضع شبه جملة؛ فكان تركيب الجملة المقيدة بكان مطابقا في صورة الخبر للجملة الاسمية المطلقة، إلا أنه لم يأت جملة اسمية، كذلك امتازت الجملة المصدرة بكان بعلو درجة المبتدأ من حيث التعريف، فكان في معظم المواضع ضميرا، وذلك لأن معظم المواضع خرجت لوصف النفس أو المحبوبة والمدح، فكان طبيعيا أن يكون الممدوح معروفا.

٢- اجتماع النكرة والمعرفة بعد كان، فكانت المعرفة هي اسمها، والنكرة خبرها، يقول سيبويه في هذا: «فالذي تشغل به كان المعرفة؛ لأنه حدّ الكلام؛ لأنهما شيء واحد، وليس بمنزلة قولك: ضرب رجل زيدا؛ لأنهما شيئان مختلفان، وهما في كان بمنزلتهما في الابتداء ..»[٢]. ومذهب الجمهور أنه يمكن عكس ذلك في الشعر؛ حيث تتقدم النكرة وتتأخر المعرفة[٣].

٣- أن مجيء المبتدأ معرفة والخبر شبه جملة ثم كون الخبر نكرة هما الغالبان على التراكيب الأخرى في شعر الأحوص، وكذلك الفرزدق كان وقوع الخبر (نكرة) مع المبتدأ (المعرفة) هو الأغلب عنده، أما جرير فلم تُظهر دراسته حجم هذا الضرب[٤]. كذلك كان المبتدأ معرفة والخبر نكرة هو التركيب الأغلب وحده في الجملة مع كان في الشعر الجاهلي[٥].

---

(١) انظر: همع الهوامع ٨٨/٢.

(٢) الكتاب ٤٧/١.

(٣) انظر: همع الهوامع ١٩٦/٢.

(٤) انظر: الجملة الخبرية في ديوان الفرزدق ٦٢، والجملة الخبرية في ديوان جرير ١١٨.

(٥) انظر: الجملة الخبرية في نثر الجاحظ ٥٥٢.

٤- وقوع خبر كان النكرة في موضع مشتقا، وفي موضع جامدا مؤولا، وفي موضعين جامدا محضا، أما الخبر المعرفة فكان مشتقا (اسم مكان) في موضع غير متحمل للضمير، فارتبط الخبر النكرة المشتق والمؤول به باسم كان عن طريق الضمير العائد منه، وارتبط الخبر الجملة باسم كان بعائد أو أكثر مطابقا للمبتدأ في النوع والعدد.

٥- دخول كان على ما خبره ماضٍ في بيت واحد (وكانت عروق السوء ..)، وهو مختلف في جوازه، ولكن الصحيح الجواز المطلق في كان وسائر أفعال هذا الباب[١].

٦- أن (كان) دلت في جميع المواضع على معناها الأصلي، إلا في موضعين، دلت في أحدهما على الدوام والاستمرار في قوله: «وكان الله بالناس أعلما»، ودلت في الثاني على التحول، أي كانت بمعنى صار في قوله: «وتكون معقلهم ..».

٧- أن (كان) وردت زائدة في ثلاثة مواضع، ومعنى زيادتها هو عدم اختلال المعنى بسقوطها، فهي لتأكيد وتقوية المعنى، واشترطوا لزيادتها أن تكون حشوا، وأن لا تزاد إلا بلفظ الماضي[٢]، وزيدت بين (ما) المصدرية وصلتها في قوله: «بعدما كان غيما..»، وهي تدل على الزمن الماضي فقط، خلافا للرضي الذي اعتبرها لمحض التأكيد[٣]، واختلف في عملها، فذهب الفارسي والمحققون والجمهور -كما نسب إليهم- أنها لا تعمل شيئا[٤]، ولقد زيدت في قول الشاعر:

تَلِيدُ النَّدَى أَرْسَى بِمَكَّةَ مَجْدُهُ عَلَى عَهْدِ ذِي القَرْنَيْنِ أو كانَ أَقْدَمَا[٥]

وفي قول الشاعر:

وَغَيَّرَهَا طُولُ التَّقَادُمِ وَالبِلَى فَلَيْسَتْ كَمَا كَانَتْ تَكُونُ عَلَى العَهْدِ[٦]

---

(١) انظر: همع الهوامع ٢/٧٣.

(٢) حاشية الصبان ١/٢٣٩.

(٣) النحو الوافي ١/٥٧٩.

(٤) همع الهوامع ٢/٩٩.

(٥) انظر البيت ص١٢٨ من البحث.

(٦) شعر الأحوص ١٣١، وانظر ص١٩٦ من البحث.

ويحكم على زيادتها في هذا البيت بالندرة؛ لأنها لا تزاد بلفظ المضارع[١].

٨- أن (كان) عملت في الضرب الخامس في المفعول معه، ولقد قال قوم بأن المفعول معه لا يكون مع كان الناقصة؛ لأنه ليس فيها معنى الحدث، فتعدى بالواو، والجمهور على أنه عامل فيه؛ لأن الصحيح أنها مشتقة، وأنها تدلّ على معنى سوى الزمان[٢]، ومما يؤكد أن كان تعمل في المفعول معه أنهم قدروا (فَعَلَ) وجوبا عند النصب على المعية بعد (ما) الاستفهامية وكيف، في مثل: (ما أنت وزيدًا)، والأصل: ما تكون وزيدًا[٣]، ويقول سيبويه معلّلا سبب تقديرها في هذا الموضع: «لأن كنتُ وتكون يقعان هاهنا كثيرًا، ولا ينقصان ما تريد عن معنى الحديث»[٤].

٩- أنَّ (كان) عملت في الحال في قوله: «وكنتُ امرأ عود الفعال تهزني ..) وذلك جائز[٥].

١٠- أن خبر كان تقدم عليها وعلى اسمها في الضرب السادس، وذلك جائز[٦]، ولم يرد الاسم مقدما على الخبر وحده، ولم يرد الحذف فيهما أو في أحدهما في الجملة الاسمية الخبرية المثبتة عند الأحوص.

١١- أن (كان) لم تأتِ تامّة في الجملة الاسمية المثبتة الخبرية في شعر الأحوص.

١٢- أن (كان) وردت بنسبة جيدة عند كل من جرير والفرزدق[٧]، كما جاءت في شعر الأحوص، وقد وقع الخبر مقدما قليلا عند الأحوص وجرير، أما الفرزدق فكان تقديم الخبر بنسبة لا بأس بها، ولم يرد الخبر جملة اسمية عند الأحوص، ولكن ورد قليلا في شعر

---

(١) انظر حاشية الصبان ١/٢٤١.

(٢) انظر: همع الهوامع ٣/٢٣٧.

(٣) انظر: حاشية الصبان ٢/١٣٨.

(٤) انظر: الكتاب ١/٣٠٣.

(٥) انظر: المغني ٢/٢٦٠، وهمع الهوامع ٢/٧٥.

(٦) انظر: شرح الجمل ١/٣٩٦.

(٧) انظر: الجملة الخبرية في ديوان الفرزدق ٦١-٨١، والجملة الخبرية في ديوان جرير ١١٢، ١٣٨.

الفرزدق وجرير، وكانت النسبة متباينة أحيانا ومتقاربة أحيانا في جميع الأضرب والصور المتبقية في كان وفي بقية أخواتها.

ولقد وردت زيادة كان في شعر الفرزدق والأحوص ولم ترد في شعر جرير.

١٣- أن استخدام (كان) جاء بنسبة جيدة منذ العصر الجاهلي كما هو عند الأحوص(١).

ثانيا- أصبح:

أصبح القوم: دخلوا في الصباح، جاء في اللسان: أصبحنا وأمسينا أي صرنا في حين ذاك، وأصبح فلان عالما، أي: صار(٢)؛ فهي تأتي ناقصة بهذا المعنى، بالإضافة لمعناها، وهو اتصاف المخبر عنه بالخبر في الصباح(٣).

فوردت في صدر الجملة الاسمية الخبرية المثبتة في ثمانية مواضع.

الضرب الأول: أصبح، واسمها (ضمير التكلم)، وخبرها

الصورة الأولى: أصبح، واسمها (ضمير التكلم)، والقيد الأول (جار ومجرور)، والقيد الثاني (جار ومجرور)، وخبرها (نكرة)

أَصْبَحْتُ لِلأَنْصَارِ فِيمَا نَابَهُمْ   خَلَفًا وَلِلشُّعَرَاءِ مِنْ حَسَّانِ(٤)

أصبح بمعنى صار في البيت، واسمها الضمير المتصل (تاء التكلم)، وخبرها (خَلَفا) نكرة جامد منصوب، والخَلَف: ما استخلفته من شيء، وهو مصدر من خَلَفَه يَخْلُفُه خَلَفًا، صار مكانه(٥)، وقد تقدم معمولا الخبر (للأنصار، فيما نابهم) عليه، ففصلا بين المبتدأ وخبره، وذلك

---

(١) انظر: الجملة الخبرية في نثر الجاحظ ٥٥٢.

(٢) لسان العرب (ص ب ح).

(٣) حاشية الخضري ٢١٥/١، همع الهوامع ٨٣/٢.

(٤) شعر الأحوص ٢٥٨.

(٥) لسان العرب (خ ل ف).

جائز، «فكل ما جاز في المبتدأ والخبر يجوز في كان وأخواتها»(١).

وقد عطف على الخبر اسم مجرور بمن مؤول بالمشتق (قائدا) (من حسان)، والجار والمجرور (للشعراء) متعلّق به، وعطف شبه الجملة على المفرد جائز(٢)لأنها خبر لأصبح أيضا.

الصورة الثانية: أصبح، واسمها (ضمير التكلم) وخبرها (الجملة الفعلية)

أَصْبَحْتُ أَمْنَحُكَ الصُّدُودَ وَإِنَّنِي قَسَمًا إِلَيْكَ مَعَ الصُّدُودِ لأَمْيَلُ(٣)

أصبح بمعنى صار، واسمها الضمير المتصل (تاء التكلم)، والخبر (أمنحك الصدود) جملة فعلية مكونة من فعل مضارع وفاعل ضمير مستتر يعود على المبتدأ، ومفعول به أول وهو الضمير (كاف الخطاب)، ومفعول به ثانٍ (الصدود)، ولقد عطف على الجملة الفعلية جملة اسمية مؤكدة بإن(٤).

الضرب الثاني: أصبح، واسمها (ضمير المخاطب) وخبرها (شبه الجملة)

فَأَصْبَحْتَ كَالْمُهْرِيقِ فَضْلَةَ مَائِهِ لِبَادِي سَرَابٍ بِالْمَلَا يَتَرَقْرَقُ(٥)

أصبح بمعنى صار، واسمها الضمير المتصل (تاء الخطاب)، والخبر متعلق الجار والمجرور (كالمهريق ...) المحذوف ، والمجرور (اسم فاعل)، رفع فاعلا ضميرا مستترا، ونصب مفعولا به (فضلة مائه)، وتعلق به الجار والمجرور (لبادي سراب)، وقد تخصص المضاف إليه بالجملة الوصفية (بالملا يترقرق)، والمهريق أصله من الفعل أراق، فالهاء ليست أصلية، وإنما مبدلة من همزة أراق، ومعنى البيت: فصرت -بمحاولتك الانتساب- كمن سكب ما بقي معه من ماء ليملأ قربته من سراب يلمع في الصحراء، فلا هو حفظ ما معه، ولا نال ما تطلع إليه(٦).

---

(١) الأصول ٨٦/١.

(٢) انظر همع الهوامع ٢٧٢/٥.

(٣) شعر الأحوص ٢٠٩.

(٤) انظر: الجملة المؤكدة بإن والقسم في هذا البحث ص٢٨١.

(٥) شعر الأحوص ٢٠٣.

(٦) انظر: ديوان الأحوص ١٤٥.

الضرب الثالث: أصبح، واسمها (المعرّف بإضافته إلى الضمير)، وخبرها (النكرة المختصة)

وكُنَّا ذَوي قُرْبَى لَدَيْكَ (فأَصْبَحَتْ   قَرَابَتُنا ثَدْيًا أَجدَّ مُصَرَّمَا)(١)

أصبح بمعنى صار في هذا البيت، اسمها (قرابتنا) نكرة جامد اكتسب التعريف من إضافته للضمير (نا) الدالة على الفاعلين، والخبر (ثديا) نكرة جامد تخصص بالوصفين (أَجَدَّ، مُصَرَّما). والثدي الأَجَدُّ: المقطوع، أو اليابس، والمُصَرَّم: المقطوع(٢).

الضرب الرابع: أصبح، واسمها (ضمير الغيبة)، وخبرها

الصورة الأولى: أصبح، واسمها (ضمير للغائبة)، وخبرها (النكرة المختصة)

أَصْبَحَتْ دِمْنَةً تَلُوحُ بِمَتْنٍ   تَعْتَفِيهَا الرِّيَاحُ والأَمْطَارُ(٣)

أصبح بمعنى صار، واسمها (ضمير مستتر يعود على الديار، تقديره: (هي)، والخبر (دِمْنَة)، ودِمْنَةُ الدَّارِ: أثرها، والدِّمْنَة: آثار الناس وما سَوَّدُوا(٤)، وهو نكرة جامد تخصص بالجملتين الفعليتين الوصفيتين (تلوح بمتن، تعتفيها الرياح والأمطار). والمتن: ما ارتفع من الأرض واستوى، ولم نَرَ من تعتفيها صيغة افتعل، والمعروف فيه عفا وعَفّى وتعفّى (الأخيرتان بالتشديد)، ومعناها: سفت الريح عليها التراب وطمستها(٥).

الصورة الثانية: أصبح، واسمها (ضمير الغائبة) وخبرها (المعرّف بالألف واللام)

قال الشاعر:

(وأَصْبَحَت النُّعْمَى التي نِلْتَنِي بِهَا)   وَقَدْ رَجَعَتْ أَهْلَ الشَّمَاتَةِ حُسَّدَا(٦)

أصبح بمعنى صار، واسمها ضمير مستتر تقديره (هي)، والخبر (النعمى) معرفة جامد تخصص بالوصف الموصول وصلته (التي نلتني)، تطابق اسم أصبح وخبرها في الإفراد والتأنيث.

---

(١) شعر الأحوص ٢٥٠، وقد سبق ذكر البيت ص١٤٢.

(٢) المصدر السابق (الحاشية).

(٣) شعر الأحوص ١٥٤.

(٤) لسان العرب (د م ن).

(٥) لسان العرب (ع ف ا)، وانظر شعر الأحوص ١٥٤ (الحاشية).

(٦) شعر الأحوص ١٢٢.

الصورة الثالثة: أصبح، واسمها (ضمير للغائبين) وخبرها (الجار والمجرور)

قال الشاعر:

وحتّى اسْتُبِيحَ الجَمْعُ مِنْهُمْ (فَأَصْبَحُوا كَبَعْضِ الأُلَى كَانَتْ تُصِيبُ القَوَارِعُ)(١)

أصبح دلت هنا على التحول، واسمها الضمير (واو الجماعة)، وخبرها متعلّق الجار والمجرور (كبعض الألى كانت..) المحذوف، ولقد أضيف إلى المجرور اسم موصول صلته جملة مصدرة بكان الناسخة، فاسمها ضمير مستتر يعود على المتأخر (القوارع)، وخبرها (تصيب القوارع) جملة فعلية مكونة من فعل مضارع وفاعل(٢).

الضرب الخامس: أصبح، والقيد (جار ومجرور)، واسمها (المعرّف بالألف واللام)، وخبرها (النكرة المختصة)

مِنْ لَوْعَةٍ أَوْرَثَتْ قَرْحًا على كَبِدِي يَوْمًا (فَأَصْبَحَ مِنْهَا القَلْبُ مُنْفَطِرَا)(٣)

أصبح بمعنى صار في هذا البيت، واسمها (القلب) معرف بأل جامد، والخبر (منفطرا) نكرة مشتق اسم فاعل تخصص بالجار والمجرور (منها) المتقدم على الاسم والخبر، وتقدُّمه جائزٌ؛ لأن مذهب أكثر البصريين أنه لا يجوز أن يلي العامل (كان وأخواتها) معمول خبرها إلا الظرف أو المجرور، وذلك لتوسعهم فيها توسعا لا يكون لغيرها، وأجاز الكوفيون، وطائفة من البصريين إيلاءه مطلقا(٤).

ونظير هذا البيت من حيث إيلاء معمول الخبر كان قوله تعالى: ﴿وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ﴾(٥).

---

(١) شعر الأحوص ١٩٠.

(٢) سيأتي توضيح مسألة عود الضمير على متأخر في الجملة المصدرة بما ينفك.

(٣) شعر الأحوص ٢٥٠.

(٤) انظر: الكتاب ٥٦/١، وانظر: المقتضب ٩٠/٤، الأصول ٨٨/١، شرح التسهيل ٣٦٨/١، وانظر: مغني اللبيب ٤٥٥/٢، همع الهوامع ٩٢/٢.

(٥) سورة الصمد، الآية ٤.

تعقيب:

يلاحظ في هذه الأضرب ما يلي:

١- أن أصبح في جميع المواضع جاءت دالة على التحول على سبيل الدوام والثبوت.

٢- مجيء اسم أصبح في ستة مواضع ضميرا، وفي موضعين اسما ظاهرا معرفة، أما الخبر فقد وقع في أربعة مواضع نكرة مختصة، وفي موضع واحد معرفة، وفي موضعين (شبه جملة)، وفي موضع (جملة فعلية)، ولقد كان الخبر جامدا في جميع المواضع إلا في موضع؛ فالخبر النكرة هو الغالب على غيره من أنواع الخبر.

٣- تطابق المبتدأ والخبر من حيث النوع والعدد، وقد لحق بالفعل تاء التأنيث في ثلاثة مواضع؛ لأن الاسم والخبر مؤنثان حقيقيان.

أن في قول الشاعر: (أصبحت للأنصار ..) صرف الشاعر الممنوع من الصرف للضرورة؛ ولقد منع الاسم (حسّان) من الصرف للعلمية، وزيادة الألف والنون[١]، جاء في اللسان: «إن جعلته فعلان من الحسّ لم تجره، وإن جعلته فعّالا من الحسن أجريته؛ لأن النون حينئذ أصلية[٢]، فمن الممكن أن الشاعر اعتبره من الحسن فصرفه لذلك، بدلا من القول بالضرورة.

٥- أن في قوله: «أصبحت دمنة تعتفيها..» يذكر المحقق الأستاذ سليمان جمال: «لم أرَ منه صيغة افتعل، والمعروف فيه: عفا، وعفّى، وتعفّى، (الأخيرتان بالتشديد)[٣]، وعفت الريح الأثر: إذا طمسته ومسحته»[٤]؛ لكن المتنبي استخدم بعده هذه الصيغة في قوله:

أَبحرٌ يضرُّ المُعتَفِينَ وَطَعْمُهُ زُعَاقٌ كَبَحْرٍ لا يَضُرُّ؛ وَيَنفَعُ

قال شارح الديوان: «عَفَاهُ واعتفاه إذا أتاه سائلا». (عفا) و(اعتفى) متعديان ويدلان على القصد والطلب. يقال: «عفاه واعتفاه: إذا قصده متناولا ما عنده، ومنه عفت الرياح التراب: أي قصدته متناولة آثاره». و(عفا) واعتفاه بمعنى، غير أن المزيد فيه نوع من المبالغة،

---

(١) شرح الجمل ٢/٢١١.

(٢) لسان العرب (ح س ن).

(٣) شعر الأحوص ١٥٤ (الحاشية).

(٤) انظر: لسان العرب (ع ف ا).

كما هو الشأن في جلب واجتلب[١].

٦- أن في قوله: «... فأصبح منها القلب منفطرا» مسألة تقديم معمول الخبر (الجار والمجرور) على اسم أصبح وخبره، وهو جائز، وقد أشار سيبويه إليها بقوله: «ما كان فيها أحدٌ خيرًا منك، وما كان أحدٌ خيرًا منك فيها، إلا أنك إذا أردت الإلغاء، فكلما أخّرت الذي تلغيه كان أحسن، وإذا أردت أن يكون مستقرا تكتفي به، فكلما قدّمته كان أحسن»[٢]، فالجار والمجرور ورد لغوا في البيت، إلا أن الشاعر قدمه، فهو على غير الأحسن عند سيبويه، وفي شرح التسهيل يوضح ابن مالك المسألة بقوله: «فلو كان معمول الخبر ظرفا أو جارا ومجرورا، جاز بإجماع تقديمه على الاسم متصلا بالخبر ومنفصلا؛ لأن الظرف والمجرور يتوسع فيهما توسعا لا يكون لغيرهما»[٣]. فهو جائز مع الاتصال كما سيرد في أضرب أمسى، ومع الانفصال كما هو هنا، ولقد تقدم معمول الخبر مع الانفصال في شعر الفرزدق، ولم يذكر في الاتصال، ولم يذكر تقدمه في شعر جرير[٤].

٧- أن في قول الشاعر: «أصبحت أمنحك الصدود ..» رواية أخرى وردت في عدة مصادر، وهي: (إني لأمنحك الصدود)[٥].

٨- أن في قول الشاعر: «أصبحت كالمهريق ..» إبدال الهاء من الهمزة في قوله: (المهريق)[٦].

٩- عدم ورود أصبح تامة في صدر الجملة الاسمية المثبتة الخبرية في شعر الأحوص.

---

(١) انظر القضايا الصرفية والنحوية في شرح ديوان المتنبي المسمى بالتبيان في شرح الديوان المنسوب للعكبري ص٣٥٨، ٣٥٩، رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في النحو والصرف، إعداد الطالب محمد يوسف عبد الله محسن، إشراف الأستاذ الدكتور عبد الرحمن محمد إسماعيل، ١٤٢٠هـ، ١٩٩٩م، جامعة أم القرى، كلية اللغة العربية، قسم الدراسات العليا، فرع اللغة.

(٢) الكتاب ١/٥٦.

(٣) شرح التسهيل ١/٣٦٨.

(٤) انظر: الجملة الخبرية في ديوان الفرزدق ٨٠، والجملة الخبرية في ديوان جرير ١٣٢-١٣٨.

(٥) انظر: الكتاب ١/٣٨، المقتضب ٣/٢٣٣، الأصول ٢/٢٦١، خزانة الأدب ٢/٤٨.

(٦) الممتع في التصريف ١/٣٩٩.

ثالثا– أضحى

أضحى: صار في الضحى وبلغه، والضحى: من طلوع الشمس إلى أن يرتفع النهار، وتبيضّ الشمس جدا، وأضحى يفعل ذلك: أي صار فاعلا له وقت الضحى، كما تقول في ظلّ[١]، أي عندما يتصف المبتدأ بالخبر في الضحى[٢]، وهي إذا دلّت على ذلك ناقصة.

ولقد جاءت في شعر الأحوص في موضع واحد ناقصة.

الضرب: أضحى، واسمها (الضمير)، وخبرها (شبه الجملة)، والقيد (حال)

قال الشاعر:

فَأَضْحَوْا بِنَهْرَيْ بَابِلٍ ورُؤُوسُهُمْ تُجِيزُ بِهَا البِيدَ المَطَايَا الخَوَاضِعُ[٣]

اسم أضحى الضمير (واو الجماعة)، وخبرها متعلّق شبه الجملة (بنهري) المحذوف، وقد تخصص الاسم بجملة الحال الاسمية المتصدرة بالواو (ورُؤُوسُهُمْ تُجِيزُ بِهَا البِيدَ المَطَايَا الخَوَاضِعُ)، وهي مكونة من مبتدأ معرّف بإضافة الضمير العائد على صاحب الحال، وهو موافق له في الجمع والتذكير، وخبر المبتدأ (تجيز بها البيد ..) جملة فعلية فعلها مضارع، وفاعلها (المطايا)، ومفعولها البيد، والجار والمجرور الضمير العائد على المبتدأ (بها) متعلق بالفعل، وقد تخصص الفاعل بالوصف (الخواضع)، ويقصد بها المائلات العنق إلى الأرض؛ كأن المطايا تنوء بما حملت من رؤوس القتلى.

تعقيب:

١– إن الفعل أضحى قليل الاستخدام في الشعر منذ العصر الجاهلي إلى عصر الأحوص[٤].

---

(١) انظر: لسان العرب (ض ح ا).

(٢) حاشية الخضري ١/٢١٥.

(٣) شعر الأحوص ١٩٠.

(٤) انظر: الجملة الخبرية في نثر الجاحظ ٥٥٤.

رابعا- ظَلَّ

معناها: اتصاف المخبر عنه بالخبر نهارا؛ وقد تستعمل بمعنى صار كثيرا[١]، وهي تفهم إذا كانت بمعنى صار الدوام على الفعل، واتصاله بزمن الإخبار، وتستعمل تامة بمعنى دام أو طال أو أقام نهارا[٢]، ومن العرب من يحذف لام ظللْت ونحوها حين يظهران، وأهل الحجاز يكسرون الظاء على كسرة اللام التي ألقيت فيقولون: ظِلْنا وظِلْتم، وهذا النحو شاذ، والأصل فيه عربي كثير[٣]. جاءت ظل متصدرة الجملة الاسمية المثبتة الخبريةفي شعر الأحوص في أربعة مواضع.

الضرب الأول: ظَلَّ واسمها (ضمير التكلم)، وخبرها (الجملة الاسمية)

فَظَلْتُ كَأَنِّي خَشْيَةَ المَوْتِ إِذْ أَنَا   أَخُو جِنَّةٍ لا يَسْتَبِلُّ صَرِيعُها[٤]

(ظلْت) تخفيف ظللت، وهي هنا بمعنى صرت، واسمها الضمير (تاء المتكلم)، والخبر (كأني خشية الموت) جملة اسمية مؤكدة مكونة من الحرف الناسخ (كأن) واسمه (الياء)، وخبره الجملة الفعلية[٥]. ارتبطت جملة الخبر باسم ظل عن طريق الضمير (ياء المتكلم).

الضرب الثاني: القيد الأول: (ظرف)، والقيد الثاني (الجار والمجرور)، وظلَّ، واسمها (ضمير الخطاب)، وخبرها (الجملة الاسمية)

وَيَوْمًا بِذِي بِيْشٍ ظَلَلْتَ تَشَوُّقًا   لِعَيْنَيْكَ أَسْرَابٌ مِنَ الدَّمْعِ تُسْكَبُ[٦]

ظَلَّ هنا بمعنى صار، فاسمها الضمير (تاء الخطاب)، وخبرها (تَشَوُّقًا لِعَيْنَيْكَ أَسْرَابٌ مِن

---

(١) حاشية الصبان ١/٢٢٦، ٢٣٠.

(٢) انظر: همع الهوامع ٢/٨٣.

(٣) لسان العرب (ظ ل ل).

(٤) شعر الأحوص ١٩٢.

(٥) انظر: (جملة الخبر) الباب الأخير من هذا البحث ص٣٣٦.

(٦) شعر الأحوص ١٨٩

..) جملة اسمية مكونة من المبتدأ (أسراب)، وخبره الجملة الفعلية (تسكب)[١]، تضمنت الجملة الاسمية عائدا يربط بين خبر ظلّ واسمها، وهو الضمير (كاف الخطاب) المتصل بالمجرور (عينيك).

الضرب الثالث: ظلّ، واسمها (ضمير الغائب)، وخبرها (شبه الجملة)، والفاصل (جملة اعتراضية)، والقيد (حال)

يَظَلُّ عَلَيْهَا إِنْ نَأَتْ وَكَأَنَّهُ ‏ ‏ صَدٍ حَائِمٌ قَدْ ذِيدَ عَنْ كُلِّ مَشْرَبِ[٢]

يَظَلُّ فعل مضارع ناسخ هنا بمعنى يصير، اسمه ضمير مستتر تقديره (هو)، وخبره متعلّق شبه الجملة المحذوف جوازاً (عليها)، فتقديره (متشوقا) دلّ عليه الحال بعده (وَكَأَنَّهُ صَدٍ حَائِمٌ قَدْ ذِيدَ عَنْ كُلِّ مَشْرَبِ)[٣] ، ولقد اعترض بالجملة الشرطية (إن نأت) بين صاحب الحال وهو الضمير فاعل الخبر المقدر والحال بعده.

الضرب الرابع: ظلّ، وخبرها (الجار والمجرور)، واسمها (النكرة المختصة)

فَظَلَّ لَهُمْ يَوْمٌ بِهِمْ حَلَّ شَرُّهُ ‏ ‏ تَزُولُ لَهُمْ فِيهِ النُّجُومُ الطَّوَالِعُ[٤]

فَظَلَّ أفاد اتصاف المخبر به بالخبر نهارا، واسمه (يوم) نكرة جامد تخصص بالجملتين الوصفيتين الفعليتين (بهم حل شره، تزول لهم ..)، فالجملة الأولى مكونة من فعل ماضٍ وفاعل وجار ومجرور متعلق بالفعل مقدم عليه، والجملة الثانية مكونة من فعل مضارع وشبهي جملة متعلقين به، وفاعل ووصفه، أما الخبر فهو متعلّق شبه الجملة المتقدم (لهم) المحذوف، وقد توسط بين ظل واسمها.

تعقيب:

١- جاءت (ظَلَّ) بصيغة الماضي ثلاث مرات، وبصيغة المضارع مرة واحدة، ولم تأت على معناها الأصلي إلا في الضرب الأخير، فدلّت في جميع المواضع على التحول الدائم، وقد

---

(١) انظر: (جملة الخبر) الباب الأخير من هذا البحث ص٣٣٦.

(٢) شعر الأحوص ١٠٦.

(٣) انظر: (جملة الحال) الباب الأخير من هذا البحث ص٣٤٩.

(٤) شعر الأحوص ٩٢.

جعلها الدكتور سعد ضناوي في البيتين الأولين بمعنى (بقي)، أي تامة[١]، ولا أجدها كذلك، وكان اسمها ضميرا في جميع المواضع، إلا موضعا واحدا كان نكرة مختصة. أما الخبر فقد كان في موضعين جملة، وفي موضعين شبه جملة.

٢- إن في قول الشاعر: «ويوما بذي بيش ..» تقدم معمول خبر ظلّ عليها، وذلك جائز، خاصة وأن المعمول هو (شبه جملة)، وأشباه الجمل يغتفر فيها ما لا يغتفر في غيرها، فلما حكموا بجواز تقديم معمول الخبر على كان وأخواتها في غير الظرف والجار والمجرور، أجازوا التقديم فيهما[٢]، ولم يظهر في دراسة الجملة الخبرية في شعر الفرزدق وجرير مثل هذا الضرب، لا مع كان، ولا مع أخواتها[٣].

٣- في الضرب الرابع توسط الخبر بين الفعل الناسخ واسمه، وذلك جائز، فالبصريون جوّزوا توسيط الخبر بين الفعل والاسم، وذلك لجواز تقدم الخبر على المبتدأ في مثل هذا الموضع، ولقد اشترط في ذلك الجواز ما لم يعرض ما يوجب ذلك أو يمنعه، وقد منعه الكوفيون في الجميع؛ لأن الخبر فيه ضمير الاسم، فلا يتقدم على ما يعود عليه[٤].

خامسا- أمسى:

المساء بعد الظهر إلى صلاة المغرب، وقال بعضهم: إلى نصف الليل، وأمسينا نحن: صرنا في وقت المساء. وتأتي أيضًا تامة بمعنى نام[٥].

وأمسى في حالة النقص تدل على اتصاف المخبر عنه بالخبر في المساء، وقد تستعمل بمعنى صار فتدلّ على التحويل المفهوم من كل فعل، وإنما لزم من دلالته على التجدد والحدوث لا من الوضع فحصل الفرق بينهما[٦].

---

(١) ديوان الأحوص ٣٧، ١٣١.

(٢) الأشباه والنظائر ٢/٧٤.

(٣) انظر: الجملة الخبرية في ديوان الفرزدق ٦١-٨١، والجملة الخبرية في ديوان جرير ١١٢-١٣٨.

(٤) انظر: حاشية الصبان ١/٢٣٢، وانظر: همع الهوامع ٢/٨٧.

(٥) انظر: الكتاب ١/٤٦، وانظر: المقتضب ٤/٩٦.

(٦) حاشية الخضري ١/٢١٥، وانظر: لسان العرب (م س ى).

ولقد جاءت في شعر الأحوص في أربعة مواضع.

الضرب الأول: أمسى واسمها (المعرّف بإضافة الضمير إليه)، والقيد (جار ومجرور)، وخبرها (الجملة الفعلية)

قال الشاعر:

(أَمْسَى شَبَابُكَ عَنَّا الغَضُّ قَدْ حَسَرَا)   لَيْتَ الشَّبَابَ جَدِيدٌ كَالَّذِي عَبَرَا[(١)]

اسم أمسى (شبابك) معرفة تخصص بالوصف (الغض)، وفصل بينه وبين وصفه الجار والمجرور (عنّا)، وهو معمول الخبر، والخبر (قد حسرا) جملة فعلية فعلها ماض مصدر بقد، وذلك شرط الكوفيين في خبر هذه الأفعال الجملة الفعلية الماضية الفعل، أما البصريون فقد أجازوا كون الخبر فعلا ماضيا مطلقا دون شرط، وحجة الكوفيين أن كان وأخواتها دخلت على الجمل لتدل على الزمان، فإذا كان الخبر يعطي الزمان لم يُحتج إليها[(٢)]، وأمسى جاءت بمعنى صار هنا، وصار لا يقع الماضي خبرا لها باتفاق، فربما لذلك اقترن الخبر بـ(قد) لأنها تقرب الماضي من الحال[(٣)]، وليس على مذهب الكوفيين.

الضرب الثاني: أمسى، والقيد (ظرف)، وخبرها نكرة، واسمها (علم)

قال الشاعر:

أَوْدَى الشَّبَابُ (وَأَمْسَتْ عَنْكَ نَازِحَةً   جُمْلٌ) وَبُتَّ جَدِيدُ الحَبْلِ فَانبَتَرَا[(٤)]

اسم أمسى المؤخر (جُمْل) وهو علم مرخم (جميلة)، والترخيم الاصطلاحي حذف آخر اللفظ بطريقة معينة لداعٍ بلاغيّ، وهو التخفيف –غالبا– أو التمليح[(٥)]،

---

(١) شعر الأحوص ١٦٢.

(٢) انظر: همع الهوامع ٧٣/٢.

(٣) انظر: همع الهوامع ٧٢/٢، ٧٣.

(٤) شعر الأحوص ١٦٢.

(٥) النحو الوافي ١٠١/٤.

يقول سيبويه: «والترخيم لا يكون إلا في النداء، إلا أن يضطر الشاعر»[١]، فترخيم الاسم هنا ضرورة[٢].

أما الخبر (عنك نازحة) فهو نكرة مشتق (اسم فاعل) تخصص بالجار والمجرور المتقدم عليه، وهو متوسط بين الفعل والاسم، وقد جوّز البصريون ذلك؛ لجواز تقدّم الخبر على المبتدأ في مثل هذا الموضع؛ حيث لم يعرض ما يوجب تقدّم المبتدأ أو يمنع من تقدم الخبر. ومنعه الكوفيون في الجميع؛ لأن الخبر فيه ضمير الاسم، فلا يتقدم على ما يعود عليه[٣]، وقد حدد ابن عصفور الخبر بالنظر إلى تقديمه على الاسم إلى ثلاثة أقسام: قسم يلزم تقديمه، وقسم يلزم تأخيره عنه، ويذكر مواضع كلٍّ منهما، ثم يذكر: «والقسم الذي أنت فيه بالخيار ما بقي، نحو: كان زيد قائما، وكان قائما زيد، وقد جاز هنا أن يلي العامل معمول الخبر؛ لأن المعمول ظرف»[٤]، جاء في حاشية الصبان: «لا يلي العامل أي كان وأخواتها معمول الخبر مطلقا عند جمهور البصريين، سواء تقدم الخبر على الاسم خلافا لابن السراج والفارسي وابن عصفور، أم لم يتقدم، وأجازه الكوفيون مطلقا، إلا إذا ظرفا أتى فإنه يلي العامل اتفاقا، نحو: كان عندك أو في الدار زيد جالسا، أو جالسا زيد، للتوسع في الظرف والمجرور»[٥].

الضرب الثالث: أمسى واسمها (ضمير الغيبة)، وخبرها (الجملة الفعلية)

١- أمسى واسمها (ضمير للغائبة)، وخبرها (الجملة الفعلية المنفية)

قال الشاعر:

---

(١) الكتاب ٢/٢٣٩.

(٢) انظر: ضرائر الشعر أو كتاب ما يجوز للشاعر في الضرورة ١٤٤، لأبي عبد الله محمد بن جعفر التميمي القزاز القيرواني، تحقيق الدكتور محمد زغلول سلام، و الدكتور محمد مصطفى هدارة، الناشر منشأة المعارف بالإسكندرية.

(٣) انظر: حاشية الصبان ١/٢٣٢، وانظر: همع الهوامع ٢/٨٧.

(٤) شرح الجمل ١/٣٩٨، ٣٩٩.

(٥) حاشية الصبان ١/٢٣٧-٢٣٨.

قَلَبَتْ لِي ظَهْرَ المِجَنِّ (فَأَمْسَتْ   قَدْ أَطَاعَتْ مَقَالَةَ الأَعْدَاءِ)[(١)]

اسم أمسى ضمير مستتر تقديره (هي)، دلت عليه (تاء التأنيث) المتصلة بالفعل، وخبرها الجملة الفعلية (قد أطاعت مقالة الأعداء)، وهو مكون من قد وفعل ماض فاعله ضمير مستتر يعود على اسم أمسى، مطابق له في التأنيث والإفراد، ومفعوله (مقالة الأعداء)، تحتمل أمسى هنا أيضًا الدلالة على التحول.

٢– أمسى واسمها (ضمير للغائب)، والقيد (حال)، وخبرها (الجملة الفعلية المنفية)

(أَمْسَى وَقَدْ شَابَ لا يَنْسَى تَذَكُّرَهَا)   لا بَلْ يَزِيدُ إِذَا ما اسْمٌ لَهَا ذُكِرَا[(٢)]

اسم أمسى ضمير مستتر تقديره (هو)، فتخصص هذا الاسم بالحال الجملة الفعلية (وقد شاب)، وخبر أمسى (لا ينسى تذكرها) جملة فعلية مكونة من (لا) النافية والفعل المضارع، وفاعله الضمير المستتر العائد على اسم أمسى والمفعول به، وقد عطف عليه جملة فعلية مصدرة بـ(بل)[(٣)].

تعقيب:

يلاحظ في هذه الأضرب:

١– أن اسم أمسى ورد ضميرا في موضعين، واسم ظاهره معرفة في موضعين، وفي ثلاث مواضع كان الخبر جملة فعلية، فعلها ماضٍ في صورتين مقترن بقد، ومضارع منفي بـ(لا) في موضع، وفي موضع واحد كان الخبر مفردًا نكرة مختصة.

٢– أن أمسى دلت في الضرب الأول والثاني على التحول، وفي الضرب الثالث دلت على معناها الأصلي في الموضع الأول، وعلى الدوام والثبوت في الموضع الثاني، مع أن النحاة لم يثبتوا هذا المعنى لها[(٤)].

---

(١) شعر الأحوص ٨٩.

(٢) شعر الأحوص ١٦٢.

(٣) انظر: رصف المباني ١٥٥، و النحو الوافي ٦٢٣/٣.

(٤) انظر: شرح الرضي ١٩٣/٤، وحاشية الخضري ٢١٥/١، وانظر: همع الهوامع ٨٣/٢.

٣- أن أمسى لم تأت تامة في الجملة الاسمية الخبرية المثبتة عند الأحوص.

٤- أن في قول الشاعر: (أَمْسَى شَبَابُكَ عَنَّا الغَضُّ ..) فصل بين الصفة والموصوف (بالجار والمجرور) معمول الخبر، وهو جائز، إلا أنه قبيح، يذكر الشيخ عبد الخالق عضيمة نقلا عن الفارقي ما إفادته أنه لا يُجَوِّز الفصل بين النعت ومنعوته بعامل الخبر، ثم ذكر أنه إذا جاز فليس بمنكر تقديمه على الصفة، ولكن فيه عنده قبح بما فيه من التعقيد؛ لأنه لو قدم الخبر بأسره لم يقبح ذلك، فلأنه فرق بين الصفة والموصوف بمتعلق الخبر، وبما هو بعض الخبر لا جملته، وتقديم الخبر وحده أحسن وأسهل، وتقديم الجميع أحسن[(١)].

ويظهر أن التوابع حكمها في الفصل بينها وبين متبوعاتها بمعمولات الخبر واحد، يقول ابن السراج: «وتقول زيد رغب فيك وعمرو، وزيد فيك رغب وعمرو، فإن أخرجت (رغب) على هذا لم يجز أن تقول زيد فيك وعمرو رغب؛ لأنك فصلت بين المبتدأ وخبره بالمعطوف، وقدمت ما هو متصل بالفعل، وفرقت بينهما بالمعطوف أيضًا»[(٢)]. فابن السراج منع تقدم معمول الخبر على التابع والفصل به بين التابع ومتبوعه، أما الفارقي فيظهر مما ورد عنه أن القياس لا يأبى تقديم معمول الخبر على الصفة والفصل به بين التابع ومتبوعه. والحق أنه يجوز الفصل بمعمول الخبر بين التابع ومتبوعه هنا، تمشيا مع القاعدة التي تقول: «إنهم يتسعون في الظرف والمجرور ما لا يتسعون في غيرهما»[(٣)]، فيحكم على هذا الفصل بالجواز مع القبح.

وفي هذا البيت أيضًا كانت (أمسى) بمعنى صار وخبرها جملة فعلية فعلها ماض، وهذا لا يجوز في خبر صار.

٥- أن في قول الشاعر: (أَمْسَى وَقَدْ شَابَ لا يَنْسَى تَذَكُّرَهَا) عملت أمسى في الحال، وعملها فيه غير متفق عليه، فمن منعه احتج بأنه لاستدعاء لها للحال، والعامل لمستدع، ومن جوّزه قال: الحال يعمل مع اسم الإشارة (هذا)، فكأن أولى أن يعمل مع كان[(٤)].

---

(١) المقتضب ٤/ ٩٨ (الحاشية).

(٢) الأصول ٢/٧٧.

(٣) مغني اللبيب ٢/٤٥٥.

(٤) انظر: همع الهوامع ٢/٧٥.

٦- إن في قول الشاعر: (أَوْدَى الشَّبَابُ وأَمْسَتْ عَنْكَ نَازِحَةً جُمْلٌ ..) أتى الترخيم في غير النداء، «قال أبو الفتح، ونقله الواحدي: لا يجوز الترخيم في غير النداء؛ لأن الترخيم حذف يلحق أواخر الأسماء في النداء تخفيفا، و الكوفيون يجيزونه في غير النداء»[١]، فالأحوص رخم اسم أمسى، وذلك للضرورة كما ذكر سيبويه، أو أنه جائز على مذهب الكوفيين، وكذلك في البيت توسط الخبر بين الفعل الناسخ والاسم، وأيضا فيه إيلاء معمول الخبر وهو ظرف الفعل الناسخ.

سادسا- بات:

بات يفعل كذا وكذا يَبِيتُ ويَبَاتُ، بَيْتًا وبَيَاتًا ومَبِيتًا وبَيْتُوتَة، أي: ظلَّ يفعله ليلاً، وليس من النوم، كما يقال: ظلَّ يفعل كذا إذا فعله بالنهار، جاء في اللسان: كل من أدركه الليل فقد بات، نام أو لم ينم[٢]، وهي تستعمل متعدية بالباء وبنفسها[٣]، أما في حالة النقصان فمعناها اتصاف المخبر عنه بالخبر ليلاً[٤]. وقد وردت في صدر الجملة الاسمية المثبتة الخبرية في شعر الأحوص في ستة مواضع.

الضرب الأول: بات، واسمها (ضمير التكلم)، وخبرها

الصورة الأولى: بات، واسمها (ضمير التكلم)، وخبرها (النكرة)

١- بات، واسمها (ضمير التكلم)، وخبرها (النكرة المختصة)

سَرَى ذَا الهَمُّ بَلْ طَرَقَا (فَبِتُّ مُسَهَّدًا قَلِقَا)[٥]

بات دلّت هنا على اتصاف المبتدأ بالخبر ليلا، واسمها الضمير (تاء الفاعل)، والخبر (مُسَهَّدًا) وسَهَّدته أنا فهو مُسَهَّدٌ، والسهاد: نقيض الرقاد[٦]؛ نكرة مشتق (اسم مفعول)

---

(١) المسائل الخلافية في النحو ص١٤٤، لأبي البقاء العكبري (٥٣٨-٦١٦هـ)، تحقيق الدكتور عبد الفتاح سليم، الطبعة الأولى، ١٤٠٢هـ-١٩٨٣م.

(٢) لسان العرب (ب ي ت).

(٣) شرح التسهيل ٣٤٢/١.

(٤) حاشية الخضري ١١١/١.

(٥) شعر الأحوص ٢٠٤.

(٦) لسان العرب (س هـ د).

متحملا ضميرا مستترا، يعود على محذوف تقديره (رجلا)، فحذف الموصوف وقامت صفته مقامه، وعاد الضمير إليه؛ لأن ضمير اسم المفعول لا يكون إلا للغائب(١). وقد تخصص النكرة بالوصف (قلقا)، ومن الممكن اعتبار الوصف خبرا ثانيا.

٢- بات، واسمها (ضمير التكلم)، وخبرها (النكرة المختصة)، والقيد (حال).

وَبِتُّ مُخَامِرًا أَشْكُو بَلائِي لِمَا قَـدْ غَالَنِي وَلِمَا أُلاقِي

كَأَنِّي مِنْ هَوَاكِ أَخُو فِرَاشٍ تَجَلْجَلُ نَفْسُـهُ بَيْنَ التَّرَاقِي(٢)

بات دلّت على اتصاف المبتدأ بالخبر ليلا، واسمها الضمير (تاء الفاعل)، والخبر (مخامرا)، من خامر الشيء: قاربه وخالطه، والمخامر هو المخالط، من خامره الداء إذا خالطه(٣)، وهو نكرة مشتق (اسم فاعل) تخصص بالوصف الجملة الفعلية (أشكو بلائي ..) المكونة من الفعل المضارع وفاعله الضمير المستتر ومفعوله والجار والمجرور الموصول المتعلق به، ومعطوفه، وقد تخصص الخبر أيضًا بالحال الجملة الاسمية (كأني من هواك ..)(٤).

الصورة الثانية: بات، واسمها (ضمير التكلم)، وخبرها (الجملة الاسمية)

فَبِتُّ كَأَنِّي شَارِبٌ مِنْ مُدَامَةٍ إِذَا أَذْهَبَتْ هَمًّا أَتَاحَتْ لَهُ هَمًّا(٥)

دلّت بات على اتصاف المبتدأ بالخبر ليلا، واسمها الضمير (تاء الفاعل)، والخبر الجملة الاسمية المؤكدة (كأني شارب ..)(٦). ارتبط الخبر الجملة الاسمية باسم بات عن طريق الضمير العائد (ياء المتكلم)، وهو مطابق للاسم في النوع والعدد والتشخيص.

---

(١) النحو الوافي ٢٧١/١.

(٢) شعر الأحوص ٢٠٧.

(٣) لسان العرب (خ م ر).

(٤) انظر: جملة الحال، الباب الأخير من هذا البحث ص٣٤٩.

(٥) شعر الأحوص ٢٤٤.

(٦) انظر: جملة الخبر (الباب الأخير) ص٣٣٦.

الضرب الثاني: بات، واسمها (ضمير الغيبة)، وخبرها (الجملة الفعلية)

(بَاتَتْ تُشَبُّ وَبِتْنَا اللَّيْلَ نَرْقُبُهَا   تُعْنَى قُلُوبٌ بِهَا مَرْضَى وَأَبْصَارُ)(١)

بات وردت في هذا البيت في موضعين، فكان اسمها في الموضع الأول (ضميرا مستترا) يعود على (النار)، والخبر (تُشَبُّ) جملة فعلية مكونة من فعل مبني للمجهول، ونائب فاعل ضمير مستتر يعود على اسم بات، أما بات في الجملة المعطوفة أتى اسمها الضمير المتصل (نا الدالة على الفاعلين)، والخبر (الليل نرقبها) جملة فعلية مكونة من فعل مضارع، فاعله ضمير مستتر يعود على اسم بات، و(الهاء) ضمير في محل نصب مفعول به يعود على اسم بات، و(الليل) ظرف منصوب متعلق بالفعل (نرقبها)، وبات في الموضع الأول ناقصة، وفي الموضع الثاني يحتمل أن تكون ناقصة كما ذكرت للموافقة بين الجملة المعطوفة والمعطوفة عليها. ويحتمل فيها أن تكون تامة بمعنى (ظللنا الليل نرقبها)، وهذا الاحتمال لأنه صرّح بلفظ الليل مع أن (بات) جاءت لتفيد اتصاف المبتدأ بالخبر ليلا.

الضرب الثالث: بات، واسمها (المعرف بالألف واللام)، وخبرها (نكرة محضة)

طَافَ الخَيَالُ وَطَافَ الهَمُّ فاعْتَكَرَا   عِنْدَ الفِرَاشِ (فَبَاتَ الهَمُّ مُحْتَضِرَا)(٢)

بات هنا ناقصة بمعنى اتصاف المبتدأ بالخبر ليلا؛ حيث لا توجد قرينة دالة على الزمن سواها، يقول الدكتور تمام حسان: «إذا أردنا أن نشرب الجملة الاسمية معنى الزمن خالصا من دون الحدث، فإن السبيل إلى ذلك أن ندخل الناسخ عليها، فتزيل عنها طابعها الأصلي، وهو الخلو من الزمن، وهذا هو معنى النسخ». فكل ما أريد إثباته من هذا النص هو أن الأفعال الناقصة تفيد الجملة الاسمية عند دخولها عليها الزمن، فلما كان مستفادا من غيرها حكمت بتمامها، والدكتور تمام له رأي في الأفعال الناسخة بأنها أدوات، وأنها لا تفيد الحدث(٣)؛ والبحث لا يوافقه، فاسم بات (الهم) معرفة جامد، والخبر (محتضرا) نكرة مشتق (اسم فاعل) متحملا ضميرا مستترا يعود على اسم بات موافقا له في الإفراد والتذكير.

---

(١) شعر الأحوص ١٥٠.

(٢) شعر الأحوص ١٦١.

(٣) اللغة العربية معناها ومبناها ١٣٠.

تعقيب:

١- جاءت بات في جميع المواضع ناقصة، إلا في موضع واحد احتمل فيه النقص والتمام، ولقد وقعت تامة في موضع واحد[١].

٢- كان اسم بات في جميع المواضع ضميرا إلا موضعا واحدا، وقد تنوع الخبر فأتى مفردا نكرة في ثلاثة مواضع، وفي موضع جملة اسمية، وفي موضع جملة فعلية.

٣- تطابق المبتدأ والخبر في النوع والعدد في جميع المواضع.

سابعا- ما زال:

جاء في اللسان: ليس يُراد بما زال ولا يزال الفعل من زال يزول إذ انصرف من حال إلى حال، وزال عن مكانه، ولكنه يراد بها ملازمة الشيء والحال الدائمة[٢]، والملازمة مدة قبول المخبر عنه للخبر سواء دام بدوامه أم لا.

ويشترط في زال أن يسبقها النفي أو شبهه لفظا أو تقديرا، ولا يستعمل منها أمرٌ ولا مصدر[٣]. تصدرت ما زال الجملة الاسمية الخبرية المثبتة في شعر الأحوص في أربعة مواضع.

الضرب الأول: ما زال، واسمها (الضمير)، وخبرها (الجملة الفعلية)

الصورة الأولى: ما زال، واسمها (ضمير التكلم)، والقيد (حال)، وخبرها (الجملة الفعلية)

(وَمَا زِلْتُ فِي الكِتْمَانِ أَكْنِي بِغَيْرِهَا) فَيُنْجِدُ ظَنُّ النَّاسِ بِي وَيَغُورُ[٤]

اسم ما زال الضمير (تاء المتكلم)، والخبر (أكني بغيرها) جملة فعلية مكونة من فعل مضارع، وفاعل ضمير مستتر يعود على اسم ما زال، وجار ومجرور (بغيرها) متعلق بالفعل، ولقد فصل بين اسم ما زال وخبرها مخصص الاسم الحال المحذوف متعلّق الجار والمجرور (في الكتمان).

---

(١) شعر الأحوص ٢٠٤.

(٢) لسان العرب (ز و ل).

(٣) حاشية الخضري ٢١٥/١.

(٤) شعر الأحوص ١٥٨.

الصورة الثانية: ما زال، واسمها (ضمير الغيبة)، وخبرها (جملة فعلية)

(وَمَا زَالَ يَنْوِي الغَدْرَ مِنْ نَوْكِ رَأْيِهِ   بِعَمْيَاءَ) حَتَّى احْتُزَّ مِنْهُ المَسَامِعُ[(١)]

اسم ما زال ضمير مستتر تقديره: هو، والخبر (ينوي الغدر ..) جملة فعلية مكونة من فعل مضارع وفاعل ضمير مستتر يعود على اسم ما زال، مطابقا له في النوع والعدد، ومن (الغدر) مفعول به وشبهي جملة متعلقين بالفعل (ينوي).

الصورة الثانية: ما زال، واسمها (ضمير التكلم)، وخبرها (محذوف)، والقيد (جار ومجرور)

(وَمَا زِلْتُ مِنْ ذِكْرَاكِ) حَتَّى كَأَنَّنِي   أَمِيمٌ بِأَفْيَاءِ الدِّيَارِ سَلِيبُ[(٢)]

اسم ما زال الضمير (تاء المتكلم)، والخبر متعلّق شبه الجملة (من ذكراك) المحذوف جوازا تقديره (حزينا)، دلت عليه الأبيات السابقة.

الضرب الثالث: ما زال، والقيد (جار ومجرور)، وخبرها (الجار والمجرور)، واسمها (النكرة المختصة)

مَا زَالَ فِي قَلْبِي لِسَوْدَةَ نَاصِرٌ   يَكُونُ عَلَى نَفْسِي لَهَا وَوَزِيرُ[(٣)]

اسم ما زال (ناصرٌ) نكرة مشتق (اسم فاعل) متأخر عن الخبر، تخصص بالجملة الاسمية المتصدرة بالفعل الناسخ الوصفية بعده (يكون على نفسي لها)[(٤)]، وعطف عليه بالواو (وزير)، وتعلق به الجار والمجرور المتقدم عليه وعلى الخبر (في قلبي)، والخبر متعلّق الجار والمجرور (لسودة) المحذوف.

تعقيب:

يلاحظ في هذه الأضرب ما يلي:

١- أن ما زال لم تخرج عن معناها الأصلي، وأتت بصيغة الماضي منفية (بما) في جميع المواضع.

---

(١) شعر الأحوص ١٩٠.

(٢) شعر الأحوص ٩٥.

(٣) شعر الأحوص ١٥٨.

(٤) انظر: جملة الصفة في الباب الأخير من هذا البحث ص٣٧٠.

٢- أن اسم ما زال جاء في ثلاثة مواضع ضميرا، وفي موضع واحد نكرة، والخبر أتى جملة فعلية فعلها مضارع في موضعين؛ لأن ما زال لا يكون خبرها فعلا ماضيا؛ لإفهامها الدوام على الفعل واتصاله بزمن الإخبار، والماضي يفهم الانقطاع، فتدافعا، وهذا متفق عليه[١]، وكان الخبر في موضعين شبه جملة.

٣- ارتبط اسم ما زال بخبرها في جميع المواضع عن طريق الضمير الموافق للمبتدأ في النوع والعدد.

٤- أن في قول الشاعر: «ما زال في قلبي لسودة ناصر ..» توسط الخبر بين الفعل الناسخ والاسم، وذلك جائز[٢]، وفيه إيلاء كان وأخواتها معمول اسمها، وذلك أيضًا جائز، يقول ابن هشام: لأنهم يتسعون في الظرف والمجرور ما لا يتسعون في غيرهما، فلذلك فصلوا بهما الفعل الناقص عن معموله، نحو: (كان في الدار، أو عندك زيدٌ جالسا)[٣]، فلما أجازوا تقدم معمول الخبر وهو لازم التأخير كعامله، يُحكم بالجواز على معمول الاسم، وهو أيضًا ظرف. وفيه تعدد توابع الاسم، فقدم الوصف، ثم أتى بالمعطوف، وهو القياس[٤]، ولقد ورد هذا الضرب عند كل من جرير والفرزدق[٥].

٥- أن استخدام (ما زال) تزايد في شعر الأحوص عن الشعر في العصر الجاهلي[٦].

ثامنا- ما انفك

فَكّ الشيءَ يفكه فكًّا فانفكّ: فصله، وما انفك فلان قائما: أي ما زال قائما. جاء في اللسان: «قد يكون الانفكاك على جهة يزال، ويكون على جهة الانفكاك الذي نعرفه»[٧]، أي

---

(١) همع الهوامع ٢/٧٢، ٧٣.

(٢) راجع البحث ص١٦٠.

(٣) مغني اللبيب ٢/٤٥٥.

(٤) النحو الوافي ٣/٤٣٥.

(٥) انظر: الجملة الخبرية في ديوان الفرزدق ٧٦، والجملة الخبرية في ديوان جرير ١٣٢.

(٦) انظر: الجملة الخبرية في نثر الجاحظ ٥٥٤.

(٧) شعر الأحوص ١٧٢.

يكون ناقصا وتاما، ويشترط لكونه على معنى ملازمة الخبر المخبر عنه على حسب ما يقتضيه الحال أن يسبقه نفي لفظًا، أو تقديرًا، أو شبه نفي؛ وذلك لأن القصد بالجملة الإثبات، وهذا الفعل معناه نفي، فإذا نفيته انقلب إثباتا(١).

جاءت ما انفك ناقصة في موضع واحد في صدر الجملة الاسمية المثبتة الخبرية من شعر الأحوص.

الضرب: ما انفك واسمها (الضمير)، وخبرها (الجملة الفعلية، والقيد (حال)

طَرِبْتَ (فَمَا يَنْفَكُّ يُحْزِنُكَ الهَوَى   مُوَدِّعُ بَيْنٍ رَاحِلٌ وَمُوَدَّعُ)(٢)

(ينفك) فعل مضارع ناقص مسبوق بما أتى بمعنى ما زال، اسمه ضمير مستتر يعود على (الهوى) المتأخر، ويجوز هنا عود الضمير على متأخر لفظًا ورتبة؛ لأن العاملين (ينفك ويحزنك) تنازعا على معمول واحد ظاهر بعدهما وهو (الهوى)، فعمل الأخير فيه، وأُلحق ضمير بالأول يطابق المعمول في النوع والعدد وجوبًا؛ لأن المعمول عمدة، فيعتبر هذا المرجع متقدما برغم تأخر لفظه عن الضمير(٣)، أما الخبر (يحزنك الهوى) جملة فعلية، فعلها مضارع وفاعلها (الهوى) معرّف بأل، ومفعولها الضمير (كاف الخطاب)، وقد تخصص المفعول (الكاف) بجملة الحال الاسمية (مودع بين راحل ومودع)، المكونة من مبتدأ محذوف تقديره (أنت)، وخبر، وقد حذف الرابط الواو لفظا لا تقديرا، وذلك جائز(٤).

والخبر (يحزنك الهوى) جملة فعلية تحول الخطاب فيها من الغائب إلى الشاهد، فالفعل ينفك يخاطب الغائب، وخبره الجملة الفعلية يخاطب الشاهد، والعرب قد يجعلون خطاب الغائب للشاهد، قال الشاعر:

شَطَّتْ مَزَارُ العَاشِقِينَ فَأَصْبَحَتْ   عَسِيرًا عَلَيَّ طِلَابُكِ ابْنَةَ مَخْرَمِ(٥)

---

(١) لسان العرب (ف ك ك).

(٢) انظر: حاشية الخضري ٢١٣، ٢٢١.

(٣) انظر: مغني اللبيب ٣٦٣/٢، ٣٧٢، وانظر: شرح التصريح ٣٩١/١.

(٤) انظر: شرح التصريح ٣٢٠/١.

(٥) الصاحبي ٣٥٧.

فصدّر الأحوص البيت في الجملة المعطوف عليها بخطاب الشاهد، ثم تحول منه للغائب، ثم عاد مرة أخرى للشاهد، لم تتضمن جملة الخبر الفعلية عائدا على المبتدأ، وذلك لا يجوز[١].

تعقيب:

يلاحظ في هذا الضرب:

١- إضمار قبل الذكر على اختيار البصريين؛ إذ يرون إعمال الثاني لأن إعمال الأول يؤدي إلى الفصل بين العامل والمعمول بالجملة، ولأن إعمال الثاني أولى لقربه من المعمول، واختار الكوفيون إعمال الأول؛ لأن القياس والسماع يؤيد مذهبهم، أما القياس بقول الأول يقتضي تقدم الظاهر على المضمر، وهو الأصل، والثاني على العكس، ولأن الأول يقتضي مزية قوة لتقدمه، وأما السماع فلمجيئه في كلامهم[٢]، وإعمال الأول في البيت لا يجوز؛ لأنه يؤدي إلى تأخير المبتدأ والخبر جملة فعلية.

٢- أن استخدام الفعل (ما انفك) قليل جدا منذ الشعر في العصر الجاهلي إلى شعر الأحوص[٣].

٢- حذف واو الحال من الجملة الاسمية.

٣- خلو جملة الخبر من العائد.

٤- التفات، وذلك من سنن العرب أن تخاطب الشاهد ثم تحول الخطاب إلى الغائب[٤]. والمشهور عند الجمهور أن الالتفات هو التعبير عن معنى بطريق من الطرق الثلاثة بعد التعبير عنه بطريق آخر منها[٥]، فهو عدول عن المطابقة بين الضمير الملتفت والملتفت عنه ظاهرا أو ضميرا[٦].

---

(١) انظر: همع الهوامع ١٧/٢.

(٢) شرح ألفية ابن معطٍ ٦٥٥/١، للقوّاس (ت: ٦٩٣هـ)، تحقيق: د. علي موسى الشّوملي، مكتبة الخريجي، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ-١٩٨٩م.

(٣) انظر: الجملة الخبرية في نثر الجاحظ ٥٥٤.

(٤) المزهر ٣٣٤/١.

(٥) الإيضاح في علوم البلاغة ٤٣.

(٦) العدول عن المطابقة بين أجزاء الجملة ٦٥٠.

المبحث الثاني: الجملة الاسمية المصدرة بكاد أو إحدى أخواتها

يُلحق النحاةُ بنواسخ الابتداء الجملة الاسمية المقيدة (بأفعال المقاربة)، ولولا اختصاص خبر هذه الأفعال بأحكام ليست لكان وأخواتها لم تنفرد بباب على حدة[١]، وتسمى أفعال المقاربة على سبيل المجاز أو التغليب؛ إذ المقاربة حالة وسطية بين الترجي والشروع[٢]، وقيل: من باب تسمية الكل باسم الجزء[٣]، وهي تنقسم باعتبار دلالتها إلى ثلاثة أقسام:

أولا: أفعال تدل على قرب الفعل الواقع في خبرها، وهي ما يسمى الباب باسمها، وهي: (كاد، وكرب، وأوشك، وهلهل، وأولى، وألَمّ)، وأشهرها كاد، وأغربها أولى[٤].

ثانيا: أفعال تدل على الرجاء، وهي: (عسى، واخلولق، وحرى)، وقد ذكر الأستاذ عبد السلام هارون أنها تدل على الإنشاء، فأخرجت من نطاق البحث؛ إذ الرجاء قسم من أقسام الإنشاء[٥].

ثالثا: أفعال تدل على الشروع في العمل والإنشاء، وهي (طفق، ويقال: طبِق بكسر الباء، وجعل، وعلق، وأخذ، وقام، وأنشأ، وهبّ[٦]، وذكر ابن هشام هلهل من أفعال هذا القسم[٧]، وزاد الرضي أقبلَ وقرّب[٨].

---

(١) شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب ١٨٩، تأليف الإمام أبي محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن هشام (ت: ٧٩١هـ)، ومعه كتاب: منتهى الأرب بتحقيق شرح شذور الذهب، تأليف محمد محيي الدين عبد الحميد.

(٢) حاشية الصبان ٢٥٨/١.

(٣) التصريح بمضمون التوضيح ٦٧٥/١.

(٤) شرح المفصل ١٠٦/٧.

(٥) انظر: الأساليب الإنشائية في النحو العربي ٤٦، تأليف عبد السلام هارون، الناشر مكتبة الخانجي بمصر، الطبعة الثانية، ١٣٩٩هـ، ١٩٧٩م.

(٦) انظر: شرح التسهيل ٣٨٩/١، حاشية الخضري ١٢٣/١.

(٧) شرح شذور الذهب ١٩١.

(٨) انظر: شرح الكافية ٢٢١/٤، وحاشية الخضري ١٢٣/١.

ولم يرد من هذه الأفعال في الجملة الخبرية المثبتة عند الأحوص غير (كاد)، أما الفرزدق فقد زاد (أوشك، وكرب)، وجرير زاد (أوشك، وجعل)[١].

(فكاد) عينها واو، وهي من باب خاف يخاف، وقال يقول، ولذا فقد ذكرها سيبويه مضمومة ومكسورة مع الإسناد إلى تاء الفاعل[٢]، ويأتي من كاد المضارع، ولا تكون زائدة، خلافا للأخفش[٣].

الضرب الأول: كاد، واسمها (ضمير التكلم)، وخبرها (الجملة الفعلية)

فَكِدْتُ اشْتِيَاقًا إِذْ أَلَمَّ خَيَالُهَا ... أَبُوحُ وَيَبْدُو مِنْ هَوايَ الْمُغَيَّبُ[٤]

اسم (كاد) الضمير تاء المتكلم، وخبرها (اشْتِيَاقًا إِذْ أَلَمَّ خَيَالُهَا أَبُوحُ ..) جملة فعلية مكونة من فعل مضارع، وفاعل ضمير مستتر يعود على اسم كاد، ومفعول لأجله، وظرف وجملته متعلق بالفعل، وقد عطف على الخبر جملة فعلية مثله، فتقدم المفعول لأجله على عامله مفهم الحدث في (أبوح) كما ورد عند سيبويه[٥]،والفارسي[٦]، وابن مالك[٧]، وذلك جائز[٨]، يقول أبو حيان: «يجوز تقديم المفعول له على عامله، وإن لم يكن في الفاعل مانع، ومنع ذلك قوم منهم ثعلب، والسماع يَرُدّ عليهم»[٩].

---

(١) انظر: الجملة الخبرية في ديوان الفرزدق ٨٤، والجملة الخبرية في ديوان جرير ١٤١، ١٤٢.

(٢) انظر: الكتاب ٩٩٥/١.

(٣) انظر: شرح التسهيل ٤٠٠/١، همع الهوامع ١٣٧/٢.

(٤) شعر الأحوص ٩٢.

(٥) انظر: الكتاب ٣٩٩/١.

(٦) انظر: همع الهوامع ١٣٣/٣.

(٧) انظر: شرح التسهيل ١٩٧/٢-١٩٨.

(٨) انظر: حاشية الخضري ١٩٤/١.

(٩) ارتشاف الضرب ١٣٨٨/٣.

الضرب الثاني: كاد، واسمها (المعرّف بالألف واللام)، وخبرها (الجملة الفعلية)

(وَتَنْأَى يَكَادُ القَلْبُ يُبْدِي تَشَوُّقًا) لَوَ أنَّ اشْتِيَاقًا لِلْمُحِبِّ يَضِيرُ[(١)]

الجملة المصدرة بـ(كاد) استئنافية، وهي مسبّبة عن الأولى، فكان حقها أن تعطف (بالفاء) كما في البيت التالي لهذا البيت (وتدنو فتنويلي إذا الدار أصقبت ..)، فلما كانت شديدة الاتصال بالأولى كانت بمنزلة المفعول، وسائر ما يجيء بعد تمام الجملة من معمولات الفعل، ومما لا يمكن إفراده عن الجملة، فترك العطف لشدة الاتصال، يقول عبد القاهر الجرجاني: «ترك العطف يكون إما للاتصال إلى الغاية، أو الانفصال إلى الغاية، والعطف لما هو واسطة بين الأمرين وكان له حال بين حالين، فاعرفه»[(٢)].

ولا يمكن القول بأن الشاعر بنى البيت على وجود الحرف، ثم حذفه لدلالة المعنى عليه؛ لأن ذلك لا يجوز، خلافا للفارسي، فالحروف أدلة على معان في نفس المتكلم، فإضمارها لا يكون[(٣)]. إذن الشاعر بنى البيت في الأصل على ترك الوصل، فالكلام مكون من علة ومعلول، فهما في منزلة الجملة الواحدة، وأول الكلام ترجمة على سائره.

اسم كاد (القلب) معرّف بأل جامد، والخبر (يُبدي تشوقا) جملة فعلية مكونة من فعل مضارع، وفاعل ضمير مستتر يعود على اسم كاد، ومفعول به، وما بعده جملة استئنافية.

تعقيب:

١- كاد هي أشهر أفعال المقاربة[(٤)]، ولكن لا يوجد دليل على أنها أم بابها بخلاف كان[(٥)].

٢- وانفردت أفعال المقاربة بالتزام كون خبرها مضارعا فاعله ضمير يعود على المبتدأ، وهذا ما جاء في الضربين.

---

(١) شعر الأحوص ١٥٦.

(٢) دلائل الإعجاز ٣٤٣.

(٣) انظر: نتائج الفكر في النحو ٢٦٣، لأبي القاسم عبد الرحمن بن عبد الله السهيلي (٥٠٨-٥٨١)، تحقيق محمد إبراهيم البنا، دار الرياض للنشر والتوزيع.

(٤) انظر: حاشية الخضري ٢٣٩/١.

(٥) انظر: شرح التسهيل ٣٩١/١ وما بعدها، همع الهوامع ١٣١/٢ وما بعدها.

٣- تفرّد بالتصرف من هذه الأفعال (كاد وأوشك)، فوردت كاد على صيغة المضارع في الضرب الثاني.

٤- لم يقترن خبر كاد بأن؛ إذ هو الأعرف في خبرها والشائع، فلا يحسن إدخال أن في الفعل إلا عند الضرورة[1].

٥- ظهر أن استعمال كاد قليلٌ في شعر الأحوص المدروس، وكذلك جرير والفرزدق[2]، وهذا يعني أن نسبة استعمالها ثابتة منذ الشعر الجاهلي، فقد كانت قليلة جدا فيه، وكذلك لم تستخدم أفعال المقاربة الأخرى فيه[3].

---

(١) انظر: كتاب الواضح لأبي بكر الزبيدي الإشبيلي النحوي (ت: ٣٧٩هـ)، تحقيق الأستاذ الدكتور عبد الكريم خليفة.

(٢) انظر: الجملة الخبرية في ديوان الفرزدق ٨٢، ٨٣، والجملة الخبرية في ديوان جرير ١٣٩، ١٤٠.

(٣) انظر: الجملة الخبرية في نثر الجاحظ ٥٥٤.

المبحث الثالث: الجملة الاسمية المصدر بظن أو إحدى أخواتها

هذا هو القسم الثالث من الأفعال التي تدخل على المبتدأ والخبر فتنسخ حكمهما إلى النصب على المفعولية، وهي: (ظن وأخواتها)، عدّها ابن مالك آخر باب نواسخ الابتداء؛ لأن جزأي الإسناد فيها مستويان في النصب، كما هما في باب الابتداء مستويان. فجعل الاستواء طرفا، والاختلاف وسطًا[1]، وأنكر السهيلي دخولها على المبتدأ والخبر، فقال: هي بمنزلة أعطيت في أنها استعملت مع مفعولها ابتداء، واستدل بـ(ظننت زيدا عمرا)، فإنه لا يقال: (زيد عمرو) إلاّ على جهة التشبيه، وأنت لم ترد ذلك مع ظننت، فأجيب بالمنع، قال أبو حيان: الصحيح قول النحويين —وهو رأي الجمهور– وليس دليلهم ما توهمه، بل دليلهم رجوع المفعولين إلى المبتدأ والخبر إذا ألغيت هذه الأفعال[2]، ويعلل سيبويه نسخها للمبتدأ والخبر بأن هذه الأفعال لا تقتصر على المنصوب الأول، ولا على المنصوب الثاني، والأفعال الأخرى يمكن أن تكتفي بمرفوعها، فلما صارت حسب وأخواتها بتلك المنزلة جعلت بمنزلة إن وأخواتها[3].

وأفعال هذا الباب تنقسم إلى قسمين، أولهما أفعال القلوب، وهي ثلاثة أنواع: نوع مختص بالظن، ونوع باليقين، ونوع صالح للظن، وصالح لليقين؛ فالنوع الأول: (حجا، عدّ، زعم، جعل الاعتقادية، هَب)، والنوع الثاني: (علم، وجد، ألفى، درى بمعنى علم، تعلّم بمعنى اعلَم)، والنوع الثالث: (ظن، حسب، خال، رأى)؛ وثاني القسمين: أفعال التحويل، وهي تدل على التحويل من وصف إلى وصف، وهي: (صيّر، جعل، وهب، ردّ، تخذ، اتخذ)[4].

تصدّر من هذه الأفعال الجملة الاسمية الخبرية المثبتة في شعر الأحوص: (رأى، علم، عدّ)، بينما تصدرت كثير من الأفعال الأخرى شعر الفرزدق وجرير[5].

---

(١) انظر: شرح التسهيل ٢/٧٢.

(٢) انظر: نتائج الفكر في النحو ٣٣٩، التصريح بمضمون التوضيح ٢/١٥٣، همع الهوامع ٢/٢٢٢-٢٢٣.

(٣) انظر: الكتاب ٢/٣٦٥-٣٦٦.

(٤) انظر: شرح التسهيل ٢/٧٦ وما بعدها، حاشية الخضري ١/٢٩٤، همع الهوامع ٢/٢١٦.

(٥) انظر: الجملة الخبرية في ديوان الفرزدق ٤٦-٤٨، والجملة الخبرية في ديوان جرير ٤٩-٥٩.

رأى:

تستعمل في الظنّ واليقين بمعنى علم، قال الفارسي وابن مالك: التي بمعنى اعتقد تتعدى إلى مفعول واحد، بيد أن أبا حيان ذهب إلى أنها تتعدى إلى اثنين، أما التي تستعمل بمعنى أبصر أو أصاب الرئة فتتعدى إلى مفعول واحد[1].

تصدرت (رأى) الجملة الاسمية المثبتة الخبرية في شعر الأحوص في سبعة مواضع.

الضرب الأول: رأى، وفاعله (الضمير)، ومفعوله الأول (ضمير الغائب)، ومفعوله الثاني (النكرة)، والقيد (جار ومجرور)

قال الشاعر:

رَأَيْتَهُمْ خُشَّعَ الأَبْصَارِ هَيْبَتَهُ ... كَمَا اسْتَكَانَ لِضَوْءِ الشَّارِقِ الرِّمِدُ[2]

الفعل (رأى) دلّ على اليقين، فاعله الضمير (تاء المخاطب)، والمفعول الأول ضمير الغيبة (الهاء)، والمفعول الثاني (خُشَّعَ الأبصار) نكرة مشتق (اسم فاعل) مجموع على صيغة (فُعَّل)، وهي من صيغ جمع التكسير الدالة على الحركة الظاهرة كما أن فيها الدلالة على تكثير القيام بالفعل[3]، فقصد الشاعر المبالغة في وصف هيبة الممدوح، حتى أن خشوع الأبصار أصبح ظاهرا لا يخفى على أحد، وقد أضيف المفعول الثاني لمعرفة، إلا أن إضافته غير محضة، و(هيبته) مفعول لأجله مضاف للضمير (الهاء)، وقد عمل فيه مفهوم الحدث (خشع الأبصار)، وقد تعلق بالفعل (رأى) الجار والمجرور (كما استكان لضوء الشارق الرمد)، واتصل الفعل بضميرين مختلفين.

الضرب الثاني: رأى، وفاعله، ومفعوله الأول (معرفة)، ومفعوله الثاني (جملة فعلية)

الصورة الأولى: رأى، وفاعله (ضمير التكلم)، ومفعوله الأول (ضمير الخطاب)، ومفعوله الثاني (الجملة الفعلية)

أ- قال الشاعر:

---

(١) شرح التسهيل ٢/٨٣، وانظر: همع الهوامع ٢/٢١٦-٢١٧، وانظر: لسان العرب (ر أ ى).

(٢) شعر الأحوص ١١٦.

(٣) انظر: معاني الأبنية في العربية ١٥٢-١٥٣.

وأَرَاكَ تَفْعَلُ مَا تَقُولُ وَبَعْضُهُمْ   مَذِقُ الحَدِيثِ يَقُولُ مَا لا يَفْعَلُ(١)

الفعل (أرى) مضارع دلّ على اليقين، فاعله ضمير مستتر تقديره (أنا)، والمفعول الأول الضمير المتصل (الكاف)، والمفعول الثاني (تفعل ما تقول) جملة فعلية مكونة من فعل مضارع فاعله ضمير مستتر يعود على المفعول الأول، ومفعوله (ما) الموصولة وصلتها.

اتصل بالفعل ضميران متصلان غير متحدي المعنى، مختلفان في النوع، فضمير الفاعل مستتر للمتكلم، وهو نوع من المتصل(٢)، والكاف للمخاطب.

ب- قال الشاعر:

رَأَيْنَـاكَ لَمْ تَعْـدِلْ عنِ الحَقِّ يَمْنَـةً   وَلا يَسْرَةً فِعْلَ الظَّلُومِ المُجَادِلِ

وَلَكِنْ أَخَذْتَ القَصْدَ جَهْدَكَ كُلَّهُ   وتَقْفُو مِثَـالَ الصَّالِحِينَ الأَوَائِلِ(٣)

(رأى) بصيغة الماضي بمعنى اليقين، فاعلها الضمير (نا الدالة على المتكلمين)، المفعول الأول الضمير (كاف المخاطب)، والمفعول الثاني (لم تعدل ..) جملة فعلية منفية بلم مكونة من فعل مضارع فاعله ضمير مستتر يعود على المفعول الأول، وجار ومجرور وظرف ومعطوفه متعلقين بالفعل، وجملة فعلية بدل من جملة المفعول الثاني فعلها محذوف تقديره (لم تفعل)، و(فعل الظلوم المجادل) مفعول مطلق للفعل المحذوف، أضيف إليه فاعله، وقد عطف عليها بلكن جملة مؤكدة لجملة الخبر.

الصورة الثانية: رأى، وفاعله (الضمير)، ومفعوله الأول (معرف بالألف واللام)، ومفعوله الثاني (الجملة الفعلية)

١- رأى، وفاعله (الضمير)، ومفعوله الأول (معرف بالألف واللام)، ومفعوله الثاني (جملة فعلية)، والقيد (حال)

تَرَى الرَّاغِبِينَ المُرْتَجِينَ نَوَالَهُ   يُحَيُّونَ بَسَّامَ العَشِيَّاتِ خِضْرَمَا

كَأَنَّهُمُ يَسْـتَمْطِرُونَ بَنَفْعِـهِ   رَبِيعًا مَرَتْهُ المُعْصِرَاتُ فَأَثْجَمَـا(٤)

---

(١) شعر الأحوص ٢١٤.

(٢) انظر: حاشية الخضري ١/٩٩.

(٣) شعر الأحوص ٢٢٩.

(٤) شعر الأحوص ٢٤٧.

(ترى) بمعنى اليقين، أي تعلم، فاعلها الضمير المستتر المقدر (بأنت)، والمفعول الأول (الراغبين) محلى بأل مشتق (اسم فاعل) تخصص بالوصف (المرتجين نواله)، والمفعول الثاني (يُحيُّون ..) جملة فعلية مكونة من فعل مضارع فاعله (الواو) ومفعوله (بسام العشيات) تخصص بالوصف (خضرما)، والخضرم الجواد الواسع العطاء، وأصل الوصف في الجماد[١]، وقد تخصص المفعول الأول بالحال الجملة الاسمية (كأنهم يستطرون ..).

٢- رأى، وفاعله (الضمير)، ومفعوله الأول (معرف بالألف واللام)، والقيد (ظرف)، ومفعوله الثاني (الجملة الفعلية)

وَأَرَى المَدينَةَ حِينَ صِرْتَ أَميرَهَا   أَمِنَ البَرِيءُ بِهَا وَنَامَ الأَعْزَلُ[٢]

(أرى) بمعنى أعلم، وفاعلها الضمير المستتر المقدر بـ(أنا)، والمفعول الأول (المدينة) معرّف بأل، والمفعول الثاني (أَمِنَ البَرِيء ..) جملة فعلية مكونة من فعل ماضٍ وفاعل وجار ومجرور متعلق بالفعل، وقد عطف على جملة الخبر الفعلية جملة أخرى فعلية، وقد تعلق الظرف وجملته (حين صرت أميرها) بالفعل (أرى) ففصل بين المفعول الأول والثاني، وحين ظرف زمان متصرف منصرف[٣].

الضرب الثالث: رأى، وفاعله (الضمير)، ومفعوله الأول: (ضمير التكلم)، ومفعوله الثاني (التركيب الشرطي)

أَرَانِي إِذَا عَادَيْتُ قَوماً رَكَنْتُم   إِلَيْهِمْ فَآيَسْتُمْ مِنَ النَّصْرِ مَطْمَعِي[٤]

الفعل (أرى) مضارع دلّ على الظنّ، فاعله ضمير مستتر وجوبا تقديره (أنا)، ومفعوله الأول ضمير المتكلم (الياء)، والمفعول الثاني (إذا عاديت قوما ركنتم إليهم) جملة شرطية مكونة من أداة الشرط غير الجازمة، وفعل الشرط الماضي، وفاعله الضمير (تاء المتكلم)، ومفعوله، ومن جواب الشرط الفعل الماضي وفاعله (تاء التكلم)، والجار والمجرور

---

(١) انظر: شعر الأحوص ٢٤٧ (الحاشية).

(٢) شعر الأحوص ٢١٤.

(٣) انظر: همع الهوامع ١٣٨/٣.

(٤) شعر الأحوص ١٩٦.

المتعلق به، والجملة الفعلية المعطوفة عليها، والضمير المستتر في الفعل (رأى) والضمير المتصل به متحدا المعنى.

الضرب الرابع: رأى، وفاعله (الضمير)، و(المصدر المؤول)

فَيَرَوْنَ أَنَّ لَهُمْ عَلَيْهِ سَوْرَةً   وَفَضِيلَةً سَبَقَتْ لَهُ لا تُجْهَلُ[١]

الفعل (يرون) دلّ على اليقين بمعنى يعلمون، فاعله الضمير (الواو)، وقد عمل الفعل في المصدر المؤول بالمفرد (أن له عليهم سورة وفضيلة ..) وهو مكون من أن والجار والمجرور خبرها (له)، واسمها والمتعلّق به ومعطوفه، وقد سدّ المصدر مسد مفعولي (يرون).

تعقيب:

١- وردت (رأى) تدل على اليقين في جميع المواضع إلا موضعا واحدا فهي تحتمل الظن، وكانت بصيغة المضارع في خمسة مواضع، ولقد ورد في حاشية الصبان: «ولغير الماضي، وهو المضارع والأمر واسم الفاعل واسم المفعول والمصدر من سوى هب وتعلم من أفعال الباب اجعل كل ما للماضي من أقسام»[٢].

٢- وقع المفعول الأول (المبتدأ) ضميرا في جميع المواضع إلا في موضعين كان معرفا بأل وتنوع المفعول الثاني (الخبر) فكان مفردا نكرة مشتقا في موضعين، وجملة فعلية في أربعة مواضع، وتركيبا شرطيا في موضع واحد، وهذا التنوع جائز، ورد في شرح المفصل: «وهما على شرائطهما وأحوالهما في أصلهما يعني شرائط المبتدأ والخبر وأحواله لا تتغير كذلك بدخول هذه الأفعال عليها»[٣].

٣- إن رأى وقعت في موضعين في شعر الأحوص بصرية فلم تنصب مفعولين[٤].

٤- اختصت النواسخ القلبية المتصرفة بأربعة أحكام، وهي: التعليق، والإلغاء، والاستغناء عن المفعولين بالمصدر المؤول، وجواز وقوع فاعلها ومفعولها الأول ضميرين، ولقد ظهر منها مع الفعل

---

(١) شعر الأحوص ٢١٢.

(٢) حاشية الصبان ٢٧/٢.

(٣) شرح المفصل ٢٧٨/٧.

(٤) شعر الأحوص ٩٩، ١٤٦.

(رأى) في هذه الأضرب جواز وقوع فاعلها ومفعولها الأول ضميرين متصلين متحدي المعنى مختلفين في النوع، والاستغناء عن المفعولين بالمصدر المؤول[١].

٥- استخدم الشاعر خاصية وقوع الفاعل والمفعول ضميرين متصلين لمسمى واحد في قوله: (أراني إذا عاديت ..)، واختصت بذلك أفعال القلوب دون باقي الأفعال إلا قليلا؛ لئلا يكون الفاعل مفعولا، بخلاف أفعال القلوب فإن مفعولها في الحقيقة مضمون الجملة لا المنصوب بها، فلا ضرر في اتحاده مع الفاعل، ولا توضع النفس مكانه عند الجمهور[٢]، وأتى في ثلاثة مواضع أخرى الفاعل والمفعول ضميرين متصلين بالفعل غير متحدي المعنى.

٦- إن في قول الشاعر: «فيرون أن له ..» اختصت (رأى) بأن سدّ مسد مفعوليها أنّ وصلتها، وإن كانت في تقدير المفرد لتضمنها المسند والمسند إليه صريحا، فعمل (رأى) في لفظ المصدر المتصيد وتقديره (يرون سورته وفضيلته عليهم)، وفي لفظ المعطوف لا في محل الجملة؛ لأنها ليست معلقة عنها. فذهب سيبويه إلى أنّ المصدر المؤول مفعول (ظن) ولا مفعول له آخر مقدر، وذهب الأخفش والمبرد إلى جعل المصدر المؤول في مقام المفعول الأول، وأن الخبر محذوف يقدر بثابت أو مستقر[٣]، والأصح –عندي- ما ذكر سيبويه. يقول الرضي: «ولا حاجة للتقدير ولو كان مقدرا لجاز إظهاره؛ إذ لم يسد مسدّه شيء حتى يكون واجب الإضمار»[٤]، والحقيقة أن سيبويه لم ينص على أن (أنّ) وصلتها سدت مسد مفعولي ظنّ إلا أنه يفهم من كلامه حيث منع الاقتصار على أحد المفعولين، والذي ذهب إليه من سدها مسد مفعولي ظن، هو مذهب الجمهور[٥].

---

(١) انظر: شرح الأشموني على ألفية ابن مالك المسمى منهج السالك إلى ألفية ابن مالك ٧٧/٢، حققه وشرح شواهده محمد محيي الدين عبد الحميد، الطبعة الثانية، ١٣٥٨هـ، ١٩٣٨م، مطبعة مصطفى البابي؛ وانظر: حاشية الخضري ١٥١/١، وانظر: النحو الوافي ٢٦/٢ وما بعدها.

(٢) انظر: شرح التسهيل ٩٢/٢، حاشية الخضري ٣٠١/١.

(٣) انظر: الكتاب ٤٠/١، همع الهوامع ٢٢٤/٢.

(٤) شرح الرضي ١٧١/٤.

(٥) انظر: النواسخ في كتاب سيبويه ٢٣٤، ٢٣٥، تأليف حسام النعيمي، بغداد، دار الرسالة للطباعة، ١٣٩٧هـ، ١٩٧٧م.

٧- إن في قول الشاعر: «أرى المدينة حين صرت أميرها، أمن البريء»، فصل بين المبتدأ (المفعول الأول) والخبر (المفعول الثاني) بالظرف، وهو جائز كما جاز في باب الابتداء.

٨- إن في قول الشاعر: «رأيناك لم تعدل عن الحق يمنة ..» أبدلت الجملة الفعلية المحذوفة الفعل (فعل الظلوم) من الجملة الفعلية المنفية (لم تعدل عن الحق يمنة ولا يسرة) بدل كل من كل، وذلك جائز؛ إذ الثانية أوفى من الأولى(١).

٩- ظهر أن استخدام الفعل (رأى) شائع في شعر الفرزدق والأحوص، أما جرير فقد استخدمها بنسبة لا بأس بها، وإن كانت أكثر أخواتها(٢).

علم:

علمت الشيءَ أعلمه علما: عرفته، علم بالشيء: شعر، وعلم الأمر: أتقنه، فعلم يتعدى إلى مفعولين(٣) إن دلّ على اليقين أو الرجحان، والغالب فيه اليقين(٤).

الضرب: علم، وفاعله (الضمير)، و(التركيب الشرطي)

سَتَعْلَمُ إِنْ عَادَيْتَنِي فَقْعَ قَرْقَرٍ ... أَمَالاً أَفَدْتَ لا أَبَالَكَ أَوْ عُدْمَا(٥)

ستعلم فعل مضارع دلَّ على اليقين، فاعله ضمير مستتر مقدر بـ(أنت)، وقد عُلق الفعل عن العمل في المفعولين، والتعليق هو إبطال العمل لفظا لا محلا، وهو مأخوذ من قولهم: امرأة معلقة، وسبب التعليق كون المعمول تاليا للفظ له الصدارة(٦)، وهو (إن) الشرطية، وجملتها (إن عاديتني فقع قرقر أمالا ..) المكونة من فعل الشرط وفاعله الضمير (تاء الخطاب) والمفعول به، والمنادى، ومن جملة جواب الشرط المحذوف الدال عليه الفعل المتقدم (ستعلم)، والجملة الاستفهامية في محل نصب سدت مسد مفعولي (ستعلم) المحذوف، وجملة (لا أبالك) اعتراضية

---

(١) النحو الوافي ٣/٦٨٦.

(٢) انظر: الجملة الخبرية في ديوان الفرزدق ٤٦، والجملة الخبرية في ديوان جرير ٥٠.

(٣) لسان العرب (ع ل م).

(٤) انظر: النحو الوافي ٢/١٢.

(٥) شعر الأحوص ٢٤٣.

(٦) انظر: شرح الرضي ٤/١٥٩، وانظر: شرح التسهيل ٢/٨٨.

دعائية فصلت بين المعطوف والمعطوف عليه، والجملة الشرطية في محل نصب سدت مفعولي (علم).

تعقيب:

برز في هذا الضرب خاصية التعليق التي امتازت بها أفعال القلوب المتصرفة، وذلك لأنها لا تؤثر فيما دخلت عليه تأثير الفعل في المفعول؛ إذ متناولها في الحقيقة ليس هو الأشخاص وإنما متناولها الأحداث التي تدل عليها أسامي الفاعلين والمفعولين، فهي ضعيفة العمل بخلاف أفعال التصيير[1]، ومع تعليق الفعل عن العمل في اللفظ فهو لم يخرج في وقوعه في أقوى أماكنه وهو تصدره على مفعوليه، عن أن يكون عاملا؛ لأن عمله في الموضع دون اللفظ لم يخرج به عن أن يكون عاملا، ولهذا إذا تسلط الفعل، بل العامل على الإطلاق على مبني لا يظهر العمل في لفظه، حكم بالعمل على موضعه[2].

عَدَّ:

في اللسان: «عدد: العدُّ إحصاء الشيء، وعددت من الأفعال المتعدية إلى المفعولين بعد اعتقاد حذف الوسيط، يقولون: عددتك المال، وعددت لك المال، قال الفارسي: عددتك وعددت لك، ولم يذكر المال»[3]، وهو من الأفعال الدالة على الظن، أثبتها الكوفيون، وبعض البصريين، ووافقهم ابن أبي الربيع وابن مالك، وأنكرها أكثرهم، وإن كانت بمعنى حسب من الحساب تعدت إلى واحد[4].

الضرب: عدّ، وفاعله (الضمير)، ومفعوله الأول (الضمير)، ومفعوله الثاني (النكرة)، والقيد (ظرف)

أَعُدُّكَ حِرْزًا إِنْ جَنَيْتُ ظُلَامَةً ... وَمَالاً ثَرِيًّا حِينَ أَحْمِلُ مَغْرَمَا[5]

---

(١) شرح الأشموني ١/٧٥، وانظر: حاشية الصبان ٢/٢٧.

(٢) انظر: المرتجل في شرح الجمل ١٥٣.

(٣) لسان العرب (ع د د).

(٤) همع الهوامع ٢/٢١٠-٢١١.

(٥) شعر الأحوص ٢٥٠.

(أعُدُّ) فعل مضارع معناه أظنك، فاعله ضمير مستتر، والمفعول به الأول (كاف الخطاب)، والمفعول الثاني (حِرْزا) نكرة جامد، والحِرْز: الموضع الحصين، وقد عطف على
٣ المفعول الثاني بالواو (مالا)، ففصل بين التابع والمتبوع بالجملة الاعتراضية (إن جنيت ظلامة)، وتعلق الظرف (حين وجملته) بالفعل (أعدك).

الباب الثاني: الجملة المنفية

الفصل الأول: نفي الجملة الاسمية المطلقة

النفي أسلوب لغوي تحدده مناسبات القول، وهو أسلوب نقض وإنكار، يستخدم لدفع ما يتردد في ذهن المخاطب[١]، فلا تكون الجملة منفية بالمعنى اللغوي الذي يترتب عليه الخضوع التام لنظام معين في تلك الجملة، إلاّ حين تكون مصدرة بأداة من أدوات النفي، وهي: (ليس، ما، لا، لم، لما، لن، إن)؛ فهذه الأدوات منها ما يختص بنفي الجملة الاسمية، ومنها ما يختص بنفي الجملة الفعلية، ومنها ما هو مشترك بينهما، فالنفي من المعاني العامة التي تصيب الجمل[٢]، وكل أداة في اللغة الفصحى تحتفظ برتبة خاصة، ورتبة أدوات الجمل جميعا هي الصدارة[٣]، والمقصود بالصدارة هنا صدارة المكان[٤].

إذن أصل الكلام هو الإثبات، وما النفي إلا عارض يعرض على بناء الجملة لا يغير شيئا في تركيبها، ولكن يغير مضمونها[٥]، فيفيد عدم ثبوت نسبة المسند للمسند إليه في الجملة الفعلية والاسمية على السواء، وذلك لأنه يتجه في حقيقته إلى المسند، وأما المسند إليه فلا ينفى.

ومن الممكن في الجملة الاسمية أن يتصدرها النفي، فيدخل على المبتدأ والخبر معا، ويمكن أن يتصدر النفي الخبر فحسب بوصفه المسند، وذلك إذا كان الخبر جملة، فتكون الجملة المنفية هي خبر المبتدأ، والجملة الكبرى مثبتة؛ لأن النفي لم يتصدر الجملة كلها، ولكنه دخل على عنصر مكون فيها، وهو الخبر، وهذا لا يعنينا هنا.

والذي أقصد إليه في البحث هو النفي اللغوي، فلم أتعرض للنفي الضمني الذي يمكن أن

---

(١) في النحو العربي نقد وتوجيه، الدكتور مهدي المخزومي ٢٤٦، نقلا من الجملة الخبرية في ديوان الفرزدق ٢١٥.

(٢) انظر: أساليب النفي في العربية دراسة وصفية تاريخية ص١٥، تأليف الدكتور مصطفى النحاس، كلية الآداب والتربية، جامعة الكويت.

(٣) اللغة العربية معناها ومبناها ١٢٦.

(٤) مغني اللبيب وبهامشه حاشية الشيخ محمد الأمير ١/ ٢٠.

(٥) بناء الجملة هو التركيب المنطوق الذي يوحد بين الفكرة النظرية والنطق الفعلي، وهذا البناء لا يكون إلاّ وفقا لصورة ذهنية سابقة، وهي البنية الأساسية. في بناء الجملة العربية ٣٧٥.

يفهم من دلالة بعض الأفعال والأسماء ومصادرها، مثل: (امتنع، وأبى، ورفض، وغير، ودون، ..)؛ ولا للنفي الضمني الذي يفهم من بعض التراكيب، مثل الاستثناء في الكلام التام الموجب، وغيره ..؛ وذلك لأن النفي في كل منها نفي خاص ببعض التراكيب، وبعض الألفاظ، لا نفي لغوي ثابت في وسيلة، موحد لفظا ومعنى في دلالته على السلب[1].

يتضمن هذا الفصل مبحثين، يدرس المبحث الأول الجمل الاسمية الخبرية المنفية بـ(لا) في شعر الأحوص، ويدرس المبحث الثاني الجمل الاسمية الخبرية المنفية بـ(ما) في شعر الأحوص. فكان النفي في الجملة الاسمية المطلقة في ثلاثة مواضع، وكان النفي في الجملة الاسمية المقيدة في ستة مواضع، استخدمت الجملة الاسمية الخبرية المنفية في شعر الأحوص بنسبة ٢,٨% من مجموع شعر الأحوص، وهذا يدل على قلة استخدامها عنده.

---

(١) انظر: في بناء الجملة العربية ٣٧٥-٣٧٨.

المبحث الأول: الجملة المنفية ب(لا)

(لا) هي أقدم أدوات النفي في العربية على ما يبدو، وهي تدخل على الاسم وعلى الفعل، واستعمالها مع الفعل أكثر من استعمالها مع الاسم، إلاّ أن نفي الجنس بها أبلغ من نفي الفعل[1].

ويراد بها عند دخولها على الأسماء النفي العام أو النفي الخاص[2]، فإن قُصد بها التنصيص على العموم أشبهت (إنّ)، ووجه المشابهة أن (إنّ) لتوكيد الإثبات؛ إذ معناها التحقيق لا غير، و(لا) لتوكيد النفي[3]، فلما توغلتا في الطرفين، تشابهتا، فأعملت (لا) عملها بشروط خاصة حددها النحاة[4]، وهي:

أولا: أن تدخل على نكرة، فلا تعمل في معرفة بإجماع البصريين.

ثانيا: ألا يفصل بينها وبين اسمها بشيء.

ثالثا: أن يكون اسمها النكرة غير معمول لغير (لا).

رابعا: ألا تتكرر، فإن كررت لم يتعين إعمالها، بل يجوز.

خامسا: أن يقصد بها النفي العام.

فإن فقدتا شرطا من شروط الإعمال أهملتا، وإن أهملت (لا) التبرئة بسبب دخولها على المعرفة أو الفصل بينها وبين معمولها؛ ولم تتكرر، خرجت من معنى توكيد النفي إلى معنى (لا) التي لنفي الواحد، وهو نفي الحال عند الإطلاق، أي مطلق النفي.

وبنيت استنتاجي هذا على ثلاثة نصوص، الأول عن الصبان، فهو يقول: «والمهملة كالعاملة عمل ليس»[5]، فهما في المعنى متشابهان، ولكنهما في الإعمال والإهمال مختلفان[6].

---

(١) انظر: أساليب النفي في العربية ٣١.

(٢) انظر: شرح المفصل ١٠٩/٨، وانظر: رصف المباني ٣٣٥.

(٣) انظر: شرح الرضي ١٦٠/٢، الجنى الداني ٢٩٢.

(٤) انظر: شرح التسهيل ٥٣/٢، وانظر: مغني اللبيب ٣٩٥/١، وانظر: همع الهوامع ١٩٤/٢، ١٩٨.

(٥) حاشية الصبان ٢/٢.

(٦) همع الهوامع ٢٠٦/٢.

والثاني: عن السيوطي، فهو يقول: «إذا لم تعمل (لا) إما لأجل الفصل، أو لكون مدخولها معرفة، فمذهب سيبويه والجمهور لزوم تكرارها؛ ليكون عوضا عما فاتها من مصاحبة ذي العموم، أو لأن العرب جعلتها في جواب: من سأل، بالهمزة، وأم، والسؤال بهما لا بد فيه من العطف، فكذلك الجواب»[١].

الثالث: عن الرضي، بعد ذكره وجوب الإلغاء والتكرير مع المعرفة والمفصول، يقول: «فإنه جعل تكريرها منبّها على كونها لنفي الجنس في النكرات؛ لأن نفي الجنس هو تكرير النفي في الحقيقة، وأمّا في المعارف، فالتكرير جبران لما فاتها من نفي الجنس الذي لا يمكن أن يحصل في المعرفة»[٢].

- يقصد الصبان أن معنى (لا) عند الإهمال مع عدم التكرير كمعنى ليس؛ وذلك لأنه ينص في موضع آخر على إفادتها نفي الجنس وهي مهملة عند دخولها على المعرفة مع التكرير.

- إذن التكرار عوضا —كما ذكر السيوطي- وجبرا لما فاتها من الدلالة على النفي العام، فلما عدم هذا العوض والجبر ذهب منها نفي الجنس، ولم يوجد دليل لينبه عليه كما ذكر الرضي، فأصبحت للنفي المطلق.

يتمثل هذا النفي في موضع واحد في الجملة الاسمية الخبرية من شعر الأحوص.

الضرب: لا والمبتدأ (المعرفة)، والقيد الأول (جار ومجرور)، والفاصل (جملة اعتراضية)، والخبر (النكرة)، والقيد الثاني: (حال)، والقيد الثالث (تمييز)

فَلا أَنَا مِمَّا قَدْ بَدَا مِنْكِ فَاعْلَمِي ... أَصَبُّ بَعِيدًا مِنْكِ قَلْبًا وَأَوْجَعُ[٣]

(لا) النافية للجنس مهملة، والمبتدأ (أنا) ضمير التكلم منفصل، والخبر (أصب وأوجع) نكرة مشتق (اسم تفضيل) تعلق به الجار والمجرور المتقدم (مما قد بدا منك)، و(مِنْ) هنا جاءت لإفادة التعليل، تخصصت النكرة كذلك بالحال من ضميرها (بعيدا منك)، وبالتمييز (قلبا)، وقد فصل بين الخبر وتمييزه الحال، وفصل بين الخبر ومعطوفه كلٌّ من الحال والتمييز، وأخيرا فصل بين المبتدأ

---

(١) المصدر السابق.

(٢) شرح الرضي ١٦١/٢.

(٣) شعر الأحوص ١٧٢.

والخبر بالجملة الاعتراضية (فاعلمي)، وكل الفصول السابقة جائزة. وفي البيت مخالفة لجمهور النحاة[١]، فقد أوجبوا تكرار (لا) إذا كان اسمها معرفة، والأحوص ترك التكرير رغم تعريف الاسم، فلعل البيت على مذهب المبرد وابن كيسان، فهما خالفا الجمهور بإجازتهما عدم التكرار.

ومن الممكن حمل البيت على ضرورة الشعر، مع ضعف كما ذكر سيبويه[٢].

وكما أن البيت ضعيف في تركيبه، كذلك في معناه، فمعنى البيت –كما ورد عند المحقق والشارح الدكتور سعد ضناوي– ما كان قلبي أكثر شوقا من قلبك، ولا أكثر توجعا وألما مما تبدين[٣]، وهو يخاطب الطائر، فكيف ينفي عن نفسه كثرة الشوق والألم ويثبته لهذا الطير؛ بسبب ما بدا منه من شجو وتفجع، والمقام مقام غزل وبكاء على المحبوبة!! فلا يتناسب مضمون الكلام مع مقتضى الحال، حتى أن محقق شعر الأحوص الأستاذ سليمان جمال يعلق: «كذا بالأصل، ولعل الصواب:

أَصَبُّ بِسُعْدَى مِنْكِ قَلْبًا وَأَوْجَعُ   بَلَى أَنَا مِمَّا قَدْ بَدَا مِنْكِ فَاعْلَمِي»[٤]

وكذلك من الممكن للخروج من الضعف وجوه أخرى، مثلا اعتبار (لا) للوحدة ولا يشترط فيها التكرار أو اعتبارها نافية للجنس، وكررت ثم حذفت، والتقدير: «فلا أنا ... أحب ... ولا أوجع». ولكن لا داعي لتقدير محذوف مادام البيت جائزا على الوجه المذكور رغم ضعفه.

تعقيب:

١- لم يرد هذا الضرب عند الفرزدق وجرير، ولكن دخلت (لا) عندهما على النكرة ولم تعمل ولم تكرر[٥]، فكانت مخالفة لما نصّ عليه ابن هشام في عدم تكرارها موافقة لآراء النحاة في دخولها على النكرة[٦].

---

(١) انظر: المقتضب ٣٥٩/٤، وانظر: شرح الرضي ١٦١/٢.

(٢) انظر: الكتاب ٢٧٤/٢، وانظر: الأصول ٣٩٢/١، وانظر: ارتشاف الضرب ١٣٠٩/٣.

(٣) ديوان الأحوص الأنصاري ١١٤ (الحاشية).

(٤) شعر الأحوص ١٧٢ (الحاشية).

(٥) انظر: الجملة الخبرية في ديوان الفرزدق ٢٣٤-٢٣٥، والجملة الخبرية في ديوان جرير ٢٤٠.

(٦) انظر: مغني اللبيب ٤٠٢/١.

المبحث الثاني: الجملة المنفية بـ(ما)

(ما) تفيد مطلق النفي عند الرضي[١]، ونفي الحال في الإطلاق عند غيره[٢]، وهي حرف غير مختص، يدخل على الأسماء والضمائر والأفعال، وفي دخولها على الاسم مذهبان: أهل الحجاز يعملونها، وبنو تميم يهملونها[٣]، أما سيبويه فيختار إهمالها في قوله: «هذا باب ما أُجري مجرى ليس في بعض المواضع بلغة أهل الحجاز، ثم يصير إلى أصله، وذلك الحرف (ما). تقول: ما عبد الله أخاك، وما زيد منطلقا، وأما بنو تميم فيجرونها مجرى أمّا وهل، أي لا يعملونها في شيء، وهو القياس؛ لأنه ليس بفعل، وليس ما كليس، ولا يكون فيها إضمار، وأما أهل الحجاز فيشبّهونها بليس؛ إذ كان معناها كمعناها»[٤].

والحجازيون لا يعملونها مطلقا، بل يضعون لها شروطا:

أولا: ألا يقترن اسمها بإن الزائدة، فإن اقترن بها بطل عملها وجوبا.

ثانيا: ألا ينتقض نفي خبرها بإلا، فإن انتقض بطل عملها.

ثالثا: ألا يتقدم الخبر على الاسم، خلافا للفراء.

رابعا: ألا يتقدم معمول خبرها على اسمها.

خامسا: ألا تؤكد بما، فإن أكدت بطل عملها.

سادسا: ألا يبدل من خبرها موجب، فإن أبدل بطل عملها[٥].

وقعت الجملة الاسمية الخبرية منفية بـ(ما) ضمن شعر الأحوص في موضعين.

---

(١) انظر: شرح الرضي ٢/١٨٥.

(٢) انظر: حاشية الخضري ٢٣٠.

(٣) أساليب النفي في العربية ٥١.

(٤) الكتاب ١/٥٧.

(٥) انظر: الجنى الداني في حروف المعاني ٣٢٣ وما بعدها، وانظر: شرح التصريح بمضمون التوضيح ١/١٩٧ وما بعدها، وانظر: همع الهوامع ٢/١١٠.

الضرب الأول: ما، واسمها (المعرفة)، وخبرها (الجار والمجرور)، والقيد (جار ومجرور).

(وَمَا شَجْوُهَا كالشَّجْوِ مِنِّي) وَلا الَّذي   إِذَا جَزِعَتْ مِثْلَ الذي مِنْهُ أَجْزَعُ[1]

اسم (ما) (شجوها) معرّف بإضافة الضمير (هاء الغيبة) إليه، والخبر متعلّق الجار والمجرور المحذوف (كالشجو)، تخصص المجرور بالجار والمجرور (مني)، وقد عطف على الجملة المنفية بما جملة أخرى منفية بـ(لا) تنبيها على كونها (لا) النافية للجنس[2].

الضرب الثاني: ما، وخبرها (الجار والمجرور)، والفاصل (جملة اعتراضية)، واسمها (النكرة)

(مَا لِجَدِيدِ المَوْتِ يَا بِشْرُ لَذَّةٌ)   وَكُلُّ جَدِيدٍ تُسْتَلَذُّ طَرَائِفُهْ[3]

اسم (ما) (لذة) نكرة جامد مرفوع مؤخر، والخبر متعلّق الجار والمجرور (لجديد الموت) المحذوف، تقدم الخبر وهو جار ومجرور على اسم (ما)، وفصل بين المبتدأ والخبر الجملة الاعتراضية (يا بشر) المكونة من حرف النداء والمنادى المبني على الضم، واختلف في إعراب خبر (ما) إن تقدم على اسمها، وهو ظرف أو جار ومجرور، فمنهم من منع النصب، ومنهم من جوّزه للتوسع في أشباه الجمل[4]، ومنهم من جوّز النصب إن كان الظرف المقدّم معمول الخبر، ومنع إن كان هو الخبر، وهو ظاهر كلام ابن مالك في كتبه، وابن هشام في (الجامع)، بينما يرجح السيوطي النصب إذا كان الظرف المقدم هو الخبر، والمنع إن كان معموله[5].

تعقيب:

١- وقع الخبر في الموضعين شبه جملة، فلم يظهر مذهب الشاعر في إعمال (ما) أو إهمالها. قال المالقي[6]: (ما) ترفع الاسم وتنصب الخبر عند أهل الحجاز ونجد، وزاد المرادي:

---

(١) شعر الأحوص ١٧٢.

(٢) انظر: فصل تأكيد الجملة الاسمية المنفية ص٣٠٧.

(٣) شعر الأحوص ٢٠١.

(٤) انظر: التصريح بمضمون التوضيح ١/٦٥١.

(٥) انظر: همع الهوامع ٢/١١٤.

(٦) رصف المباني ٣٧٧.

«وقيل عند أهل تهامة»[١]، فالشاعر من قبيلة الأزد، وهي من القبائل اليمنية التي سكنت الحجاز، فمن المؤكد أنه يعملها كالحجازيين، وإن كانت على غير اللغة اليمنية؛ لأنه ولد وعاش في المدينة، ولأن اللغة الحجازية هي أفصح اللغات، ومعظم القرآن حجازي، فالجار والمجرور في محل نصب[٢].

٢- لقد اختلف الأمر في (ما) عند جرير والفرزدق التميميين، فقد جاءت عندهما باللغتين الحجازية (الإعمال)، والتميمية (الإهمال)، ولكن غلبت التميمية[٣].

٣- في الضرب الثاني تقدم الخبر، وهو شبه جملة على الاسم، وقد اختلف النحاة في إعرابه عند تقدمه.

---

(١) الجنى الداني ٣٢٢.

(٢) انظر: شرح التسهيل ١/٣٨٥.

(٣) انظر: الجملة الخبرية في ديوان الفرزدق ٢٢٥-٢٢٦، والجملة الخبرية في ديوان جرير ٢٥٧.

الفصل الثاني: نفي الجملة الاسمية المقيدة

الجملة الاسمية المصدرة بفعل ناسخ تنفى كسائر الجمل المثبتة بأدوات النفي، يقول ابن يعيش: «اعلم أن النفي إنما يكون على حسب الإيجاب؛ لأنه إكذاب له، فينبغي أن يكون على وفق لفظه لا فرق بينهما، إلا أن أحدهما نفي، والآخر إيجاب»(١)، فتنفى هذه الجملة بأدوات النفي الخاصة بالجملة الفعلية، غير أنها تتميز بأن فعلا من أفعال كان وأخواتها يتجرد للدلالة على النفي المطلق، فتزيد أدوات النفي في الجملة المصدرة بكان أو إحدى أخواتها بالأداة (ليس)، عند من اعتبرها وأخواتها أدوات(٢)، أو عند من أعتبرها وحدها أداة(٣)، عن سائر الجمل الاسمية المقيدة بالنواسخ الأخرى.

وإن تأثر النحاة بالعمل النحوي للأدوات، والموقع الإعرابي للكلمات، جعلهم يدرسون أدوات النفي دراسة متفرقة، ولكن يجب أن يقال إنهم أشاروا إلى إفادة هذه الأدوات النفي، وإن كان سيبويه قد جمعها في شيء من الإيجاز؛ ليحدد الدلالة الزمنية لها، وليقابلها بما يناقضها معنويا من إثبات، ويتضح ذلك في قوله: «هذا باب نفي الفعل: إذا قال: فَعَل فإنّ نفيه: لَمْ يَفْعَلْ، وإذا قال: قد فَعَلَ، فإنَّ نفيه: لَمَّا يَفْعل، وإذا قال: لقد فَعَل، فإنّ نفيه: ما فعَل؛ لأنه كأنَّه قال: والله لقد فَعَلَ، فقال: والله ما فَعَلَ، وإذا قال: هو يَفْعل، أي هو في حال فِعْل، فإنَّ نفيه: ما يَفعلُ، وإذا قال: هو يَفْعَلُ، ولم يكن الفعلُ واقعًا فنفيُه: لا يَفعلُ، وإذا قال: لَيَفْعَلَنَّ، فنفيه: لا يَفعل، كأنّه قال: والله لَيَفْعَلَنَّ، فقلت: والله لا يَفعَل. وإذا قال: سوف يَفعَل، فإنَّ نفيه: لن يَفْعَلَ»(٤). وبالإضافة إلى ما يفيده هذا من إشارة إلى فهم النحاة القدماء للدلالة المعنوية لأدوات النفي، فإنه يشير كذلك إلى تقسيم الزمن إلى ثلاثة أقسام، أولها ما يفيد النفي في الزمن الماضي، وثانيها ما يفيد نفي الفعل في الزمن الحالي، وثالثها ما يفيد نفي الفعل في

---

(١) شرح المفصل ١٠٧/٨.

(٢) انظر: كتاب حروف المعاني ٦، ٨، صنعه أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي (ت: ٣٤٠هـ)، حققه وقدم له الدكتور علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، دار الأمل؛ وانظر: اللغة العربية معناها ومبناها ١٢٨.

(٣) اعتبرها الفارسي أبو بكر ابن شقير أداة من دون أخواتها. انظر: شرح ابن عقيل ٢٦٢/١.

(٤) الكتاب ١١٧/٣.

المستقبل المباشر، فلكل زمن أداته[1].

يتضمن هذا الفصل مبحثين، المبحث الأول: نفي الجملة الاسمية المصدرة بكان أو إحدى
٣ أخواتها، والمبحث الثاني: نفي الجملة الاسمية المصدرة بظن أو إحدى أخواتها.

أما أفعال المقاربة فلم تأت متصدرة للجملة الاسمية الخبرية المنفية في شعر الأحوص. فكانت الجملة الاسمية المقيدة منفية في ستة مواضع.

---

(١) انظر: الجملة الخبرية في نثر الجاحظ ٣١٦.

المبحث الأول: نفي الجملة الاسمية المصدرة بكان أو إحدى أخواتها

دخل على الجملة الاسمية المصدر بكان أو إحدى أخواتها من أدوات النفي في شعر الأحوص: (ليس، وما، ولم). وسوف يعرّف البحث بكل أداة على حدة موضحا تأثيرها على أضرب الجمل الاسمية في شعر الأحوص.

أولا: (ليس)

اختلفوا في فعلية ليس، فذهب الجمهور إلى أنها فعل، أما الفارسي في أحد قوليه يرى أنها حرف، وكذلك أبو بكر بن شقير(١)، ويعلل العكبري سبب اعتبارها حرفا بقوله: «ومن عبر من البصريين عنها بالحروف فقد تجوّز؛ لأنه وجدها تشبه الحرف في أنها لا تدل على الحدث، وإنما هي أفعال لفظية»(٢)، أما المالقي فيأتي برأي وسط «بأنها ليست محضة في الحرفية، كما أنها ليست محضة في الفعلية»(٣)، ويرى الخليل أن أصلها لا أيس، فطرحت الهمزة وألزقت اللام بالياء(٤)؛ ولذلك اعتبرها الدكتور مصطفى النحاس من أدوات النفي المركبة(٥)، ووزنها (فَعِل) بالكسر، فخفف ولزم التخفيف لثقل الكسرة على الياء، وهي تستعمل عند الإطلاق لنفي الحال، أما إذا قيدت تكون بحسب الزمن المقيدة به(٦)، ويذكر الدكتور تمام حسان أن زمنها عند النحاة هو الماضي، وجهتها النفي، أما هو فيذهب إلى أنها لنفي الحاضر(٧)، وهي لا تتصرف، وتلازم النقصان، فترفع الاسم وتنصب الخبر، فيعلل ابن الخباز امتناع تصرفها؛ «لأنها تنفي ما في الحال، فأشبهت (ما) النافية»(٨).

---

(١) انظر: شرح ابن عقيل ٢٦٢/١.

(٢) اللباب في علل البناء والإعراب ١٦٤/١.

(٣) رصف المباني ١١.

(٤) لسان العرب (ل ي س).

(٥) انظر: أساليب النفي في العربية ٧١.

(٦) همع الهوامع ٧٤/٢، ٧٩.

(٧) اللغة العربية معناها ومبناها ١٢٩.

(٨) توجيه اللمع ١٣٥.

وقد ورد النفي بها في شعر الأحوص في موضعين.

الضرب الأول: ليس، واسمها (الضمير)، وخبرها (الجار والمجرور)

وَغَيَّرَهَا طُولُ التَّقَادُمِ وَالبِلَى (فَلَيْسَتْ كَمَا كَانَتْ تَكُونُ عَلَى العَهْدِ)(١)

(ليس) لنفي الحال، واسمها (ضمير مستتر) تقديره: هي، والخبر متعلّق شبه الجملة (كما كانت ..) المحذوف، وتكونت شبه الجملة من حرف الجر (الكاف)، و(ما) المصدرية، وصلتها الجملة المصدرة بناسخ وهو (كان)، واسمه الضمير المستتر وخبره أيضًا الفعل الناسخ المضارع (تكون)، والجار والمجرور المتعلق به.

والأصل في الكون العام خبر كان أن يحذف إن دلت عليه شبه الجملة، فإذا بني الكلام على ذكره جاز إظهاره(٢)، أما إظهاره بعد حذفه منعه ابن يعيش؛ حيث صار أصلا مرفوضا، إلا إن ذكرته أولا لم يمنع مانع من ظهوره(٣)، ولقد اجتمع في البيت ثلاثة نواسخ.

الضرب الثاني: ليس، واسمها (النكرة المختصة)، وخبرها (الظرف)

وَلَيْسَ عَطَاءٌ كانَ في اليَوْمِ مَانِعِي إذا عُدْتُ مِنْ إِعْطَاءِ أَضْعَافِهِ غَدًا(٤)

ليس لنفي المستقبل، ولقد ذكر الزمخشري عدم جواز تقييدها بظرف للمستقبل(٥)، إلا أنها تقيدت بظرف للمستقبل هنا، وهو: (غدا)، ولقد ورد مثل ذلك في قوله تعالى: ﴿أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ﴾(٦)، وقد أجاز أبو العباس المبرد وابن درستويه نفيها المستقبل وإن كانت بصيغة الماضي، فهي تخالف سائر الأفعال في الدلالة على المضي، وذلك لشبهها

---

(١) شعر الأحوص ١٣١.

(٢) إعراب الجمل ٢٨٣.

(٣) انظر: شرح المفصل ١/٩٠.

(٤) شعر الأحوص ١٢٥.

(٥) شرح المفصل ١/١١١.

(٦) سورة هود، الآية ٨.

بالحرف في الجمود والمعنى، فتكون بحسب ما تقيدها من الزمن[١].

فاسمها (عطاء) نكرة جامد تخصص بالوصف الجملة الفعلية المنسوخة (كان في اليوم مانعي) المكونة من فعل ناقص واسمه الضمير المستتر وخبره (مانعي) نكرة مشتق أضيفت إلى ياء المتكلم، وتعلق به الجار والمجرور (في اليوم)، وخبر ليس (إذا عدت من إعطاء ..) ظرف لما يستقبل من الزمان في محل نصب أضيف إلى الجملة الفعلية بعده.

تعقيب:

١- وردت ليس في الموضع الأول لنفي الحال، وفي الموضع الثاني للنفي في الزمن المستقبل.

٢- جاء خبر ليس في الموضعين شبه جملة، ولم يأت مفردا ولا جملة، ولقد وقع هذا الضرب عند جرير، ولم يأت عند الفرزدق[٢].

خرجت (ليس) في موضع واحد في شعر الأحوص من الفعلية إلى الحرفية، فكانت حرفا ناصبا للمستثنى بمنزلة (إلا)[٣].

٣- في كل من الموضعين تضمنت الجملة الكبرى المنسوخة جملة صغرى منسوخة بكان، فظاهرة اجتماع النواسخ برزت عنده في الضرب الأول.

ثانيا- النفي بـ(ما):

(ما) النافية هي من الأدوات المشتركة التي تدخل على الأسماء والأفعال[٤]، فإذا دخلت على الماضي تركته على معناه من المضيّ، وإذا دخلت على المضارع خلصته للحال شرط انتفاء قرينة خلافه[٥]، ولا عمل لها في الفعل لعدم اختصاصها به[٦].

---

(١) انظر: حاشية الصبان ٢٢٧/١.

(٢) انظر: الجملة الخبرية في ديوان الفرزدق ٢١٧-٢٢١، والجملة الخبرية في ديوان جرير ٢٦٠.

(٣) انظر: شعر الأحوص ٢٥٠.

(٤) أساليب النفي في العربية ٥٥.

(٥) مغني اللبيب ٤٩٤/١.

(٦) رصف المباني ٣١٣.

ولا يجوز أن يُقدَّم ما بعد (ما) عليها، فهي يستأنف بها النفي؛ إذ لها الصدارة، وإنما يجوز ذلك مع لم، ولن، ولا؛ فساغ مع لم ولن ذلك لأنهما لما اختصتا بالدخول على الأفعال صارتا كالجزء منها، فكما يجوز تقدم منصوب الفعل عليه، كذلك يجوز التقديم مع لم ولن؛ لأنها كأحد حروفه، وأيضا فإن لم أفعل نفي فعلت، ولن أفعل نفي سأفعل كما ذكر سيبويه، وحكم النفي حكم إيجابه، فكما يسوغ في الإيجاب التقديم، فكذلك مع النفي، وأما (لا) ساغ أن يقدم ما بعدها عليها، وإن كانت قد يتلقى بها القسم وتدخل على الأسماء والأفعال؛ لأنها تصرفت تصرفا ليس لغيرها بدخولها على المعرفة والنكرة، ولأن العامل يتخطاها فيعمل فيما بعدها(١).

والمتتبع للنصوص العربية يجد أن (ما) يكثر دخولها على المضارع مرادا به الحال، أما دخولها على الماضي فقد ذكر الزمخشري أنه لا يكون إلا وهو قريب من الحال(٢)، ولقد دخلت ما على كان وهي في صيغة الماضي في موضع واحد من شعر الأحوص.

الضرب: ما، وكان، واسمها (الضمير)، وخبرها (الجملة الفعلية)

وَمَا كُنْتُ أَدرِي قَبْلَهَا أَنَّ ذَا الهَوَى ... يَزِيدُ اشْتِيَاقًا أَنْ تَحِنَّ الأباعِرُ(٣)

كان: فعل ماضٍ ناقص دلَّ المقام على قربه من الحال، انتفى بـ(ما)، واسمه الضمير المتصل (تاء المتكلم)، والخبر (أدري قبلها أن ذا الهوى ..) جملة فعلية مكونة من فعل مضارع وفاعله ضمير مستتر يعود على اسم كان، وظرف متعلق بالفعل (قبلها)، ومصدر مؤول سدَّ مسدَّ مفعولي (درى)، وهو مكون من أنّ واسمها وخبرها الجملة الفعلية المكونة من الفعل (يزيد) وفاعله المصدر المؤول (أن تحن الأباعر)، ومفعوله الأول المحذوف المقدر (يزيده اشتياقا أن تحن الأباعر)، ومفعوله الثاني: (اشتياقا).

النفي بلم:

(لم): حرف يجزم الأفعال المضارعة على اختلاف أنواعها، وينفيها إلا أنها تخلص معنى

---

(١) انظر: شرح المفصل ١١٣/٧.

(٢) انظر: شرح المفصل ١٠٧/٨، وانظر: شرح التسهيل ٢٣/١، وانظر: أساليب النفي في العربية ٥٦.

(٣) شعر الأحوص ١٤٥.

الفعل المضارع إلى الماضي، وإن كان لفظها يصلح للحال والاستقبال[١]، ومنفيها يحتمل الاستمرار، ويحتمل الانقطاع[٢]، ففي (لم) زيادة فائدة ليست في (ما)، وذلك أن (ما) إذا نفت الماضي كان المراد ما قرب من الحال، و(لم) تنفي الماضي مطلقا[٣]. وقد وردت (لم) نافية للمضارع الناسخ في موضعين.

الضرب الأول: (لم)، و(يكون)، والاسم (الضمير)، والقيد الأول (جار ومجرور)، والقيد الثاني (ظرف)، والخبر (النكرة)

وَلَمْ أَكُ لِلإِحْسَانِ لَمَّا اصْطَفَيْتَنِي كَفُورًا وَلَا لاعًا من المِصْرِ قُعْدَدَا[٤]

أَكُ: فعل مضارع ناقص مجزوم بـ(لم)، وعلامة جزمه السكون، وحذفت النون منه تخفيفا؛ لكثرة الاستعمال مع شبهها بحروف العلة[٥]، واسمه ضمير مستتر تقديره (أنا)، وخبره (كفورا) نكرة مشتق (صفة مشبهة) تعلق به شبها الجملة المتقدمان عليه (للإحسان، ولما اصطفيتني)، والقول بظرفية (لما) رأى ابن السراج والفارسي وابن جني وجماعة حتى قالوا: إنها ظرف بمعنى حين، ومذهب سيبويه وابن خروف أنها حرف، ويقتضي جملتين، وجدت ثانيتهما عن وجود أولاهما[٦]، وقد عطف على الخبر بمشتق (لاعا) صفة مشبهة على صيغة اسم الفاعل. ورجل لاع: حريص سيئ الخلق، جزوع على الشدائد، وفعله: لاع يلاع فهو لاع ولائع، ولاع أكثر[٧]. وتخصص المعطوف بالوصف (قعددا) وبالجار والمجرور (من المصر)؛ والمصر: الحدُّ في الأرض خاصة، والمصر: البلد[٨].

---

(١) انظر: رصف المباني ٢٨٠، وانظر: مغني اللبيب ١/٤٥٤.

(٢) انظر: أساليب النفي في العربية ٩٩.

(٣) انظر: شرح المفصل ٨/١١٠.

(٤) شعر الأحوص ١٢٣.

(٥) انظر: همع الهوامع ٢/١٠٧.

(٦) انظر: مغني اللبيب ١/٤٦٠، همع الهوامع ٣/٢٢٠.

(٧) شعر الأحوص ١٢٣ (الحاشية).

(٨) لسان العرب (م ص ر).

الضرب الثاني: (لم)، و(يُمس)، والاسم (الضمير)، والقيد (الجار والمجرور)، والخبر (الجملة الفعلية)

طَرِيدٌ تَلافَاهُ يَزِيدٌ بِرَحْمَةٍ   (فَلَمْ يُمْسِ مِنْ نَعْمَائِهِ يَتَعَذَّرُ)(١)

يُمْسِ: فعل مضارع ناقص، مجزوم بـ(لم)، وعلامة جزمه حذف حرف العلة من آخره، وقد دلّ على الاستمرار، واسم أمسى الضمير المستتر المقدر بـ(هو)، والخبر (من نعمائه يتعذر) جملة فعلية مكونة من فعل مضارع فاعله ضمير مستتر يعود على اسم (أمسى)، وجار ومجرور متعلّقان بالفعل يتعذر متقدمان عليه.

تعقيب:

يلاحظ في أضرب الجملة المنفية المصدرة بكان أو إحدى أخواتها المنفية:

١- تنوع النفي، فكان النفي بليس في موضعين، وبما في موضع واحد، وبلم في موضعين، وكذلك كان عند كل من الفرزدق وجرير بالإضافة إلى النفي بلا، ولما، ولن(٢).

٢- أن كان المنفية بـ(ما) دلت على الماضي القريب الوقوع.

٣- أن (لم) نفت الفعل الناسخ (كان) مرة، وهو مضارع، فحذفت لامه، ونفت الفعل (أمسى) مرة.

---

(١) شعر الأحوص ١٤٢.

(٢) انظر: الجملة الخبرية في ديوان الفرزدق الفصل الثاني الجملة المنفية، وانظر: الجملة الخبرية في ديوان جرير الفصل الثاني الجملة المنفية.

المبحث الثاني: نفي الجملة الاسمية المصدرة بظن أو إحدى أخواتها

نفيت هذه الأفعال في شعر الأحوص بأداة من أدوات نفي الجملة الفعلية، وهي (لم)، فكانت منفية في موضعين بفعل واحد لم يرد في حالة الإثبات في الجملة الاسمية المصدرة بظن أو إحدى أخواتها في شعر الأحوص، وهو (ترك)، ولقد ورد بعض من هذه الأفعال منفية (وجد، ورأى، وترك)، إلا أنه لم ينصب مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر(١).

ترك: الترك: وَدْعُكَ الشيءَ، والترك: الإبقاء(٢)، وهو من أفعال التحويل، وأنكر بعضهم تعديته(٣).

الضرب: (لم)، و(يترك)، وفاعله (الضمير)، ومفعوله الأول (النكرة المختصة)، ومفعوله الثاني (جملة اسمية)

قال الأحوص:

وَلَمْ يَتْرُكُوا ذَا لِبْسَةٍ رَأْيُهُ عَمًى   وَلَمْ يَتْرُكُوا ذَا الدَّرْءِ حَتَّى تَقَوَّمَا(٤)

(يتركوا) فعل مضارع مجزوم بـ(لم)، وفاعله الضمير المتصل (واو الجماعة)، ومفعوله الأول (ذا لبسة) نكرة تخصصت بالإضافة، والمفعول الثاني (رأيه عمى) جملة اسمية مكونة من مبتدأ وخبر، فكان المبتدأ معرفا بالإضافة إلى الضمير (هاء الغيبة) العائد على المفعول الأول، والخبر نكرة مشتق، ولقد عطف على الجملة الفعلية المنفية جملة منفية فعلها (يترك)؛ إلاّ أنه لم يتعدّ إلى مفعولين هنا، فقد اكتفى بمفعول واحد وهو (ذا الدرء)، وجاءت حتى في الجملة ابتدائية تفيد الاستثناء، فهي بمعنى (إلاّ) التي تليها (أنّ) والاستثناء مفرّغ(٥).

---

(١) انظر: شعر الأحوص ١٤٨، ٢٤٥، ٢٤٩.

(٢) لسان العرب (ت ر ك).

(٣) انظر: همع الهوامع ٢/٢١٨.

(٤) شعر الأحوص ١٤٥.

(٥) رصف المباني ٢٥٧، الجنى الداني ٥٥٤، مغني اللبيب ١/٢٠٥.

تعقيب:

١- وقع المضارع من الفعل ترك في البيت على يَتْرَك، وفي اللسان: ترك يَتْرُك[١]، ولقد ذكر أهل التصريف أن فعَل يفعَل، بفتح العين فيهما، فرع على فعل يفعُل، أو يفعِل، بضمها أو كسرها في المضارع؛ وذلك لأنهم لما رأوا أن هذا الفتح لا يثبت إلا مع حرف الحلق، حكموا أن قياس مضارع فعل المفتوح عينه إما الضم أو الكسر، فيكون الشاعر جاء على خلاف ما حكموا، أو أنه جاء على مذهب بعض النحاة الذين تعدوا هذا الحكم، وهو أبو زيد، «وقال: كلاهما قياس، وليس أحدهما أولى به من الآخر، إلا أنه ربما يكثر أحدهما في عادة ألفاظ الناس حتى يطرح الآخر ويقبح استعماله، فإن عرف الاستعمال فذاك، وإلا استعملا معا، وليس على المستعمل شيء»[٢].

٢- وقع المفعول الثاني جملة، وذلك جائز، يقول ابن جني: «والمفعول الثاني من ظننت وأخواتها كأخبار المبتدأ من المفرد والجملة والظرف»[٣].

---

(١) لسان العرب (ت ر ك).

(٢) شرح الشافية ١/١١٧.

(٣) توجيه اللمع ١٨١.

الباب الثالث: الجملة المؤكدة

الفصل الأول: تأكيد الجملة المثبتة

التوكيد لغتان، يقال: تأكيد، وتوكيد، بالهمزة، وبالواو الخالصة؛ فالتوكيد مصدر وكّد يوكّد توكيدا. والتأكيد مصدر أكّد يؤكد تأكيدا، أي أوثقه إيثاقا، وفائدته تمكين المعنى في نفس المخاطب، وإزالة الغلط في التأويل[1]، وقد شاع التوكيد في لغة العرب حتى شمل كل أمر ذي بال، فلا يكاد يخلو منه حديث، ولكثرة تداوله أصبح يذكر بقصد أو بغير قصد[2].

اقتصر النحويون واللغويون عند دراسة التوكيد على التوكيد المعنوي واللفظي ضمن باب التوابع[3]، فبحثهم لأدوات التوكيد كان في مواضع متفرقة تبعا للأثر النحوي لها، وهذا لا يعني أنهم أهملوا جانب المعنى، فقد أشاروا إليه، بل بنوا كثيرا من أحكامهم النحوية عليه، فهم أرسوا الدعائم والأصول وما تركوا لنا إلا الجمع والتصنيف[4]، فها هو الأستاذ إلياس ديب يقول في مقدمة كتابه (أساليب التأكيد في اللغة العربية): «ولا أدعي أنني أتيت بكثير من الآراء الجديدة، فجلّ ما فعلته هو أنني حاولت أن أجمع شتات الموضوعات المتعلقة بأساليب التوكيد في كتاب واحد ..»[5].

ففي هذا الباب تجميع لطرق التوكيد وصوره من خلال الجملة الاسمية الخبرية في شعر الأحوص. فتختلف أضرب الجملة المؤكدة فيه من حيث مضمونها قوة وضعفا باختلاف حالة

---

(١) انظر: شرح المفصل ٣٩/٣، ٤٠، وانظر: لسان العرب (و ك د).

(٢) انظر: الجملة الخبرية في ديوان الفرزدق ١٣٧، وانظر: الجملة الخبرية في ديوان جرير ٢٨٧.

(٣) انظر: الخصائص ١٠٣/٣-١١٣؛ وانظر: كتاب الإيضاح في علوم البلاغة المعاني والبيان والبديع مختصر تلخيص المفتاح ٢١٥؛ وانظر: شرح قطر الندى وبل الصدى ٤٠٩-٤١٩، تصنيف أبي محمد عبد الله جمال الدين ابن هشام الأنصاري، ومعه كتاب سبيل الهدى بتحقيق شرح قطر الندى، تأليف محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة الفيصلية.

(٤) انظر: كتاب النحو العربي نقد وتوجيه؛ حيث يرى الدكتور مهدي المخزومي أن النحاة أهملوا الجانب المعنوي في التوكيد، ففاتهم أكثر جوانب الموضوع قوة وحياة. نقلا من الجملة الخبرية في ديوان الفرزدق ١٣٧.

(٥) انظر: أساليب التأكيد في اللغة العربية ٦، تأليف إلياس ديب، دار الفكر اللبناني، الطبعة الأولى، ١٩٨٤.

المتلقي طلبا وإنكارا، كما تختلف باختلاف الأداة[١]. يدرس البحث الجمل الاسمية الخبرية الموكدة في شعر الأحوص في مبحثين، يعرض المبحث الأول أساليب التوكيد التي وردت في الجمل الاسمية الخبرية المطلقة المثبتة في شعر الأحوص، ويعرض المبحث الثاني أساليب التوكيد التي وردت في الجمل الاسمية الخبرية المقيدة في شعر الأحوص؛ فالجمل تؤكد في حالتي الإطلاق والتقييد بأدوات متنوعة ومتعددة، وكل أداة لها تأثيرها ومعناها في حالة إفرادها أو انضمام أداة أخرى إليها.

صنفت الجمل إلى صنفين، الأول: الجمل المؤكدة بمؤكد واحد، والثاني: الجمل المؤكدة بأكثر من مؤكد، ورتبت الأضرب على أساس خصوصية المبتدأ من التعريف كما حددها ابن مالك —سبق ذكر مذهبه– وفي الصور اهتممت بنوع الخبر.

مع ملاحظة أن البحث يهتم بتوكيد نسبة الخبر إلى المبتدأ، ولا يهتم بتوكيد المفردات.

فوردت الجملة الاسمية الخبرية مؤكدة في مائة وواحد وعشرين موضعا في شعر الأحوص، وهذا يعني أن الجملة الاسمية المؤكدة استخدمت بنسبة كبيرة في شعر الأحوص، بل تزايدت هذه النسبة عما كانت عليه في الشعر الجاهلي وإن استخدمت بنسبة جيدة في ذلك العصر[٢].

---

(١) انظر: دلائل الإعجاز ٣١٥، وانظر: البنية النحوية لشعر عروة بن الورد، للدكتور مصطفى إبراهيم علي، الطبعة الأولى، ١٤٠٩هـ-١٩٨٩م.

(٢) انظر: الجملة الخبرية في نثر الجاحظ ٥٦٢.

المبحث الأول: تأكيد إثبات الجملة الاسمية المطلقة

تؤكد الجملة الاسمية المطلقة الخبرية في حالة الإثبات بأدوات التوكيد الخاصة بالجملة الاسمية، وهي: إن، وكأن، ولكنّ، وضمير الفصل ..، وكذلك تؤكد بالأساليب المشتركة لتأكيد الجملة الاسمية والفعلية، وهي: النفي، والاستثناء، والعطف، والقسم، والجملة الاعتراضية؛ فورد بعضها ضمن الجملة الاسمية المطلقة في شعر الأحوص، وورد البعض الآخر ضمن الجملة الاسمية المقيدة.

وكانت الجملة الاسمية المطلقة مؤكدة في مائة وخمسة مواضع.

أولا: تأكيد الجملة الاسمية بمؤكد واحد

التأكيد بإن وأن

إن وأن حرفان من الأحرف الستة المشبهة بالفعل، وهي: (إن، أن، كأن، لكن، ليت، لعل)، هذه الأحرف تشبه الفعل في اللفظ؛ لكونها مركبة من ثلاثة أحرف فصاعدا، ولكونها مفتوحة الأخر، وتشبه الفعل في المعنى؛ لدلالتها على التوكيد، والشبه، والاستدراك، والتمني، والترجي، وتشبه الفعل كذلك في الاستعمال؛ لأنها تلزم الأسماء، وتدخل عليها نون الوقاية المختصة بالأفعال، فلما أشبهت الفعل في الاختصاص بالأسماء، وجب عملها عمل الأفعال المتعدية إلى مفعول به واحد، إلاّ أن تقدم المنصوب لازم في بابها؛ تنبيها على أن عملها بحقّ الشبهة لا بحق الأصل، ولم تتصرف تصرف الأفعال، لا يجوز في معمولها تقدم آخرها على أولها ولا عليها(١).

وقد أجمع النحاة على أن فائدة (إنَّ) و(أن) التوكيد المحض لمضمون الجملة، أي توكيد النسبة في الجملة الاسمية، ونفي الشك والإنكار لها بدون إضافة معنى آخر كالتشبيه أو الاستدراك –كما في كأن، ولكن– على الجملة يشارك التوكيد(٢).

روي عن الأنباري أنه قال: ركب الكندي المتفلسف إلى أبي العباس وقال له: إني لأجد في كلام العرب حشوا! فقال له أبو العباس: في أي موضع وجدت ذلك؟ فقال: أجد العرب يقولون: (عبد الله قائم)، ثم يقولون: (إنَّ عبد الله قائم)، ثم يقولون: (إن عبد الله لقائم)؛ فالألفاظ متكررة والمعنى واحد. فقال أبو العباس: بل المعاني مختلفة لاختلاف الألفاظ، فقولهم: (عبد الله قائم) إخبار عن قيامه، وقولهم: (إن عبد الله قائم) جواب عن سؤال سائل، وقولهم: (إن عبد الله لقائم) جواب عن إنكار منكر قيامه، فقد تكرّرت الألفاظ لتكرر المعاني. قال: فما أحار المتفلسف جوابا(٣). فلقد بيّن أبو العباس للمتفلسف أن الكلام يختلف قوة وضعفا نظرا لحالة السامع، فالجملة المقترنة بإن تؤكد الخبر لمن هو متردد فيه، والجملة المقترنة بإن واللام زيادة في

---

(١) انظر: الكتاب ١٣١/٢، وانظر: أسرار العربية ٩٢-٩٤؛ وانظر: شرح الجمل ٤٢٩/١، وانظر: رصف المباني ١٩٩، وأساليب التأكيد في اللغة العربية ١٨٢.

(٢) انظر: شرح المفصل ٦٤/٨، وانظر: الجنى الداني ٣٩٣، وانظر: مغني اللبيب ٧٠/١.

(٣) دلائل الإعجاز ٣١٥.

التوكيد للمخاطب المنكر للخبر، أما الجملة المجردة منهما فهي للمخاطب الخالي الذهن[١].

اختلف النحاة حول أصل (أنّ) المفتوحة الهمزة، فذهب بعضهم إلى أن (إنّ) المكسورة أصل، والمفتوحة فرع عليها، وهو مذهب سيبويه والمبرد، وتبعه ابن السراج[٢]، بدليل قولهم: الأحرف الخمسة، فلم يعدوا (أن) لأنها فرع، وذهب البعض إلى أن (إن) المكسورة فرع المفتوحة، وذهب آخرون إلى أنهما أصلان، أي كل منهما حرف مستقل بنفسه، والبحث يذهب إلى ما ذهب إليه سيبويه والمبرد ومن تبعهم، وهو الأصح عند السيوطي؛ لأن الكلام مع المكسورة جملة غير مؤولة بمفرد، ومع المفتوحة مؤول بمفرد، وكون المنطوق به جملة من كل وجه، أو مفردا من كل وجه، أصل؛ لكونه جملة من وجه، ومفردا من وجه، ولأن المكسورة مستغنية بمعمولها عن زيادة، والمفتوحة لا تستغني عن زيادة، والمجرد من الزيادة أصل، ولأن المفتوحة تصير مكسورة بحذف ما تتعلق به، ولا تصير المكسورة مفتوحة إلا بزيادة، والمرجوع إليه بحذف أصل المتوصل إليه بزيادة، ولأن المكسورة تفيد معنى واحدا وهو التأكيد، والمفتوحة تفيده، وتعلق ما بعدها بما قبلها، ولأن المكسورة أشبهت الفعل؛ إذ هي عاملة غير معمولة، والمفتوحة عاملة ومعمولة، ولأنها مستقلة، والمفتوحة كبعض اسم؛ إذ هي وما عملت فيه بتقدير[٣].

تختص إنّ، دون سائر أخواتها، بدخول لام الابتداء في خبرها، وتختص كذلك بأن العرب تكسر همزتها في مواطن، وتفتحها في أخرى، ويجوز الأمران في ثالثة[٤]، والضابط لهذه الأوجه تلخصه العبارة التالية: تفتح همزة (أن) في الكلام إذا صح استخلاص مصدر منها ومن جملتها لشغل الوظائف النحوية المختلفة، وتكسر الهمزة إذا لم يصح ذلك، ويجوز الأمران إن صح التأويل وتركه[٥].

ولقد وردت إن في اثنين وثلاثين موضعا مكسورة الهمزة وجوبا؛ حيث لم يجز أن يسدّ

---

(١) انظر: الإيضاح في علوم البلاغة ١٣.

(٢) انظر: الجنى الداني ٤٠٣.

(٣) همع الهوامع ٢/١٦٩-١٧٠.

(٤) انظر: أم الباب في النحو ٩٩.

(٥) انظر: أوضح المسالك ١/٢٩٨ وما بعدها، والنحو المصفى ٣٠٠، للدكتور محمد عيد، مكتبة التبيان، القاهرة، ١٩٩٣م.

المصدر موقعا من الإعراب، فكانت في الابتداء في جميع المواضع، وكانت في تسعة مواضع مفتوحة الهمزة

الضرب الأول: إن، واسمها (الضمير)، وخبرها (المفرد والجملة)

الصورة الأولى: إن، واسمها (ضمير المتكلم)، وخبرها (النكرة)

١- إن، واسمها (ضمير المتكلم)، وخبرها (النكرة)، والقيد (ظرف)

قال الشاعر:

لَكِ اللهُ إِنّي واصِلٌ مَا وَصَلْتِنِي ... وَمُثْنٍ بِمَا أَوْلَيْتِنِي وَمُثِيبُ(١)

وَآخُـذُ مَا أَعْطَيْتِ عَفْوًا وَإِنَّنِي ... لأَزْوَرُ عَمَّا تَكْرَهِينَ هَيُوبُ

اسم إن ضمير المتكلم (الياء)، والخبر (واصل) نكرة مشتق (اسم فاعل) تخصص بالظرف المقدر قبل المصدر، والذي نابت عنه (ما) المصدرية، والفعل الماضي بعد حذفه من غير سبك، فالمصدر المؤول في محل نصب على الظرفية الزمانية، وتقدير الكلام: إني واصل وقت وصلك لي؛ فحذف الظرف وقام المضاف إليه مقامه(٢)، وعطف على الخبر نكرتان مشتقتان مثله (اسما فاعل)، إحداهما تخصصت بالجار والمجرور (بما أوليتني)، والأخرى كانت محضة (مثيب). وقد عطفت الجملة الفعلية (وآخذ ما أعطيت عفوا) على خبر إنّ، وعطف الجملة على المفرد جائز إذا كانت الجملة مؤولة به(٣).

٢- إن، واسمها (ضمير المتكلم)، والقيد (جار ومجرور)، وخبرها (النكرة المختصة)

أ- قال الشاعر:

وَإِنِّي لِلْمَــــوَدَّةِ ذُو حِفَـــاظٍ ... أُوَاصِلُ مَنْ يَهَشُّ إِلى وِصَــالِي

وَأَقْطَعُ حَبْلَ ذِي مَلَقٍ كَذُوبٍ ... سَرِيعٍ فِي الخُطُوبِ إِلَى انْتِقَالِ(٤)

---

(١) شعر الأحوص ٩٦.

(٢) النحو الوافي ٢٣٤.

(٣) ارتشاف الضرب ٢٠٢٢/٤، وانظر: النحو الوافي ٦٥٨/٣.

(٤) شعر الأحوص ٢٣٤.

اسم إن الضمير (ياء المتكلم)، وخبرها (ذو حفاظ) نكرة جامد بمعنى صاحب، تخصص بالإضافة للنكرة (حفاظ)، وبالجار والمجرور (للمودة) المتقدم عليه، وبالوصف الجملة الفعلية (أواصل من يهش ..) المكونة من الفعل المضارع وفاعله المستتر، والمفعول به (الاسم الموصول وصلته)، وقد عطف عليها جملة فعلية أخرى (أقطع حبل ذي ملق ..) مكونة من فعل مضارع وفاعل مستتر ومفعول، متخصص بالإضافة وبالوصف (كذوب، سريع).

ب- قال الشاعر:

إنِّي عَلَى مَا قَدْ تَرَوْنَ مُحَسَّدٌ ... أَنْمِي عَلَى البَغْضَاءِ وَالشَّنَآنِ[1]

اسم (إن) ضمير المتكلم المتصل (الياء)، والخبر (محسَّد) نكرة مشتق (اسم مفعول) تخصص بوسيلتين، أولهما الجار والمجرور المتقدم عليه المتعلق به، وثانيهما الجملة الفعلية النعتية (أنمي على البغضاء والشنآن) والمكونة من فعل مضارع وفاعل ضمير مستتر يعود على الموصوف، وجار ومجرور متعلق بالفعل، ومعنى البيت: إني مرموق محسود على ما قد عرفته من أحوالي، زائد كل يوم، على بغضاء الناس وشنآنهم لي. والشنآن: مصدر على فَعَلان من شنئته شنآنا، جاء في اللسان: وهو شاذ في اللفظ؛ لأنه لم يجئ شيء من المصادر عليه[2]، وهو على قول بعض الناس: بغض يختلط به عداوة وسوء خلق، فلهذا جاز الجمع بينه وبين البغضاء، وعلى قول غيرهم: البغضاء والشنآن بمعنى واحد، واللفظان إذا اختلفا على اتفاق معناهما جاز الجمع بينهما تأكيدا[3].

الصورة الثانية: إن، واسمها (الضمير)، وخبرها (الجملة الفعلية)

١- إن، واسمها (ضمير المتكلم)، وخبرها (الجملة الفعلية)

تتمثل هذه الصورة في خمسة مواضع[4] منها:

قال الشاعر:

إنِّي كَفَـانِي أَنْ أُعَـالِجَ رِحْلَةً ... عُمَرٌ وَنَبْوَةَ مَنْ يَضِنُّ وَيَبْخَلُ

---

(١) شعر الأحوص ٢٥٨.

(٢) انظر: لسان العرب (ش ن أ).

(٣) شعر الأحوص ٢٥٨ (الحاشية).

(٤) شعر الأحوص ١٣٩، ١٧٧، ١٨٧.

بِنَوَالِ ذِي فَجَرٍ تَكُونُ سِجَالُهُ   عَمَّا إِذَا نَزَلَ الزَّمَانُ الْمُمْحِلُ(١)

اسم إن (الياء) ضمير المتكلم، والخبر (كفاني أن أعالج ..) جملة فعلية مكونة من الفعل (كفى)، ومفعوله الأول الضمير (ياء المتكلم) العائد على اسم إنّ، والمفعول الثاني المصدر المسبوك من أن وفعلها، والفاعل مؤخر (عمر) ثم عطف على المفعول الثاني بعد الفاعل وهذا المعطوف (ونبوة من يضن ويبخل) معرف بالإضافة، والجار والمجرور (بنوال ذي فجر) متعلق بالفعل (كفاني)، وقد تضمنت جملة الخبر أكثر من عائد: المفعول، وياء المتكلم، والضمير المستتر في الفعل (أعالج)؛ وقد طابق الضميران المبتدأ في النوع والعدد والتشخيص.

٢- إن، واسمها (ضمير المتكلم)، وخبرها (جملة فعلية)، والقيد (حال)

أ- قال الشاعر:

إِنِّي رَأَيْتُ ابنَ لَيْلَى وَهْوَ مُصْطَنَعٌ   مُوَفَّقًا أَمْرُهُ حَيْثُ انْتَوَى رَشَدُ(٢)

اسم إن (الياء) ضمير المتكلم، والخبر (رأيت ابن ليلى) جملة اسمية مصدرة بالفعل (رأى)، وقد تخصص مفعول رأى الأول بالجملة الاسمية الحالية (أمره حيث انتوى رشد)(٣)، والعائد في جملة الخبر (تاء الفاعل) في الفعل (رأيت)، وقد فصل بين مفعول رأى الأول والثاني الجملة الاعتراضية (وهو مصطنع).

ب- قال الشاعر:

بَنِي عَمِّنَا لا تَبْعَثُوا الحَرْبَ إِنَّنِي   أَرَى الحَرْبَ أَمْسَتْ مُفْكِهًا قَدْ أَصَنَّتِ(٤)

اسم إن ضمير المتكلم (الياء)، وخبرها (أرى الحرب ..) الجملة الاسمية المصدرة بالفعل (أرى) (٥)، تضمنت لعائد على المفعول الأول وهو فاعل الفعل رأى الضمير المستتر.

---

(١) شعر الأحوص ٢١١.

(٢) شعر الأحوص ١١٦.

(٣) انظر: جملة الخبر، الباب الأخير من البحث ص٣٣٦.

(٤) شعر الأحوص ١٠٨.

(٥) انظر: جملة الخبر، الباب الأخير من البحث ص٣٣٦.

ج- قال الشاعر:

إِنِّي سَأَمْنَحُكِ الهِجْرَانَ مُعْتَزِمًا   مِنْ غَيْرِ بُغْضٍ لَعَلَّ الهَجْرَ يُسْلِينِي
وَمُثْنِيًا رَجْعَ أَيَّامٍ لَنَا سَـلَفَتْ   سَقْيًا وَرَعْيًا لِذَاكَ الدِّينِ مِنْ دِينِ(١)

اسم إن الضمير (ياء المتكلم)، والخبر (سأمنحك الهجران ..) جملة فعلية مكونة من فعل مضارع وفاعله ضمير مستتر يعود على اسم إن، ومفعولين، المفعول الأول (الكاف)، والمفعول الثاني (الهجران)، وقد تخصص الفاعل المستتر بالحال (معتزما)، ومعطوفه (مثنيا)، وقد فصل بينهما الجملة الاعتراضية (لعل الهجر يسليني)، وتخصص كذلك المفعول الثاني (الهجران) بحال محذوف تعلق به الجار والمجرور (من غير بغض)، وقد فصل بين الحال وصاحبه الحال من الفاعل (معتزما)، وجميعهم معمولات للفعل (سأمنحك).

٣- إن، واسمها (ضمير التكلم)، والقيد (ظرف)، والفاصل (جمل اعتراضية)، وخبرها (الجملة الفعلية

قال الشاعر:

فَإِنِّي إِذَا حَلَّت بِبِيشٍ مُقِيـمَةً   وَحَلَّ بوجٍّ سَالِمًا أَوْ تَتَـهَّمَـا
عِرَاقِيَّةٌ شَطَّتْ وَأَصْبَحَ نَفْعُـهَا   رَجَـاءً وَظَنًّـا بِالمَغِيبِ مُرَجَّمَـا
أُحِبُّ دُنُوَّ الدَّارِ مِنْهَا وَقَدْ أَبَى   بِهَا صَدْعُ شَعْبِ الدَّارِ أَنْ تَتَيَمَّمَا(٢)

اسم إن الضمير (ياء المتكلم)، والخبر (أحب دنو الدار ..) جملة فعلية مكونة من فعل مضارع وفاعله ضمير مستتر يعود على اسم إن، ومفعول به، وجار ومجرور (منها) متعلق بالفعل، تخصص مضمون الجملة الفعلية بمخصص الضمير (هاء الغيبة)، وهو جملة الحال الفعلية (وَقَدْ أَبَى بِهَا صَدْعُ شَعْبِ الدَّارِ أَنْ تَتَيَمَّمَا). والصَّدْعُ: الشق في الشيء الصلب(٣)، والتيمم: القصد(٤). وقد تعلق الظرف المتقدم على جملة الخبر (إذا حلت بييش ..) بالفعل (أحب)، وقد

---

(١) شعر الأحوص ٢٥٩.

(٢) شعر الأحوص ٢٤٥، ٢٤٦.

(٣) لسان العرب (ص د ع).

(٤) لسان العرب (أ م م).

فصلت الجملة الاعتراضية (عراقية شطت وأصبح نفعها) وما عطف عليها بين اسم إن وخبرها، وقد أجاز النحاة الاعتراض بأكثر من جملة واحدة بحرف عطف أو من دون حرف عطف[١].

٤- إن، واسمها (ضمير الخطاب)، والقيد الأول (حال)، والقيد الثاني (جار ومجرور)، وخبرها (النكرة المختصة)

قال الشاعر:

فَذُقْ غِبَّ ما قد جِئْتَ (إنَّكَ ضِلَّةً إلى جَزْمِ ما لاقَيْتَ عَطْشَانُ جَائِعُ)[٢]

اسم إن الضمير (كاف الخطاب)، وخبر إن (عطشان) نكرة مشتق (صفة مشبهة)، تخصص بالوصف (جائع)، وبالجار والمجرور (إلى جزم ما لاقيت). «والجَزْمَةُ: الأكْلَة الواحدة. وجَزَمَ يجزِمُ جَزْماً: أكل أكلة تَملأً عنها؛ عن ابن الأعرابي. وقال ثعلب: جَزَمَ إذا أكل أكلةً في كل يوم وليلة»[٣]. ولقد تخصص اسم إن بجملة الحال الفعلية (ضِلَّة) وهي مكونة من مصدر لفعل محذوف تقديره (تضلُّ). والضلة: الضلال[٤].

٥- إن، واسمها (ضمير الخطاب)، وخبرها (الجملة الفعلية)

قال الشاعر:

فَإنَّكَ لا عَمْرًا أَباكَ حَفِظْتَهُ وَلا النَّضْرَ إنْ ضَيَّعْتَ شَيْخَكَ تَلْحَقُ[٥]

اسم إن الضمير (كاف الخطاب)، والخبر (لا عمرا أباك) جملة فعلية مكونة من مفعول به لفعل محذوف تقديره (حفظت)، يفسره الفعل القادم (حفظته)، والنصب هنا مرجوح[٦]، وقد فصل البدل أو عطف البيان (أباك) بين المشغول عنه والمشغول، وذلك جائز[٧]، ثم عطف

---

(١) انظر: إعراب الجمل وأشباه الجمل ٦٧، ٦٨.

(٢) شعر الأحوص ١٩١.

(٣) لسان العرب (ج ز م).

(٤) لسان العرب (ض ل ل).

(٥) شعر الأحوص ٢٠٣.

(٦) انظر: شرح ألفية ابن معطٍ ٢/٨٤٩.

(٧) انظر: النحو الوافي ٢/١٢٤.

على الجملة الفعلية المنفية جملة أخرى منفية بـ(لا) مثلها مكونة من مفعول به متقدم على فعله (النضر)، ثم الفعل المضارع (تلحق)، بعد أن فصل بينه وبين مفعوله الجملة الاعتراضية الشرطية (إن ضيعت شيخك). وقد تضمنت كلٌّ من جملة الخبر ومعطوفتها عائدا على المبتدأ، فكانت (الكاف) في البدل، والكاف في الجملة الاعتراضية ضميران طابقا المبتدأ في العدد والنوع والتشخيص.

الصورة الثالثة: إن، واسمها (ضمير الغيبة)، وخبرها (المعرفة)

قال الشاعر:

(سَلاَمَةُ إِنَّهَا هَمِّي وَدَائِي) وَشَرُّ الدَّاءِ مَا بَطَنَ العِظَامَا[(١)]

اسم إن ضمير الغيبة (الهاء)، وخبرها (همي ودائي) نكرة جامد تعرَّف بإضافة الضمير (ياء المتكلم) إليه، وقد عِطف عليه بالواو مثله، ثم أتى بجملة الاستئناف.

الصورة الرابعة: إن، واسمها (الضمير)، وخبرها (التركيب الشرطي)

١- إن واسمها (ضمير التكلم)، وخبرها (إذا وفعل الشرط ...)، والقيد (حال)

وقع الخبر تركيبا شرطيا متصدرا بإذا في أربعة مواضع[(٢)]، منها:

أ- قال الشاعر:

وَإِنِّي إذا ما جِئْتُكُمْ مُتَهَلِّلا بَدَا مِنْكُم وَجْهٌ عَلَيَّ قَطُوبُ[(٣)]

اسم إن الضمير (ياء المتكلم)، والخبر (إذا ما جئتكم ..) جملة شرطية مكونة من (إذا) الشرطية الظرفية[(٤)]، وفعل الشرط (جئتكم) المسبوق بـ(ما) الزائدة بعد إذا[(٥)]، وفاعله الضمير (تاء المتكلم) العائد على اسم إن، ومفعوله (كاف الخطاب)، وقد تخصص الفاعل بالحال

---

(١) شعر الأحوص ٢٥١.

(٢) انظر: شعر الأحوص ٢١٠، ٢٥٧.

(٣) شعر الأحوص ٩٥.

(٤) انظر: ارتشاف الضرب ٤/١٨٦٥.

(٥) انظر: رصف المباني ٣٨٢.

(متهللا)، ومن جواب الشرط الفعل الماضي (بدا)، وفاعله (وجه) وشبهي الجملة المتعلقين به، فإذا أداة شرط غير عاملة، يقول المبرد: «إذا تحتاج إلى الابتداء والجواب ..»، ثم يقول: «إنما منع إذا من أن يجازى بها لأنها مؤقَّتة، وحروف الجزاء مبهمة»(١). أي أن إذا تختص بما يتعين وجوده أو رجح، بخلاف إن فإنها تكون للمحتمل والمشكوك فيه، والمستحيل، ولا تدخل على متيقن ولا راجح، وقد تدخل على متيقن لكونه مبهم الزمان(٢)، وذكر سيبويه أنهم جازوا بها في الشعر مضطرين(٣).

ب- قال الشاعر:

إنِّي إذَا خَفِيَتْ نَارٌ لمُرْمِلَةٍ   أُلْفَى بِأَرْفَعِ تَلٍّ رَافِعًا نَارِي(٤)

اسم إن الضمير (ياء المتكلم)، والخبر (إذا خفيت ..) جملة شرطية مكونة من (إذا) الشرطية الظرفية، وجملة الشرط (خفيت نارٌ لمرملة ..). والمرملة: الجماعة التي نفد زادها، وجملة الجواب (ألفى بأرفع ..)، وألفى بالبناء للمجهول من ألفيته إذا وجدته، وهو متعد لمفعولين، أحدهما نائب الفاعل (ضمير المتكلم) العائد على اسم إن، وثانيهما الجار والمجرور (بأرفع تلٍّ). وقد تخصص نائب الفاعل بالحال (رافعا ناري).

ويقول الأعلم: أن بالفتح محمول على البدل من العقر في البيت السابق، وهو:

عَوَّدْتُ قَوْمِي إِذَا ما الضَّيْفُ نَبَّهَنِي   عَقْرَ العِشَارِ على عُسْرِي وإِيْسَارِي

لأن عقر العشار مشتمل على إيقاد النار ودال عليه، فكأنه قال: عودت قومي أني أوقد النار للطارق، وكسر إن ههنا أجود على الاستئناف والقطع(٥).

ولقد اشتملت جملة جواب الشرط على عائدين على اسم إن أولهما نائب الفاعل، وثانيهما الضمير (ياء المتكلم) المضاف إلى (نار).

---

(١) المقتضب ٢/٥٤.

(٢) انظر: همع الهوامع ٣/١٧٨، ١٧٩.

(٣) انظر: الكتاب ٣/٦١.

(٤) شعر الأحوص ١٦٨.

(٥) انظر: خزانة الأدب ١٠/٢٧٠.

٢- إن واسمها (ضمير الخطاب)، وخبرها (لو وفعل الشرط ...)

قال الشاعر:

وَإِنَّكَ لَوْ عَدَّدْتَ أَحْسَابَ مَالِكٍ   وَأَيَّامَهَا فيـها وَلَمْ تَنْطِقِ الرَّجْــمَا[١]
أَعَادَتْكَ عَبْدًا أَوِ انْتَقَلْتَ مُكْدِيًا   تَلَمَّسُ فِي حَيٍّ سِوَى مَالِكٍ جِذْمَا

اسم إن الضمير (كاف الخطاب)، والخبر (لو عددت أحساب ..) تركيب شرطي مكون من (لو) الشرطية، وفعل الشرط (عددت)، وفاعله (تاء المخاطب) العائدة على اسم إن، ومفعوله (أحساب مالك وأيامها)، والجار والمجرور المتعلق بالفعل، والحال من الفاعل الجملة الفعلية (ولم تنطق الرجما)، ومن جواب الشرط الفعل الماضي (أعادتك) وفاعله، ومفعوله (كاف الخطاب) العائدة على اسم إن، والحال من المفعول (عبدا)، وجملة فعلية معطوفة عليها. و(لو) حرف لما كان سيقع لوقوعَ غيره، أي لما كان سيقع في الماضي لوقوع غيره في الماضي أيضًا؛ إذن هي قيدت الشرط بالزمن الماضي ففارقت (إنْ)؛ لأن تلك لقصد السببية والمسببية في المستقبل[٢]، ولقد عبر عن معناها المالقي بأنها حرف امتناع لامتناع إذا دخلت على جملتين[٣].

٣- إن واسمها (ضمير الخطاب)، وخبرها (إن وفعل الشرط ...)، والقيد (حال)

قال الشاعر:

وَإِنَّكِ إِنْ تَنْزَحْ بِكِ الدَّارُ آتِكُمْ   وَشِيكًا وَإِنْ يُصْعِدْ بِكِ العِيسُ أُصْعِدِ[٤]

اسم (إنَّ) الضمير (كاف الخطاب)، والخبر جملة شرطية مكونة من (إن) الجازمة لفعلين، وإن هي أم أدوات الشرط، تدخل على المشكوك أو المعلوم المبهم زمانه، وهي لا تشعر بزمان يكون فيه توقف حصول الجزاء على حصول الشرط من لفظها[٥]، ومن فعل الشرط (تنزح) المجزوم بها، وفاعله (الدار) والجار والمجرور المتعلق به (بك)، ومن جواب الشرط الفعل المضارع

---

(١) شعر الأحوص ٢٤٣.

(٢) انظر: الكتاب ٢٢٤/٤، وانظر: مغني اللبيب ٤٢٢/١، وانظر: النحو الوافي ٤٩٣/٤.

(٣) رصف المباني ٣٥٨.

(٤) شعر الأحوص ١٣١.

(٥) انظر: رصف المباني ١٨٦، ١٨٧، الجنى الداني ٢٠٧، ارتشاف الضرب ١٨٦٢/٤، ١٨٦٦.

المجزوم بحذف حرف العلة (آتكم)، وهو على وزن (فاعل)[١]، فاعله ضمير مستتر متخصص بالحال (وشيكا)، وقد عطف على الجملة الشرطية جملة أخرى شرطية مثلها. والعيس: الإبل البيض مع شقرة يسيرة، واحدها أعيس وعيساء. وأصعد الرجل في الأرض إذا مضى، وأصعد أيضا إذا أتى مكة[٢].

والفعل (أصعد) تحرّك بالكسر لضرورة الوزن.

اشتملت الجملة على غير عائد، الأول الكاف المجرورة بالباء، والثاني الكاف المنصوبة في جملة الشرط، والثالث الكاف في الجملة المعطوفة على الخبر.

٤- إن واسمها (ضمير الخطاب)، وخبرها (من وفعل الشرط ...)

قال الشاعر:

فَإِنَّكَ مَنْ أَعْزَزْتَ عَزَّ وَمَنْ تُرِدْ هَضِيمَتَهُ لَمْ يَحْمِ أَنْ يَتَهَضَّمَا[٣]

اسم (إن) الضمير (كاف الخطاب)، وخبرها (من أعززت عز) جملة شرطية مكونة من اسم الشرط (من) الواقع مفعولا لفعله، ويستعمل للعاقل أو لغيره مجازا، وهو مبهم من حيث الزمن، أي لا يدل على زمن معين معروف البداية والمقدار، وقيل: إن (من وما) قد تفيد مع الشرط الزمن المؤقت المعين من غير أن تعتبر ولا أن تعرب بسببه ظرف زمان، وكل هذا شرط وجود قرينة تدل على الزمن، وهو من الكلمات التي لفظها مفرد مذكر، ولكن معناها قد يخالف لفظها؛ ولهذا يصح أن يعود الضمير عليها مفردا مذكرا، مراعاة للفظها، وهو الأكثر، ويصح أيضًا مراعاة المعنى المراد، وهو كثير[٤]، ومن فعل الشرط الماضي (أعزز) وفاعله (تاء الخطاب) التي تعود على اسم (إن)، ومن جواب الشرط (عزّ الفعل الماضي، وقد عطف على الجملة الشرطية جملة شرطية أخرى، إلاّ أن فعل الشرط فيها مضارع مجزوم بـ(من)، وجواب

---

(١) لسان العرب (أ ت ى)

(٢) شعر الأحوص ١٣١ (الحاشية).

(٣) شعر الأحوص ٢٤٩.

(٤) انظر: مغني اللبيب ٥٢٨/١، وانظر: حاشية الصبان ١٥١/١، ١٥٢، ١١/٤، ١٢، وانظر: النحو الوافي ٤٢٨، ٤٢٩ (الحاشية).

الشرط مضارع أيضًا مجزوم بـ(لم)، وعلامة جزمه حذف حرف العلة؛ وقد تضمنت كذلك الجملة المعطوفة على ضمير يعود على اسم إن موافقا له في الإفراد والتذكير.

الضرب الثاني: إن، واسمها (العلم)، وخبرها (الجملة وشبه الجملة)

الصورة الأولى: إن، واسمها (العلم)، وخبرها (الجملة الفعلية)

أ- قال الشاعر:

(إِنَّ لُبَيْنَى قَدْ أَضَرَّ أَقْرَبُهَا) وَلَوْ أَرَادُوا أَنْ يَنْفَعُوا نَفَعُوا[١]

اسم إن (لبينى) علم مصغر (لبنى)، والخبر (قد أضر أقربها) جملة فعلية مكونة من قد الداخلة على الفعل الماضي (أضرّ)؛ لإفادة التوكيد والتحقيق[٢]، وفاعله (أقربها)، والعائد على المبتدأ الضمير (هاء الغيبة)، وهو مطابق للمبتدأ في التأنيث والإفراد، ولقد كانت الجملتان الكبرى والصغرى مؤكدتين.

ب- قال الشاعر:

فَلا ضَيْرَ (إِنَّ اللهَ يا بِشْرُ سَاقَنِي إلى بَلَدٍ جَاوَرْتُ فِيهِ خَلائِفُهُ)[٣]

اسم إن (الله) علم، وخبرها (ساقني إلى بلد ..) جملة فعلية مكونة من فعل ماض، وفاعل ضمير مستتر يعود على اسم إن، ومفعول به الضمير (ياء المتكلم)، ومن جار ومجرور متعلق بالفعل، وقد تخصص الموصوف بجملتين، الأولى (جاورت)، وهي جملة فعلية فاعلها الضمير (تاء المتكلم)، والمفعول محذوف تقديره (جاورته)، والثانية (فيه خلائفه) جملة اسمية مكونة من خبر جار ومجرور متقدم ومبتدأ مؤخر، ولقد ذكر الأستاذ سليمان جمال أن أحد المحققين قال: «إن في البيت إقواء»، فيردّ عليه بأن (خلائفه) ليست مفعولا به لقوله (جاورت)، بل هي مبتدأ، ولا إقواء في البيت[٤]. وقد فصلت الجملة الاعتراضية (يا بشر) بين اسم إن وخبرها.

---

(١) شعر الأحوص ١٧٨.

(٢) أساليب التأكيد في اللغة العربية ٢٥٧.

(٣) شعر الأحوص ٢٠١.

(٤) انظر: المصدر السابق (الحاشية).

الصورة الثانية: إن، واسمها (المعرف بإضافته إلى العلم)، وخبرها الأول (شبه الجملة)، وخبرها الثاني (الظرف)، والقيد (حال)

قال الشاعر:

وَإِنَّ بَنِي حَرْبٍ كَمَا قَدْ عَلِمْتُمُ ... مَنَاطَ الثُّرَيَّا قَدْ تَعَلَّتْ نُجُومُهَا[1]

اسم إن (بني حرب) معرفة، وقد فصل ابن الشجري في وضع احتمالات الخبر فقال: «يحتمل أن يكون (كما قد علمتم) خبر اسم إنّ، و(مناط الثريا) خبرا ثانيا، و(قد تعلت نجومها) خبرا ثالثا، على أن تعود الهاء إلى بني حرب، جاء بثلاثة أخبار كقول القائل:

مَن يَكُ ذا بَتٌّ فَهذا بَتّي ... مُقَيِّظٌ مُصَيِّفٌ مُشَتّي

ويجوز أن يكون (كما قد علمتم) و(مناط الثريا) خبرين، و(قد تعلت نجومها) حالا من الثريا، ويجوز أن يكون (مناط الثريا) حالا من الضمير المحذوف من علمتم، وعلمتم بمعنى عرفتم، أي كما عرفتموهم حالين في مناط الثريا»[2].

والمناط: موضع النوط، مصدر نطت الشيء بالشيء، إذا علقته به، أي هو بالمكان الذي نيطت به الثريا، ومناط الثريا ظرف مكان يدل على البعد منصوب شذوذا بعد حذف الخافض (في)، وتقدير الكلام (مستقرون في مناط الثريا) [3]، يقول الرضي: «يكثر حذف (في) —وإن كان شاذا– من كل اسم مكان يدل على القرب أو البعد حتى يكاد يلحق بالقياس، نحو: هو مني مزجر الكلب، ومناط الثريا، ومقعد الخائن، ومنزلة الشغاف[4].

ومعنى البيت: هم في ارتفاع المنزلة كالثريا إذا استعلت وصارت على قمة الرأس،

---

(١) شعر الأحوص ٢٤٠.

(٢) انظر: الأمالي الشجرية ٢/٢٥٥، إملاء الشريف السيد الإمام العالم الأتقى ضياء الدين أبي السعادات هبة الله بن علي بن حمزة العلوي الحسني المعروف بابن الشجري، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت، لبنان.

(٣) انظر: حاشية الصبان ٢/١٣٠.

(٤) شرح الرضي ١/٤٩٣.

ومناطها معلقها في السماء[١].

الضرب الثالث: إن، واسمها (المشتق المحلى بأل)، وخبرها (الاسم الموصول)

قال الشاعر:

وَسَمَوْتُ عَنْ أَخْلاقِهِمْ فَتَرَكْتُهُمْ   لِنَدَاكَ (إِنَّ الحَازِمَ الْمُتَحَوِّلُ)[٢]

اسم إن (الحازم) ال الموصولة وصلتها المكونة من اسم الفاعل ومعموله والخبر أيضًا (المتحول) أل الموصولة وصلتها المكونة من اسم الفاعل ومعموله، فاتحد كل من المبتدأ والخبر في النوع، واختلف النحويون في الألف واللام بمعنى الذي، فذهب الجمهور إلى أنها اسم، وذهب المازني ومن أخذ بمذهبه إلى أنها حرف، واستدل على أنها حرف بأنها لا موضع لها من الإعراب، والإعراب إنما هو في الاسم الذي بعدها، وردّ عليه بأن الألف واللام لما كانت مع صلتها كالشيء الواحد جعل الإعراب في اسم الفاعل[٣]، ويقول الرضي في ذلك: كان حق الإعراب أن يكون على الموصول فلما كانت اللام الاسمية في صورة الحرفية نقل إعرابه إلى صلتها عارية كما في إلاّ الكائنة بمعنى غير[٤].

يذكر ابن السراج أن الضمير المستتر في المبتدأ والخبر يعود على الاسم الموصول (الألف واللام) المقترن بها كل منهما؛ لأنه لا عائد على المبتدأ الموصول إذا كان الخبر مفردا؛ ولأن كل مبتدأ خبره إذا كان اسما مفردا في المعنى هو هو، فإذا ابتدأت (بالذي) وجعلت اسما من الأسماء خبره، فالخبر هو (الذي)، والذي هو الخبر، وهذا شرط المبتدأ والخبر، وإنما الإخبار (عن الذي والألف واللام)، ضرب من المبتدأ والخبر[٥].

---

(١) انظر: الكتاب ٤١٣/١، المقتضب ٣٤٣/٤ (الحاشية).

(٢) شعر الأحوص ٢١٢.

(٣) انظر: شرح الجمل ١٨٠/١.

(٤) انظر: شرح الرضي ١٤/٣.

(٥) انظر: الأصول ٢٧٠/٢.

الضرب الرابع: إن، واسمها (المعرف بالألف واللام)، وخبرها (المفرد والجملة)

الصورة الأولى: إن، واسمها (المعرف بالألف واللام)، وخبرها (النكرة)

١- إن، واسمها (المعرف بالألف واللام)، وخبرها (النكرة المحضة)

أ- قال الشاعر:

هَلْ هَيَّجَتْكَ مَغَانِي الحَيِّ والدُّورُ فاشْتَقْتَ (إِنَّ البَعِيدَ الدَّارِ مَعْذُورُ)(١)

اسم إن (البعيد الدار) معرّف بأل، مشتق (صفة مشبهة)، أضيف إلى معموله المعرفة المقرونة بأل، وكان المتضايفان مقترنين بأل، وذلك جائز هنا؛ لأن الصفة المشبهة المقرونة بأل اختصت بعدم جرها لاسم خلا من (أل) أو خلا من الإضافة إلى تالي (أل)، يقول ابن مالك في ذلك، وقد أجمل جميع صور الصفة المشبهة مع معمولها:

فارفع بها وانصب وجُرَّ مَعَ (أل) وَدُونَ (أل) مَصْحُوبَ (أل) وَمَا اتَّصَلْ
بِهَـا مُضَـافًا أَوْ مُجَـرَّدا وَلا تَجْرُرْ بِهَا مَعْ (أل) سُمًا مِنْ (أل) خَلا
وَمِنْ إِضَـافَـةٍ لِتَـالِيـهـا وَمَا لَمْ يحـل فَهْوَ بِالجَـوَازِ وُسِـمَا(٢)

فاغتفر هنا تعاقب الألف واللام والإضافة، والقياس يقتضي أن لا تدخل الألف واللام على المضاف؛ لأن الإضافة منافية للألف واللام، فلا يجمع بينهما؛ إذ المقصود الأصلي من الإضافة التعريف، فيلزم من دخول (أل) تحصيل الحاصل أو اجتماع معرفين في شيء واحد(٣). أما الخبر (معذور) نكرة محضة، مشتق (اسم مفعول) معموله ضمير مستتر يعود على المبتدأ موافق له في النوع والعدد.

ب- قال الشاعر:

فَلا تَلْحَيَنْ بَعْدِي مُحبًا وَلا تُعِنْ عَلَى لَوْمِهِ (إِنَّ المُحِبَّ ضَرِيرُ)(٤)

---

(١) شعر الأحوص ١٦١.

(٢) شرح التصريح بمضمون التوضيح ٣/٣٥٩، ٣٦٠.

(٣) حاشية الخضري ٢/٤٩٧.

(٤) شعر الأحوص ١٦٠.

اسم إن (المحب) معرّف بأل مشتق (اسم فاعل)، والخبر (ضرير) نكرة مشتق (صفة مشبهة)، والضرير هنا تكون بمعنى الكفيف، وقد تكون بمعنى من أصابه الضر، أي الشدة، يعني أن المحب يعاني من حرقة الحب ولذع الألم، فذلك يكفيه، فترفق به ولا تُعِنْ على لومه، فقد لامه غيرك قبل[١]. وقد تحمل الخبر ضميرا يعود على المبتدأ موافقا له في الإفراد والتذكير.

٢- إن، واسمها (المعرف بالألف واللام)، والقيد (ظرف)، وخبرها (النكرة)

قال الشاعر:

بَنِي هِلالٍ ألاَ فانْهَوْا سَفِيهَكُمُ (إِنَّ السَّفِيهَ إِذَا لَمْ يُنْهَ مَأْمُورُ)[٢]

اسم إن (السفيه) معرّف بأل مشتق (صفة مشبهة)، والخبر (مأمور) نكرة مشتق (اسم مفعول)، تخصص بالظرف وجملته المتقدمين عليه (إذا لم ينه)، وقد فصل الظرف بين اسم إن وخبرها[٣]، ومن الممكن أن يكون الخبر الجملة الشرطية المتصدرة (بإذا) وجواب الشرط جملة اسمية حذف منها المبتدأ وتقديره (فهو مأمور).

الصورة الثانية: إن، واسمها (المعرف بالألف واللام)، وخبرها (الجملة الفعلية)

١- إن، واسمها (المعرف بالألف واللام)، وخبرها (الجملة المصدرة بالفعل يرى)

قال الشاعر:

فَإِنِ اسْتَطَعْتَ فَخُذْ بِشَيْبِكَ فَضْلَةً (إِنَّ العُقُولَ يُرَى لَهَا تَفْضِيلُ)[٤]

اسم إن (العقول) معرّف بأل جامد، والخبر (يرى لها تفضيل)[٥] جملة فعلية مكونة من الفعل القلبي (يرى) وهو مبني للمجهول، ونائب فاعله (تفضيل)، والجار والمجرور (هاء الغيبة) في محل نصب مفعول به، و(الهاء) عائدة على اسم (إن)، موافقة له في التذكير والإفراد.

---

(١) شعر الأحوص ١٦٠ (الحاشية).

(٢) انظر: حكم فصل شبه الجملة بين المبتدأ والخبر البحث ص٧٢.

(٣) شعر الأحوص ١٦١.

(٤) شعر الأحوص ٢١٨.

(٥) انظر: جملة الخبر الباب الأخير ص٣٣٦.

٢- إن، واسمها (المعرف بالألف واللام)، وخبرها (الجملة الفعلية)، والقيد (مستثنى)

قال الشاعر:

إنَّ الشَّباب وَعَيْشُنَا اللَّذُّ الذي ... كُنَّـا به زَمَنا نُسَرُّ وَنَجْذَلُ
ذَهَبَتْ بَشَـاشَتُهُ وَأَصْبحَ ذِكْرُهُ ... حَزَنًا يُعَلُّ به الفُؤادُ وَيُنْهَلُ
إلاَّ تَذَكُّرَ مَا مَضَى وَصَبَـابَـةً ... مُنِيَتْ لِقَلْبٍ مُتَيَّمٍ لا يَذْهَلُ(١)

اسم إن (الشباب) معرّف بأل جامد، عطفت عليه بالواو (عيشنا)، وهو اسم معرّف بإضافته إلى الضمير، وقد تخصص المعطوف بوصفين (اللذ) والاسم الموصول وصلته (الذي كنا به ..)، فذكر الأستاذ محمد عبد الخالق عضيمة أن البيت شاهد على دخول الموصول على الموصول(٢)، فلم يعتبره من لذّ الشيءُ أي صار لذيذا، بل اعتبر اللذّ بكسر الذال وتسكينها لغة في الذي(٣). ويقول المبرد: «إذا وصلت الذي بالذي فلا بد للثاني من صلة وخبر، حتى يكون في صلة الأول ابتداء وخبر»(٤)، فعلى هذا يجب تقدير محذوف يكون خبرا من (الذي) الثانية، أو مبتدأ تقديره (وعيشنا اللذّ الذي كنا به نسرّ ونجذل حُمِد.

ويتعذر عند الكوفيين الإخبار بالذي عن اسم في جملة مصدّرة بالذي؛ لأنهم يأبون دخول الموصول على الموصول إذا اتفقا لفظا، يقول ابن السراج: «دخول الموصول على الموصول لم يجئ في كلامهم، وإنما وضعه النحاة رياضة للمتعلمين وتدريبا لهم»(٥).

أما الخبر (ذهبت بشاشته) جملة فعلية مكونة من الفعل الماضي وفاعله، ومن جملة فعلية أخرى معطوفة عليها (وأصبح ذكره حزنا ..)، وهي مكونة من الفعل الناسخ واسمه وخبره النكرة المختص بالوصف الجملة الفعلية (يعل به الفؤاد وينهل)، وقد تخصص مضمون الجملة المعطوفة بالمستثنى المنصوب وجوبا بعد إلا: (تذكر ما مضى)، ومعطوفه (صبابة منيت ..)،

---

(١) شعر الأحوص ٢١٠-٢١١.

(٢) المقتضب ١٣١/٣ (الحاشية).

(٣) لسان العرب (ل ذ ذ).

(٤) المقتضب ١٣٠/٣.

(٥) انظر: الأصول ٣١٩/٢، شرح الرضي ٣٢/٣.

وحد المستثنى الإخراج بإلا أو إحدى أخواتها تحقيقا أو تقديرا من مذكور (ذكره) شرط الإفادة[١]، وذكره هنا بمعنى تذكره[٢].

٣- إن، واسمها (المعرف بالألف واللام)، وخبرها (الجملة الفعلية)، والقيد (حال)

قال الشاعر:

إِنَّ الشَّبَابَ وَأَيَّامًا لَهُ سَلَفَتْ وَلَّى وَلَمْ أَقْضِ مِنْ لَذَّاتِهِ وَطَرَا[٣]

اسم إِنَّ (الشباب وأياما له سلفت) معرف بأل جامد، ومعطوفه نكرة تخصص بوصف جملة فعلية (له سلفت)، والخبر (ولى) جملة فعلية مكونة من فعل ماض وفاعل ضمير مستتر يعود على اسم إن مطابق له في التذكير والإفراد، وقد تخصص هذا الفاعل وخصص جملة الخبر الذي هو جزء منها بجملة الحال الفعلية (ولم أقض من ..) المكونة من الفعل المضارع المجزوم بـ(لم) والفاعل الضمير المستتر، والجار والمجرور المتعلق بالفعل (من لذاته)، والمفعول به (وطر)، والوطر: كل حاجة يكون لك فيها همة وعناية، فإذا بلغتها فقد قضيت وطرك[٤].

ارتبطت جملة الحال بصاحب الحال بغير رابط، وهو الواو، والضمير (هاء الغيبة).

تعقيب:

١- وقع اسم (إن) في اثنين وعشرين موضعا ضميرا، فتنوعت الضمائر بين (ياء المتكلم)، و(كاف المخاطب)، و(هاء الغائب)، و(نا الدالة على الفاعلين)، غير أن الضمير (ياء المتكلم) حظي بأكبر قسمة، فأتى اسما لإن في أربعة عشر موضعا، واتصلت إن بياء المتكلم مجردة من نون الوقاية في جميع المواضع إلا موضعا واحدا اقترنت بها، وهو الأصل، ونون الوقاية يؤتى بها لئلا ينكسر آخر الحرف، ولكن جاز حذفها تخفيفا لكثرة الاستعمال، وكثرة النونات، والمحذوف النون الثانية لوجهين، أحدهما: أنها حذفت قبل دخولها على الضمير، والثاني: أن النون الأولى لا يجوز حذفها؛ لأنك تحتاج إلى تسكين الثانية ليصح إدغامها فيصير

---

(١) انظر: شرح التصريح بمضمون التوضيح ٣٤٨/١، وانظر: همع الهوامع ٢٤٨/٣.

(٢) انظر: لسان العرب (ذ ك ر).

(٣) شعر الأحوص ١٦٢.

(٤) لسان العرب (و ط ر).

معك حذف وتسكين وإدغام؛ ولأن الثقل لا يقع إلا بالمكرر لا بالأول، وحذف الثالثة ضعيف؛ لأنها دخلت لمعنى يختل بالحذف(١)؛ ووقع اسم (إن) علما في ثلاثة مواضع، واسما موصولا في موضع واحد، وفي خمسة مواضع اسما معرفا بأل، وفي موضع واحد مضافا إليه العلم.

٢- تخصص اسم (إن) في موضعين بالعطف على معطوف متخصص بوصف جملة، وقد عطف على اسم (إن) قبل تمام الكلام في قول الشاعر: (إن الشباب وعيشنا ..)، فكان المعطوف منصوبا وجوبا(٢).

٣- في قول الشاعر: (إن البعيد الدار معذور) أضيف اسم (إن) إلى معرف بأل وهو معرّف بها، وذلك جائز هنا(٣).

٤- وقع خبر (إنّ) مفردا في ثمانية مواضع، في خمسة منها كان نكرة مختصة بمخصصات متنوعة ومتعددة، فجاءت شبه جملة، وصفة (مفردة وجملة)، والحال والمستثنى مخصصات، وكان الخبر في موضعين نكرة محضة، وفي موضع معرفة، وأما الخبر من حيث الجمود والاشتقاق، فقد غلب المشتق على الجامد، فكان في خمسة مواضع مشتقا، وفي ثلاثة جامدا.

٥- ووقع خبر (إنّ) جملة فعلية في ستة عشر موضعا، ولم تخلُ الجملة الفعلية من وسائل التخصيص، فتخصيص أي ركن من أركان الجملة يؤدي إلى تخصيص مضمون الخبر، وقد جاءت جملة الخبر مؤكدة بقد في موضع واحد، ولقد غلب كون خبر إن جملة فعلية عند الأحوص كذلك عند الفرزدق وجرير(٤)، وتفاوتت نسبة وقوع الخبر جملة بين الشعراء في الجاهلية، ولكن كان وقوعه بنسبة جيدة(٥).

٦- وقع الخبر تركيبا شرطيا في سبعة مواضع، تنوعت فيها أدوات الشرط بين الحرفية

---

(١) اللباب في علل البناء والإعراب ٢١٨/١.

(٢) انظر: اللباب في علل البناء والإعراب

(٣) انظر: تحليل البيت ص٢٢٤.

(٤) انظر: الجملة الخبرية في ديوان الفرزدق ١٤٦-١٤٩، والجملة الخبرية في ديوان جرير ٢٩٦-٢٩٩.

(٥) انظر: الجملة الخبرية في نثر الجاحظ ٥٥٨.

والاسمية، والجازمة وغير الجازمة، فتماثل فعل الشرط وجوابه في المضي في أربعة مواضع، وكانا مضارعين في موضع واحد، واختلفا في موضعين؛ حيث كان الأول ماضيا، والثاني مضارعا، وفي اختلافهما واتفاقهما مراتب من الحسن، يقول أبو حيان: «وإذا كان الشرط والجزاء بفعلين، فالأحسن أن يكونا مضارعين، ثم أن يكون الأول ماضيا، والثاني مضارعا، ثم ماضيين بـ(لم)، أو بدونها، أو حدهما بـ(لم) والآخر بدونها»[١]. ولقد جاء الخبر تركيبا شرطيا عند الفرزدق وجرير قليلا، وليس كما هو عند الأحوص[٢]. وقد وقع الخبر شبه جملة في موضع واحد.

٧- في قول الشاعر: (وإن بني حرب ..) تعدد خبر إن كما يتعدد خبر المبتدأ[٣]، والبيت من الشواهد النحوية التي تدل على نصب (مناط الثريا) على الظرفية شذوذا[٤].

٨- بعد عرض حالات خبر إن يتبين أن إن وأخواتها داخلة على المبتدأ والخبر، فكل ما جاز في المبتدأ والخبر جاز في هذه الحروف لا فرق، فخبر المبتدأ كما يكون مفردا أو جملة أو ظرفا كذلك في هذه الحروف، ويكون الخبر نكرة ومعرفة كما يكون كذلك في المبتدأ والخبر[٥].

٩- تطابق اسم (إن) وخبرها في العدد والنوع في جميع المواضع إلا موضعا واحدا وهو:

سَلامَةُ إِنَّهَا هَمِّي وَدَائِي وَشَرُّ الدَّاءِ مَا بَطَنَ العِظَامَا

فالخبر وقع مصدرا صريحا، والمصدر لا جنس له من حيث المعنى، أما من حيث اللفظ فيكون مذكرا مثل عدل وصوم، ويكون مؤنثا مثل ثقة وفتنة، وسواء أكان المصدر مذكرا في اللفظ أم مؤنثا، فإنه يلزم صورته ولا يتغير، فلا تلحق به التاء إن كان مذكرا في اللفظ، ولا

---

(١) ارتشاف الضرب ١٨٨٦/٤.

(٢) انظر: الجملة الخبرية في ديوان الفرزدق ١٤٩، والجملة الخبرية في ديوان جرير ٣٠٠.

(٣) انظر: شرح ابن عقيل ٢٥٦/٢، ٢٥٧.

(٤) انظر: الكتاب ١٤١/١.

(٥) انظر: شرح المفصل ١٠٢/١، ١٠٣.

تحذف منه إن كان مؤنثا[١]. والأغلب في الفرق بين المذكر والمؤنث بالتاء هو الفعل بالاستقراء، ثم حمل اسم الفاعل والمفعول عليه؛ لمشابهتها له لفظا معنى[٢]، فلا فرق بين الجملة الاسمية المنسوخة بـ(إنّ) وبين الجملة الاسمية المطلقة من حيث التطابق بين الاسم والخبر[٣].

١٠- كان الارتباط بين اسم إن وخبرها المفرد المشتق والجملة قويا، فقد تحمل الخبر المشتق ضميرا يعود على المبتدأ، وكذلك تضمن الخبر الجملة على عائد أو غير عائد مطابقا للمبتدأ في النوع والعدد.

١١- يُلاحظ في قول الشاعر:

إنِّي عَلَى مَا قَدْ تَرَوْنَ مُحَسَّدٌ ... أَنْمِي عَلَى البَغْضَاءِ وَالشَّنَآنِ

أمران، أولهما: وقوع الشنآن مصدرا على فعلان، وهو شاذ، ثانيهما: عطف الاسم على مرادفه، وذلك جائز؛ لأن الواو انفردت بهذه السمة[٤].

١٢- في قول الشاعر: (فَإِنَّكَ لا عَمْرًا أَباكَ حَفِظْتَهُ ..) فصل بين المشغول والمشغول عنه، وذلك جائز؛ لأن الفاصل هو التابع، والفصل بالأجنبي ممتنع[٥].

١٣- وفي قوله:

وَإِنَّكَ إِنْ تَنْزَحْ بِكَ الدَّارُ آتِكُمْ ... وَشِيكًا وَإِنْ يُصْعِدْ بِكِ العِيسُ أُصْعِدِ

حرّك الشاعر آخر الفعل المجزوم بالكسر لضرورة الوزن.

١٤- أدّت (إنّ) وظيفة أخرى، بالإضافة للتوكيد، وهي ربط الجملة بما قبلها في المعنى، بيد أنها على الاستئناف والقطع في اللفظ، يقول عبد القاهر: «في إن هذه شيء آخر يوجب

---

(١) انظر: العدول عن المطابقة بين أجزاء الجملة ١٣٤.

(٢) شرح الرضي ٣٣/٣.

(٣) انظر: نظام الجملة في شعر الحماسة من حماسة أبي تمام ص٩٣.

(٤) انظر: النحو الوافي ٥٩٥/٣.

(٥) انظر: ارتشاف الضرب ٢٤١/٤.

الحاجة إليها، وهو أنها تتولى من ربط الجملة بما قبلها نحوا»[1].

١٥- في قول الشاعر: (إِنَّ الشَّباب وَعَيْشُنَا اللَّذُّ الذي ..) تخصصت الجملة المعطوفة على الخبر، وهي جملة مصدرة بالفعل الناسخ (أصبح) بالاستثناء، فقد استثني من اسم أصبح (ذكره) مستثنى منصوب بإلا، وهو (تذكر ما مضى ..)، وفي ناصب المستثنى أقوال:

أحدها: أنه إلا، وصححه ابن مالك، وعزاه لسيبويه والمبرد.

الثاني: أنه بما قبل (إلا) من فعل ونحوه من غير أن يعدّى إليه بواسطة إلاّ، وعزي لابن خروف.

والثالث: أنه بما قبل (إلا) معدى إليه بواسطتها، وعليه السيرافي، وابن الباذش، والفارسي[2].

ولقد ذكرت هذه الأقوال لأبين أن ما قبل (إلا) هو الفعل الناقص (أصبح)، وذلك دليل على أن الأفعال الناسخة تعمل في المستثنى.

١٦- جملة الاعتراض في هذه الأضرب وقعت في أكثر من موضع، فاعترضت بين العامل والمعمول، وبين المعطوف والمعطوف عليه، وبين اسم إن وخبرها، فجيء بها في كل موضع لتوضيح غرض الشاعر، وليست لتوكيد أحد الركنين[3].

١٧- استخدمت إن في توكيد الجملة الاسمية بقدر كبير، حتى إنها أكثر الأدوات استخداما في شعر الأحوص، وكذلك جرير والفرزدق[4].

---

(١) دلائل الإعجاز ٣١٩.

(٢) انظر: همع الهوامع ٣/٢٤٩، ٢٥٠.

(٣) إعراب الجمل وأشباه الجمل ٦٤.

(٤) انظر: الجملة الخبرية في ديوان الفرزدق ١٤٣-١٥١، والجملة الخبرية في ديوان جرير ٢٩٣-٣٠٦.

التأكيد بأن

الضرب الأول: كلامٌ، ثم أنَّ، واسمها (الضمير)، وخبرها (المفرد والجملة)

الصورة الأولى: كلامٌ، ثم أنَّ، واسمها (ضمير التكلم)، وخبرها (الجملة الفعلية)

فَإِنّي وَإِنْ أَجْرَيْتُ في طَلَبِ الصِّبَا لَأَعْلَمُ (أَنِّي في الصِّبَا لَسْتُ أَوْحَدَا)[1]

وقع اسم أنَّ ضميرا للمتكلم، والخبر (في الصِّبَا لَسْتُ أَوْحَدَا) جملة فعلية فعلها ناقص دال على نفي اتصاف اسمها بمعنى خبرها، اسمه الضمير (تاء المتكلم)، والخبر (أوحدا) نكرة مشتق (اسم تفضيل) تخصص بالجار والمجرور (في الصبا)، وفتحت همزة إن في البيت وجوبا؛ لأن المصدر المؤول من أن وما دخلت عليه سدّ مسدّ مفعولي علم.

الصورة الثانية: كلامٌ، ثم أنَّ، واسمها (ضمير الغائب)، والقيد الأول (جار ومجرور)، والقيد الثاني (ظرف)، والقيد الثالث (جار ومجرور)، وخبرها (النكرة)

قال الشاعر:

وَكُلُّ خَلِيطٍ لا مَحَالَةَ (أَنَّهُ إلى فُرْقَةٍ يَوْمًا مِنَ الدَّهْرِ صَائِرُ)[2]

اسم أنَّ الضمير (هاء الغيبة)، والخبر (صائر) نكرة تخصصت بالجار والمجرور (إلى فرقة)، وبالظرف (يوما)، وتخصص الظرف يوما بالوصف المحذوف المتعلق به الجار والمجرور (من الدهر)، والمصدر المؤول من أنّ وما دخلت عليه في محل جر بحرف جر محذوف قياسا[3]، أو في محل نصب[4] وشبه الجملة متعلقة بمحذوف خبر (لا) النافية للجنس، واسمها (محالة)، ولا محالة يوضع موضع لا بدّ[5]، وكما أن معنى (لا بد أنك تفعل كذا) بمعنى (لا بد من فعله)[6]، كذلك لا محالة هنا.

---

(١) انظر: شعر الأحوص ١٢١، وسيأتي ص٢٧٩، ٣٤٧.

(٢) انظر: شعر الأحوص ١٤٦، سبق ذكره ص٨٠.

(٣) انظر: شرح التصريح ٣١٣/١.

(٤) انظر: شرح التسهيل ١٥٠/٢.

(٥) انظر: لسان العرب (م ح ل).

(٦) انظر: الجنى الداني ٤١٤.

الصورة الثالثة: كلامٌ، ثم أنْ، واسمها (ضمير الغائب)، وخبرها (الجملة الفعلية)

أ- قال الشاعر:

والْمُجْتَدَى مُوقِنٌ (أَنْ لَيْسَ مُخْلِفَه   سَيْبُ ابْنِ لَيْلَى الذي يَنْوِي ويَعْتَمِدُ)[(١)]

خففت (أنَّ) فبقيت على ما كانت عليه من وجوب الإعمال، فاشترط بعض النحاة في اسمها عند التخفيف ثلاثة أمور: أن يكون ضميرا لا ظاهرا، وأن يكون بمعنى الشأن، وأن يكون محذوفا. ورد الأمر الثاني بأنه لا يلزم كون الضمير للشأن، بل إذا أمكن عوده إلى حاضر أو غائب معلوم كان أولى. وأوجب النحاة في الخبر كونه جملة لا مفردا، وإن كان جملة فعلية فعلها متصرف اشترطوا أن يفصل من (أن) بواحد من أربعة: قد، وحرف التنفيس، وحرف النفي، وندر عدم الفصل معه، وإن كان الفعل جامدا لم تحتج إلى فاصل يفصلها من الفعل[(٢)].

جاء اسم أنْ ضميرا للغائب محذوفا، والخبر (ليس مخلفه) جملة فعلية مصدرة بالفعل الناقص الجامد (ليس)، واسمه (مخلفه)، وخبره (سيب ابن ليلى)، تخصص الخبر بالوصف (الذي ينوي ويعتمد)، ولقد جاء الفعل جامدا فلم يحتج للفاصل، وقع المصدر المؤول من أن وما عملت فيه في محل نصب مفعول به للخبر (موقن)، أو هو منصوب بنزع الخافض.

ب- قال الشاعر:

وَقَدْ عَلِمَتْ (أَنْ لَنْ أُطِيعَ بِصُرْمِهَا   مَقَالَةَ وَاشٍ مَا أَقَامَ ثَبِيـــــرُ
وَأَنْ لَيْسَ لِلْوُدِّ الذي كَانَ بَيْنَنَـا   وَلَوْ سَخِطَتْ أُخْرَى الْمُنُونِ ظُهُورُ)[(٣)]

اسم أنْ ضمير محذوف تقديره (أني)، والخبر (لن أطيع بصرمها ..) جملة فعلية منفية بـ(لن)، فعلها مضارع متصرف، وفاعلها ضمير مستتر يعود على اسم أنْ، ومفعولها (مقالة واش)، والجار والمجرور (بصرمها) متعلق بالفعل.

---

(١) شعر الأحوص ١١٦، وقد سبق ذكره ص٢٩.

(٢) انظر: شرح قطر الندى وبل الصدى ٢١٣، ٢١٤، تصنيف أبي محمد عبد الله جمال الدين ابن هشام الأنصاري (ت: ٧٦١)، ومعه كتاب سبيل الهدى بتحقيق شرح قطر الندى، تأليف محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة الفيصلية؛ وانظر: شرح التسهيل ٤١/٢، وانظر: همع الهوامع ٣/٢.

(٣) شعر الأحوص ١٥٧.

وقد عطف على الجملة المؤولة بمصدر سدّ مسدّ مفعولي (علم) جملة أخرى في تأويل مصدر مكونة من أنّ واسمها الضمير المحذوف المقدر (بأنه)، وخبرها الجملة الفعلية (ليس للود ..). ولقد وقع الخبر جملة فعلية فعلها متصرف مفصول من أن بحرف النفي (لن)، فكان على ما اشترطوا.

الضرب الثاني: كلام، ثم أنّ، واسمها (الاسم الموصول)، وخبرها (الجملة الفعلية)

قال الشاعر:

لا شَكَّ (أَنَّ الذي بي سَوْفَ يَقْتُلُني) إِنْ كَانَ أَهْلَكَ حُبٌّ قَبْلَهُ أَحَدا[١]

اسم أنّ (الذي بي) اسم موصول صلته الجملة الفعلية المحذوفة المتعلق بها الجار والمجرور (بي)، وخبر أنّ (سوف يقتلني) جملة فعلية فعلها مضارع مسبوق بسوف، وسوف حرف تنفيس يختص بالفعل المضارع[٢]، والمصدر المؤول المكون من أنّ وما دخلت عليه في محل جر بحرف الجر المحذوف، أو في محل نصب على نزع الخافض، وشبه الجملة متعلقة بمحذوف خبر (لا) النافية، يقول الرضي: «كل مصدر يتعدى بحرف من حروف الجر يجوز جعل ذلك الجار خبرا عن ذلك المصدر مثبتا كان أو منفيا»[٣]، فالمصدر شكّ يتعدى بحرف الجر، فيقال: شكّ فلان في الأمر، وشكّ على الأمر، إذا شككت فيه ولم تستيقنه[٤].

الضرب الثالث: كلامٌ، ثم أن، واسمها (المعرف بالألف واللام) وخبرها (الجملة)

الصورة الأولى: كلامٌ، ثم أن، واسمها (المعرف بالألف واللام) وخبرها (الجملة الاسمية)

قال الشاعر:

كُلٌّ يَرَى (أَنَّ الشَّبَابَ لَهُ في كُلِّ غَايَةِ صَبْوَةٍ عُذْرُ)[٥]

---

(١) شعر الأحوص ١٢٧.

(٢) انظر: الجنى الداني ٤٥٨.

(٣) انظر: شرح الرضي ١٥٩/٢.

(٤) معجم الأفعال المتعدية بحرف ١٨٢، تأليف موسى بن محمد الملياني الأحمدي، دار العلم للملايين، ١٩٧٩م، الطبعة الأولى.

(٥) شعر الأحوص ١٤١، وسيأتي ص٣٣٩.

اسم أن (الشباب) معرّف بأل جامد، والخبر (له في كل غاية ..) جملة اسمية مكونة من خبر متقدم جار ومجرور (له)، ومبتدأ مؤخر (عذر) نكرة تخصص بالجار والمجرور (في كل غاية صبوة)، وقد فتحت همزة إن لأن المصدر المؤول المكون من أن وما دخلت عليه سدّ مسدّ مفعولي (يرى).

الصورة الثانية: كلامٌ، ثم أن، واسمها (المعرف بالألف واللام) وخبرها (الجملة الفعلية)

ويتمثل في موضعين.

أ- قال الشاعر:

(لا بُدَّ أَنَّ المَنَايَا سَوْفَ تُدْرِكُهُ) وَمَنْ يُعَمَّرْ فَلَنْ يَنْجُو مِنَ الهَرَمِ[1]

اسم أنّ (المنايا) معرّف بأل، والخبر (سوف تدركه) جملة فعلية مصدرة بـ(سوف)، فعلها مضارع، فاعله ضمير مستتر ومفعوله الضمير (هاء الغيبة)، والمصدر المؤول من أن وما دخلت عليه في محل جر بحرف الجر المحذوف، أو في محل نصب، وشبه الجملة متعلقة بمحذوف خبر (لا) النافية.

ب- قال الشاعر:

وَمَا كُنْتُ أَدْرِي قَبْلَهَا (أَنَّ ذَا الهَوَى يَزِيدُ اشْتِيَاقًا أَنْ تَحِنَّ الأباعِرُ)[2]

اسم أنّ (ذا الهوى) معرّف بإضافته إلى المعرف بأل، جامد مؤول بالمشتق (صاحب)، والخبر (يزيد اشتياقا ..) جملة فعلية فعلها مضارع وفاعله مصدر مؤول مكون من أن والفعل المضارع، والمفعول به محذوف تقديره (يزيده)، وهو العائد على اسم أنّ، وحذفه جائز[3]، وقد تخصص مضمون الجملة بالتمييز (اشتياقا).

---

(١) شعر الأحوص ٢٥٣.

(٢) شعر الأحوص ١٤٥.

(٣) انظر: همع الهوامع ١٧/٢.

الضرب الرابع: كلامٌ، ثم أنَّ، وخبرها (الجار والمجرور)، والقيد (جار ومجرور)، واسمها (النكرة المختصة)

قال الشاعر:

فَيَرَوْنَ (أَنَّ لَهُ عَلَيْهِمْ سَوْرَةً وَفَضِيلَةً سَبَقَتْ لَهُ لا تُجْهَلُ)(١)

اسم أنّ (سورة)، وسَوْرَة المجد: ارتفاعه(٢)، وهو نكرة جامد مصدر دال على الهيئة، تخصص بالجار والمجرور المتقدم عليه (عليهم)، وقد عطف عليه نكرة متخصصة بالوصف (فَضِيلَةً سَبَقَتْ لَهُ لا تُجْهَلُ)، والخبر متعلق شبه الجملة (له) المحذوف، وهو مقدم على اسم أنّ النكرة والمصدر المؤول من أن وما دخلت عليه سدّ مسدّ مفعولي (يرى)، ولقد ذكر سيبويه مجيء أن معمولة لظن(٣).

تعقيب:

١- أنّ حرف من الأحرف المصدريات، فهو وصلته جزء من الجملة الواقع فيها(٤).

٢- أنّ تفيد التوكيد، إلا أن بعض النحاة استشكل إفادتها، فقالوا: لأنك لو صرحت بالمصدر المسبك منها لم يفد توكيدا، فيرد عليهم المرادي بأن هذا الإشكال ليس بشيء(٥).

٣- وجب فتح همزة (إنّ) في جميع المواضع؛ لأن تقديرها مع معموليها بمصدر وقع في محل رفع ونصب وجر كان محتوما.

٤- وقعت أنّ في خمسة مواضع بعد العلم واليقين، فحصلت المطابقة في المعنى ين العامل والمعمول(٦).

٥- خففت همزة (أنّ) في ثلاثة مواضع، وأعملها الشاعر كما ذهب الجمهور، وذهب

---

(١) شعر الأحوص ٢١٢.

(٢) لسان العرب (س و ر ة).

(٣) النواسخ في كتاب سيبويه ٢٣٤.

(٤) انظر: الجنى الداني ٤٠٢، وانظر: مغني اللبيب ٧٦/١.

(٥) انظر: الجنى الداني ٤٠٣.

(٦) انظر: النحو الوافي ٦٤٤/١.

الرماني إلى أنها لا تُعمل مخففة، ويكون ما بعدها رفعا على الابتداء والخبر(١).

٦- وقع اسم أنّ ضميرا في أربعة مواضع، وكان اسما موصولا في موضع، ومعرّفا بأل في ثلاثة مواضع، وكان نكرة في موضع.

٧- تنوع الخبر فكان في موضعين نكرة مختصة، وفي موضع جملة اسمية، وفي ستة مواضع جملة فعلية، وفي موضع شبه جملة متقدم على اسم أن، كما تقدم كذلك في موضع عند جرير، وفي مواضع قليلة عند الفرزدق(٢).

٨- تضمن الخبر الجملة في جميع المواضع عائدا على المبتدأ إلا في موضع واحد كان العائد محذوفا جوازا لدلالة الحال عليه، ولأن حذفه لا يؤدي إلى رجحان عمل آخر بأن يؤدي إلى تهيئة العامل للعمل وقطعه عنه(٣).

٩- يطرد حذف حرف الجر مع أنّ وأنْ إن تعين عند حذفه كما في قول الشاعر: (وكل خليط لا محالة أنه ..)، وقوله: (لا شك أن الذي ..)، وقوله: (لا بد أن المنايا ..)، ومذهب الخليل والكسائي أنّ (أنّ وأنْ) عند حذف حرف الجر المطرد حذفه في محل جر، ومذهب سيبويه والفراء أنهما في محل نصب، وهو الأصح؛ لأن بقاء الجر بعد حذف عامله قليل، والنصب كثير، والحمل على الكثير أولى من الحمل على القليل(٤).

وناصب المصدر المؤول عند البصريين الفعل، وعند الكوفيين إسقاط الجار، والنصب على نزع الخافض مخصوص بالضرورة، فلا يجوز استعماله نثرا ولو في منصوبه المسموع(٥).

١٠- يلاحظ أن التأكيد بإن وأن جاء بنسبة كبيرة في شعر الأحوص، وقد شاع التأكيد بهما في الشعر الجاهلي إلا أنّ نسبته تزايدت في العصر الأموي عند الأحوص(٦).

---

(١) انظر: معاني الحروف ٧١، تأليف أبي الحسن علي بن عيسى الرماني النحوي (٢٩٦-٣٨٤هـ)، حققه وخرج شواهده وعلق عليه وقدم له الدكتور عبد الفتاح إسماعيل شلبي، دار الشروق للنشر.

(٢) انظر: الجملة الخبرية في ديوان الفرزدق ١٥١، والجملة الخبرية في ديوان جرير ٣٠١.

(٣) انظر: همع الهوامع ٢/١٧.

(٤) انظر: شرح التسهيل ٢/١٥٠.

(٥) انظر: حاشية الصبان ٢/٨٩، ٩٠.

(٦) انظر: الجملة الخبرية في نثر الجاحظ ٥٦٣.

التأكيد بـ(كأن)

اختلف النحويون حول أصل (كأنّ)، أهي بسيطة أم مركبة؟ فالخليل وسيبويه والأخفش وجمهور البصريين والفراء يرون أنها مركبة، يقول سيبويه: «سألت الخليل عن كأن، فزعم أنها (إنّ) لحقتها الكاف للتشبيه، ولكنها صارت مع (إنّ) بمنزلة كلمة واحدة»(١).

وذهب بعضهم إلى أنها بسيطة، ويستدلون بأن الأصل هو البساطة في الألفاظ، وأنها لو كانت مركبة لكانت الكاف حرف جر، فيلزمها ما تتعلق به، وبذلك تكون أن وما بعدها جزءا من جملة، أي مصدرا مؤولا(٢).

وأصحاب القول بالتركيب يختلفون حول الكاف على قولين، أولهما: لا تتعلق الكاف بشيء؛ لأنها لما فارقت الموضع الذي يمكن أن تتعلق فيه بمحذوف زال ما كان لها من التعلق، وثانيهما: تتعلق الكاف وهي في موضع رفع ومدخولها في تأويل المصدر والخبر محذوف(٣).

ويرى الدكتور حسام النعيمي «أنه لا موجب لسلوك هذا السبيل الوعر المتعرج الذي سلكه الخليل وسيبويه ومن تابعهما، والقول بأنها بسيطة يخلصنا من هذه المداخل والمخارج والتأويلات التي دخل عليها القوم، فـ(كأن) حرف واحد وضع للتشبيه كما ذهب ابن هشام»(٤). والبحث يذهب إلى القول بتركيبها من إنّ والكاف، فقدمت الكاف وفتحت الهمزة، وهو مذهب جمهور البصريين.

يزعم البصريون أنها للتشبيه فقط، ولا معنى لها عندهم غيره(٥)، أما الكوفيون والزجاجي فيزعمون أنها تدل على التشبيه عندما يكون خبرها اسما جامدا، وإن كان الخبر مشتقا فهي تفيد الشك، وزعموا أنها تفيد التحقيق والوجوب والتقرير، أو أن (الكاف) للتعليل و(أن)

---

(١) الكتاب ١٥١/٣، وانظر: همع الهوامع ١٥٢/٢.

(٢) انظر: رصف المباني ٢٨٥.

(٣) انظر: همع الهوامع ١٥٢/٢.

(٤) انظر: مغني اللبيب ٣٢٢/١، النواسخ في كتاب سيبويه ٢٤٥.

(٥) انظر: كتاب معاني الحروف ١٢٠.

للتوكيد، أو الدلالة على التقريب، أو التنبيه والإنكار والتعجب[١]، وذكر بعضهم أنها تدل على التشبيه المؤكد بناء على معنى كلا الحرفين (الكاف وإنّ)[٢]. وسواء دلت على التشبيه المؤكد أو التشبيه فقط، وهو المتفق عليه، فهي تفيد تقوية المعنى وإيضاحه وتأكيده؛ لأن التشبيه يفيد ذلك، يقول أبو هلال العسكري: التشبيه يزيد المعنى وضوحا ويكسبه تأكيدا، ولهذا ما أطبق جميع المتكلمين من العرب والعجم عليه، ولم يستغن أحد منهم عنه، وقد جاء عن القدماء وأهل الجاهلية من كل جيل ما يستدل به على شرفه وفضله وموقعه من البلاغة بكل لسان[٣]. فكأن من الحروف الناسخة، وحكمها حكم (إن).

وردت كأن في أربعة عشر موضعا مؤكدة للجملة الاسمية، ويتضح معنى التحقيق والتشبيه المؤكد في الجمل الابتدائية في هذا الفصل، ويكثر معنى التشبيه المؤكد في الجمل ذات المحل الإعرابي[٤].

الضرب الأول: كأن، واسمها (الضمير)، والقيد (شبه جملة)، وخبرها (المفرد والجملة)

الصورة الأولى: كأن، واسمها (ضمير المخاطب)، وخبرها (المفرد والجملة)

١- كأن، واسمها (ضمير المخاطب)، والقيد الأول (شبه جملة)، والقيد الثاني (حال)، وخبرها (النكرة المختصة)

كَأَنَّكَ مِنْ تَذَكُّرِ أُمِّ حَفْصٍ ... وَحَبْلُ وِصَالِهَـــا خَلَقٌ رِمَامُ

صَرِيعُ مُدَامَةٍ غَلَبَتْ عَلَيْــهِ ... تَمُوتُ لَهَا المَفَاصِلُ والعِظَامُ[٥]

اسم كأن الضمير (الكاف)، والخبر (صريع مدامة) نكرة مشتق (صفة مشبهة) تخصص

---

(١) انظر: همع الهوامع ١/١٥١، وانظر: أثر النحاة في البحث البلاغي ٣٢٦، الدكتور عبد القادر حسين، دار النهضة للطبع والنشر، مصر؛ وانظر: أساليب التأكيد في اللغة العربية ١٩٧، ١٩٨.

(٢) انظر: شرح التسهيل ٢/٦، وانظر: التصريح بمضمون التوضيح ٢/١٠.

(٣) كتاب الصناعتين الكتابة والشعر ٢٤٩، تصنيف أبي هلال الحسن بن عبد الله بن سهل العسكري، تحقيق محمد علي البجاوي، محمد أبو الفضل إبراهيم، مطبعة عيسى البابي وشركاه، الطبعة الثانية.

(٤) انظر: الباب الأخير من البحث ص٣٣٢.

(٥) شعر الأحوص ٢٣٧.

بالإضافة وبالوصف (غلبت عليه) و(تموت لها المفاصل والعظام)، وبالجار والمجرور (مِنْ تَذَكُّرِ أُمِّ حَفْصٍ وَحَبْلُ وِصَالِهَا خَلَقٌ رِمَامُ).

فكان الوصف جملتين فعليتين، والموصوف مركب إضافي؛ حيث خصص الشاعر كلا من المضاف والمضاف إليه بوصف على حدة، فكانت الجملة الفعلية (غلبت عليه) صفة للمضاف متضمنة على عائد مطابق للموصوف في الإفراد والتذكير، وتخصص المضاف إليه بالجملة الفعلية (تموت لها ..) وهي متضمنة على عائد مطابق للموصوف في الإفراد والتأنيث. وقد ذكر النحاة أن المركب الإضافي إذا وصف فالوصف للمضاف، ولا يكون للمضاف إليه إلا بدليل؛ لأن المضاف إليه إنما جيء به لغرض التخصيص، ولم يؤت به لذاته، إلا إن كان المضاف لفظ (كل)، فالوصف للمضاف إليه؛ لأن المضاف إنما جيء به لقصد التعميم لا الحكم عليه[1]، وتوفر الدليل هنا اللفظي والمعنوي، والمضاف غير لفظة كل.

وتقدم الجار والمجرور المخصص للخبر عليه، ففصل بين اسم كأن وخبرها، وتخصص المجرور (أم حفص) بجملة الحال الاسمية بعده (وَحَبْلُ وِصَالِهَا خَلَقٌ رِمَامُ)، و(من) هنا أفادت التعليل[2].

٢- كأن، واسمها (ضمير المخاطب)، وخبرها (الجملة الفعلية)، والقيد (حال)

كَأَنَّكَ لَمْ تُلاقِ الدَّهْرَ يَوْمًا ... خَلِيلا حِينَ يُفْرِدُكَ الخَلِيلُ[3]

اسم كأن الضمير (كاف المخاطب)، والخبر (لَمْ تلاق ..) جملة فعلية منفية بـ(لم) الجازمة للفعل المضارع (تلاق)، وفاعله ضمير مستتر، ومفعوله (خليلا)، و(الدهر) و(يوما) ظرفا زمان متعلقان بالفعل (تلاق)، ولقد ذكر ابن عصفور أن مذهب سيبويه أنه يجوز تعدد شبه الجملة مع الاتفاق في المعنى والعامل واحد إذا كان الزمان الأول أعمّ من الثاني[4]، والنحويون يحملون

---

(١) انظر: مغني اللبيب ٢٧٣/٢، وانظر: حاشية الدماميني على مغني اللبيب ٣٦٣، لمحمد بن أبي بكر الدماميني (نسخة مخطوطة).

(٢) انظر: النحو الوافي ٤٦٣/٢.

(٣) شعر الأحوص ٢١٧.

(٤) انظر: المقرب ١٥٥/١، إلا أنه لم ينسب مذهبه إلى سيبويه، تأليف علي بن مؤمن المعروف بابن عصفور (ت: ٦١٩هـ)، تحقيق أحمد عبد الستار الجواري، عبد الله الجبوري، مطبعة العاني، بغداد، الطبعة الأولى، ١٣٩١هـ، ١٩٧١م؛ وانظر: شرح قصيدة كعب بن زهير ٦٩.

مثل هذا على البدل[١]، يقول الرضي أن الفعل لا يتعدى بحرفي جرّ متماثلين لفظا ومعنى إلى شيئين من نوع واحد كمفعول بهما أو زمانين أو مكانين، فإن لم يكونا من نوع واحد، جاز، وإن كانا من نوع واحد، فالثاني بدل بعض من الجار والمجرور الأول، ويستغنى عن الضمير شهرة الجزئية، فإن اختلف معنيا الحرفين أو لفظهما جاز»[٢].

فعلى مذهب سيبويه يكون العامل فيهما الفعل، وعلى مذهب بقية النحاة[٣] أن العامل نصب الأول فقط، أما الثاني فهو منصوب على التبعية.

وإن اعتبرنا الثاني بدل بعض من كل، يكون من باب إبدال النكرة من المعرفة، وذلك لا يحسن حتى توصف النكرة فتفيد[٤]، والنكرة هنا لم توصف ولم تتخصص، إلا أنه استفيد من البدل ما ليس في المبدل منه، فهو أخص من المبدل منه، لذلك جاز ترك وصفه[٥].

والظرف (حين) وجملته متعلق بمحذوف حال من الفاعل الضمير المقدر في الفعل (تلاقي)، وأضيف ظرف الزمان إلى الجملة جوازا، وإضافة الزمان إلى الفعلية أكثر منه إلى الاسمية؛ لأن الفعل يدل على أحد الأزمنة وضعا[٦].

الصورة الثانية: كأن، واسمها (ضمير الغائب)، والقيد (ظرف)، وخبرها (الجملة الفعلية)

كَأَنَّهُمْ إِذْ غَدَتْ بِأَجْمَعِهِمْ ... فِي الفَجْرِ بُزْلُ الجِمَالِ تَهْتَرِعُ
دَلَّوْا عَلَى بَكْرَةٍ أَضَرَّ بِهَا ... نُزَّاعُهَا أو أَفَاضَهَا نَزَعُ[٧]

اسم كأن الضمير (هاء الغائب)، وقد تقوى بالتأكيد (أجمعهم)، وأجمع لفظ من ألفاظ

---

(١) انظر: إعراب الجمل وأشباه الجمل ٢٧٨.

(٢) انظر: شرح الرضي ٤٦٥/٣.

(٣) انظر: المقتضب ٣٥١/٤، والمصادر السابقة.

(٤) انظر: شرح المفصل ٦٨/٣.

(٥) انظر: شرح الرضي ٣٨٨/٢.

(٦) انظر: شرح الرضي ١٧٢/٣، وانظر: همع الهوامع ١٣٨/٣.

(٧) شعر الأحوص ١٨٢.

التوكيد الملحقة؛ إذ الكثير الفصيح أن تقع مسبوقة بلفظة كل الدالة على التوكيد، وقد يؤكد بها غير مسبوقة بكل كما في البيت[١]، وذكر الأشموني أن ألفاظ التوكيد الملحقة معارف إما بنية الإضافة أو بالعلمية الجنسية، أي (كأنه علق على معنى الإحاطة لما يتبعه)، وعليه تكون ممنوعة من الصرف للعلمية ووزن الفعل، وعلى الأول يكون منعها من الصرف للوصفية ووزن الفعل[٢]، والشاعر صرفها.

ورد في حاشية الصبان أن ابن هشام قال: «يجب تجريد نحو أجمع المؤكد به من ضمير المؤكد»[٣]، وفي شرح الرضي ذكر أن أجمع قد يضاف إضافة ظاهرة فيؤكد به، لكن بياء زائدة لازمة[٤]، ويبين الشيخ ياسين وجه لزوم البناء عند الرضي: «إن التأكيد بأجمع لما كان الغالب فيه عدم الإضافة ومع الإضافة يستبعد كونه تأكيدا، التزمت فيه لدفع هذا الاستبعاد»[٥]. وبما أن المؤكد هنا ضمير نصب متصل، فكان التوكيد مباشرة من غير إيجاب وجود ضمير منفصل، وذلك لأن توكيد المنصوب ليس كالمرفوع في شدة الاتصال[٦].

فصل الشاعر بين التأكيد والمؤكَّد بالظرف وجملته (إذ عزت ..) والفصل بينهما بغير أجنبي محض جائز[٧]، كما في قوله تعالى: ﴿وَلَا يَحْزَنَّ وَيَرْضَيْنَ بِمَآ ءَاتَيْتَهُنَّ كُلُّهُنَّ﴾[٨].

والظرف تعلق بما في كأن من معنى التشبيه، فهي تنوب عن الفعل، فالتعلق بها على طريق النيابة لا الأصالة، وإلا فلا، يقول ابن هشام: «وإذا جاز لحرف التشبيه أن يعمل في الحال في قوله:

---

(١) انظر: النحو الوافي ٥١٧/٣.

(٢) انظر: حاشية الصبان ٧٧/٣، وانظر: شرح الجمل ٢٧٧/١.

(٣) انظر: شرح شذور الذهب ٣٥٠، وانظر: حاشية الصبان ٧٧/٣.

(٤) انظر: شرح الرضي ٣٦١/٢.

(٥) انظر: التصريح بمضمون التوضيح ١٢١/٢ (الحاشية).

(٦) انظر: حاشية الصبان ٧٩/٣.

(٧) انظر: همع الهوامع ١٦٨/٥.

(٨) سورة الأحزاب، الآية ٥١.

كَأَنَّ قُلُوبَ الطَّيْرِ رَطْبًا وَيَابِسًا   لَدَى وَكْرِهَا العُنَّابُ والحَشَفُ البَالِي

مع أن الحال شبيهة بالمفعول به، فعمله في الظرف أجدر(١)، فيظهر مما سبق منهج ابن هشام ومن تبعه، وعليه البحث، وإنما المشهور منع التعلق بحروف المعاني مطلقا، وقيل بجوازه مطلقا، وفصل بعضهم فقال: إن ناب عن فعل محذوف جاز ذلك، وهو قول أبي علي وأبي الفتح(٢).

وللخروج من هذا الاختلاف من الممكن أن نعتبر الظرف متعلقا بمحذوف حال من الضمير، والناصب كأن بما فيها من معنى التشبيه(٣).

وجملة الظرف (إِذْ غَدَتْ فِي الفَجْرِ بُزْلُ الجِمَالِ تَهْتَرِعُ) مكونة من الفعل الماضي الدال على الوقت، وجار ومجرور متعلق به، والفاعل (بزل الجمال)، والبزل جمع بازل، وهو الجمل استكمل الثامنة وطعن في التاسعة، وذلك زمن قوته واستحكامه.

تخصص الفاعل بالجملة الفعلية النعتية (تهترع)، وتهترع: تشرع في عدوها(٤).

وأخيرا خبر كأن (دلوا على بكرة ..) جملة فعلية مكونة من فعل ماض معناه: أرسلوا الدلو في البئر، ودلوا من دلى الدلو وأدلاها ودلاها، من جار ومجرور متعلق بالفعل (على بكرة)، والبكرة خشبة مستديرة في وسطها محزّ للحبل، وقد وصف المجرور بجملة فعلية (أضر بها نزاعها أو أفاضها نزع)، ونزع بها: جذبها ليخرجها، وأفاضها الماء: سال على جانبيها، ومعنى البيت: حز فيه الفراق وأضر به، كما هو شأن هذه البكرة(٥).

---

(١) مغني اللبيب ٢/٩٥، وانظر: حاشية الدماميني على مغني اللبيب ١٢٨، وانظر: إعراب الجمل وأشباه الجمل ٢٧٣، ٢٧٦.

(٢) انظر: مغني اللبيب ٢/٩٣، ٩٤.

(٣) انظر: رصف المباني ٢٨٦.

(٤) انظر: لسان العرب (هـ ر ع)، ذكر المحقق الأستاذ سليمان جمال: «وهو بناء لم تنص عليه المعاجم، وإن صحّ في قياس العربية». ولقد ورد هذا البناء في القاموس المحيط (هـ ر ع). وانظر: شعر الأحوص ١٨٢ (الحاشية)، ثم انظر القاموس المحيط، لمجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزبادي، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي، الطبعة الثانية، ١٣٧١هـ.

(٥) انظر: لسان العرب (د ل و)، وانظر: شعر الأحوص ١٨٢ (الحاشية).

الضرب الثاني: كأن، واسمها (العلم)، وخبرها (المفرد والجملة)

الصورة الأولى: كأن، واسمها (العلم)، وخبرها (النكرة المختصة)

كَأَنَّ لُبْنَى صَبِيرُ غَادِيَةٍ   أَوْ دُمْيَةٌ زُيِّنَتْ بِهَا البِيَعُ[١]

اسم كأن (لبنى) معرفة علم، والخبر (صبير غادية) نكرة تخصصت بالإضافة (لغادية)، و(غادية) اسم فاعل من المصدر (غدوة)، والصبير: السحاب الأبيض الذي يصير بعضه فوق بعض درجا في وقت الغدوة[٢]، وعطف على الخبر نكرة مثله (دمية) اختصت بالوصف الجملة الفعلية (زينت بها البيع). والبِيَع: مكان تعبد النصارى، واحدها (بيعة)[٣].

الصورة الثانية: كأن، واسمها (معرّف بإضافته إلى العلم)، وخبرها (شبه الجملة)

كَأَنَّ ذَكِيَّ المِسْكِ تَحْتَ ثِيَابِهَا   وَرِيحَ الخُزَامَى طَلَّةً تَنْضَحُ النَّدَى[٤]

اسم كأن (ذكي المسك)، والمسك معروف، إلا أنه ليس بعربي محض، وهو ضرب من الطيب، مذكر، وقد أنثه بعضهم[٥]؛ والاسم معرف بإضافة العلم المحلى بأل إليه، والأصل في العلم الخاص أنه لا يجوز إضافته؛ لأن الإضافة لا تفيده شيئا من التعريف أو التخصيص؛ لأنه معرفة بنفسه، فليس في حاجة جديدة إليها، ولا يجوز أن تدخله (أل) المعرفة ونحوها؛ لأنه في غنى عنها، لكن إذا وجد داع بلا غنى فإنه يجرى مجرى النكران، وسائر الأسماء المبهمة الشائعة، فتدخله (أل) المعرفة، ويضاف[٦]. فأدخل الشاعر (أل) المعرفة على (مسك) للمبالغة في التعريف بطيب ريحه، والخبر متعلق شبه الجملة (تحت ثيابها) المحذوف، و(تحت) ظرف مكان متوسط التصرف منصوب أضيف إليه الاسم الظاهر (ثيابها)[٧].

---

(١) شعر الأحوص ١٧٩.

(٢) انظر: شعر الأحوص ١٥٨ (الحاشية).

(٣) شعر الأحوص ١٧٩ (الحاشية).

(٤) شعر الأحوص ١٢٠.

(٥) لسان العرب (م س ك).

(٦) انظر: النحو الوافي ١/٢٩٤.

(٧) انظر: همع الهوامع ٣/١٩٤ وما بعدها.

وقد عطف على اسم كأن بعد تمام الخبر اسم معرفة (ريح الخزامى) تخصص بحالين، أولهما: (طلّة)، وهي مصدر مؤول باسم المفعول مطلول من طُلَّتْ أي أصابها الطلّ، والطلّ المطر الصغار القطر الدائم، وهو أرسخ المطر[١]، والآخر: (تنضح الندى) جملة فعلية، وكان المعطوف منصوبا؛ إذ لا يجوز فيه إلا النصب[٢]، فهو من قبيل عطف المفردات، ومن الممكن اعتبار (ريح الخزامى) اسم لكأن محذوفة مع خبرها، وقد دلّ الكلام عليهما، وأصل الكلام (كأن ذكي المسك تحت ثيابها وكأن ريح الخزامى طلة تنضح الندى تحت ثيابها)، فحذفت كأن الثانية مع خبرها، تبعا للقاعدة القائلة: «جواز حذف ما لا يتأثر المعنى بحذفه، بشرط أن تقوم قرينة تدل عليه»[٣]، وقد صرح صاحب شرح المفصل بجواز حذف الخبر المعطوف إذا وافق خبر المعطوف عليه[٤]، فيكون العطف من قبيل عطف الجمل.

والوجه الذي عليه الضرب كون (ريح الخزامى) معطوفة على لفظ اسم كأن وخاصة وأن الأستاذ طاهر حمودة في كتابه (الحذف في الدرس اللغوي) لم يأت على ذكر الحذف في الأحرف الناسخة ضمن باب الحذف في الحروف[٥]، بينما الأستاذ عباس حسن نص على جواز حذف الأحرف الناسخة إن دلت القرينة عليها مع عدم تأثر المعنى بالحذف[٦].

الضرب الثالث: كأن، واسمها (الاسم الموصول) وخبرها (المفرد والجملة)

الصورة الأولى: كأن، واسمها (الاسم الموصول)، وخبرها (الجملة الفعلية)

كَأَنَّ مَنْ لامَني لأَصْرِمَهَا ... كَانُوا لِلُبْنَى بِبَيْنِهِمْ شَفَعُوا[٧]

اسم كأن (من لامني لأصرمها) اسم موصول وصلته جملة فعلية مكونة من فعل ماض

---

(١) انظر: لسان العرب (ط ل ل).

(٢) انظر: المقتضب ٤/١١١.

(٣) انظر: النحو الوافي ١/٦٤١، ٦٦٦.

(٤) انظر: شرح المفصل ٨/٦٧.

(٥) انظر: ظاهرة لحذف في الدرس اللغوي ٢٣٦-٢٥٢.

(٦) انظر: النحو الوافي ١/٦٤٣.

(٧) شعر الأحوص ١٧٩.

وفاعله ضمير مستتر يعود على الموصول، ومفعول به (ياء المتكلم) ومن جار ومجرور مصدر مؤول مكون من أن المضمرة بعد لام التعليل وفعل مضارع، والخبر (كانوا للبنى ..) جملة اسمية مصدرة بفعل ناسخ[١].

الصورة الثانية: كأن، واسمها (مشتق محلى بأل)، والقيد (الظرف)، وخبرها (النكرة المختصة)

كَأَنَّ المَالِكِينَ نِكَاحَ سلمى غَدَاةَ يَرُومُهَا مطرٌ نِيَامُ[٢]

اسم كأن (المالكين نكاح سلمى) (أل) الموصولة المقترنة باسم الفاعل المتحمل للضمير يعود على الموصول، وقد نصب مفعولا به اسما ظاهرا (نكاح سلمى)، وأما خبر كأن (نيام) نكرة مشتق (اسم فاعل)، وهو جمع تكسير على وزن فِعَال[٣]، وقد فصل الظرف وجملته (غداة يرومها مطر) بين اسم كأن وخبرها الذي هو معمول له، والغداة: الضحوة، وهي كالغدوة ظرف زمان متصرف منصرف معرفة[٤]، وأراد به مطلق الوقت[٥].

الضرب الرابع: كأن، واسمها (النكرة المختصة)، والقيد (شبه جملة)، وخبرها (الجملة الفعلية)

أ- كَأَنَّ خَذُولاً في الكِنَاسِ أَعَارَهَا غَدَاةَ تَبَدَّتْ عُنْقَهَا وَالْمُقَلَّدا[٦]

اسم كأن (خذولا) نكرة مشتق (صيغة مبالغة) من الفعل خذل المتعدي، والخَذُولُ من الظباء التي تتخلف عن القطيع وتنفرد مع ولدها، ويقال لها: خاذل ومخذل على القلب؛ لأنها هي المخذولة المتروكة[٧]، وهي من الصفات التي يستوي فيها المذكر والمؤنث[٨]، وقد تخصص

---

(١) انظر: جملة الخبر الباب الأخير من هذا البحث ص٣٣٦.

(٢) شعر الأحوص ٢٣٨.

(٣) انظر: شرح الشافية ١٥٨/٢.

(٤) انظر: همع الهوامع ١٣٨/٣، وانظر: لسان العرب (غ د ا).

(٥) انظر: خزانة الأدب ١٥٢/٢.

(٦) شعر الأحوص ١٢١.

(٧) انظر: لسان العرب (خ ذ ل)، وانظر: شعر الأحوص ١٢١ (الحاشية).

(٨) انظر: المزهر في علوم اللغة وآدابها ٢١٨/٢.

بالجار والمجرور (في الكناس)، والكناس: بيت الظبي، أما الخبر الجملة الفعلية (أعارها غداة ..) مكونة من فعل ماضٍ وفاعل ضمير مستتر يعود على لفظ اسم كأن، ومفعولين، الأول: الضمير (هاء الغيبة)، والثاني: (عنقها والمقلدا) اتصل المفعول الثاني بالضمير (هاء الغيبة)، وهو عائد على معنى[1] خذول، وليس على لفظه. قال الخليل: «أن فعولا وقع في كلامهم على أنه مذكر»، وقد فصل بين المفعول الأول والثاني الظرف وجملته (غداة تبدت)، وتبدت أي ظهرت (يقصد محبوبته).

ب- كَأَنَّ مُـدَامَـــةً مِمَّا حَوَى الحَانُوتُ مِنْ مَقَدِ
يُصَفَّقُ صَفْوُهَا بالمِسْـ ـكِ وَالكَافُورِ والشَّـهَدِ[2]

اسم كأن (مدامة) نكرة جامد، والمدامة: الخمر المعتقة أديمت في الدن حتى سكنت فورتها. تخصصت النكرة بالجار والمجرور (مما حوى الحانوت)، وتخصص الجار والمجرور بالبدل الجار والمجرور (من مقد)، ومقد: قرية بالشام تنسب إليها الخمر. وأما الخبر الجملة الفعلية (يصفق صفوها بالمسك) مكون من فعل مضارع مبني للمفعول ونائب فاعل، وجار ومجرور ومعطوفين عليه. وصفق الشراب: مزجه، والشهد: العسل، وأصله سكون الهاء، وحركه الشاعر للضرورة[3].

الضرب الخامس: كأن، واسمها (المعرف بإضافته إلى العلم)، والقيد الأول (حال)، وخبرها (المحذوف)، والقيد الثاني (حال)، والقيد الثالث (حال)

كَأَنَّ فَأْرَةَ مِسْكٍ فُضَّ خَاتَمُهَا صَهْبَاءَ طَيِّبَةً مِنْ مِسْكِ دَارِينَا[4]

اسم كأن (فأرة مسك) معرفة، وخبرها محذوف تقديره (زجاجة خمر)، أو (كانت)، و(صهباء طيبة) حال من الخبر، وهذه الحال لا تسد مسد الخبر؛ لأنها تصلح أن تكون هي الخبر، ولقد جاء في التسهيل أن الحال إذا سدت مسد الخبر يكون تقدير المحذوف كما هو في

---

(١) الكتاب ٣/٣٨٤.

(٢) شعر الأحوص ١٣٧.

(٣) انظر: شعر الأحوص ١٣٧ (الحاشية).

(٤) شعر الأحوص ٢٥٦.

باب الابتداء، وتقديره (إذا كانت صهباء) يفوت المعنى أو يبهم، فتبين لي أن الخبر حذف جوازا في هذا الموضع للعلم به، ولقد حكي أن قوما من العرب ينصب بهذه الأحرف الناسخة الجزأين معا، بل صُرح بأن نصبهما معا لغة، واستدلوا على ذلك بالسماع[١].

والحقيقة أن هذا البيت يؤيد هذه اللغة، ويقوي مذهب بعض الكوفيين الذين أجازوا نصب الجزأين بها[٢]إلا أن الجمهور منع ذلك، وأوّل كل ما ثبت منه بأن الجزء الثاني حال، والخبر محذوف[٣]، أو على تقدير فعل والخبر محذوف[٤]، وعلى مذهبهم هذا تكون (صهباء) خبر كأن منصوب، والصهباء: الخمر الشقراء[٥]ولقد تخصص اسم كأن بالحال الجملة الفعلية (فض خاتمها) وتخصص الخبر المحذوف –على المذهب الأول– بالحال المتداخلة (صهباء طيبة)[٦]، وبالحال المحذوفة المتعلق بها شبه الجملة (من مسك دارينا)، ودارينا: بلدة بالبحرين[٧]ولقد تعددت الحال من غير أن يتعدد صاحبها، وذلك جائز[٨]، ومعنى البيت: أن زجاجة الخمر هذه طيبة زكية الرائحة، فكأنها حقّ مسك أزيل عنه غطاؤه، فهي كالمسك حملت من دارين[٩]فجاء بالبيت على التشبيه المقلوب، فتعدد الحال من غير أن يتعدد صاحبها (المحذوف)، وذلك جائز، وحذف صاحب الحال أيضًا جائز[١٠].

وقد عملت كأن بما فيها من معنى التشبيه في أكثر من حال، وذلك لأن الحال

---

(١) انظر: شرح ابن عصفور ١/٤٥١، وانظر: شرح التسهيل ٢/١٦، وانظر: همع الهوامع ٢/١٦٢.

(٢) انظر: الأصول في النحو ١/٢٤٨، وانظر: شرح التسهيل ٢/٩.

(٣) حاشية الصبان ١/٢٦٩.

(٤) همع الهوامع ٢/١٥٧.

(٥) انظر: ديوان الأحوص ٢٠٨ (الحاشية).

(٦) انظر: النحو الوافي ٢/٣٨٩.

(٧) انظر: ديوان الأحوص ٢٠٨ (الحاشية).

(٨) انظر: النحو الوافي ٢/٣٨٩.

(٩) انظر: ديوان الأحوص ٢٠٨ (الحاشية).

(١٠) انظر: النحو الوافي ٢/٣٨٩، ٤١١.

كالظرف، والعامل قد يعمل في ظرفين من المكان والزمان، والمعنى لا يتناقض، وقال بعض البصريين: لا يعمل إلا في حال واحدة لأنها مشبهة بالمفعول، والفعل لا يعمل في مفعولين فصاعدا على هذا الحدّ، فإن وقع ذلك جعلت الحال الثانية بدلا من الأولى، أو حالا من المضمر فيها[١]، فعلى رأي بعض البصريين تكون (من مسك دارينا) حالا من الضمير المستتر في (طيبة).

الضرب السادس: كأن، واسمها (ضمير الشأن)، وخبرها (الجملة الفعلية)

إذا جئتُ قالوا: قد أتى، وتهامسوا (كأنْ لَمْ يَجِدْ فيما مضى أحدٌ وَجْدِي)[٢]

كأنّ جاءت مخففة، عاملة في اسمها ضمير الشأن المحذوف، وخبرها الجملة الفعلية المصدرة (بلم): (لم يجد فيما مضى أحد وجدي)، وفي إعمال (كأن) وهي مخففة ثلاثة أقوال، أحدها: المنع، وعليه الكوفيون. والثاني: الجواز مطلقا في المضمر والبارز، والثالث: الجواز في المضمر، لا البارز[٣]، ولقد اشترط في الجملة الفعلية الواقعة خبرا لكأن المخففة المحذوف اسمها أن تفصل بلم في المضارع المنفي، أو قد في الماضي المثبت[٤]ولقد تصدرت لم الجملة الفعلية هنا.

الضرب السابع: حتى، ثم كأن، واسمها (الضمير)، وخبرها (المفرد والجملة)

سبقت (حتى) الجملة الاسمية المصدرة بكأن، وهي تأتي للتعليل، وتأتي بمعنى إلا في الاستثناء، وهذا أقله وقل من يذكره، ومعناها الغاية في جميع الكلام، وهي تارة تكون حرفا جارا للأسماء، وتارة ينتصب بعدها الفعل المضارع، وتارة عاطفة تشرّك بين الأول والثاني في اللفظ والمعنى كـ(ثم)، وتارة تقع بعدها الجمل الاسمية والفعلية فلا تعمل فيها فترجع إلى باب حروف الابتداء[٥].

ولقد ذكر ابن هشام والمرادي أن حتى لا تعطف الجمل؛ لأن شرط معطوفها أن يكون

---

(١) انظر: اللباب في علل البناء والإعراب ١/٢٩٢.

(٢) شعر الأحوص ١٣٠.

(٣) همع الهوامع ٢/١٨٨.

(٤) انظر: حاشية الصبان ١/٢٩٤، وانظر: التصريح بمضمون التوضيح ٢/١٠٠.

(٥) انظر: حروف المعاني ٦٤، وانظر: معاني الحروف ١١٩، ١٢٠، وانظر: رصف المباني ٢٥٧.

جزءا مما قبلها، أو كجزء منه، ولا يتأتى ذلك إلا في المفردات[(١)]، ولكن المالقي خالفهما واعتبرها عاطفة للجمل[(٢)].

وقعت حتى السابقة لكأن في شعر الأحوص ابتدائية، فالجملة الواقعة بعدها لا محل لها من الإعراب، خلافا للزجاج وابن درستويه اللذين زعما أنها في محل جر بحتى، ويرد قولهم هذا أن حروف الجر لا تعلق عن العمل، وإنما تدخل على المفردات أو ما في تأويل المفردات، وأنهم إذا أوقعوا بعدها (إنَّ) كسروها، والقاعدة أن حرف الجر إذا دخل على (إن) فتحت همزتها[(٣)].

فورد هذا الضرب في أربعة مواضع، منها[(٤)]:

١- حتى، ثم كأن، واسمها (ياء المتكلم)، والقيد الأول (شبه جملة)، والقيد الثاني (شبه جملة)، وخبرها (النكرة المختصة)

تَقَادَمَ مِنِّي العَهْدُ حَتَّى (كَأَنَّنِي   لِذُكْرَتِهَا مِنْ طُولِ ما مَرَّ هَاجِرُ)[(٥)]

اسم كأن الضمير (ياء المتكلم) وخبرها (هاجر) نكرة مشتق (اسم فاعل) تخصص بشبهي جملة (جارين ومجرورين) (لذكرتها)، و(من طول ما مر)، وقد فصلت شبها الجملة بين اسم كأن وخبرها.

٢- حتى، ثم كأن، واسمها (كاف الخطاب)، وخبرها (الجملة الفعلية)

حَتَّى (كَأَنَّكَ يُتَّقَى بِكَ دُونهم   مِنْ أُسْدِ بِيشَةَ خَادِرٌ مُتَبَسِّلُ)[(٦)]

اسم كأن الضمير (كاف الخطاب)، والخبر (يُتقى بك ..) جملة فعلية مكونة من فعل مضارع مبني للمجهول، ونائب فاعل (خادر متبسل)، وقد تعلق بالفعل ثلاث أشباه جمل

---

(١) انظر: الجنى الداني ٥٥١، و مغني اللبيب ٢١٢،١.

(٢) انظر: رصف المباني ٢٥٧.

(٣) انظر: مغني اللبيب ٢١٦/١.

(٤) شعر الأحوص ١٤٧، ٩٥.

(٥) شعر الأحوص ١٤٧.

(٦) شعر الأحوص ٢١٤.

متقدمة على نائب الفاعل، اثنتان منهما جار ومجرور (بك)، و(من أسد بيشة)، والثالثة ظرف مكان منصوب (دونهم)[١]، ومعنى البيت: حتى كأنك وحدك من دون الناس، القادر على أن ترد عنهم من أسود بيشة كل عابس مقدم خادر[٢].

تعقيب:

١- الكاف في كأن للتشبيه الصريح، وقدمت إلى أول الجمل لأن الشاعر أراد إفراط العناية والاهتمام بالتشبيه الذي عقد عليه الكلام، فأدوات التشبيه لا توضع اعتباطا، بل لها قواعد وأصول يجب مراعاتها في صحة النظم ودرجة الاهتمام به، فإذا أرادوا الاهتمام بالتشبيه أزالوا الكاف من أواسط الجمل إلى أوائلها[٣].

٢- وقع اسم كأن في ثمانية مواضع ضميرا، وفي موضعين علما، وفي موضع أضيف إلى العلم، وفي موضعين اسما موصولا، وفي موضعين نكرة مختصة، وكذلك تنوع الخبر فكان في ستة مواضع نكرة مختصة، وفي ستة مواضع جملة فعلية، وفي موضع شبه جملة، ولقد غلب كون اسمها معرفة والخبر نكرة كما عند الفرزدق وجرير[٤].

٣- تطابق اسم كأن وخبرها في النوع والعدد في جميع المواضع، وكان الارتباط بين الاسم والخبر قويا في جميع المواضع؛ حيث كان الخبر المفرد مشتقا متحملا لضمير يعود على اسم كان، والخبر الجملة وشبه الجملة متضمنان لعائد أو أكثر في بعض المواضع يعود على اسم كأن.

٤- في ثلاثة مواضع وقع اسم كأن في بيت والخبر في بيت ثان، فالبيت الأول يفتقر إلى ما بعده افتقارا لازما، وهذا عيب في الشعر يسمى بالتضمين، وعرفه بعضهم بأنه تعليق قافية البيت الأول بأول البيت الثاني[٥].

---

(١) انظر: همع الهوامع ٣/٢٠٩.

(٢) انظر: ديوان الأحوص ١٦٠ (الحاشية).

(٣) انظر: أثر النحاة في البحث البلاغي ٣٢٧.

(٤) انظر: الجملة الخبرية في ديوان الفرزدق ٢٨، والجملة الخبرية في ديوان جرير ٢٩.

(٥) انظر: شرح قصيدة كعب بن زهير ٢٣٩.

٥- في قول الشاعر:

كَأَنَّهُمْ إِذْ غَدَتْ بِأَجْمَعِهِمْ   فِي الفَجْرِ بُزْلُ الجِمَالِ تَهْتَرِعُ
دَلَّوْا عَلَى بَكْرَةٍ ...

عدة أمور، وهي:

أ- فصل التوكيد (بأجمعهم) بين العامل والمعمول، يقول المبرد: «لا يجوز أن تدخل بين الشيء وما يعمل فيه شيئا مما لا يعمل فيه»[1]، فأدخل الأحوص التوكيد بين العامل ومعمولاته، إلا أن التوكيد مجرور بالباء الزائدة، والجار والمجرور يغتفر فيه ما لا يغتفر في غيره.

ب- فصل بين التوكيد مؤكّده بالظرف وجملته (إذا غدت ..).

ج- صرف الممنوع من الصرف (أجمعهم).

د- تعلق شبه الجملة (بكأن).

٦- في قول الشاعر:

كَأَنَّكَ مِنْ تَذَكُّرِ أُمِّ حَفْصٍ   وَحَبْلُ وِصَالِهَـــا ..

تخصص كل من المضاف (صريع) والمضاف إليه (مدامة) بوصفين مختلفين.

٧- في قول الشاعر: كأنك لم تلاق الدهر ..

أمران، أولهما: تعدد شبه الجملة مع الاتفاق في المعنى، أي النوع والعامل واحد، وثانيهما: بدل النكرة من المعرفة.

٨- في قول الشاعر: كأن ذكي المسك ...

عطف على اسم كأن بعد تمام الخبر.

٩- في قول الشاعر:

....   كأنْ لم يجد فيما مضى أحد وجدي

---

(١) المقتضب ٢٦٣/٣.

خففت كأن وعملت.

١٠- في قول الشاعر: كأن خذولا ...

لم يطابق الضمير مرجعه في اللفظ.

١١- في قول الشاعر: كأن مدامة ..

تحريك حرف (الهاء) في (الشهد) للضرورة.

١٢- في قول الشاعر: كأن فأرة مسك ..

عدة أمور:

أ- حذف لخبر كأن، ولم يأت الحذف عند كل من جرير والفرزدق إلا وهي مخففة[1].

ب- تعدد للحال مع اتحاد صاحبها. ج- العامل الواحد عمل في أكثر من حال.

١٣- يلاحظ أن الجملة الاسمية المسبوقة بحتى الابتدائية لا تختلف في أحكامها عن أحكام الجملة الغير مسبوقة بها، فكلاهما جمل لا محل لها من الإعراب، إلا أن المسبوقة بحتى ترتبط معنويا بكلام سابق عليها تكون هي غايته.

١٤- تضاءلت نسبة استخدام كأن في شعر الأحوص عما كانت عليه في الشعر الجاهلي تضاؤلا كبيرا، وأرى أن ذلك يرجع إلى مدى صفاء ذهن العربي الجاهلي ونقائه الذي يسوقه إلى التأمل الذي يؤدي إلى التشبيه المؤكد[2].

---

(١) انظر: الجملة الخبرية في ديوان الفرزدق ٣٤، والجملة الخبرية في ديوان جرير ٤٤.

(٢) انظر: الجملة الخبرية في نثر الجاحظ ٥٢٤.

التأكيد بـ(لكن)

(لكن) المخففة والمثقلة حرف يفيد الاستدراك والتوكيد(١)، وإن لم يصرح سيبويه بلفظ الاستدراك، وهي لا تأتي في أول الكلام(٢)، بل تتوسط بين كلامين متغايرين نفيا وإيجابا، فيستدرك بها النفي بالإيجاب والإيجاب بالنفي، وتثبت معنى ما بعدها(٣).

وقد اختلف في أصلها البنائي، فالبصريون يرون أنها بسيطة، أما الفراء يرى أنها (لكنْ وأنّ) فطرحت الهمزة للتخفيف، ونون لكنْ لالتقاء الساكنين، وقال باقي الكوفيين: مركبة من لا وإنّ والكاف الزائدة لا التشبيهية، وحذفت الهمزة تخفيفا(٤).

أما أبو الحسين أحمد بن فارس يقول فيها: «قال قوم: هي كلمة استدراك تتضمن ثلاثة معانٍ: منها (لا) وهي نفي، و(الكاف) بعدها مخاطبة، و(النون بعد الكاف) بمنزلة إنّ الخفيفة أو الثقيلة، إلا أن الهمزة حذفت منها استثقالا؛ لاجتماع ثلاثة معانٍ في كلمة واحدة، فـ(لا) تنفي خبرا متقدما و(إنّ) تثبت خبرا متأخرا، ولذلك لا تكاد تجيء إلا بعد نفي وجحد، ومما يدل على أن (النون) في (لكن) بمنزلة (إنّ) خفيفة أو ثقيلة أنك إذا ثقلت النون نصبت بها وإذا خففتها رفعت بها»(٥)، فجعل ابن فارس عملها النصب في الاسم والرفع في الخبر دليلا على أن (إن) جزء من بنائها، وبالتالي دلالة التوكيد لازمة فيها، فالبحث يرى تركيبها بدلا من القول بأنها حرف نادر البناء ولا مثال له في الأسماء والأفعال(٦).

جاءت لكن في شعر الأحوص مخففة ومشددة، والمشددة عملت عمل إن فنصبت الاسم ورفعت الخبر، أما المخففة فهي تفارق إن عندما تخفف فتهمل، والعلة في عملها في المبتدأ

---

(١) انظر: معاني الحروف ١٣٣، وانظر: رصف المباني ٣٤٨، وانظر: الجنى الداني ٦١٥، وانظر: مغني اللبيب ١/٤٧٥.

(٢) انظر: النواسخ في كتاب سيبويه ١٠٠.

(٣) انظر: شرح المفصل ٨/٧٩.

(٤) انظر: الجنى الداني ٦١٧، مغني اللبيب ١/٤٧٥، ٤٧٧.

(٥) الصاحبي ١٧٤.

(٦) انظر: الجنى الداني ٦١٧.

والخبر هي العلة في (إنّ) وأحكامها في المبتدأ والخبر اللذين تدخل عليهما كأحكام إن في المبتدأ والخبر[١]، فهي من أخواتها.

فتصدرت لكن المخففة الجملة الاسمية الخبرية في شعر الأحوص في موضعين، والمشددة في ثلاثة مواضع.

الضرب الأول: كلام، ثم لكنّ، واسمها (الضمير)، وخبرها (جملة فعلية).

وَمَا هَرَبَتْ مِنْ حَاجَةٍ نَزَلَتْ بِهَا   (وَلَكِنَّهَا مِنْ خَشْيَةِ الجُرْمِ تَهْرُبُ)[٢]

اسم لكن الضمير (هاء الغائبة)، وخبرها (من خشية الجرم تهرب) جملة فعلية مكونة من فعل مضارع وفاعل ضمير مستتر يعود على اسم كأن موافق له في الإفراد والتأنيث، ومن جار ومجرور متقدم متعلق بالفعل. فعلل الشاعر بالجملة المصدرة بلكن سبب ابتعاد هذه الفاتنة عنه، فهي لم تبتعد عنه لأن لها شغلا يشغلها، بل خوفا من كلام الناس[٣].

الضرب الثاني: كلام، ثم لكنّ، واسمها (العلم)، وخبرها (المفرد والجملة)

الصورة الأولى: كلام، ثم لكنّ، واسمها (العلم)، وخبرها (العلم)

لَيسَ بِسَعْدِ النَّارِ مَنْ تَذْكُرُونَهُ   (وَلَكِنَّ سَعْدَ النَّارِ سَعْدُ بن مُصْعَبِ)[٤]

اسم لكن (سعد النار)، وسعد النار اسم رجل يقال له: سعد حضنه وهو علم مركب إضافي، والخبر (سعد) علم مفرد موصوف بالعلم (بن مصعب)، وهو كنية.

الصورة الثانية: كلام، ثم لكنْ، والمبتدأ (معرف بإضافته إلى الضمير)، والخبر (التركيب الشرطي)

وَمَا أَنَا بِالمَحْسُوسِ فِي جِذْمِ مَالِكٍ   وَلا بِالمُسَمَّى ثُمَّ يَلْتَزِمُ الإِسْمَا

(وَلَكِنْ أَبِي لَوْ قَدْ سَأَلْتَ وَجَدْتَهُ   تَوَسَّطَ مِنْهَا العِزَّ والحَسَبَ الضَّخْمَا)[٥]

---

(١) انظر: رصف المباني ٣٤٩.

(٢) شعر الأحوص ٩٣.

(٣) انظر: ديوان الأحوص ١٧ (الحاشية).

(٤) شعر الأحوص ١٠٤.

(٥) شعر الأحوص ٢٤٣.

(لكنْ) هنا جاءت مخففة، وعند تخفيفها لا تعمل؛ لعدم سماعه فيها، ولقد أجاز يونس والأخفش إعمالها قياسا على إنْ، وأن، وكأن، ورأيهما في ذلك ضعيف[١]، فالمبتدأ (أبي) معرّف بالإضافة إلى الضمير (ياء المتكلم)، والخبر (لو قد سألت وجدته ..) جملة شرطية مصدرة بلو الامتناعية[٢]، وفعل الشرط ماضٍ وجوابه كذلك فعل ماضٍ، فاعله الضمير (تاء المخاطب)، ومفعوله الأول الضمير (هاء الغيبة) العائد على المبتدأ (أبي) وهو موافق له في الإفراد والتذكير، ومفعوله الثاني الجملة الفعلية (توسط منها العز والحسب الضخما).

الضرب الثالث: كلام، ثم لكنّ، واسمها (المعرف بإضافته إلى المعرّف بأل)، وخبرها (التركيب الشرطي)

وَمَا كُنْتُ زَوَّارًا (ولكنَّ ذا الهَوَى ... إِذَا لَمْ يُزرْ لا بُدَّ أَنْ سَيَزُورُ)[٣]

اسم لكنَّ (ذا الهوى) اسم تعرّف بالإضافة إلى المعرّف بمعنى صاحب، والخبر (إذا لم يزر ..) جملة شرطية مصدرة (بإذا) وفعل الشرط مضارع منفي بلم مبني للمفعول، وجواب الشرط جملة اسمية منفية بـ(لا) لم تقترن بالفاء.

الضرب الرابع: كلام، ثم لكنْ، والمبتدأ (المحذوف)، والخبر (النكرة)، والقيد (جار ومجرور)

وَمَا كَانَ مَالِي طَارِفًا عَنْ تِجَارَةٍ ... وَمَا كَانَ مِيرَاثًا مِنَ المَـــالِ مُتْلَدَا[٤]

(وَلَكِنْ عَطَـــاءٌ مِنْ إِمَامٍ مُبَارَكٍ ... مَلا الأَرْضَ مَعْرُوفًا وَعَدْلاً وَسُؤْدُدَا)

(لكنْ) هنا مخففة مهملة، والمبتدأ محذوف دلَّ عليه اسم كان في البيت السابق، والخبر (عطاء) نكرة جامد تخصص بالجار والمجرور (من إمام)، وتخصص المجرور بوصفين، أحدهما مفرد (مبارك)، والآخر جملة فعلية (ملا الأرض ..)، وقد خفف الشاعر الهمزة في (ملأ).

---

(١) انظر: شرح التسهيل ٣٧/٢.

(٢) انظر: النحو الوافي ٤٩١/٤، وانظر: البحث ص٤٣.

(٣) شعر الأحوص ١٥٧.

(٤) شعر الأحوص ١٢٣.

تعقيب:

يلاحظ في هذه الأضرب ما يلي:

١- أن لكن أفادت الاستدراك، والاستدراك رفع ما يتوهم من الكلام السابق عندما يتوهم الاستغراق في النفي لما هو مشارك ومصاحب له في الحكم، إذن فهي تنفي نسبة المبتدأ إلى الخبر ومن ثم تقصر الحكم على خبر آخر، فتكون العلاقة بين الجملتين واضحة شكلا ومضمونا[1].

٢- تنوع المبتدأ بين المعارف، وتنوع الخبر بين الإفراد والتركيب، إلا أنه لم يأت جملة اسمية.

٣- تطابق المبتدأ والخبر في النوع والعدد وارتبطا ارتباطا قويا في جميع المواضع. وقعت لكن سابقة لجملة اسمية في موضعين فكانت حرف ابتداء، وزعم ابن أبي الربيع أنها حين اقترنت بالواو تكون عاطفة جملة على جملة، وهذا رأي نقله ابن هشام في المغني[2]، وهو غير متفق وما ورد في شعر الأحوص، فالجمل بعدها استئنافية.

٤- أن (لكن) المخففة لم تعمل؛ لأن لفظها باين لفظ الفعل، ولأن اختصاصها زال[3]، وكذلك جاءت عند الفرزدق وجرير[4].

٥- أن في قول الشاعر: لكن عطاء من إمام ...

حذف المبتدأ جوازا لدلالة ما سبق عليه، وقد خفف الشاعر همزة الفعل (ملأ).

٦- أن دور الأداة (لكن) في تأكيد الجملة التي بعدها قد ظهر، وذلك لاستلزامها حكم ما قبلها، ولأن ما بعدها ضد ما قبلها، فتأكيد وجودها تأكيد لعدم ما قبلها، فهي تأكيد لما بعدها في الصورة، وتأكيد لما قبلها في المعنى[5].

---

(١) انظر: شروح التلخيص ١/٣٨٣، وانظر: البنية النحوية لشعر عروة بن الورد ٩٣.

(٢) انظر: مغني اللبيب ١/٤٧٩، وانظر: همع الهوامع ٥/٢٦٢.

(٣) انظر: شرح التسهيل ٢/٣٧، وانظر: همع الهوامع ٢/١٨٥.

(٤) انظر: الجملة الخبرية في ديوان الفرزدق ٤٠، والجملة الخبرية في ديوان جرير ٣٧.

(٥) انظر: البنية النحوية لشعر عروة بن الورد ٩١.

٧- لكن دلت على القصر[١]، يقول الدكتور مهدي المخزومي: «والقصر توكيد وإيجاب أبدا»[٢]، ولقد ذكر سيبويه أن (إلا) في الاستثناء المفرغ تدل على معنى (لكن)[٣]، إذن هو يصرح بدلالة لكن على القصر؛ لأن دلالة إلا في الاستثناء المفرغ على القصر متفق ٣
عليها[٤].

---

(١) انظر: شروح التلخيص ٣٨٣/١.

(٢) انظر: في النحو العربي نقد وتوجيه ٢٤٠، نقلا من الجملة الخبرية في ديوان الفرزدق ١٦٩.

(٣) الكتاب ٣٢٥/٢.

(٤) انظر: أساليب التوكيد في اللغة العربية ٦٢.

التأكيد بالقسم

القسم يمين يقسم به الحالف ليؤكد به شيئا يخبر عنه، من إيجاب أو جحد، وهو جملة يؤكد بها جملة أخرى، فتسمى الجملة المؤكِّدة جملة القسم، وهي ضرب من ضروب الإنشاء غير الطلبي، وتسمى الجملة المؤكَّدة جملة المقسم عليه، وهي في الغالب جملة خبرية، وقد تكون جملة إنشائية(١).

يؤتى بالقسم إما لتأكيد معنى الجملة التي تسبق أو تلي جملة القسم، أو لإزالة الشك عن هذا المعنى، أو لإثارة شعور ما في نفس الإنسان(٢). يقول السيوطي: «والقصد بالقسم تحقيق الخبر وتوكيده، والقرآن نزل بلغة العرب، ومن عادتهم القسم إذا أرادت أن تؤكد أمرا»(٣).

ويكون القسم صريحا أو مضمرا، والصريح ما يستدل عليه بحرف القسم، أو ما يستدل عليه بالحرف والفعل معا، أو يستدل عليه بلفظ من ألفاظ القسم، اسما كان أو مصدرا. أما المضمر فهو ما لم يذكر معه القسم صريحا أو ظاهرا، بل يدل عليه اللام، أو الألفاظ الجارية مجرى القسم أو المعنى(٤). يقول سيبويه: «إن القسم تأكيد لكلامك، فإذا حلفت على فعل غير منفي لم يقع لزمته اللام، ولزمت اللام النون الخفيفة أو الثقيلة في آخر الكلمة»(٥). وحروف القسم هي: الباء، والواو، والتاء، ومن(٦).

وردت الجملة الاسمية الخبرية المثبتة مؤكدة بجملة القسم في شعر الأحوص في موضع واحد، وهو:

---

(١) انظر: الأساليب الإنشائية في النحو العربي ٢٨.

(٢) انظر: أساليب القسم في اللغة العربية ٣٠، وانظر: أساليب التأكيد في اللغة العربية ١٥٤.

(٣) الإتقان في علوم القرآن ١٣٣/٢.

(٤) انظر: أساليب القسم في اللغة العربية ٣٢.

(٥) الكتاب ١٠٤/٣.

(٦) انظر: أساليب القسم في اللغة العربية ٥٦ وما بعدها.

الضرب: جملة القسم، ثم لام جواب القسم، والمبتدأ (الضمير)، والقيد الأول (جار ومجرور)، والخبر (النكرة)، والقيد الثاني (التمييز)، والقيد الثالث (جار ومجرور)

حَلَفْتُ لَكِ الغَدَاةَ فَصَدِّقِيني ... بِرَبِّ البَيْتِ والسَّبْعِ الطِّبَاقِ(1)

(لأَنْتِ إلى الفُؤَادِ أَشَدُّ حُبًّا ... مِنَ الصَّادي إلى الكَأْسِ الدِّهَاقِ)

جملة القسم (حلفت ..) جملة فعلية مكونة من فعل ماض، وفاعله (تاء المتكلم)، وجار ومجرور (لك)، وظرف (الغداة)، وتعلق كذلك بالفعل حلفت الجار والمجرور باء القسم والمقسم به (برب البيت والسبع الطباق)، وقد فصل بين فعل القسم وحرف القسم ومجروره الجملة الاعتراضية الفعلية (فصدقيني)، أما الجملة المؤكّدة (لأنت إلى الفؤاد ..) مكونة من مبتدأ (أنت) ضمير منفصل مقترن بلام جواب القسم؛ لأن القسم يجاب بأربعة أشياء: باللام وإن في الإيجاب، وما ولا في النفي(2)، والخبر (أشد حبا من ..) مشتق (أفعل التفضيل) نكرة تخصص بوسيلتين إحداهما التمييز (حبًّا)، والأخرى شبها الجملة (إلى الفؤاد)، و(من الصادي)، وتخصص المجرور (الصادي) بالجار والمجرور (إلى الكأس الدهاق).

تعقيب:

١- اكتملت أركان جملة القسم، فجاءت جملة القسم مقترنة بحرف القسم، وبالمقسم به، وجاءت الجملة المقسم عليها وهي جملة جواب القسم مقترنة باللام.

٢- أتت جملة القسم فعلية مؤَكِّدة للجملة الاسمية.

٣- الفعل حلف أكثر أفعال اليمين ورودا في أساليب القسم، ولقد جاء على صورة الماضي مقترنا بالمقسم به(3). ولقد ورد التأكيد بالقسم عند كل من جرير والفرزدق(4).

٤- وقع التأكيد بالقسم مع أدوات أخرى مقوية للتأكيد في مواضع أخرى من شعر

---

(١) شعر الأحوص ٢٠٧.

(٢) كتاب اللامات ٧٨، لأبي القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي (ت: ٣٣٧هـ)، تحقيق الدكتور مازن المبارك، دار صادر، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤١٢هـ، ١٩٩٢م.

(٣) انظر: أساليب القسم ٣٠، ٣١، ٧٥.

(٤) انظر: الجملة الخبرية في ديوان الفرزدق ١٦٠-١٦٨، والجملة الخبرية في ديوان جرير

الأحوص سوف ترد، ولذلك كان التأكيد بأسلوب القسم مستخدما عند الأحوص بنسبة تزيد كثيرا عما ورد في الشعر الجاهلي[١].

(١) انظر: الجملة الخبرية في نثر الجاحظ ٥٦٤.

التأكيد بالجملة الاعتراضية

الجملة الاعتراضية هي التي تعترض بين شيئين متلازمين أو متطابقين لتوكيد الكلام أو توضيحه أو تحسينه، وتكون ذات علاقة معنوية بالكلام الذي اعترضت بين جزئيه، وليست معمولة لشيء منه[١]؛ إذن قطع تعلقها بما قبلها لفظًا ومعنى، فدخولها في الكلام كخروجها منه لا ينقص من المعنى شيئا غير التقوية، وقد ذكر البلاغيون أنها نوع من أنواع الإطناب؛ والإطناب فيه توكيد أحيانا[٢]، تتصدر الجمل الاعتراضية بأحرف معينة، هي أحرف الاستئناف في الأصل، يقول الدماميني: «إنما كانت الجملة في الأصل مؤخرة عما هي معترضة بين جزأين، وكانت للاستئناف، ثم قدمت، وبقيت بحالها؛ إيذانا بما كانت عليه»[٣].

وردت الجملة الاسمية المثبتة الخبرية المطلقة مؤكدة بالجملة الاعتراضية في موضع واحد.

الضرب: المبتدأ (معرّف بالألف واللام)، والفاصل (جملة اعتراضية)، والخبر (جملة فعلية)

وَالنَّفْسُ —فَاسْتَيْقِنَا- لَيْسَتْ بِمُعْوِلَةٍ   شَيْئًا وَإِنْ جَلَّ إِلاَّ رَيْثَ تَعْتَرِفُ[٤]

المبتدأ معرفة جامد، والخبر (ليست بمعولة شيئا..) جملة اسمية مقيدة بالفعل الناسخ ليس، واسم (ليس) ضمير مستتر يعود على المبتدأ، و(التاء) في ليست دلت على المطابقة بين المبتدأ والخبر في التأنيث والإفراد، وخبر ليس (بمعولة) نكرة مشتق (اسم فاعل)، تخصص بالعمل في المفعول به، ثم بالظرف (ريث)، وريث في أصله مصدر استعمل بمعنى الزمان؛ وهو يضاف إلى الفعل، ويجوز فيه ما يجوز في الزمان، ويبنى على الفتح[٥].

ومعولة: من أعولت على فلان، أي: بكيته، وعدّاها الشاعر، ومعنى البيت: أن النفس لا يصيبها الجزع إلا بقدر عرفانها للمصيبة، وتبينها[٦].

---

(١) انظر: مغني اللبيب ٤٢١/٢، إعراب الجمل وأشباه الجمل ٦٤.

(٢) الإيضاح في علوم البلاغة ١١٢/١، ١١٣.

(٣) حاشية الدماميني ٢٣٨.

(٤) شعر الأحوص ٢٠٠

(٥) انظر: همع الهوامع ٢١٠/٣.

(٦) شعر الأحوص ٢٠٠ (الحاشية).

تعقيب:

١- في البيت المذكور مخالفة للقياس وقعت في جملة الخبر[١].

٢- التأكيد بالاعتراض لم يذكر في الشعر الجاهلي المدروس، ولكن ذكر عند الأحوص والجاحظ بعده[٢]. ٣

---

(١) انظر: جملة الخبر صفحة ٣٣٦.

(٢) انظر: الجملة الخبرية في نثر الجاحظ ٥٦١.

التأكيد بالقصر[١]

أولا: عن طريق النفي والاستثناء

(إلاّ) في المشهور حرف استثناء[٢]، والاستثناء: إخراج بعضٍ من كل، أي إن إلاّ تخرج الثاني مما دخل في الأول، فهي شبه حرف نفي، وحقيقته تخصيص صفة عامة، فكل استثناء تخصيص، وليس كل تخصيص استثناء[٣].

والاستثناء ينقسم إلى استثناء تام، واستثناء مفرغ؛ فالتام: هو الذي ذكر فيه المستثنى منه، وكان المستثنى خارجا مما ذكر في الكلام. والمفرّغ: هو الذي لم يذكر فيه المستثنى منه ويكون المستثنى خارجا مما طوي ذكره في الكلام، وقدره بعضهم. ويشترط فيه كون الكلام غير موجب[٤]، وسمي هذا النوع مفرغا لأن ما قبل (إلا) تفرغ للعمل الإعرابي فيما بعده، ولم يشتغل بالعمل في غيره[٥].

هذه الجملة المنفية تدل على الإيجاب المغلف بغلالة من التأكيد الذي خلعه عليه كلا من النفي والقصر معا[٦]، يقول شارح المفصل: «فالإخبار بالنفي أقوى لأنه أوكد، ألا ترى أن قولك: ما قام إلا زيد أوكد من قولك: قام زيد»[٧]، وتفيد أيضًا إثبات الحكم لما بعد إلا ونفيه

---

(١) القصر في اللغة: الحبس، وفي الاصطلاح: تخصيص شيء (صفة أو موصوف) بشيء (موصوف أو صفة) بطريق مخصوص (ما وإلا وما شابه ذلك، مثل: إنما والعطف وتوسط ضمير الفصل ..)؛ ومعنى التخصيص: ثبوت الشيء الثاني دون غيره للشيء الأول. انظر: الإيضاح في علوم البلاغة ٥/٣ (الحاشية)، للخطيب القزويني (ت: ٧٣٩)، شرح وتعليق الدكتور محمد عبد المنعم خفاجي، الناشر مكتبة الكليات الأزهرية، الطبعة الثانية.

والتأكيد بالقصر أسلوب خاص يعتمد على أداة تسمى أداة قصر، والمقصور والمقصور عليه. انظر: أساليب التأكيد في اللغة العربية ٥٨.

(٢) الجنى الداني ٥١٠.

(٣) شرح المفصل ٧٦/٢.

(٤) انظر: أوضح المسالك ٢١٩/٢-٢٢٢، وانظر: همع الهوامع ٢٥١/٣.

(٥) انظر: شرح ابن عقيل ٦٠٣/١.

(٦) انظر: أساليب التأكيد في اللغة العربية ٦٢.

(٧) شرح المفصل ٧٦/١.

عمن سواه، فهي تقصر الصفة على الموصوف، أو الموصوف على الصفة[١]. يقول الدكتور مهدي المخزومي: «وإلاّ هذه ليست استثناء، وإنما هي مسبوقة بالنفي أداة قصر، ووظيفتها قصر ما قبلها على ما بعدها، والقصر توكيد وإيجاب أبدا، وهذا ما يفرق بينها وبين (إلا) في الاستثناء؛ لأن وظيفة (إلا) في الاستثناء إخراج ما بعدها من حكم ما قبلها، فهما مختلفان»[٢].

فهو يفرق بين إلا في حالة الاستثناء التام، وإلا في حالة الاستثناء المفرّغ، تبعا لدلالتها الجديدة، فيخرجها من باب الاستثناء، ويعتبر إدخالها فيه ضربا من التكلّف، وليس بصحيح؛ لأن الاستثناء المفرغ فرع من الاستثناء التام.

ويقول الدكتور إبراهيم أنيس عن هذا الأسلوب أن فيه من التلويح والتلميح ما يهب الكلام قوة فوق قوته، ويزيده بيانا فوق بيانه، إلا أنه اعتبر (إلا) أداة نفي مركبة، فعندما دخلت على الكلام كانت تأكيدا للنفي السابق لها[٣]، واعتبرها النحاة أداة لنقض النفي؛ فإن قصد إيجاب خبر ما قرن بإلا[٤]، فيكون الأسلوب أسلوب إثبات نتيجة التعبير الذي يجمع النفي والاستثناء، وهذا ما عليه البحث.

ورد هذا الأسلوب في الجملة الاسمية المثبتة المطلقة عند الأحوص في موضع واحد.

الضرب: ما، والمبتدأ (المعرّف بالألف واللام)، وإلاّ، والخبر (النكرة المختصة)، والقيد (جار ومجرور)

قال الشاعر:

وَمَا الشِّعْرُ إِلاَّ خُطْبَةٌ مِنْ مُؤَلِّفٍ ... بِمَنْطِقِ حَقٍّ أَوْ بِمَنْطِقِ بَاطِلِ[٥]

المبتدأ المقصور (الشعر) وهو معرّف بأل جامد، والخبر المقصور عليه (خطبة)، وهو نكرة

---

(١) انظر: الإيضاح في علوم البلاغة ٢٣/٣، وانظر: شرح المفصل ٨٧/٢.

(٢) انظر: في النحو العربي: نقد وتوجيه ٢٤٠، نقلا من أساليب التأكيد في اللغة العربية ٦٥.

(٣) انظر: من أسرار اللغة ١٨٧، ١٩٤، تأليف الدكتور إبراهيم أنيس، ملتزم الطبع والنشر مكتبة الأنجلو المصرية، الطبعة السادسة، ١٩٨٧م.

(٤) انظر: حاشية الصبان ٢٤٦/١، وانظر: همع الهوامع ٩٧/٢.

(٥) شعر الأحوص ٢٢٨.

جامد، تعلق به الجار والمجرور (من مؤلف)، ثم تخصص بالوصف المحذوف المتعلّق به الجار والمجرور (بمنطق حق أو بمنطق باطل). ومعنى البيت: ليس الشعر سوى كل كلام ينظمه مؤلف، فإما أن يكون منطقه صدقا أو يكون كذبا وافتراء[١].

تعقيب:

١- عدل عن المطابقة بين لفظ المبتدأ والخبر في النوع؛ لأن الخبر مصدر قيل الخطبة مصدر الخطيب، ولا تجوز إلا على وجه واحد، وهو أن الخطبة اسم للكلام الذي يتكلم به الخطيب، فيوضع موضع المصدر[٢]، فالمصادر أجناس المعاني، يقول ابن جني: «فإذا كان نفس المصدر قد جاء مؤنثا، فما هو في معناه، ومحمول بالتأويل عليه أحجى بتأنيثه»[٣]. أي أن المصدر يلزم صورة واحدة، وهي التي جاء عليها، فلا يؤنث ولا يذكر، وهو يدل في جميع أحواله الأصلية على العموم والجنس مبالغة، فإن جاء مؤنثا فتأنيثه غير حقيقي؛ لأنه يراد به الجنس، فوضع التأنيث في الأشخاص دون الأجناس[٤].

٢- والقصر هنا من قبيل قصر الموصوف على الصفة.

٣- وقد جاء التوكيد بالنفي والاستثناء بكمية لا بأس بها عند الفرزدق وجرير، وبنسبة قليلة عند الأحوص[٥].

٤- لقد استخدم النفي والاستثناء للتوكيد في الشعر الجاهلي بنسبة لا بأس بها، إلا أنها تناقصت كثيرا في شعر الأحوص[٦].

---

(١) ديوان الأحوص ١٧٨.

(٢) لسان العرب (خ ط ب).

(٣) الخصائص ٢/٢٠٤.

(٤) شرح المقدمة الجزولية الكبير ٣١٣/١، للأستاذ أبي علي عمر بن محمد بن عمر الأزدي الشلوبين (ت: ٦٥٤هـ)، درسه وحققه تركي بن سهو بن نزال العتيبي، الناشر مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ، ١٩٩٣م.

(٥) انظر: الجملة الخبرية في ديوان الفرزدق ١٦٩-١٧٣، والجملة الخبرية في ديوان جرير ٣٣٨-٣٤١.

(٦) انظر: الجملة الخبرية في نثر الجاحظ ٥٦٣.

ثانيا: عن طريق إنما

إنما هي (إنّ) زيدت عليها (ما) التي تكفها عن العمل فيصلح بعدها وقوع الأفعال[١]، «وقد نتج من هذا الملازمة تغيير في الوظيفة التي كانت (إن) تؤديها منفردة؛ لأن الكلمتين إذا ركبتا، وكان لكل منهما معنى على حدة، أصبح لما بعد التركيب معنى جديدا، وحكما جديدا، وقد تعدت دلالته من كونه توكيدا عاديا إلى كونه توكيدا مشددا»[٢]، فهي تفيد القصر، والدليل على ذلك كونها متضمنة معنى ما وإلا؛ لقول المفسرين في قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةَ وَالدَّمَ﴾[٣]: بالنصب معناه: ما حرّم عليكم إلا الميتة، وهو المطابق لقراءة الرفع؛ لأنها لإثبات ما يذكر بعدها ونفي ما سواه، ولصحة انفصال الضمير معها.

فالقصر ما هو إلا تأكيد على تأكيد[٤]، ولقد وردت الجملة الاسمية المثبتة المطلقة مؤكدة بإنما في موضع واحد من شعر الأحوص.

الضرب: إنما، والمبتدأ (العلم)، والخبر (المعرّف بالإضافة)

قال الشاعر:

إِنَّمَا الذَّلْفَاءُ هَمِّي فَلْيَدَعْنِي مَنْ يَلُومُ[٥]

المبتدأ المقصور بإنما (الذلفاء) علم، والذلفاء مغنية كانت بدار جميلة، فتن بها أهل المدينة[٦]، والخبر المقصور عليه (همي) معرّف بإضافة الضمير (ياء المتكلم) إليه، وهو جامد، ولقد عدل عن المطابقة بين المبتدأ والخبر في التأنيث لأن الخبر مصدر.

---

(١) انظر: رصف المباني ٣٨٤.

(٢) في النحو العربي نقد وتوجيه ٢٣٨-٢٣٩، قلا من الجملة الخبرية في ديوان الفرزدق ١٧٤.

(٣) سورة البقرة، الآية ١٧٣.

(٤) انظر: الإيضاح في علوم البلاغة ٣/٢٥-٢٨ تحقيق محمد خفاجي.

(٥) شعر الأحوص ٢٣٩.

(٦) شعر الأحوص ٢٣٩ (الحاشية).

تعقيب:

١- إن التأكيد بإنما يختلف عن التأكيد بالنفي والاستثناء؛ لأن التأكيد بإنما تأكيد للإثبات، والتأكيد بالنفي والاستثناء تأكيد للنفي[١] عند إبراهيم أنيس. ٣

٢- وقع التوكيد بإنما قليلا عند الفرزدق وجرير[٢] كما هو عند الأحوص.

٣- إن قلة التأكيد بإنما موروث ثابت من الشعر الجاهلي[٣].

---

(١) من أسرار اللغة ١٧٤.

(٢) انظر: الجملة الخبرية في ديوان الفرزدق ١٧٣-١٧٤، والجملة الخبرية في ديوان جرير ٣٣٧.

(٣) انظر: الجملة الخبرية في نثر الجاحظ ٥٦٣.

المبحث الثاني: تأكيد الجملة الاسمية بأكثر من مؤكد

تتكاثر عناصر التوكيد وفقا لتصاعد أحوال الإنكار، فإن كان إنكار المخاطب إنكارا غير مستحكم في نفسه، أكد الكلام بمؤكد واحد على سبيل الاستحسان، فهو بمنزلة المتردد، كما في المبحث السابق، أما إن كان الإنكار مستحكما وجب التوكيد، بل تتضاعف عناصر التوكيد بمقدار تصاعد حالة الإنكار؛ لأن وظيفة الخبر حينئذ هي تثبيت المعنى في تلك النفس الرافضة له، فلا مفر من أن تكون قوة العبارة ووثاقتها ملائمة لحال النفس قادرة على الإقناع، وقد يجرى الكلام على خلاف الظاهر من حال المخاطب، أي إن المتكلم لا يعتد بهذا الواقع في صياغته، وإنما يجري على أمور اعتبارية تنزيلية يلحظها هو ويعتبرها مقامات يصوغ عبارته على مقتضاها، فمثلا قد يصوغ الشاعر هذه المعاني كما تحسها نفسه مراعيا حال هذه النفس، فهو لم يشكل صياغة عبارته بدوافع خارجية عند المخاطب، بل رغبة في تقوية مضمون الكلام عند المخاطب وتقريره في نفسه، وإن كان غير منكر له، أو لأن التوكيد يكون إظهارا لمعتقد النفس وإبرازا لترداد النفس بيقينه؛ لأن مقامها يقتضي ذلك، أو غير ذلك[1].

فوردت الجملة مؤكدة بأكثر من مؤكد في شعر الأحوص في واحد وثلاثين موضعا.

---

(١) انظر: التلخيص في علوم البلاغة ٤٠ وما بعدها، للإمام جلال الدين محمد بن عبد الرحمن القزويني الخطيب، ضبطه وشرحه الأديب الكبير الأستاذ عبد الرحمن البرقوقي، الناشر دار الكتب العربية، لبنان، الطبعة الثانية، ١٣٥٠هـ؛ وانظر: خصائص التراكيب: دارسة تحليلية لمسائل علم المعاني ٤٨ وما بعدها، تأليف الدكتور محمد أبو موسى، الطبعة الثانية، ١٤٠٠هـ، مكتبة وهبة، القاهرة، دار التضامن للطباعة.

التأكيد بـ(إن) ولام التأكيد

لام التأكيد هي لام مفتوحة مهملة، لها غالبا صدر الكلام في جملتها[1]، واعتبرها البصريون هي ذاتها لام الابتداء، زُحلقت في باب إن عن صدر الجملة كراهية الابتداء بمؤكدين، بينما سماها الزجاجي لام إنّ، واعتبرها فرعا من فروع متعددة للام التوكيد، لكنها قسم مستقل عنده بناء على دخولها في خبر إن[2]. ومذهب سيبويه أنها تدخل مؤكدة للخبر، كما تدخل إنّ مؤكدة للجملة[3]، أما ابن يعيش فقد فهم مما ورد عنه أن الجملة المؤكّدة بـ(إن) كأنها مكررة مرتين، إلا أنها أوجز مع حصول الغرض من التأكيد، وإن دخلت اللام ازداد معنى التأكيد، وكأنه بمنزلة تكرار اللفظ ثلاث مرات[4]، وذهب كذلك ابن هشام مذهبه[5]، ولقد ذكر السيوطي أن البصريين يقرون بتأكيدها للجملة، والكسائي يخالفهم بقوله: إنها مؤكدة للخبر وحده[6].

اختصت اللام بالدخول في خبر إن المكسورة دون غيرها، وذلك لعدم المنافاة بينهما، فاللام للابتداء، والمكسورة لا تغير معنى الابتداء، إذن فهما يدخلان على المبتدأ لتأكيده، والمؤكد للشيء لا يغير معناه، بل يقويه ويمكنه في النفس، بخلاف أخواتها، فإنها لما أحدثت في المبتدأ معنى لم يكن له في الأصل، لم يدخل على أخبارها اللام؛ لما بينها وبين هذه المعاني من المنافاة، وأما (إنّ) المفتوحة وإن كانت لا تغير الخبر، إلا أنها لما كانت معمولة لما قبلها، ومن شأن اللام أن تعلق ما قبلها عن العمل، فلم تدخل في خبرها[7]. وتلزم اللام الخبر دون الاسم

---

(١) انظر: أساليب التأكيد في اللغة العربية ٢٣٧.

(٢) انظر: كتاب اللامات ٦٠، ١٦٤، وهمع الهوامع ١٧٧/٢.

(٣) لم يتضح لي هذا المذهب لسيبويه في كتابه. انظر: الكتاب ١٣٢/٢، ١٣٤، ولكن نصّ عليه الزجاجي، انظر: اللامات ٦٠، همع الهوامع ١٧٧/٢.

(٤) انظر: شرح المفصل ٥٩/٨.

(٥) انظر: مغني اللبيب ٣٨٧/٢.

(٦) انظر: همع الهوامع ١٧٧/٢.

(٧) انظر: شرح ألفية ابن معطٍ ٩١١/٢.

مع أن حدها أول الكلام؛ وذلك لأنهم استقبحوا الجمع بين حرفين مؤكدين، فجعلوا إن في الابتداء، واللام في الخبر؛ ليحسن الكلام ويعتدل[١].

ورد خبر إن مقترنا باللام في الجملة الخبرية في شعر الأحوص في ستة عشر موضعًا.

الضرب الأول: إن، واسمها (الضمير)، ولام التوكيد، والخبر (المفرد والجملة)

الصورة الأولى: إن، واسمها (الضمير)، ولام التوكيد، وخبرها (النكرة)

١- إن، واسمها (الضمير)، ولام التوكيد، وخبرها (النكرة المختصة)

يتمثل هذا الضرب في ستة[٢] مواضع منها:

أ- قول الأحوص:

وَإِنِّي لَمُسْتَأْنٍ وَمُنْتَظِرٌ بِكُمْ وَإِنْ لَمْ تَقُولُوا في المُلِمَّاتِ دَعْ دَعِ[٣]

اسم إن (ياء المتكلم) وخبرها (لمستأن) اتصلت به لام التوكيد، وهو نكرة مشتق (اسم فاعل) حذف آخره، وأصله (مستأني)، والياء المكسور ما قبلها إذا كانت حرف إعراب فإنه لا يظهر الإعراب فيها، إلا النصب، وأما في حال الرفع والخفض فيكون الإعراب مقدرا فيها استثقالا للرفع والخفض في الياء، فتسكن الياء لذلك، فإن لقيها ساكن حذفت، وإن لم يلقها ساكن ثبتت، فلما اجتمعت ساكنة مع التنوين حذفت هنا[٤]، وقد عطف على الخبر بمشتق نكرة مثله (ومنتظر)، إلاّ أنه تخصص بالجار والمجرور (بكم)، وجملة (وإن لم تقولوا ..) جملة استئنافية، ودع دع كلمة يدعى بها للعاثر، بمعنى: قم وانتعش واسلم، وقد تجعل كلمة واحدة وتعرب[٥].

ب- وقوله:

---

(١) انظر: المقتضب ٣٤٣/٢، وانظر: كتاب اللامات ٦٤.

(٢) شعر الأحوص ٩٦، ١٠١، ٩٤.

(٣) شعر الأحوص ١٩٧.

(٤) انظر: الممتع في التصريف ٥٥٣/٢.

(٥) شعر الأحوص ١٩٧ (الحاشية).

هُوَ المَوْتُ أَحْيَانًا يَكُونُ (وَإِنَّهُ ... لَغَيْثُ حَيًّا يَحْيَى بِهِ النَّاسُ وَاسِعُ)[1]

اسم إنّ الضمير (هاء الغائب)، والخبر (لغيث حيا) نكرة جامد، اتصل به لام التوكيد، تخصص بالمضاف إليه (حيا)، و(حيا) مقصور: الخصب والمطر، والجمع: أحياء[2]، وحيا منون، أي ساكن، فحذفت ألفه، وهي لامه، للقائها الساكن بعدها، وهو التنوين، وبقيت الفتحة قبلها لتدل عليها[3]، وتخصص أيضًا الخبر بوصفين، أحدهما جملة فعلية، وهو قوله: (يحيى به الناس)، والآخر مفرد (واسع)، فقدم الوصف الجملة على الوصف المفرد.

٢– إن، واسمها (ضمير التكلم)، والقيد (جار ومجرور)، ولام التوكيد، والخبر (النكرة)

أ– قال الشاعر:

وَإِنِّي لَمُكْرَمٌ لِسَادَاتِ مَالِكٍ ... وَإِنِّي لِنَوْكَى مَالِكٍ لَسَبُوبُ[4]

تضمن البيت جملتين مؤكدتين بإنّ واللام متعاطفتين، إلا أن الجملة المعطوفة فصل فيها الجار والمجرور (لنوكى مالك)، بين اسم إن الضمير (ياء المتكلم)، وخبرها المقترن باللام (لسبوب)، والنوك: الحمق[5]، وهو نكرة مشتق (صيغة مبالغة) تخصص بالجار والمجرور المتقدم عليه، وفي الجملة المعطوف عليها تأخر الجار والمجرور المتعلق بالخبر (صيغة المبالغة)، فلم يفصل بينه وبين الاسم.

ب– قال الأحوص:

ذَاكَ (وَإِنِّي عَلَى جَارِي لَذُو حَدَبٍ ... أَحْنُو عَلَيْهِ بِمَا يُحنَى عَلَى الجَارِ)[6]

اسم إن ضمير المتكلم (الياء)، والخبر (لذو حدب) اقترنت به لام التوكيد، وهو نكرة

---

(١) شعر الأحوص ١٨٨.

(٢) لسان العرب (ح ي ا).

(٣) المرتجل ٤٥.

(٤) شعر الأحوص ٩٧.

(٥) شعر الأحوص ٩٠ (الحاشية).

(٦) شعر الأحوص ١٦٨.

جامد تخصص بأكثر من وسيلة، أولها: الإضافة للنكرة (حدب)، والحدب: العطف والإشفاق[١]، ثانيها: الجار والمجرور (على جاري) المتقدم على الخبر، وأخيرا تخصص بجملة الحال الفعلية (أحنو عليه ..)، وقد كسرت همزة إن لدخول لام التأكيد، ولو لم تدخل لفتحت حملا على ما قبلها، وجوّز سيبويه كسر وفتح همزة إن، فأما الفتح فعلى اعتبار أن (أن) مع معموليها مشاركة في الخبرية للمبتدأ المقدر، والعطف حينذاك عطف مفردات، أما الكسر فعلى اعتبار كونها مبتدأة بعد اسم الإشارة، والعطف من قبيل عطف الجمل[٢].

٣- إن، واسمها (ضمير التكلم)، والقيد الأول (جار ومجرور)، والقيد الثاني (ظرف)، ولام التوكيد، وخبرها (النكرة)

قال الأحوص:

وَإِنِّي إِلَيْهَا حَيْثُ طَارتْ بِهَا النَّوَى مِنَ الغَوْرِ أَوْ جَلْسِ البِلادِ لَنَازِعُ[٣]

اسم إن (ياء المتكلم)، والخبر (لنازع) من نزع إلى أهله: أي حن واشتاق، فهو نازع، كأن الحنين ينتزعه من مكانه ليرده إلى أهله وبلده، وهو نكرة مشتق (اسم فاعل) تخصص بالجار والمجرور (إليها)، وبالظرف وجملته (حيث طارت ..) المكونة من الفعل الماضي وفاعله (النوى)، وشبهي الجملة المتعلقين بالفعل (بها)، و(من الغور أو جلس البلاد)، الغور: تهامة وما يلي اليمن، والجلس: نجد؛ لأنها ارتفعت عن الغور[٤].

٤- إن، واسمها (ضمير التكلم)، والقيد (حال)، ولام التوكيد، والخبر (النكرة المختصة)

قال الأحوص:

وَإِنِّي عَلَى الحِلْمِ الذي مِنْ سَجِيَّتِي لَحَمَّالُ أَضْغَانٍ لَهُنَّ طَلُوبُ[٥]

اسم إنّ (الياء) ضمير المتكلم، تخصص بالحال المحذوف المتعلق به شبه الجملة (على الحلم

---

(١) لسان العرب (ح د ب).

(٢) الكتاب ١٢٦/٣، خزانة الأدب ٢٧٠/١٠.

(٣) شعر الأحوص ١٨٥.

(٤) شعر الأحوص ١٣٢ (الحاشية).

(٥) شعر الأحوص ٩٨.

الذي من سجيتي)، أما الخبر (لحمّال أضغان) اتصلت به لام التوكيد، وهو نكرة مشتق (صيغة مبالغة) على وزن فعّال، أضيف إليه معموله (المفعول به)، وتخصص بالجملة الاسمية الوصفية بعده (لهن طلوب) ، ومن الممكن أن يكون الجار والمجرور (على الحلم الذي من سجيتي) متعلق بالخبر متقدم عليه.

٥- إن، واسمها (ضمير التكلم)، والفاصل (إذن)، ولام التوكيد، وخبرها (النكرة المحضة)

قال الأحوص:

وَقَدْ جَهَدَ الوَاشُونَ كَيْمَا أُطِيعُهُمْ بِهِجْرَتِهَا (إِنِّي إِذَنْ لَصَبُورُ)[١]

اسم إن الضمير (ياء التكلم)، والخبر (لصبور) نكرة مشتق (صيغة مبالغة) اقترن به لام التوكيد، ولقد فصل بين اسم إن وخبرها الحرف (إذن) وهو في موضع الجواب، وقد دخل على الجملة الاسمية في وسطها فلم يؤثر شيئا[٢]، وقد تضمن الخبر ضميرا يعود على المبتدأ موافقا له في الإفراد والتذكير.

الصورة الثانية: إن، واسمها (الضمير)، ولام التوكيد، وخبرها (الجملة)

١- إن، واسمها (ضمير التكلم)، ولام التوكيد، وخبرها (الجملة الفعلية)

(إِنِّي لآمَلُ أَنْ تَدْنُو) وَإِنْ بَعُدَتْ وَالشَّيْءُ يُؤْمَلُ أَنْ يَدْنُو وَإِنْ بَعُدَا[٣]

اسم إن (ياء المتكلم)، والخبر (لآمل أن تدنو ..) جملة فعلية مكونة من فعل مضارع اتصلت به لام التوكيد، فاعله ضمير مستتر يعود على اسم إن مطابق له في النوع والعدد، ومفعوله المصدر المؤول (أن تدنو) المكون من أن والفعل المضارع، ثم ختم شطر البيت بالجملة الاستئنافية (وإن بعدت)، ويعتبرها البيانيون اعتراضية، فهم يخالفون النحويين في اصطلاحات الاعتراض، فيقول أهل البيان: الاعتراض هو أن يؤتى في أثناء الكلام أو في آخره أو بين كلامين متصلين بمعنى، أو غير متصلين بجملة أو أكثر لا محل لها من الإعراب لنكتة سواء

---

(١) شعر الأحوص ١٥٧.

(٢) رصف المباني ١٥١، ١٥٢.

(٣) شعر الأحوص ١٢٦.

كانت لدفع الإيهام أو غيره[١]، وكذلك تجد أن الرضي يوافقهم؛ إذن الخلط بين الاعتراض والاستئناف ليس مقصورا على علماء البيان، فقد كان للنحاة فيه نصيب[٢].

٢- إن، واسمها (ضمير التكلم)، ولام التوكيد، وخبرها (الجملة الفعلية)، والقيد (حال)

أ- قال الشاعر:

إِنِّي لأَنْصَحُكُمْ وَأَعْلَمُ أَنَّهُ ... سِيَّان عِنْدَكِ مَنْ يَغُشُّ وَيَنْصَحُ[٣]

اسم إن (ياء المتكلم)، والخبر (لأنصحكم) جملة فعلية مكونة من فعل مضارع اتصلت به لام التوكيد، فاعله ضمير مستتر يعود على اسم إن موافق له في الإفراد والتذكير، ومفعوله الضمير (كاف المخاطب)، وقد تخصص مضمون جملة الخبر بجملة الحال الفعلية المقترنة بالواو (وأعلم أنه سيّان ..)، فالسِّيّ المثل، قال ابن بري: وأصله سِوْيٌ[٤]، ولقد سدّ المصدر المؤول المكون من أن واسمها وخبرها مسد مفعولي علم في جملة الحال، وفاعل (عَلِم) هو الضمير العائد على صاحب الحال فاعل (أنصحكم).

ب- قال الأحوص:

وَإِنِّي لأَهْوَاهَا وَأَهْوَى لُقِيَّهَا ... كَمَا يَشْتَهِي الصَّادِي الشَّرَابَ الْمُبَرَّدَا[٥]

اسم إن (ياء المتكلم)، وخبرها (لأهواها وأهوى لقيها) جملة فعلية مكونة من فعل مضارع مقترن بلام التوكيد، وفاعله الضمير المستتر العائد على اسم أن الموافق له في الإفراد والتذكير، والضمير (هاء الغائبة) المفعول به، وقد عطف عليها جملة فعلية أخرى تخصص مضمونها بالحال المحذوف المتعلق بها شبه الجملة (كما يشتهي الصادي الشراب المبردا).

---

(١) انظر: شرح الرضي ٩٨/٤، وانظر: إعراب الجمل ٦٨، مغني اللبيب ٤٠/٢.

(٢) انظر: حاشية الدماميني ٢٤٧.

(٣) شعر الأحوص ١٠٩.

(٤) لسان العرب (س و ا).

(٥) شعر الأحوص ١١٩.

الضرب الثاني: إن، واسمها (المعرّف بالألف واللام)، ولام التوكيد، وخبرها (النكرة المختصة) والقيد (جار ومجرور)

قال الأحوص:

(إِنَّ الحِمَامَ لَطَالِبٌ لَكَ لاحِقٌ) وَالمَوْتُ رَبْعُ إِقَامَةٍ مَحْلُولُ[1]

اسم إن (الحمام) اسم معرّف بأل جامد، والخبر (لطالب) نكرة مشتق (اسم فاعل) اتصلت به لام التوكيد، تخصص بالجار والمجرور (لك)، وبالوصف (لاحق)، وقد رفع الخبر ضميرا مستترا يعود على اسم إنَّ، ولقد كان الخبر ووصفه نكرتين منونين بالضم، ولقد ذكر السيوطي أن لغة أزد السراة الإبدال في الأحوال الثلاثة عند الوقف على الاسم المنون، حكى أبو الخطاب عنهم أنهم يبدلون في الرفع والنصب والجر حرفًا يناسب الحركة التي قبله، أي واوا وألفا أو ياء، وكأن البيان عندهم أولى، وإن لزم الثقل[2]، والأحوص من الأزد، إلا أنه لم يأت شعره على لغتهم؛ لأنه لم يسكن ديارهم ويعش معهم؛ ولا على أرجح اللغات، وهي أن يحذف تنوينه بعد الفتحة والكسرة ويسكن ما قبل التنوين، وأن يبدل ألفا بعد الفتحة[3].

الضرب الثالث: إن، واسمها (النكرة المختصة)، ولام التوكيد، وخبرها (النكرة المحضة)

قال الشاعر:

إِنَّ امْرَأً قَدْ نَالَ مِنْكَ قَرَابَةً يَبْغِي مَنَافِعَ غَيْرِهَا لَمُضَلَّلُ[4]

اسم إنّ (امرأ) نكرة جامد تخصص بالوصف الجملة الفعلية المؤكدة (قد نال منك قرابة يبغي منافع غيرها)، وهي مكونة من حرف يفيد التحقيق والتأكيد (قد)، والفعل الماضي (نال)، وفاعله الضمير المستتر، والمفعول به، والجار والمجرور (منك) المتعلق بالفعل، وجملة فعلية وصف للمفعول به (يبغي منافع غيرها)، أما الخبر (لمضلل) نكرة اتصلت به لام التوكيد، مشتق (اسم فاعل) رفع ضميرا مستترا يطابق المبتدأ في التذكير والإفراد.

---

(١) شعر الأحوص ٢١٩.

(٢) همع الهوامع ٦/٢٠١.

(٣) التصريح بمضمون التوضيح ٥/٢٣٤.

(٤) شعر الأحوص ٢١٤.

تعقيب:

١- وقع اسم إنّ ضميرا في أربعة عشر موضعا، واستحوذت ياء المتكلم على جميع مواضع الضرب الأول، إلا موضعين كانت (هاء الغيبة) اسما لإن، وفي الضرب الثاني كان الاسم معرّفا بأل، والضرب الثالث كان نكرة مختصة، فالتدرج بين درجات التعريف واضح في هذه الأضرب.

٢- تنوع خبر إنّ المقترن بلام التوكيد، فغلب وقوع الخبر المفرد (النكرة المختصة) على الضرب الأول، غير أنه أتى في ثلاثة مواضع جملة فعلية فعلها مضارع، خالصا للحال بسبب لام التوكيد[1]، ومما يؤكد جواز دخولها على الفعل قول ابن الخباز في شرح الإيضاح: «لا تدخل لام الابتداء على الجمل الفعلية إلا في باب إنّ»[2]، ولا تدخل إلا على المضارع لمشابهته الاسم[3]؛ وكان الخبر في موضع واحد نكرة محضة.

٣- ظهر التطابق بيم اسم إن وخبرها في العدد والنوع في جميع المواضع.

٤- كان الارتباط بين اسم إن وخبرها قويا؛ حيث وقع الخبر المفرد مشتقا متحملا لضمير يعود على المبتدأ في جميع المواضع، إلا موضعا واحدا كان فيه الخبر (جامدا)، فكان الإسناد هو الرابطة الوحيدة بينهما، أما الخبر الجملة فقد تضمن في جميع المواضع على الضمير الرابط، وعلى الدوال العائدة على اسم إن.

٥- إن في قول الشاعر: (وإنه لغيث حيا يحيى به الناس واسع) تقدم الوصف الجملة على المفرد[4]، فقد اجتمع أكثر من وصف لموصوف واحد، وكان أحدها اسم، والآخر جملة، فالأولى البدء بالاسم، ثم ما يقدر به؛ وعلة ذلك أن الأصل الوصف بالاسم، فالقياس تقديمه، وأوجبه ابن عصفور اختيارا، وقال: لا يخالف في ذلك إلا في ضرورة أو ندور، وردّ[5] بقوله

---

(١) انظر: أساليب التأكيد في اللغة العربية ٢٥٧.

(٢) انظر: مغني اللبيب ١/٣٨٠.

(٣) انظر: أوضح المسالك ١/٣٠٨ (الحاشية).

(٤) سبق ذكر هذه المسألة. انظر: ص١٠١.

(٥) شرح الجمل ١/٢٢٠، همع الهوامع ٥/١٨٥.

تعالى: ﴿كِتَـٰبٌ أَنزَلۡنَـٰهُ إِلَيۡكَ مُبَـٰرَكٌ﴾[١].

٦- في قول الشاعر: (ذاك وإني على جاري ..) يترجح كسر همزة إن على فتحها، بسبب دخول اللام في خبرها[٢].

٧- إن التوكيد بإن ولامها ورد كذلك عند الفرزدق وجرير، ولكن في مواضع لا بأس بها[٣].

٨- إن التوكيد بإن ولامها تزايد كثيرا في شعر الأحوص عما ورد في الشعر الجاهلي[٤].

---

(١) سورة ص، الآية ٢٩.

(٢) انظر: خزانة الأدب ١/٢٧٠.

(٣) انظر: الجملة الخبرية في ديوان الفرزدق ١٨٣، والجملة الخبرية في ديوان جرير ٣٣٥.

(٤) انظر: الجملة الخبرية في نثر الجاحظ ٥٦٣.

التأكيد بإنّ والجملة الاعتراضية

آزرت الجملة الاعتراضية إنّ في توكيد مضمون الجملة الاسمية؛ حيث وقعت بين اسم إنّ وخبرها في أربعة مواضع، وفي موضع وحيد اتحدت مع إنّ ولامها لتقوية المضمون، فاجتمعت ثلاث مؤكدات.

الضرب الأول: إنّ، واسمها (الضمير)، وخبرها (الجملة الفعلية)

١- إنّ، واسمها (ضمير التكلم)، والفاصل (جملة اعتراضية)، وخبرها (الجملة الفعلية)

قال الأحوص:

إِنِّي وَإِنْ أَصْبَحَتْ لَيْسَتْ تُلائِمُنِي ... أَحْتَلُّ خَاخًا وَأَدْنَى دَارِهَا سَرِفُ[1]

اسم إنّ (ياء المتكلم)، وخبرها (أحتل خاخا) جملة فعلية مكونة من فعل مضارع، وفاعل ضمير مستتر يعود على اسم إنّ، ومفعول به (خاخا)، وخاخ: موضع بين الحرمين، يقال له: روضة خاخ، بقرب حمراء الأسد من المدينة[2]، فصل بين اسم إنّ وخبرها الجملة الاعتراضية الشرطية المقترنة بالواو (وإن أصبحت ليست تلائمني)، وهي مكونة من حرف شرط، وفعل شرط ماض ناقص، اسمه ضمير مستتر، وخبره جملة فعلية فعلها كذلك ناقص، وجواب الشرط محذوف لدلالة الخبر عليه، وقد قصد الشاعر تأكيد منزلتها في قلبه، وذلك الذي جعله يسكن خاخا وإن صارت لا توافقه بعد مضي العمر، فلن يغير مسكنه لكي لا يبتعد عنها، فبينت الجملة المعطوفة أنه أراد القرب حين ذكر أن أقرب ديارها (سرف)، وسرف: موضع على ستة أميال من مكة، وقيل سبعة، وتسعة، واثني عشر[3].

٢- إنّ، واسمها (ضمير التكلم)، والفاصل (جملة اعتراضية)، ولام التوكيد، وخبرها (الجملة الفعلية)

قال الشاعر:

---

(١) شعر الأحوص ٢٠٠.

(٢) شعر الأحوص ٨٨ (الحاشية).

(٣) شعر الأحوص ٢٠٠ (الحاشية).

فَإِنّي وَإِنْ أَجْرَيْتُ في طَلَبِ الصِّبَا لأَعلَمُ أَنّي في الصِّبَا لَسْتُ أَوْحَدَا[١]

اسم إن (ياء المتكلم) وخبرها (لأعلم أني ..) جملة اسمية مصدرة بفعل ناسخ ينصب مفعولين، سدّ المصدر المؤول مسد مفعوليه[٢]. اعترض بين اسم إن وخبرها الجملة الشرطية المقترنة بالواو (وإن أجريت في طلب الصبا)، والصِّبا من الشوق: تصابى وصبا يصبو صبوة وصُبُوًّا، أي مال إلى الجهلة والفتوة، الصبوة: جهلة الفتوة واللهو من الغزل، فالشاعر يعبّر بأنه ليس معدوم المثل في الصبوة، والذي يؤكد علمه ذلك أنه يسعى لطلب الصبوة، ورأى بنفسه من يشاركه فيها.

الضرب الثاني: إنَّ، واسمها (الاسم الموصول)، والفاصل (جملة اعتراضية)، ولام التوكيد، وخبرها (شبه الجملة)، والقيد (حال)

قال الأحوص:

وَإِنَّ الذي يَجْرِي لِسُخْطِي وَرِيبَتي لَكَ الوَيْلُ رِيحَ الكَلْبِ إِنْ كُنْتَ تَعْقِلُ

لَكَالْمُسْتَبِيلِ الأُسْدِ وَالمَوْتُ دُونَ مَا يُحَاوِلُ مِنْ أَبْوَالِهَا إِذْ تَبَوَّلُ[٣]

اسم إن (الذي يَجْرِي لِسُخْطِي وَرِيبَتي) اسم موصول صلته الجملة الفعلية المكونة من الفعل المضارع وفاعله وجار ومجرور متعلق به، ومعطوفه، وخبرها متعلّق شبه الجملة المقترنة بلام التوكيد (لكالمستبيل الأسد) المحذوف، وقد تخصص المجرور بوسيلتين: الإضافة، والحال الجملة الاسمية المقترنة بالواو (وَالمَوْتُ دُونَ مَا يُحَاوِلُ مِنْ أَبْوَالِهَا إِذْ تَبَوَّلُ)، فأخرج البيت إلى الوعيد والتهديد الذي بدا صريحا في الجملة الاعتراضية (لَكَ الوَيْلُ رِيحَ الكَلْبِ إِنْ كُنْتَ تَعْقِلُ) التي كانت مؤكدة له، وفاصلة بين الاسم والخبر.

الضرب الثالث: إنّ، واسمها (المعرف بالألف واللام)، والفاصل (جملة اعتراضية)، وخبرها (التركيب الشرطي)

قال الشاعر:

---

(١) شعر الأحوص ١٢١.

(٢) انظر: (جملة الخبر) الباب الأخير من البحث صفحة ٣٣٦.

(٣) شعر الأحوص ٢١٥.

إِنَّ الحُسَامَ وَإِنْ رَثَّتْ مَضَارِبُهُ   إِذَا ضَرَبْتَ بِهِ مَكْرُوهَةً فَصَلَا[١]

اسم إن (الحسام) اسم معرّف بأل جامد، والخبر (إذا ضربت به ..) تركيب شرطي مكوّن من أداة شرط غير جازمة (إذا)، وفعل الشرط وجوابه الماضيين، وقد تضمنت جملة فعل الشرط على عائد على اسم إن، وهو الضمير (هاء الغيبة)، وقد فصل بين اسم إن وخبرها الجملة الشرطية الاعتراضية المصدرة بالواو (وإن رثت مضاربه)، وقد أفادت تقوية المعنى الثابت والأكيد، وهو قوة ونفع الحسام حتى في حالة تثلمه.

تعقيب:

١- وقع اسم إنَّ في موضعين ياء للمتكلم، وفي موضع اسما موصولا، وفي موضع آخر محلى بأل.

٢- تنوع الخبر فوقع في موضعين جملة فعلية، وفي موضع تركيبا شرطيا، وفي موضع آخر شبه جملة.

٣- تضمن الخبر في جميع أحواله ضميرا يعود على المبتدأ موافقا له في النوع والعدد.

٤- من الممكن للجملة الاعتراضية في هذا الموضع أن تدل على مدلول آخر غير التوكيد، كالتوضيح أو تحسين الكلام، لكن غرض التوكيد لا يخلو منها هنا، قال السيوطي: «الاعتراضية هي التي تفيد تأكيدا أو تسديدا للكلام الذي اعترضت بين أجزائه»[٢].

٥- اجتمع في قول الشاعر (فإني وإن أجريت في طلب الصبا ..) ثلاث وسائل لتوكيد الجملة، فبدت الجملة في ذروة القوة حتى لا يستطيع منكر أن ينكر ذلك.

---

(١) شعر الأحوص ٢٢١.

(٢) همع الهوامع ٤/٥١.

التوكيد ب(إن) والقسم

توسطت جملة القسم الجملة الاسمية الخبرية المؤكدة بإن، فكانت مقوية لتأكيدها في ثلاثة مواضع في شعر الأحوص.

الضرب: إن، واسمها (الضمير)، والفاصل (جملة القسم)، وخبرها (المفرد والجملة)

الصورة الأولى: إن، واسمها (ياء المتكلم)، والفاصل (جملة القسم)، وخبرها (الجملة الفعلية)

أ- قال الشاعر:

إِنِّي وَجَدِّكِ يَدْعُونِي لأَرْضِهِمُ قُرْبُ الأَوَاصِرِ وَالرِّفْدُ الذي رَفَدُوا[1]

اسم إنّ (الياء)، وخبرها (يدعوني لأرضهم ..) جملة فعلية مكونة من فعل مضارع مقترن بالضمير (ياء المتكلم) العائد على اسم إن، وهو مفعول به للفعل، وجار ومجرور متعلق بالفعل، فاعل مؤخر، ومعطوفه (قُرْبُ الأَوَاصِرِ وَالرِّفْدُ الذي رَفَدُوا).

فصل بين اسم إن وخبرها جملة القسم الاعتراضية المكونة من واو القسم والاسم المجرور بها (جَدِّك)، والجد البخت والحُظوة، والجد: الحظ والرزق[2]، فالعرب يقسمون بحظهم كما يقسمون بأعمارهم[3]، وشبه الجملة متعلقة بفعل القسم المحذوف، وكذلك جواب القسم محذوف وجوبا؛ لتوسط القسم بين اسم إنّ وخبرها؛ إذ أغنى عن جواب القسم[4].

ب- قال الشاعر:

إِنِّي وَأَيْدِي الخِفَافِ يُعملها شُعْثٌ إلى البَيْتِ قَلَّ مَا هَجَعُوا[5]

اسم إن (ياء المتكلم)، والخبر (قل ما هجعوا) جملة فعلية مكونة من فعل ماض فاعله مصدر مؤول مكون من (ما والفعل الماضي)، وفي البيت ظاهرة استعملها العرب ذكرها ابن

---

(١) شعر الأحوص ١١٢.

(٢) انظر: لسان العرب (ج د د).

(٣) انظر: أساليب القسم في اللغة العربية ٢٠٥.

(٤) انظر: النحو الوافي ٢/٥٠٤.

(٥) شعر الأحوص ١٨٣.

فارس في باب مخاطبة المخاطب، ثم جعل الخطاب لغيره، أو يخبر عن شيء ثم يجعل الخبر المتصل به لغيره، يقول: «وقريب من هذا الباب أن يبتدئ الشيء ثم يخبر عن غيره»(١)، فذكر الأحوص هنا نفسه، ثم ترك وأقبل على غيره، وهم أهل محبوبته أو المحبوبة التي تكلم عليها في البيت السابق والبيت اللاحق للبيت المذكور بصيغة الجمع. وقد جاء في كتاب الله ما يشبه هذا، وهو قوله جلّ ثناؤه: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱلَّذِينَ هَادُواْ وَٱلصَّٰبِـِٔينَ وَٱلنَّصَٰرَىٰ وَٱلْمَجُوسَ وَٱلَّذِينَ أَشْرَكُوٓاْ﴾، فبدأ بهم ثم قال: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَفْصِلُ بَيْنَهُمْ﴾(٢)، فحول الخطاب(٣).

وقد فصل بين اسم إنّ وخبرها جملة القسم (وأَيْدي الخِفَافِ يُعملها شُعْثٌ إلى البَيْتِ) المكونة من واو القسم والاسم المجرور والمضاف إليه، والحال منه، وشبه الجملة متعلقة بفعل القسم المحذوف وجوبا مع الواو(٤)، وجملة جواب القسم محذوفة أغنت جملة الخبر عنها. والمقسم به هنا النوق الخفيفة السريعة التي يعملها باستمرار رجل متفرق الشعر من كثرة السفر ومشاقه(٥).

الصورة الثانية: إنّ، واسمها (ياء المتكلم)، والفاصل (جملة القسم)، ولام التوكيد، وخبرها (النكرة المختصة)

قال الأحوص:

إِنّني والذي تَحُجُّ قُرَيْشٌ ... بَيْتَهُ سَالِكِينَ نَقْبَ كَدَاءِ
لَمُلِمٌّ بِهَا وَإِنْ أُبْتُ مِنْهَا ... صَادِرًا كَالذي وَرَدْتُ بِدَاءِ(٦)

اسم إنّ (ياء المتكلم)، والخبر (لملمّ) نكرة مشتق (اسم فاعل) تخصص بالجار والمجرور

---

(١) الصاحبي ٣٥٨.

(٢) سورة الحج، الآية ١٧.

(٣) الصاحبي ٣٥٩.

(٤) انظر: أساليب القسم في اللغة العربية ٦٠.

(٥) انظر: شعر الأحوص ١٨٣ (الحاشية).

(٦) شعر الأحوص ٨٨.

(بها)، اقترنت به لام التوكيد، وفصل بين اسم إن وخبرها الجملة الاعتراضية القسمية (والذي تحج قريش ..)، المكونة من واو القسم والذي وصلته الفعل المضارع وفاعله (قريش)، وقد قصد به الشاعر -كما ضبطه المحقق- الحيّ وليس القبيلة؛ إذ هو مصروف، جاء في اللسان: «إن أردت بقريش الحي صرفته، وإن أردت به القبيلة لم تصرفه»(١). والحي: البطن من بطون العرب(٢)، والقبيلة: الجماعة، ولقد ورد في اللسان أن الشعب أكبر من القبيلة، ثم القبيلة، ثم العمارة، ثم البطن، ثم الفخذ(٣)، والأحوص في مقام توكيد وحلف، فالأولى له أن يحلف بالذي تحج القبيلة كلها بيته بدل أن يخصص الحيَّ منها، فقريش ليست مصروفة كما وردت في الشعر؛ لأنه قصد بها القبيلة، والدليل على ذلك تأنيث الفعل معها في الجملة الاعتراضية، أو أنها ممنوعة من الصرف، ولكن الشاعر صرفها.

«وقريش اسم جمع، وهو ما دلّ على الجمع وليس له مفرد من لفظه غالبا، وصيغته صيغة الواحد وإن كان لا ينطلق على الواحد»(٤)، وقد أنث الفعل معه، والحكم في اسم الجمع من حيث التذكير والتأنيث أنه على ثلاثة أقسام: نوع واجب التذكير، ونوع واجب التأنيث، ونوع يجوز فيه الوجهان، والمدرك لهذه الأوجه إنما هو السماع(٥).

فقريش يجوز فيها الأمران؛ لأن أسماء الجموع التي لا واحد لها من لفظها إذا كانت للآدميين تذكر وتؤنث(٦)، وكانت مؤنثة في البيت، حمل على المعنى.

تخصص اسم الجمع قريش بالحال (سالكين) وهو نكرة مشتق (اسم فاعل) على صورة جمع المذكر، اعتبر الشاعر اللفظ من حيث النوع (التذكير) في صاحب الحال (قريش)، واعتبر المعنى من حيث العدد (الجمع) فكانت الحال على هذه الصورة.

---

(١) لسان العرب (ق ر ش).

(٢) لسان العرب (ح ي ا).

(٣) لسان العرب (ق ب ل).

(٤) شرح التصريح بمضمون التوضيح ٢/٢٧٠.

(٥) انظر: حاشية الصبان ٤/٦٣، ٦٤.

(٦) تاج العروس من جواهر القاموس (ق و م)، للإمام اللغوي محب الدين أبي الفيض السيد محمد مرتضى الحسيني الوسطي الزبيدي الحنفي نزيل مصر (ت: ١٢٠٥هـ)، المطبعة الخيرية، ١٣٠٦هـ.

ففي صدر البيت حمل على المعنى في النوع (التذكير)، وفي عجزه حمل على اللفظ أيضًا في النوع (جمع مذكر)، والشيء إذا حمل على اللفظ جاز الحمل بعده على المعنى، وإذا حمل على المعنى ضعف الحمل بعده على اللفظ؛ لأن المعنى أقوى، فلا يبعد الرجوع إليه بعد اعتبار اللفظ، ويضعف بعد اعتبار المعنى القوي الرجوع إلى الأضعف(١).

تحمل الحال ضميرا يعود على صاحبه اسم الجمع (قريش)، فكان مجموعا وعلى ذلك نص سيبويه، فقد أوجب جعل الضمير العائد على القوم مجموعا حملا على المعنى، ويعضد قوله استقراء الأمثلة في القرآن(٢).

أما الرضي فقد أجاز في الضمير العائد على اسم الجمع ثلاثة أوجه، وهي: عود الضمير مجموعا، وعود الضمير مفردا مذكرا، وعود الضمير مفردا مؤنثا(٣). وقد أغفل بقية النحاة بيان حكم المطابقة بين اسم الجمع للعاقل المذكر والضمير العائد عليه في العدد(٤).

رفع الحال المشتق فاعلا ضميرا مستترا يعود على صاحبه، ونصب مفعولا به (نقب كداء)، والنقب: الطريق في الجبل(٥)، كداء: موضع بأعلى مكة، وهو اسم مختوم بالألف الممدودة ممنوع من الصرف، إلا أن الشاعر صرفه(٦)، فجره بالكسر للضرورة(٧).

تعقيب:

١- هذا الضرب جزء من الضرب السابق، فالتوكيد فيهما كائن من اجتماع إنّ والجملة الاعتراضية، إلاّ أن الجملة الاعتراضية هنا كانت جملة قسمية، والقسم يفيد التوكيد في

---

(١) ظاهرة قياس الحمل في اللغة العربية بين علماء اللغة القدامى والمحدثين ٢٩٤، للدكتور عبد الفتاح حسن علي البجه، دار الفكر للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى ، ١٤١٩هـ.

(٢) انظر: الكتاب ٢٤٧/٣، وانظر: ظاهرة العدول عن المطابقة ٤١٠.

(٣) انظر: شرح الرضي ٣٤٥/٣.

(٤) انظر: ظاهرة العدول عن المطابقة ٤١٠.

(٥) لسان العرب (ن ق ب).

(٦) انظر: شعر الأحوص ٨٨ (الحاشية).

(٧) شرح الجمل ٥٧١/٢.

كل موقع يقع فيه، فلما اختص بهذا الغرض أفرد بمبحث خاص.

٢- الأصل في القسم أن تكون له الصدارة في الكلام؛ لأن الغاية الأولى منه لفت نظر السامع والمخاطب إلى أن المتكلم قد يبدأ كلامه بغير القسم، فإذا أدرك من المخاطب أو السامع غفلة أو عدم اهتمام أردف كلامه بالقسم استئنافا لتوكيد القول أو تنبيها لحمل المخاطب على الإصغاء والتدبر(١).

٣- وقع اسم إنّ في جميع المواضع الضمير (ياء المتكلم)، وكان الخبر جملة فعلية في موضعين، ومفردا نكرة مختصة في موضع.

٤- تطابق اسم إن وخبرها المفرد في النوع والعدد، أما الخبر الجملة الفعلية فقد تطابق الضمير العائد منه على المبتدأ في موضع، وفي الموضع الثاني وهو قول الشاعر: (إني وأيدي الخفاف يعملها ..)، عدل عن المطابقة، فقد قصد الشاعر أن يأتي بمبتدأ غير الخبر.

٥- جملة القسم المعترضة بين اسم إن وخبرها اقترنت في المواضع الثلاثة بحرف القسم الواو، وهو أكثر أدوات القسم في الاستعمال، فهو يدخل على كل محلوف به، ولا يصح أن يذكر معه فعل القسم، ولا يجر إلا الاسم الظاهر، ولا يتعلق إلا بمحذوف(٢).

٦- حذفت جملة جواب القسم وجوبا في جميع المواضع؛ إذ اكتنفها ما يغني عن الجواب(٣).

٧- في الصورة الثانية اجتمعت ثلاث مؤكدات: إن، ولام التوكيد، والجملة الاعتراضية.

٨- إن في قال الشاعر:

إِنَّني والذي تَحُجُّ قُرَيْشٌ ... بَيْتَهُ سَـالِكِينَ نَقْبَ كَـدَاءِ
لَمُلِمٌّ بِهَا وَإِنْ أُبْتُ مِنْهَا ... صَادِرًا كَالذي وَرَدْتُ بِدَاءِ

---

(١) انظر: أساليب القسم في اللغة العربية ١٥٥، ١٥٦.

(٢) انظر: مغني اللبيب ٥٧٩/١، وانظر: أساليب القسم في اللغة العربية ٦٠.

(٣) انظر: مغني اللبيب ٣٨٧/٢.

عدة مسائل:

أ- صرف كلمة (قريش) رغم مجيئها بمعنى قبيلة.

٣ ب- حمل على المعنى ثم حمل على اللفظ، وذلك ضعيف وغير الأفصح؛ لأن الأفصح أن يبدأ أولا بالحمل على اللفظ ثم الحمل على المعنى[1].

ج- صرف الاسم (كداء) وهو ممنوع من الصرف لضرورة الوزن.

---

(١) ظاهرة قياس الحمل ٢٩٥.

التأكيد بإن وضمير الفصل

ضمير الفصل هو ضمير من ضمائر الرفع المنفصلة، يتوسط بين مبتدأ وخبر أو ما أصله مبتدأ وخبر، ويطابق المبتدأ في النوع والعدد والتشخيص، يأتي ليوضح أن الثاني خبر، لا تابع، أو أنه مفعول في باب ظنّ، ويشترط في المبتدأ أن يكون معرفة، والخبر معرفة، أو ما يقاربها في التعريف، وهو أفعل التفضيل المجرد من أل والإضافة، وبعده مِن[1]، ويفيد مع تمييز الخبر من التابع التأكيد؛ لأن معنى زيد هو القائم: زيد نفسه القائم، وأضاف البيانيون وتبعهم السهيلي إفادته الاختصاص[2]، ويسمى هذا الضمير عمادًا؛ لكونه حافظا لما بعده، حتى لا يسقط عن الخبرية، كالعماد في البيت الحافظ لسقف من السقوف»[3]، ويسمى دعامة: «لأنه يُدعم به الكلام أي يقوّى به ويؤكد، والتأكيد من فوائد مجيئه»[4]، ويسمى وصفا؛ لأنك جئت به توكيدا وتوضيحا فصارت كالصفة، ولأن سيبويه قد يسمي التأكيد صفة[5].

وقد ورد في موضع واحد.

الضرب: إن، واسمها (ضمير الغائب)، والفاصل (ضمير الفصل)، وخبرها (المعرّف بالألف واللام)، والقيد (حال)

سَأَطْلُبُ بِالشَّامِ الوَلِيدَ فَإِنَّهُ   هُوَ البَحْرُ ذُو التَّيارِ لا يَتَغَضْغَضُ[6]

اسم إنَّ الضمير (هاء الغائب)، والخبر (البحر) اسم معرّف بأل جامد تخصص بوسيلتين: الوصف (ذو التيار)، والحال الجملة الفعلية المنفية (لا يَتَغَضْغَضُ)، وتَغَضْغَضَ الماءُ: نقص[7].

---

(١) النحو الوافي ٢٤٥/١ وما بعدها، وأساليب التأكيد في اللغة العربية ٧٣.

(٢) أساليب التأكيد في اللغة العربية ٧٣.

(٣) شرح الرضي ٤٥٦/٢.

(٤) همع الهوامع ٢٣٦/١.

(٥) انظر: الكتاب ٣٨٨/٢.

(٦) شعر الأحوص ١٧٠.

(٧) شعر الأحوص ١٧٠ (الحاشية).

وقد فصل الضمير (هو) بين اسم إن وخبرها المعرف بأل، فدعّم الكلام وقوّى التوكيد القائم في الجملة الاسمية بإن، ويزيد الرضي بأن هذه الدلالة على التوكيد أضيفت إلى مفهوم القصر الذي أفادته لام التعريف المقترنة بالخبر، يقول: «وقلنا: كان حق الخبر الذي بعد الفصل أن يكون معرّفا باللام؛ لأنه إذا كان كذا، أفاد الحصر المفيد للتأكيد، فناسب ذلك تأكيد المبتدأ بالفصل»[1].

اختلف في إعراب ضمير الفصل، ولكن سوف نعتبر بأيسر الآراء وأنسبها، كما اعتبرها الدكتور عباس حسن، يقول: «إنه في الحقيقة ليس ضميرا بالرغم من دلالته على المتكلم، أو الخطاب، أو الغيبة، وإنما هو حرف خالص الحرفية لا يعمل شيئا، فهو مثل (كاف الخطاب) في أسماء الإشارة، ففي الأحسن تسميته حرف فصل، ولا يحسن تسميته (ضمير فصل) إلا مجازا بمراعاة شكله وصورته الحالية، وأصله قبل أن يكون لمجرد الفصل»[2].

تعقيب:

١- اجتمع مؤكدان ملفوظ بهما في هذا الضرب، والحق أن التوكيد كان من ثلاث جهات، جهتان لفظيتان، وجهة معنوية، وهي دلالة القصر.

٢- وقع التوكيد بضمير الفصل عند كل من الفرزدق وجرير، ولكن وقوعه عندهما كان أكثر، فقد وقع عندهما في الجملة المثبتة الاسمية المطلقة والمقيدة بالإضافة إلى المؤكدة بإن[3].

٣- التوكيد بضمير الفصل مع إن لم يسجل عند دراسة الشعر الجاهلي، فيظهر أن ذلك أسلوب مستحدث في العصر الأموي وما بعده؛ وذلك لأنه ورد عند الجاحظ[4].

---

(١) شرح الرضي ٤٥٨/٢.

(٢) النحو الوافي ٢٤٧/١.

(٣) انظر: الجملة الخبرية في ديوان الفرزدق ١٨٥، ١٨٦، والجملة الخبرية في ديوان جرير ٣٣١-٣٣٣.

(٤) انظر: الجملة الخبرية في نثر الجاحظ ٥٦٥.

التأكيد بالقسم وإن ولام التوكيد

يختلف هذا الضرب عن الضرب المذكور مسبقا (التأكيد بإن والقسم)، فقد تصدرت الجملة القسمية في هذا الضرب، وكانت الجملة المصدرة بإن جوابا للقسم، وهي المقصودة في الكلام؛ لأنها هدف المتكلم، فجاءت مؤكّدة بثلاث مؤكدات: جملة القسم، وإن الناسخة، واللام المقترنة بالخبر.

ويجب في همزة إن الواقعة في صدر جملة جواب القسم واللام في خبرها الكسر. يقول ابن مالك:

فاكْسر في الابتِداءِ وفي بَدْءِ صِلَهْ   وَحَيْثُ (إنَّ) لِيَمِينٍ مُكْمِلَهْ[1]

ويقول سيبويه: «وهذه اللام تصرف إنّ إلى الابتداء كما تصرف عبد الله إلى الابتداء إذ قلت: قد علمت لَعبد الله خير منك، فعبد الله هنا بمنزلة إنّ في أنه يصرف إلى الابتداء»[2].

ولقد وردت إنَّ المقترن خبرها بلام الابتداء في صدر جملة جواب القسم في سبعة مواضع:

الضرب الأول: جملة القسم، ثم إنّ، واسمها (الضمير)، ولام التوكيد، وخبرها (المفرد والجملة)

الصورة الأولى:

١- جملة القسم، ثم إنّ، واسمها (ضمير التكلم)، ولام التوكيد، وخبرها (النكرة المحضة)

(لَعَمْرُ أَبِيهَا إِنَّنِي لَغَيُورُ)   أَغَارُ عَلَيْهَا أَنْ تُقَبِّلَ بَعْلَهَا[3]

جملة القسم (لعمر أبيها) مكونة من مبتدأ مرفوع مقترنا بلام الابتداء أُضيف إليه (أبيها)، والخبر محذوف وجوبا تقديره (قسمي)[4]، أما جملة جواب القسم (إنني لغيور) مصدرة بإن

---

(١) شرح ابن عقيل ٣٥٢/١.

(٢) الكتاب ١٤٨/٣.

(٣) شعر الأحوص ١٥٩.

(٤) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ٢٠٢/١.

الناسخة، اسمها (ياء المتكلم)، وخبرها (لغيور) نكرة مشتق (صيغة مبالغة)، وهو من الألفاظ التي يستوي فيها المذكر والمؤنث[١]، اقترنت به لام التوكيد، وقد تحمل ضميرا مستترا يعود على اسم إن موافقا له في الإفراد والتذكير.

٢- جملة القسم، ثم إنّ، واسمها (ضمير المتكلم)، والقيد (ظرف)، ولام التوكيد، وخبرها (النكرة المختصة)

لَعَمْرُكَ إِنِّي حِينَ أَكْنِي بِغَيْرِهَا ۝ وَأَتْرُكُ إِعْلانًا بِهَا لَصَبُورُ[٢]

جملة القسم (لعمرك) مكونة من مبتدأ مرفوع مقترنا بلام الابتداء، أضيف إليه الضمير (كاف الخطاب)، والخبر محذوف وجوبا تقديره (قسمي)، وجملة جواب القسم (إني حين أكني بغيرها ..) مكونة من (إنّ) الناسخة واسمها الضمير (ياء المتكلم)، وخبرها (لصبور) نكرة مشتق (صيغة مبالغة) اقترنت به لام التوكيد، واختص بالظرف وجملته (حين أكني بغيرها وأترك إعلانا بها) المتقدم عليه، و(حين) ظرف متصرف منصرف[٣]، وجملته مكونة من فعل مضارع وفاعله ضمير مستتر، وجار ومجرور متعلق به، وجملة فعلية معطوفة عليها.

الصورة الثانية: جملة القسم، وإن، واسمها (ضمير التكلم)، والقيد (جار ومجرور)، وخبرها (الجملة الاسمية)

لَعَمْرِي إِنَّنِي بِرَقِيمِ قَيْسٍ ۝ وَجَارَةِ أَهْلِهَا لأَنَا الحَرِيبُ[٤]

جملة القسم جملة اسمية (لعمري) مكونة من مبتدأ مقترنا بلام الابتداء، أضيف إليه الضمير (ياء المتكلم)، والخبر محذوف، وجملة جواب القسم جملة مصدرة بإن الناسخة، واسمها الضمير (ياء المتكلم)، وخبرها (لأنا الحريب) جملة اسمية مكونة من مبتدأ (أنا) ضمير منفصل مقترنا بلام الابتداء، والخبر (الحريب)، والحريب هو الذي سلب ماله، وهو معرف بأل مشتق (اسم مفعول) على وزن فعيل، فنابت فعيل عن صيغة (مفعول)، وقد تعلق به الجار والمجرور

---

(١) لسان العرب (غ ي ر).

(٢) شعر الأحوص ١٥٩.

(٣) انظر: همع الهوامع ٣/١٣٨.

(٤) شعر الأحوص ٩٨.

المتقدم عليه (برقيم قيس وبجارة أهلها)، ورقيم قيس هنا: موضع بقرب البلقاء من أطراف الشام، كان ينزله يزيد ابن عبد الملك[١].

الصورة الثالثة: جملة القسم، ثم إنّ واسمها (ياء المتكلم)، وخبرها (التركيب الشرطي)

لَعَمْرُكَ إِنِّي إِنْ تُحَمَّ وَفَاتُها ... بِصُحْبَةِ مَنْ يَبْقَى لَغَيْرُ ضَنِينِ[٢]

جملة القسم (لعمرك)، وجملة جواب القسم مصدرة بإن الناسخة، واسمها الضمير (ياء المتكلم)، وخبرها الجملة الشرطية (إن تحم وفاتها ..)، وهي مكونة من إن وفعل الشرط (تحم)، وهو مضارع مبني للمجهول مجزوم، إلا أنه حُرك آخره منعا من التقاء الساكنين، ونائب فاعله (وفاتها)، وجواب الشرط (بصحبة من يبقى لغير ضنين) جملة اسمية، مكونة من جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم، ومن مبتدأ مؤخر اقترنت به لام الابتداء (لغير ضنين)، ولم يقترن جواب الشرط بالفاء، رغم أنه جملة اسمية[٣].

الضرب الثاني: إن، واسمها (ضمير المتكلم)، والمصدر المؤكد للقسم، والقيد الأول (جار ومجرور)، والقيد الثاني (ظرف)، ولام التوكيد، وخبرها (النكرة)

أَصْبَحْتُ أَمْنَحُكَ الصُّدُودَ وَإِنَّنِي ... قَسَمًا إِلَيْكِ مَعَ الصُّدُودِ لأَمْيَلُ[٤]

اسم إن الضمير (ياء المتكلم)، والخبر (لأميل) نكرة مشتق (اسم تفضيل) اقترنت به لام التوكيد، تخصص بشبهي الجملة المتقدمين عليه، إحداهما: جار ومجرور (إليك)، والأخرى: الظرف (مع) والمضاف إليه (الصدود). و(مع) ظرف يدل على مكان الاجتماع، وهو من الظروف العادمة التصرف[٥].

و(قسما) تأكيد لما في قوله: «إنني مع الصدود لأميل إليك»، من معنى القسم، لما فيه من معنى التحقيق والتأكيد من إن ولام التأكيد، فلما كان في الجملة منهما تحقيق، والقسم أيضًا تحقيق،

---

(١) انظر: شعر الأحوص ٩٨ (الحاشية).

(٢) شعر الأحوص ٢٥٨.

(٣) انظر: النحو الوافي ٤/٤٦٢.

(٤) شعر الأحوص ٢٠٩.

(٥) انظر: همع الهوامع ٣/٢٧٧.

صار كأنه قال: أقسم قسما، فقسما منصوب بفعل القسم المحذوف[١]، وجعل ابن السراج في الأصول التوكيد من جهة الاعتراض فقال: «قوله قسما اعتراض، وجملة هذا الذي يجيء معترضا إنما يكون تأكيدا للشيء أو لدفعه؛ لأنه بمنزلة الصفة في الفائدة، يوضح عن الشيء ويؤكده»[٢].

وقال ابن جني: «انتصاب قسم لا يخلو أن يكون بما تقدم من قوله: إني لأمنحك الصدود، أو من جملة إنني إليك لأميل، ولا يجوز الأول من حيث كان في ذلك الحكم جواز الفصل بين اسم إن وخبرها بمعمول جملة أخرى أجنبي عنها، فثبت بذلك أنه من الجملة الثانية، وأنه منصوب بفعل محذوف دلّ عليه قوله: وإنني إليك لأميل، وإنما سبق الجزء الأول من الجملة الثانية، وهو اسم إن، وهذا واضح[٣].

الضرب الثالث: جملة القسم، وإن، واسمها (المعرّف بالإضافة إلى الضمير)، والخبر (النكرة)

الصورة الأولى: جملة القسم، ثم إن، واسمها (المعرّف بإضافة الضمير إليه)، والقيد الأول (جار ومجرور)، والقيد الثاني (جار ومجرور)، ولام التوكيد، وخبرها (النكرة المختصة)

لَعَمْرُ ابْنَـةِ الزَّيْـدِيِّ إنَّ ادِّكَـارَهَـا   عَلَى كُلِّ حَـالٍ للفُــؤَادِ لَرَائِعُ
وَإنِّي إِلَيْهَا حَيْثُ طَارتْ بِهَا النَّوَى   مِنَ الغَوْرِ أَوْ جَلْسِ البِلادَ لَنَازِعُ[٤]

جملة القسم (لعمر ابنة الزيدي)، وجملة جواب القسم جملة مصدرة بإن الناسخة (إنّ ادّكارها ..) واسمها (ادّكارها)، وادّكر الشيء: تذكره[٥]، وهو جامد معرّف بالإضافة للضمير (هاء الغيبة)، تعلق به الجار والمجرور (على كلّ حال)، والخبر (لرائع) نكرة مشتق (اسم فاعل) تحمل ضميرا مشتقا يعود على اسم إن، اقترن به لام الابتداء، وتخصص بالجار والمجرور المتقدم عليه (للفؤاد)، وقد عطف على الجملة الاسمية المؤكدة جملة اسمية مصدرة بإن مثلها، وهي (وإني إليها حيث طارت ..).

---

(١) انظر: الكتاب ٣٨٠/١، وانظر: المقتضب ٢٣٣/٣.

(٢) انظر: الأصول ٢٦١/٢.

(٣) انظر: خزانة الأدب ٤٨/٢.

(٤) شعر الأحوص ١٨٥.

(٥) انظر: شعر الأحوص ١٨٥ (الحاشية).

الصورة الثانية: جملة القسم، ثم إنّ، واسمها (المضاف إليه معرّف بالإضافة)، والقيد الأول (جار ومجرور)، والقيد الثاني (جار ومجرور)، والقيد الثالث (جار ومجرور)، ولام التوكيد، وخبرها (النكرة)

لَعَمْرُ أَبِيهَا إِنَّ كِتْمَانَ سِرِّهَا لَهَا فِي الذي عِنْدِي لَهَا لَيَسِيرُ[١]

جملة القسم (لعمر أبيها)، وجملة جواب القسم جملة مصدرة بإنّ الناسخة (إنّ كتمان سرها ..)، اسمها (كتمان سرها) جامد تعرف بالإضافة لمعرّف بالإضافة للضمير (هاء الغيبة)، والخبر (ليسير) نكرة مشتق (صفة مشبهة) اقترنت به لام التوكيد، وتخصص بشبهي الجملة (لها)، و(في الذي عندي) وقد تأكد المجرور (هاء الغيبة) توكيدا لفظيا عن طريق تكراره مع ما به اتصل، يقول ابن مالك في ذلك:

وَلا تُعِدْ لَفْظَ ضَمِيرٍ مُتَّصِلْ إِلاَّ مَعَ اللَّفْظِ الذي بِهِ وُصِلْ[٢]

وقد فصل بين المؤكِّد والمؤكَّد بمعمول الخبر، وذلك جائز[٣].

تعقيب:

١- وقعت جملة القسم اسمية في جميع مواضع هذه الأضرب، وكذلك توحد لفظ القسم في جميع المواضع، فكان لفظ (العمر)، «والعَمْر، والعُمُر، والعُمْر: الحياة، يقال: قد طال عَمْرُه، وعُمْرُه، لغتان فصيحتان، فإذا أقسموا فقالوا: لَعَمْرُكَ! فتحوا لا غير»[٤]. واقترنت به لام الابتداء دلالة على القسم ولزومه الابتداء[٥]، والخبر مضمر، يقول ابن جني: ومما يجيزه القياس، غير أنه لم يرد به الاستعمال، خبر العمر من قولهم: لعمرك لأقومن، فهذا مبتدأ محذوف الخبر، وأصله لو أظهر خبره: (لعمرك ما أقسم به)، فصار طول الكلام بجواب القسم عوضا من الخبر[٦]، أي أن جواب القسم حذف للتخفيف[٧].

---

(١) شعر الأحوص ١٥٨.

(٢) انظر: شرح ابن عقيل ٢١٥.

(٣) انظر: حاشية الصبان ٣/٨٤، وانظر: النحو الوافي ٣/٥٢٥ (الحاشية).

(٤) لسان العرب (ع م ر).

(٥) انظر: رصف المباني ٣١٤.

(٦) انظر: الخصائص ١/٣٩٤.

(٧) انظر: لسان العرب (ع م ر).

٢- اقترنت جملة القسم بلام الابتداء، وكذلك جملة جواب القسم المتصدرة بإنّ، وإن سماها البعض لام إن، إلا أنها في الأصل لام التوكيد اختلفت مواضعها(١).

٣- وقع اسم إن ضميرا في خمسة مواضع، وفي موضع معرّفا بالإضافة، وفي موضع معرّفا بالإضافة لمعرّف بالإضافة، وكان الخبر نكرة مختصة (مشتق) في خمسة مواضع، وفي موضع جملة اسمية، وفي موضع أخير جملة شرطية.

٤- فصل بين اسم إنّ وخبرها شبه الجملة في موضع، وشبها جملة في موضعين.

٥- إن في قول الشاعر:

لَعَمْرُ أَبِيهَا إِنَّ كِتْمَانَ سِرِّهَا　　　لَهَا في الذي عِنْدِي لَهَا لَيَسِيرُ

توكيدا لشبه الجملة المتعلقة بالخبر عن طريق توكيد الضمير المتصل مع ما اتصل به، وقد أفاد التأكيد اللفظي تمكين المعنى في نفس المخاطب، وإزالة الغلط في التأويل(٢)، فوضح الشاعر إن كتمان سرها سيكون يسيرا فقط من أجلها، ومما يلاحظ أنه فصل بين التوكيد والمؤكد.

٦- في قول الشاعر: (أَصْبَحْتُ أَمْنَحُكَ الصُّدُودَ وَإِنَّنِي قَسَمًا إِلَيْكِ ..) كسرت همزة إن؛ لأنها واقعة في صدر جملة جواب القسم الدال عليه المعنى، ولأن اللام اقترنت بخبرها(٣).

٧- وقع جواب القسم مصدرا بإن في ديوان الفرزدق في مواضع قليلة جدا، وفي ديوان جرير في موضع وحيد، ولعل الأحوص أتى به أكثر منهما لأنه في مقام غزل، فهو يحلف ويكثر في ذلك لتصدقه محبوبته(٤).

---

(١) انظر: كتاب اللامات ٦٠، ١٦٤.

(٢) انظر: شرح المفصل ٣/٤٠.

(٣) انظر: شرح كتاب سيبويه المسمى: تنقيح الألباب في شرح غوامض الكتاب ٢٣٥، تأليف أبي الحسن علي بن محمد بن علي الحضرمي الإشبيلي المعروف بابن خروف (ت: ٦٠٩هـ)، دراسة وتحقيق محمد خليفة بديري، منشورات كلية الدعوة الإسلامية، ولجنة الحفاظ على التراث الإسلامي، طرابلس.

(٤) انظر: الجملة الخبرية في ديوان الفرزدق ١٦٤، والجملة الخبرية في ديوان جرير ٣٢٠، ٣٢١.

المبحث الثاني: تأكيد إثبات الجملة الاسمية المقيدة

الجملة الاسمية المصدرة بفعل ناسخ تؤكد بأدوات التوكيد الخاصة بالجملة الفعلية، وهي: قد، نون التوكيد، المصدر. يقول سيبويه: «وذلك أن من الحروف حروفًا لا يذكر بعدها إلاّ الفعل، ولا يكون الذي يليها غيره، مظهرا أو مضمرا»(١)، وتؤكد كذلك بالأساليب المشتركة لتأكيد الجملة الاسمية والفعلية، وهي: القصر، العطف، القسم.

فوردت الجملة الاسمية المصدرة بفعل ناسخ مؤكدة بوسائل متعددة في عشرة مواضع.

أولا: تأكيد الجملة الاسمية المقيدة بمؤكد واحد

التأكيد بـ(قد)

(قد) من الحروف الهوامل المختصة بالأفعال، وهي تفيد عند الدخول على الماضي التوكيد والتحقيق أو التقريب، أو التوقع(٢)، وتأتي تصديقا أو تأكيدا لخبر أو فعل منتظر الوقوع، يقول الخليل: «هي لقوم يتوقعون أمرا، فيقول لهم: قد كان ذلك»، ويقول سيبويه: «وأما قد فجواب هل فعل؛ لأن السائل ينتظر الجواب»، وقال أيضًا: «وأما قد فجواب لقوله لما يفعل، فتقول: قد فعل»(٣).

وعند دخولها على المضارع تفيد التحقيق أو التقليل أو التكثير أو التوقع(٤)، ويشترط في الفعل المسبوق بقد أن يكون ماضيا أو مضارعا، وأن يكون متصرفا، وأن يكون خبريا غير إنشائي، وأن يكون مثبتا، فلا تدخل على المنفي، وأن يكون الفعل خاليا من أدوات الجزم والنصب، وأن لا يكون الفعل مسبوقا بحرف من حروف التنفيس، وألا يفصل (قد) عن الفعل بفاصل غير القسم(٥).

---

(١) الكتاب ٩٨/١.

(٢) انظر: حروف المعاني ١٣، ومعاني الحروف ٩٨، وانظر: الجنى الداني ٢٥٦ وما بعدها، وانظر: مغني اللبيب ٢٩٤/١ وما بعدها.

(٣) انظر: الكتاب ١١٤/٣، ٢٢٣/٤، شرح المفصل ١٤٧/٨.

(٤) رصف المباني ٤٥٥.

(٥) انظر: الجنى الداني ٢٥٤/١، ٢٦٠، وانظر: مغني اللبيب ٢٩١، ٢٩٤.

وردت (قد) مؤكدة للجملة الاسمية المصدرة بكان في موضعين، وللجملة المصدرة بأصبح في موضع واحد، ووردت مؤكدة للجملة المصدرة بعلم في موضعين، ووردت رأى مؤكدة لكنها بصرية أو في جملة إنشائية، وذلك خارج نطاق البحث.

الضرب الأول: قد، وكان، واسمها (الضمير)، وخبرها (المفرد والجملة)

الصورة الأولى: قد، وكان، واسمها (الضمير)، وخبرها (المعرّف بإضافة المعرّف بأل إليه)، والقيد الأول (ظرف)، والقيد الثاني (تمييز)

قال الشاعر:

وَقَدْ كُنْتَ أَرْجَى النَّاسِ عِنْدِي مَوَدَّةً   لَيَالِيَ كَانَ الظَّنُّ غَيْبًا مُرَجَّمَا(١)

دخلت (قد) على الفعل الماضي الناسخ كان، فاسمها الضمير (تاء المخاطب)، والخبر (أرجى الناس) نكرة مشتق اسم تفضيل أضيف إليه معموله (الناس)، وهو معرفة، فاكتسب التعريف منه، وقد تخصص بالظرف المضاف إليه ياء المتكلم (عندي)، وبالتمييز (مودة).

تعلق بالفعل الظرف (ليالي)، والجملة المضاف إليه المصدرة بكان (كان الظن غيبا مرجما)، واسم كان (الظن) معرّف بأل جامد، والخبر (غيبا) نكرة متخصص بالوصف (مرجما).

الصورة الثانية: قد، وكان، واسمها (الضمير)، وخبرها (الجملة الفعلية)، والقيد (حال)

قال الأحوص:

وَيَرْكُدُ لَيْلٌ لا يَزَالُ تَطَاوُلا   (فَقَدْ كانَ يَجْلُو اللَّيْلُ وَهْوَ قَصِيرُ)(٢)

دخلت (قد) على (كان) فجاء اسمها ضميرا مستترا تقديره (هي) يفسره ما بعده (الليل)، وخبر كان (يجلو الليل ..) جملة فعلية مكونة من فعل مضارع، فاعله (الليل)، وتخصص الفاعل بجملة الحال الاسمية (وهو قصير)، ولقد تنازع العاملان (كان ويجلو) معمولا واحدا، فعمل الثاني ولم يعمل الأول فيه على مذهب البصريين؛ لأن الثاني أقرب إلى المعمول،

---

(١) شعر الأحوص ٢٥٠.

(٢) شعر الأحوص ١٥٥.

ولأنه يلزم على إعمال الأول منهما الفصل بين العامل والمعمول، وهو خلاف الأصل، ولأن السماع جاء به كثيرا، أدّى ذلك إلى الإضمار قبل الذكر، وهو جائز هنا؛ لأن ما بعده يفسره، ولأنهم قد يستغنون ببعض الألفاظ عن بعض إذا كان في الملفوظ دلالة على المحذوف؛ لعلم المخاطب. واحتج الكوفيون أيضًا بالسماع، وقرروا أن الأولى إعمال الأول فهو الأسبق والأقدم، وإهمال الثاني(١).

الضرب الثاني: قد، وأصبح، واسمها (الضمير)، والقيد (الظرف)، وخبرها (الجملة الفعلية المنفية)

قال الأحوص:

فَقَدْ أَصْبَحْتُ بَعْدَكِ لا أُبَالِي　　　أَسَارَ الرَّكْبُ أَمْ طَالَ النُّزُولُ(٢)

دخلت (قد) على الفعل الناسخ أصبح، وقد أتى بمعنى صار، واسمه الضمير (تاء المتكلم)، وخبره (لا أبالي ..) جملة فعلية منفية بلا، فعلها ماضٍ يتعدى بنفسه وبالحرف(٣)، والفاعل ضمير مستتر يعود على اسم أصبح، وجملة (أسار الركب أم طال النزول) في محل نصب مفعول به، وقد فصل بين اسم أصبح وخبرها الظرف (بعدك)، وبعد ظرف زمان لازم الإضافة(٤).

الضرب الثالث: قد، وعلم، وفاعلها (ضمير)، و(المصدر المؤول)

ويتمثل في موضعين:

أ- قال الشاعر:

وَقَدْ عَلِمَتْ أَنْ لَنْ أُطِيعَ بِصُرْمِهَا　　　مَقَالَةَ وَاشٍ مَا أَقَامَ ثَبِيرُ(٥)

---

(١) انظر: الإنصاف في مسائل الخلاف ١/٨٧، ٩٧، وانظر: شرح ابن عقيل ١/٥٤٥، ٥٤٨ (الحاشية).

(٢) شعر الأحوص ٢١٧.

(٣) لسان العرب (ب ل ا).

(٤) انظر: همع الهوامع ٣/١٩١.

(٥) شعر الأحوص ١٥٧.

دخلت قد على الفعل (علم)، وفاعل علم ضمير مستتر يعود على محبوبته تقديره (هي)، والمصدر المؤول (أن لن أطيع ..) المكون من أن واسمها ضمير الشأن المحذوف، والفعل المضارع المنفي بلن سدّ مسدّ مفعولي علم، وقد تعلق بالفعل أطيع شبها جملة، أولهما: الجار والمجرور (بصرمها)، وثانيهما: الظرف المكون من ما المصدرية الظرفية وجملتها (ما أقام ثبير)، وثبير: من أعظم جبال مكة بينها وبين عرفة[١].

ب- قال الشاعر:

وَقَدْ عَلِمُوا واسْتَيْقَنُوا أَنَّ سُخْطَهُم   عَلَيَّ جَمِيعًا في رِضَاكِ يَسِيرُ[٢]

دخلت قد على الفعل الماضي (علم)، وفاعله الضمير المتصل (واو الجماعة) وقد عطف على الفعل فعل آخر (واستيقنوا)، والمصدر المؤول المكون من أن واسمها وخبرها سدّ مسد مفعولي علم، فاسم أن (سخطهم) معرّف بإضافة الضمير إليه، وقد تخصّص بالحال (جميعا)، وبالجار والمجرور (عليّ)، وخبر أنّ (يسير) نكرة مشتق تخصص بالجار والمجرور (في رضاك)، ولقد تنازع الفعلان المصدر المؤول، فعمل الأول في المعمول لأنه عمدة، وأهمل الثاني ولم يلحق به الضمير[٣].

تعقيب:

١- دخلت قد على الفعل الماضي فأفادت توكيده وتحقيقه.

٢- في جميع الأضرب كان المبتدأ ضميرا، أما الخبر فقد تنوع، فجاء جملة فعلية في موضعين، ومفردا (معرفة) في موضع، وفي الضرب الأخير سد المصدر المؤول مسد مفعولي (علم).

٣- في قول الأحوص:

وَقَدْ كُنْتَ أَرْجَى النَّاسِ عِنْدِي مَوَدَّةً   لَيَالِيَ كَانَ الظَّنُّ غَيْبًا مُرَجَّمَا

---

(١) شعر الأحوص ١٥٧ (الحاشية).

(٢) شعر الأحوص ١٥٧.

(٣) شرح ابن عقيل ٥٥١/١.

عملت كان في الظرف (ليالي)، ولقد اختلف في عملها، فمن قال بدلالتها على الحدث وهو المشهور أجاز عملها فيه، ومن قال بعدم دلالتها منع عملها[١].

٤- في قول الأحوص:

وَيَرْكُدُ لَيْلٌ لا يَزَالُ تَطَاوُلا   فَقَدْ كانَ يَجْلُو اللَّيْلُ وَهْوَ قَصِيرُ

عاد الضمير اسم كان على ما هو متأخر لفظا ورتبة، وذلك جائز هنا.

٥- ورد توكيد الفعل الماضي بقد في الشعر الجاهلي بنسبة جيدة، بينما وقع في شعر الأحوص ضمن الجملة المقيدة بنسبة قليلة[٢].

---

(١) انظر: همع الهوامع ٢/٧٤.

(٢) انظر: الجملة الخبرية في نثر الجاحظ ٥٦٢.

التأكيد بالقصر

عن طريق النفي والاستثناء

وقعت الجملة الاسمية المقيدة في شعر الأحوص مؤكدة بالنفي والاستثناء في موضع.

الضرب: ما، وكان، واسمها (اسم الإشارة)، وإلا، وخبرها (النكرة)، والقيد (جار ومجرور)

قال الشاعر:

وَمَا كَانَ هَذَا الشَّوْقُ إِلاَّ لَجَاجَةً   عَلَيْكَ وَجَرَّتْهُ إِلَيْكَ المَقَادِرُ[1]

دخلت (ما) النافية على الجملة الاسمية المصدرة بكان فـ(هذا الشوق) اسم كان المعرفة (اسم الإشارة) المتخصص بعطف البيان بعده (الشوق)، والخبر (لجاجة) نكرة جامد تخصص بالجار والمجرور (عليك)، واللجاجة: خصومة، ومعنى البيت: أن شوقه إليها من فرط حبه لها لم يشفع له في وصالها[2]، وقد عطف على الخبر (لجاجة) جملة فعلية (جرّته إليك المقادر)، وعطف الجملة على المفرد جائز ما دامت الجملة في تأويل المفرد فهي معطوفة على خبر كان[3]، ولقد سبقت (إلا) الخبر لجاجة فأدت إلى تخصيص الشوق دون سائر الأمور التي يتوهم كون الخصومة مسببة لها، كالبعد أو الوشاية، ونفى كون الشوق مسببا له أي صفة أخرى كالوفاق أو العلم، فالقصر هنا قصر الموصوف (الشوق) على الصفة (اللجاجة)[4]، يقول سيبويه: «فإلا أوجبت هذه الصفة ونفت ما سواها»[5].

تعقيب:

١- يكون الاختصاص مع أداة الاستثناء في الذي تؤخره، يقول عبد القاهر: «الاختصاص يكون في الخبر إن لم تقدمه، وفي المبتدأ إن قدمت الخبر أوضح وأبين». فالاختصاص جاء في الخبر في هذا الضرب.

٢- إن التوكيد بالقصر أقوى طرائق التوكيد وأدلها على ما يراد تثبيته وتقريره[6].

---

(١) شعر الأحوص ١٤٦.

(٢) شعر الأحوص ١٤٦ (الحاشية).

(٣) انظر: شرح الجمل ٢٥٢/١، ٢٥٣.

(٤) انظر: دلائل الإعجاز ٣٤٨، وانظر: الإيضاح في علوم البلاغة ٢٣.

(٥) الكتاب ٣١٠/٢.

(٦) في النحو العربي قواعد وتطبيق على المنهج العلمي ٢١٠، تأليف الدكتور مهدي المخزومي، مطبعة ومكتبة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، الطبعة الأولى ١٣٨٦هـ.

التأكيد بالقسم

أكدت الجملة المقيدة بالفعل الناسخ بالقسم في موضع واحد في شعر الأحوص.

الضرب: جملة القسم، ولا أنفكّ، واسمها (الضمير)، والقيد (ظرف)، وخبرها (النكرة المختصة)

قال الأحوص:

فَأُقْسِمُ لا أَنْفَكُّ ما عِشْتُ شَاكِرًا　　　لِنُعْمَاكَ ما طَافَ الحَمَامُ وَغَرَّدَا[1]

جملة القسم مكونة من فعل مضارع (أقسم) فاعله الضمير المستتر، وجملة جواب القسم مكونة من الفعل الناسخ (لا أنفك)، واسمه الضمير المستتر المقدر بـ(أنا)، وخبره (شاكرا) نكرة مشتق (اسم فاعل) تخصص بشبهي جملة، الأولى مكونة من جار ومجرور (لنعماك)، والثانية (ما طاف الحمام وغردا) مصدر مؤول نائب عن ظرف زمان محذوف تقديره (مدة) في الأصل، فلما حذف الظرف حلّ محله[2]، و(ما عشت) ظرف بدل من الظرف (ما طاف الحمام وغردا) متقدم عليه.

تعقيب:

١- وقع القسم صريحا جملة فعلية ولم يأت جملة فعلية في أضرب توكيد الجملة الاسمية المطلقة في شعر الأحوص.

---

(١) شعر الأحوص ١٢٣.

(٢) انظر: شرح التصريح بمضمون التوضيح ١/١١٨٦.

ثانيا: تأكيد الجملة الاسمية المقيدة بأكثر من مؤكد

التأكيد بالقسم المضمر وبقد

أكدت الجملة الاسمية المصدرة بالفعل الناسخ كان بالقسم المضمر الذي دلت عليه لام جواب القسم المقترنة بـ(قد)[1]، يقول الزجاجي: «وجاز هذا الإضمار لدلالة قد عليه؛ لأنها مؤكّدة، واللام للتوكيد»[2].

ويقول ابن السراج: «فإذا أقسمت على ماضٍ، دخلت اللام وحدها بغير نون، نحو قولك: والله لقد قام»[3].

وردت الجملة الاسمية المقيدة مؤكدة بلام جواب القسم وقد في موضعين، أحدهما مع كان، والآخر مع رأى.

الضرب الأول: لقد، وكان، واسمها (الضمير)، وخبرها (الجملة الفعلية)، والقيد (حال)

قال الأحوص:

لَقَدْ كُنْتُ أَبْكِي وَالنَّوَى مُطْمَئِنَّةٌ ... بِنَا وَبِكُمْ مِنْ عِلْمِ ما البَيْنُ صَانِعُ[4]

دخلت (قد) مقترنة بلام القسم على كان الناقصة، فاسم كان الضمير (تاء المتكلم)، والخبر الجملة الفعلية (أبكي)، وهي مكونة من فعل ماضٍ وفاعل ضمير مستتر يعود على اسم كان، وقد تخصص الفاعل بجملة الحال الاسمية المقترنة بالواو (والنوى مطمئنة بنا وبكم)، والجار والمجرور (من علم ..) متعلق بالفعل (أبكي).

الضرب الثاني: لقد، ورأى، والفاعل (الضمير)، والمفعول الأول (الضمير)، والقيد (حال)، والمفعول الثاني (جملة اسمية)

قال الشاعر:

---

(١) انظر: أساليب القسم في اللغة العربية ٣٧.

(٢) كتاب اللامات ٧٩.

(٣) الأصول ٢/٣٠٨.

(٤) شعر الأحوص ١٨٦.

وَلَقَدْ أَرَانِي والشَّـبَابُ يَقُودُنِي   وَرِدَاؤُهُ حَسَـــنٌ عَلَيَّ جَمِيلُ
وَعَلَيَّ مِنْ وَرَقِ الشَّبَابِ وَظِلِّهِ   غُصْنٌ تَفَرَّعَ فِي الغُصُونِ ظَلِيلُ
بَشَـــرٌ يَكُونُ مِنَ الخُزُوزِ ولِمَّةٌ   مِثْلُ الجَنَاحِ وَعَارِضٌ مَصْقُولُ(١)

دخلت لقد على الفعل المضارع (أرى)، ففاعله الضمير المستتر (أنا)، ومفعوله الأول الضمير (ياء المتكلم)، والمفعول الثاني الجملة الاسمية (بشر يكون ..)، وهي مكونة من مبتدأ (بشر) نكرة تخصص بالجملة الفعلية الوصفية بعده (يكون من الخزوز)، والخبر محذوف شبه جملة تقديره (لي)، وقد عطف على جملة المفعول الثاني الاسمية جملتين مثلها حذف خبرهما (لمة مثل الجناح)، و(عارض مصقول)، ولقد فصل بين المفعول الأول والثاني جملة الحال الاسمية (والشباب يقودني)، وقد عطف على جملة الحال المخصصة للمفعول الأول جملة اسمية

وَعَلَيَّ مِنْ وَرَقِ الشَّبَابِ وَظِلِّهِ   غُصْنٌ تَفَرَّعَ فِي الغُصُونِ ظَلِيلُ(٢)

تعقيب:

١- دخلت لقد على الفعل الماضي (كان) في الموضع الأول وعلى الفعل المضارع (رأى) في الموضع الثاني.

٢- وقع المبتدأ ضميرا والخبر جملة في الضربين.

٣- في الضرب الثاني كان الفاعل والمفعول الأول ضميرين متحدي المعنى.

---

(١) شعر الأحوص ٢١٨.

(٢) انظر: الباب الأخير (جملة الحال) صفحة ٣٤٩.

التأكيد بقد والقسم الصريح

(قد) تكون مع الفعل كالجزء من الكل، فلا تفصل عنه بشيء إلا بالقسم[1]، فجاء القسم فاصلا بين قد والفعل الناسخ في شعر الأحوص في موضع واحد.

الضرب: قد، وجملة القسم، وبات، واسمها (الضمير)، والقيد الأول (ظرف)، والخبر (شبه جملة)، والقيد الثاني (حال)

قال الأحوص:

قَدْ لَعَمْرِي بِتُّ لَيْلِي كَأَخِي الـــدَّاءِ الوَجِيعِ
وَنَجِيُّ الهَـــمِّ مِنِّي بَاتَ أَدْنَى مِنْ ضَجِيعِي[2]

فصلت جملة القسم (لعمري) المكونة من المبتدأ المقترن بلام الابتداء، والخبر المحذوف بين قد والفعل الماضي (بات)، واسم بات الضمير المتصل (تاء المتكلم)، والخبر متعلق شبه الجملة (كأخي الداء الوجيع) المحذوف، تخصص اسم بات بجملة الحال الاسمية (ونجي الهم ..)، وفصل الظرف (ليلي) بين اسم بات وخبرها، وهو مؤكد لمعنى بات؛ لأن المبيت لا يكون إلا في الليل، «قال بعضهم: ولا ينكر التأكيد في الظرفية كما لا ينكر في المصدر والحال»[3].

تعقيب:

١- تكررت بات في الجملة، فكانت ناقصة في الموضعين.

٢- هذا الضرب التأكيد فيه بقد والجملة الاعتراضية، إلا أن جملة القسم أسلوب من أساليب التوكيد له قوته، مما جعل البحث يخصه.

---

(١) انظر: مغني اللبيب ٢٩١/١، وانظر: أساليب التأكيد في اللغة العربية ٢٦١.

(٢) شعر الأحوص ١٩٨.

(٣) انظر: همع الهوامع ١٧٣/٣.

الفصل الثاني: تأكيد نفي الجملة الاسمية

النفي في الجملة الاسمية يعني الحكم بعدم وجود المعنى في المنفي عنه(١)، وكما احتاج المخاطب لتأكيد ما يسمع في حالة الخبر المثبت، فهو يحتاج لتأكيد الخبر المنفي. يقول الخطيب القزويني بعد أن ذكر تأكيد الخبر المثبت بأكثر من مؤكد حسب حال إنكار السامع: «قس عليه اعتبارات النفي، كقولك: ليس زيد أو ما زيد منطلقا، أو بمنطلق، ووالله ليس زيد أو ما زيد منطلقا، أو بمنطلق، وما ينطلق أو ..»(٢).

بعض وسائل التأكيد تشترك بين الإثبات والنفي، كالقسم، وأن، والعطف، .. وقد تختلف؛ حيث تختص كل وسيلة بأسلوب، فمما يختص بالنفي (لا) النافية للجنس، والأحرف الزائدة الدالة على النفي، كالباء، ولا، ..

يتضمن هذا الفصل مبحثين، أولهما: تأكيد نفي الجملة الاسمية المطلقة، وثانيهما: تأكيد نفي الجملة الاسمية المقيدة، وسيبدأ البحث بذكر تأكيد النفي بـ(لا) النافية المفردة والمكررة معا، ثم يذكر الجمل المؤكدة بالأحرف الزائدة، ولم يفصل البحث بين الجمل المؤكدة بمؤكد واحد، والمؤكدة بأكثر من مؤكد؛ لأن الفروق والأوجه تبدو أكثر بروزا وهي مجملة غير مفصولة في باب (لا) النافية عند إفرادها، وعند تكرارها، أو تكرار حرف نفي آخر معها؛ ولأن التأكيد بأكثر من مؤكد محصور هنا بين التأكيد بأكثر من مؤكد مع لا، والتأكيد بالأحرف الزائدة.

---

(١) انظر: دلائل الإعجاز ٥٢٩.

(٢) الإيضاح في علوم البلاغة ١٥.

المبحث الأول: تأكيد نفي الجملة الاسمية المطلقة

التأكيد بـ(لا)

ذكر مسبقا أن (لا التبرئة) تفيد نفي الخبر عن الجنس الواقع بعدها نصا، فهي تشبه (إنّ) في دلالتها على التوكيد، ولقد حدد النحاة لإعمالها شروطا خاصة، وكذلك وضعوا لها أحكاما خاصة إن فقدت شرطا من شروطها، فذهبوا إلى أن (لا) النافية للجنس لا تعمل في معرفة أبدا، وإن دخلت على معرفة تهمل ويلزم تكرارها، فالإهمال لأن المعرفة لا تدل على الجنس، ولا يقع الواحد منها في موضع الجميع، والتكرار جبرا لما فاتها من نفي الجنس الذي لا يمكن أن يحصل في المعرفة[1].

ويقول ابن السراج: «لا يحسن أن تدخل (لا) على معرفة مبتدأة غير معطوفة على كلام قد تقدم فيه (لا)، فإن كررت (لا) جاز»، ثم يقول: «إلا أن يضطر شاعر فيرفع المعرفة ولا يثني (لا)»[2]، قصر ابن السراج جواز عدم تكرير (لا) على الضرورة كما فعل سيبويه مقراً بضعفه، وقد أجاز أبو العباس وابن كيسان عدم التكرير.

وقد يقصد بها النفي الخاص، فتلحق بليس، أو يرتفع ما بعدها على الابتداء والخبر[3]، وبذلك تخرج من باب توكيد النفي إلى النفي المجرد.

دخلت (لا) على النكرة ضمن شعر الأحوص في سبعة مواضع، ودخلت على المعرفة مكررة في أربعة مواضع، ودخلت على المعرفة غير مكررة في موضع واحد ذكر في الجملة المنفية؛ حيث خرجت (لا) عن دلالة التوكيد إلى النفي المجرد. وسيُبدأ بذكر أضرب النكرة أولا؛ إذ هي الأصل، ثم المعرفة في شعر الأحوص.

---

(١) انظر: الكتاب ٢٧٤/٢، المقتضب ٣٥٧/٤، شرح الرضي ١٦١/٢.

(٢) انظر: الأصول ٣٩٢/١.

(٣) انظر: شرح المفصل ١٠٩/٨، رصف المباني ٣٣٥، وانظر: همع الهوامع ١١٩/٢.

نفي النكرة بـ(لا)

الضرب الأول: لا، واسمها (النكرة)، وخبرها (المفرد والجملة)

الصورة الأولى: لا، واسمها (النكرة)، وخبرها (شبه الجملة)

١- لا، واسمها (النكرة المحضة)، وخبرها (الجار والمجرور)

أ- قال الشاعر:

(لا شَكَّ أَنَّ الذي بِي سَوْفَ يَقْتُلُنِي)　　إِنْ كَانَ أَهْلَكَ حُبٌّ قَبْلَهُ أَحَدًا[١]

اسم (لا) نكرة محضة مبنية على الفتح في محل نصب، وحكم على النكرة بالبناء لأنها جعلت وما عملت فيه بمنزلة الاسم الواحد[٢]، وخبر (لا) متعلّق حرف الجر المحذوف ومجروره المصدر المؤول (أن الذي بي سوف يقتلني)، وحذفُ الجار قبل (أنّ) وما دخلت عليه مطّرد[٣].

ب- قال الشاعر:

إِلى اللهِ أَشْكُو لا إِلى النَّاسِ حَاجَتِي　　(وَلا بُدَّ مِنْ شَكْوَى حَبِيبٍ يُرَوِّعُ)[٤]

اسم (لا) بُدّ، والبُدُّ: الفراق عند أبي عمرو، ولا بد منه، أي: لا محالة[٥]، وهو نكرة مبني على الفتح في محل نصب، والخبر متعلّق الجار والمجرور المحذوف (من شكوى حبيب)، وقد تخصص المجرور بالإضافة، وتخصص المضاف إليه بالوصف الجملة الفعلية (يروع).

٢- لا، واسمها (النكرة)، وخبرها (الجار والمجرور)، والقيد (جار ومجرور)

قال الشاعر:

---

(١) شعر الأحوص ١٢٧، وسبق ذكر البيت ص٢٣٤.

(٢) الكتاب ٣٤٥/١.

(٣) النحو الوافي ٥٣٢/١.

(٤) شعر الأحوص ١٧٤.

(٥) لسان العرب (ب د د).

لا بُدَّ مِنْ يَوْمٍ لِكُلِّ مُعَمَّرٍ   فيه لعِدَّةِ عُمْرِهِ تَكْمِيلُ[١]

اسم (لا) بُدَّ نكرة مبني على الفتح في محل نصب، ولكن اختصت النكرة هنا بالجار والمجرور (لكل مُعَمَّرٍ)، فاسم (لا) شبيه بالمضاف، والشبيه بالمضاف هو ما بعده شيء من تمام معناه، ويسمى مطولا وممطولا أي ممدودا[٢]، غير أنه مبني، وحكم اسم (لا) إن وقع شبيها بالمضاف لزوم الإعراب والتنوين عند البصريين[٣]، وجوّز ابن كيسان بناءه، فلا ينون إجراءً له مجرى المفرد لعدم الاعتداد بالمعمول؛ لصحة الكلام بدونه، وأجاز ابن مالك إعرابه غير منوّن بقلة تشبيها بالمضاف، وأجاز البغداديون بناءه إن عمل في ظرف[٤].

وبناء على ما ذكر ابن كيسان والبغداديون، يمكن تخريج البيت، وأيضا من الممكن اعتبار الفتحة فيه فتحة إعراب من غير تنوين على ما ذهب ابن مالك، وأخيرا يشير الرضي إلى وجه يمكن تخريج البيت عليه، فهو يذكر أن مذهب سيبويه وجمهور النحاة: «الظرف بعد المنفي لا يتعلق بالمنفي، وإلا كان مضارعا للمضاف فانتصب»[٥]، وعليه يكون الجار والمجرور (لكل معمّرٍ) معمولا للجار والمجرور (من يوم)، وهو متعلّق أيضًا بالخبر المحذوف، وقوله: (فيه لعدة عمره تكميل) وصف (ليوم) المجرور.

٣- لا، واسمها (النكرة)، وخبرها (الجار والمجرور)، والقيد (حال)

قال الأحوص:

لا بُدَّ مِنْ نَظْرَةٍ أُسَرُّ بِهَا   مِنْكِ لُبَيْنَى والحَبْلُ مُنْقَطِعُ[٦]

اسم (لا) بُدَّ، وهو نكرة جامد مبني على الفتح في محل نصب، والخبر متعلّق الجار والمجرور المحذوف (من نظرة ..)، وقد تخصص المجرور بالوصف الجملة الفعلية (أُسرُّ بها منك

---

(١) شعر الأحوص ٢١٩.

(٢) حاشية الصبان ٢/٥.

(٣) انظر: التصريح بمضمون التوضيح ٢/١٢٣.

(٤) حاشية الخضري ١/١٤٢.

(٥) شرح الرضي ٢/١٥٨.

(٦) شعر الأحوص ١٨٢.

لبيني)، وتخصص فاعل الفعل (أسر) المضمر بالجملة الاسمية المقترنة بالواو (والحبل منقطع).

الصورة الثانية: لا، واسمها (النكرة)، وخبرها (الجار والمجرور)، و(ولا)، والمعطوف (الجار والمجرور)

قال الشاعر:

وَفعْلُكَ مَرْضِيٌّ وفِعْلُكَ جَحْفَلٌ (ولاَ عَيْبَ في فِعْلٍ ولاَ فِي مُرَكَّبِ)[1]

اسم (لا) عيب نكرة جامد مبني على الفتح في محل نصب، وخبر (لا) متعلّق الجار والمجرور (في فعل) المحذوف، وقد عطف بالواو على الجار والمجرور (الخبر) جار ومجرور مثله (في مركب)، وأقحمت لا الزائدة بين المتعاطفين لتوكيد النفي، و(لا) الزائدة هي قسم مستقل، غير (لا) النافية للجنس، من أقسام (لا) غير العاملة، ومع الحكم بزيادتها إلا أن المعنى لا يصح بإسقاطها، وفائدتها تأكيد النفي الحاصل من الأولى[2].

الصورة الثالثة: لا، واسمها (النكرة)، وخبرها (الجملة الفعلية)، و(ولا)، والمعطوف (النكرة)

يَضَعْنَ لَهْوَ الصِّبَا مَوَاضِعَهُ (فَلا جَفَاءٌ يُرَى وَلا خَرَعُ)[3]

(لا) ملغاة عن العمل لتكررها، يقول ابن مالك: «لا يجب أن تعمل لا هذا العمل من القصد المذكور إذا كررت، بل إذا كررت جاز إعمالها وإلغاؤها، فجواز إعمالها لعدم تغير حالها وحال مصحوبها، وجواز إلغائها لشبهها بالمكررة مع المعرفة»[4].

جفاء مرفوع على الابتداء، معطوف عليه بالواو (خرع)، والخرع: لين المفاصل، وكل ضعيف خَرِعٌ[5]، ومن الممكن اعتبار (لا) زائدة بين المتعاطفين.

أما الخبر (يُرى) فجملة فعلية مكونة من فعل مضارع مبني للمجهول، ونائب فاعل

---

(١) شعر الأحوص ١٠٧، وقد سبق ذكره ص٢٧.

(٢) انظر: شرح التصريح بمضمون التوضيح ١٠٩، ١٥٩.

(٣) شعر الأحوص ١٨١.

(٤) شرح التسهيل ٥٤/٢.

(٥) لسان العرب (خ ر ع).

ضمير مستتر يعود على اسم (لا).

جوّز النحاة في مثل هذا التركيب عدة أوجه أخرى[١]، لا داعي لذكرها هنا؛ لأنني رجحت الوجه الذي يؤيد المعنى البارز، والذي يتناسب وباب تأكيد النفي.

الضرب الثاني: لا، واسمها (النكرة)، وخبرها (المحذوف)

قال الأحوص:

(فَلا ضَيْرَ) إنَّ اللهَ يا بِشْرُ سَاقَنِي إلى بَلَدٍ جَاوَرْتُ فِيهِ خَلائِفُهُ[٢]

اسم (لا) ضير نكرة مبني على الفتح في محل نصب، والخبر محذوف، يقول ابن السراج: «واعلم أن (لا) إذا فتحت ما بعدها، فقد يجيء الخبر محذوفا كثيرا، تقول: لا رجلَ، ولا شيء، تريد في مكان أو زمان، وربما لم يحذف»[٣]. إنما كثر أو وجب حذف الخبر؛ لأن (لا) وما دخلت عليه جواب استفهام عام، والأجوبة يقع فيها الحذف والاختصار كثيرا[٤].

الضرب الثالث: لا، واسمها (المحذوف)، وخبرها (النكرة)، والقيد (جار ومجرور)، و(ولا)، واسمها (المحذوف)، وخبرها (النكرة المختصة)

قال الشاعر:

لا بَائِحٌ بِالَّذِي كَتَمْتُ وَلا ذُو مَلَلٍ إنْ نَأَيْتُـهُ مَذِقُ[٥]
يَقْطَعُ لِلأَحْدَثِ القَـدِيمَ فَلا تَبْقَى لَهُ خُلَّةٌ وَلا خُلُقُ

(لا) نافية للجنس حذف اسمها؛ لدلالة (تاء المتكلم) في الفعل كتمت عليه، وتقديره: (لا أنا بائح بالذي كتمت ..)، والخبر (بائح) نكرة مشتق (اسم فاعل) تخصص بالجار والمجرور (بالذي كتمت)، فعطف على الجملة الاسمية المنفية جملة اسمية أخرى منفية بـ(لا) النافية للجنس

---

(١) انظر: حاشية الصبان ٢/١١.

(٢) شعر الأحوص ٢٠١، وقد سبق ذكر البيت ص٢٢١.

(٣) الأصول ١/٣٧٩.

(٤) انظر: همع الهوامع ٢/٢٠٢.

(٥) شعر الأحوص ٢٠٤.

المحذوف اسمها، وتقديره (أنا)، دلّ عليه المقام، والخبر (ذو ملل) نكرة تخصص بوسيلتين: الإضافة، والوصف بالجملة الفعلية (يَقْطَعُ لِلأَحْدَثِ القَدِيمَ فَلا تَبْقَى ..)، وقد اعترض بالجملة الشرطية (إن نأيته مذق) بين الصفة وموصوفها (الخبر)، وحذف اسم (لا) جائز[1]، ومن الممكن عدم القول بالحذف أبدا، والقول بإلغاء (لا) لتكرارها، فتكون (بائح) مبتدأ، و(بالذي ..) خبرا، وكذلك الجملة المعطوفة.

تعقيب:

١- جاءت (لا) عاملة في المبنى بعدها في ستة مواضع، ومهملة في موضع واحد.

٢- إن استخدام (لا) كأداة نفي هو الأكثر من الأدوات الأخرى، وذلك منذ الشعر الجاهلي[2].

٣- وقع خبر (لا) في خمسة مواضع شبه جملة، وفي موضع واحد جملة فعلية، وفي الموضع الأخير نكرة، ووقوع خبر (لا) جملة فعلية جائز؛ لأن الجملة الفعلية في معنى النكرة وبمنزلتها، وكذلك وقوعه شبه جملة على اعتبار أن متعلّقها نكرة محذوفة[3].

٤- كررت (لا) -ضمن الجملة الواحدة- في موضعين، فعملت في أحدهما، وأهملت في الموضع الآخر، وتكرر (لا) لا يعني أن الأولى والثانية متماثلتان، فهما مختلفتان، لكن لا يخرج التكرار عن إفادة توكيد النفي، ويعلل ابن الأنباري جواز الرفع عند التكرار: «قيل: لأنك إذا كررت كان جوابا لمن قال: أرجل في الدار أم امرأة، فتقول: لا رجل في الدار ولا امرأة؛ ليكون الجواب على حسب السؤال»[4].

٥- عطف على خبر (لا) في الصورة الثانية، وعلى اسمها بعد تمام الخبر في الصورة الثالثة مع إقحام (لا) الزائدة بين المتعاطفات، فالعطف من قبيل عطف المفردات، والجملة مؤكدة بأكثر من أداة، ومع إعادة (لا) بعد العاطف يعلم أن المبتدأ في الأول والخبر في الثاني منفي

---

(١) انظر: شرح الرضي ١٨٣/٢، وانظر: همع الهوامع ٢٠٣/٢.

(٢) انظر: الجملة الخبرية في نثر الجاحظ ٥٦٩.

(٣) انظر: النحو الوافي ٦٨٩/١.

(٤) أسرار العربية ١٣٧.

عنهما في حال الاجتماع والافتراق(١).

٦- في الضرب الثاني حذف خبر (لا)، وقد جاء في شرح المفصل(٢) أن قبيلة تميم لا تذكر الخبر، أما قبائل الحجاز فتذكره حينا وتحذفه حينا، والجميع يوجبون إثباته عند عدم القرينة(٣)، فالأحوص وافق الحجازيين؛ فأثبته في أكثر المواضع، وحذفه في موضع واحد، وفي الهمع يذكر السيوطي أن ابن مالك يخطِّئ كل من نسب إلى قبيلة تميم الحذف مطلقا؛ لأن حذف خبر لا دليل عليه يلزم منه عدم الفائدة، والعرب مجمعون على ترك التكلم بما لا فائدة فيه(٤).

وسمى الأستاذ إبراهيم مصطفى الجملة المنفية بـ(لا) المحذوف خبرها (الجمل الناقصة)(٥)، بينما أطلق عليها الأستاذ مصطفى النحاس (الجملة الموجزة)(٦).

٧- حذف اسم (لا) في الضرب الثالث، فحكم على ذلك بالندرة(٧).

٨- (لا) المكررة (الثانية) في الضرب الثالث ليست زائدة بين الجمل المتعاطفة، بل هي بمنزلة الأولى في الإعمال والإهمال والمعنى.

٩- في قول الشاعر:

لا بُدَّ مِنْ يَومٍ لِكُلِّ مُعَمَّرٍ ... فيه لعِدَّةِ عُمْرِهِ تَكْمِيلُ

يحتمل في إعراب اسم (لا) ثلاثة أوجه، الأول: البناء مع كونه شبيها بالمضاف، والثاني:

---

(١) الجنى الداني ١٦١.

(٢) انظر: شرح المفصل ١/١٠٧.

(٣) انظر: شرح الرضي ١/٢٩٢.

(٤) انظر: همع الهوامع ٢/٢٠٣.

(٥) انظر: إحياء النحو ١٤٢، لإبراهيم مصطفى، الطبعة الثانية.

(٦) انظر: أساليب النفي في العربية ٤٦.

(٧) انظر: حاشية الصبان ٢/١٨.

الإعراب من غير تنوين، والثالث: البناء على كونه مفردا؛ والبحث يؤيد الوجه الثالث[١].

١٠- أكّد الدكتور إبراهيم أنيس أن نفي النفي ما هو إلا تأكيد للنفي، وليس كما يعتقد المناطقة من أن نفي النفي ينتج الإثبات، ثم يقول: «قد اتخذت العربية في نفي النفي إحدى طريقتين: إما تكرار الأداة في مواضع مختلفة من الجملة الواحدة، أو تكون ما اسمية بأداة النفي المركبة»[٢].

وذهب النحاة إلى أن نفي النفي إثبات[٣]، والذي يراه البحث أن تكرار النفي في هذا الباب جاء لتأكيد النفي.

---

(١) انظر: تحليل الضرب ص٣١٠.

(٢) من أسرار اللغة ١٧٩، ١٨٤.

(٣) انظر: حاشية الصبان ١/٢٤٦.

نفي المعرفة بـ(لا)

الضرب الأول: (لا)، والمبتدأ (المعرفة)، والخبر (النكرة)، و(واو العطف)، و(لا)، والجملة المعطوفة

١- (لا)، والمبتدأ (المعرفة)، والخبر (النكرة)، و(واو العطف)، و(لا)، والجملة الاسمية

ارْجِعْ فَلَسْتَ مُطَاعًا إِنْ وَشَيْتَ بِهَا (لا القَلْبُ سَالٍ وَلا في حُبِّهَا عَارُ)[١]

ألغيت (لا) عن العمل لدخولها على المعرفة، فارتفع الاسم بعدها على الابتداء (القلب)، وارتفع (سال) على الخبرية، وهو نكرة مشتق (اسم فاعل)، ثم عطف على الجملة الاسمية المنفية بواو العطف جملة اسمية أخرى منفية بـ(لا)، تقدم فيها الخبر (في حبها) وهو جار ومجرور على المبتدأ (عار)، ففصل الخبر بين (لا) واسمها، فأهملت ووجب تكرارها؛ تنبيها بالتكرير على كونها لنفي الجنس، وما نفي الجنس إلا تكرار للنفي في الحقيقة[٢]، وهي مسبوقة بمثلها، فالنفي متكرر.

٢- (لا)، والمبتدأ (المعرفة)، والقيد (جار ومجرور)، والخبر (النكرة)، و(واو العطف)، و(لا)، والجملة الفعلية، و(واو العطف)، و(لا)، والجملة الاسمية، و(لا)، والمعطوف

فَلا النَّفْسُ مِنْ تَهْمَامِهَا مُسْتَرِيحَةٌ وَلا بِالَّذِي يَأْتِي مِنَ الدَّهْرِ تَقْنَعُ
وَلا أَنَا بِاللائِي نَسَبْتُ مُرَزَّؤٌ وَلا بِذَوِي خِلْصِ الصَّفَا مُتَمَتِّعُ[٣]

(لا) ألغيت عن العمل لدخولها على المعرفة، و(النفس)، مرفوع على الابتداء، و(مستريحة) الخبر، وهو نكرة مشتق (اسم فاعل)، وقد فصل بين المبتدأ والخبر الجار والمجرور (من تهمامها)، والتهمام مصدر من الهم على وزن تفعال[٤]، عطف على الخبر بالواو جملة فعلية منفية بـ(لا) الزائدة بين المتعاطفين (ولا بالذي يأتي من الدهر تقنع)، تقدم فيها الجار والمجرور المتعلق بالفعل عليه، ومن الممكن اعتبار العطف من قبيل عطف الجمل، والمبتدأ

---

(١) شعر الأحوص ١٤٩.

(٢) انظر: التصريح بمضمون التوضيح ٢/١١٠، حاشية الصبان ٢/٤.

(٣) شعر الأحوص ١٧١.

(٤) انظر: شعر الأحوص ١٧١ (الحاشية).

محذوف تقديره هي، والخبر جملة فعلية، و(لا) ملغاة كالسابقة، ثم عطف على الجملة الاسمية المنفية بـ(لا) جملة منفية بـ(لا) مهملة –كالسابقة– مبتدؤها معرفة (أنا)، وخبرها (مرزؤ) نكرة مشتق اسم مفعول من الفعل رزّأه، أي يصيب الناس خيره[١].

فصل الجار والمجرور الموصول الدال على جمع المؤنث، وصلته (باللائي نسبت) بين المبتدأ والخبر، وعطف على الخبر بالواو (متمتع) مفرد نكرة مختص بالجار والمجرور (بذوي خلص الصفا) المتقدم عليه، ووقعت (لا) زائدة دالة على توكيد النفي بين المتعاطفين، وقد تماثل تركيب البيتين المعطوفين؛ حيث أهملت (لا) في البيتين لتعريف اسمها، فتكررتا في الجملة الواحدة مقحمتين بين الخبر ومعطوفه، وتكررت في البيت الثاني، أي التكرار فيهما في الجملتين وفي الجملة الواحدة، حتى المعطوف على الخبر تماثل في البيتين؛ حيث قدم أشباه الجمل المتعلقة بالمعطوفين عليهما، إلا أنه في البيت الأول كان المعطوف على الخبر المفرد الجملة الفعلية، وذلك جائز ما دامت الجملة بمنزلة المفرد[٢]، وفي البيت الثاني كان المعطوف مفردا، كالمعطوف عليه (الخبر).

٣– (لا)، والمبتدأ (المعرفة)، والقيد (جار ومجرور)، والخبر (النكرة)، و(فاء العطف)، والجملة الفعلية، وواو العطف، و(لا)، والجملة الاسمية

فَلا هِيَ بِالْمَعْرُوفِ مِنْكَ سَخِيَّةٌ   فَتُبْرِمُ حَبْلَ الوَصْلِ أَوْ تَتَبَــرَّعُ
وَلا هُوَ إِمَّا عَاتِبٌ كَانَ قَابِــلا   مِنَ الهَائِمِ الصَّبِّ الذي يَتَضَرَّعُ[٣]

(لا) ملغاة عن العمل لدخولها على المعرفة، فـ(هي) ضمير منفصل في محل رفع مبتدأ، و(سخية) خبر المبتدأ نكرة مشتق تخصص بشبه الجملة المتقدمة (بالمعروف)، وتعلق باسم المفعول المجرور شبه الجملة (منك)، ففصلتا بين المبتدأ والخبر، ثم عطف بالفاء على الجملة الاسمية المنفية جملة فعلية مثبتة، وذلك جائز[٤]، ثم عطف على الجملة الفعلية بالواو جملة اسمية منفية بـ(لا) المهملة، والمبتدأ بعد (لا) (هو) الضمير المنفصل، وخبرها (عاتب)، إلاّ أن في البيت

---

(١) انظر: لسان العرب (ر ز أ).

(٢) انظر: ارتشاف الضرب ٢٠٢٢/٤.

(٣) شعر الأحوص ١٧٣.

(٤) انظر: النحو الوافي ٦٥٤/٣.

اضطرابا أشار إليه المحقق الأستاذ سليمان جمال، والاضطراب يكمن في وجود (إمّا)، و(إما) حرف من حروف العطف عند أكثر النحويين مسبوق بمثله، والواو رابطة بينهما، ويفيد معاني أو، و(إما) السابقة (لإما) العاطفة غير الأولى فهي حرف يقع بين العامل والمعمول ولا خلاف فيها(١).

فالتي جاءت في البيت (إما) الواقعة بين العامل والمعمول، ولم تثن بإما العاطفة بعدها، فلم تفد معنى (أو)، والبصريون لا يجوزون فيها إلا التكرير، يقول ابن هشام: «تكرارها واجب في غير ندور»(٢)، أما الفراء فأجاز عدم التكرير إجراء لها مجرى أو، وقد ورد حذفها بكمالها مستغنى عنها بـ(إلا) أو بـ(أو)(٣).

يظهر أن هذا البيت من الأبيات النادرة التي أشار إليها ابن هشام، ومعنى البيتين —كما ذكر الدكتور سعد ضناوي- هي لا تسخو ولا تحسن إليه فتقوّي أواصر العلاقة بينهما، بل إنها لا تتفضل عليه بصدقة، وليس هو (أي قلبك) منصرفا عنها مستقبلا، بل هو عاشق تائه، يتذلل طالبا وصالها(٤).

وما يراه البحث مؤيد لقول الأستاذ سليمان جمال، هو وجود خلل في البيت حتى أن المعنى لا يستقيم بوجود (إما) هذه، ومن الممكن القول بأن الفراء ذهب إلى ما ذهب إليه الأحوص من جواز عدم تكرارها؛ ولكن الفراء قصد بعدم التكرار (إما) العاطفة؛ لأن إجازته قياسا على (أو).

---

(١) انظر: رصف المباني ١٨٤ وما بعدها، والجنى الداني ٥٢٨، ارتشاف الضرب ١٧٦/٤، مغني اللبيب ١٠٩/١، ١١٠.

(٢) مغني اللبيب ١٠٩/١، ١١٠.

(٣) انظر: همع الهوامع ٢٥٢/٥.

(٤) انظر: ديوان الأحوص ١١٥.

الضرب الثاني: جملة اسمية منفية، و(لا)، والمبتدأ (المعرفة)، والخبر (النكرة)

الصورة الأولى: جملة منفية بما، وواو العطف، ولا، والمبتدأ (المعرفة)، والخبر (النكرة)

وَمَا شَجْوُهَا كَالشَّجْوِ مِنِّي (ولا الذي إِذَا جَزِعَتْ مِثْلَ الذي مِنْهُ أَجْزَعُ)[١]

(لا) نافية للجنس مهملة لدخولها على المعرفة، المبتدأ (الذي إذا جزعت) وهو اسم موصول صلته شبه جملة متعلقة بفعل كون محذوف، والخبر (مثل الذي منه أجزع) ومثل من الألفاظ المتوغلة في الإبهام، والتي سميت إضافتها شبه محضة[٢]؛ لأنها لا تتعرف، وللإبهام الذي فيها، ولأنها لا تخص شيئا بعينه[٣].

استفاد الخبرُ (المضاف) المعرب المبهم من المضاف إليه المبني البناءَ لقصد المشاكلة، وذلك جائز[٤].

و(لا) دخلت على المعرفة إلاّ أنها لم تتكرر، أغنى عن تكرارها الإتيان بدل (لا) الأولى (ما) النافية؛ لأنها مثلها في الدلالة على النفي[٥].

الصورة الثانية: جملة منفية بليس، وواو العطف، ولا، والمبتدأ (المعرفة)، والقيد (جار ومجرور)، والخبر (نكرة)

فَلَسْتُ وَإِنْ عَيْشٌ تَوَلَّى بِجَازِعٍ (وَلا أَنَا مِمَّا حَمَّمَ المَوْتُ خَائِفُهْ)[٦]

(لا) نافية للجنس مهملة، والمبتدأ (أنا) ضمير منفصل في محل رفع مبتدأ، والخبر (خائفه) مشتق (اسم فاعل) نكرة رغم إضافته للضمير، فإضافته محضة، تعلق به الجار والمجرور (مما حمم

---

(١) شعر الأحوص ١٧٢.

(٢) انظر: شرح التسهيل ٢٢٥/٣.

(٣) انظر: الإيضاح ٢١١، لأبي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار النحوي المتوفى ٣٧٧هـ، تحقيق الدكتور كاظم بحر المرجان، عالم الكتب.

(٤) انظر: النحو الوافي ٦٧/٣.

(٥) انظر: همع الهوامع ٢٠٨/٢.

(٦) شعر الأحوص ٢٠١.

الموت) المتقدم عليه، ففصل بينه وبين المبتدأ، فـ(لا) دخلت على المعرفة، فأهملت ولم تتكرر، فأغنى عن تكرارها الإتيان بدل (لا) الأولى (ليس)؛ لأنها مثلها في الدلالة على النفي.

تعقيب:

١- ورد نفي (لا) مكررا ضمن جملتين في خمسة مواضع، وفي موضع واحد تعددت (لا) ضمن الجملة الواحدة، والجملتين معا.

٢- يقول الدكتور إبراهيم مصطفى: «تكرار (لا) لا يجيء قليلا، ولا عرضا، بل هو أسلوب من أساليب استعمالها كما تستعمل (أمّا)»[1].

٣- تكرار (لا) اللازم عند تعريف اسمها أو عند الفصل -كما يتضح للبحث- هو تكرارها معطوفة عطف جمل، أو عطف مفردات، إلا أن المعنى يختلف، وجهة التوكيد تختلف، ففي عطفها على جملة منفية بـ(لا) مثلها، يكون التكرار تنبيها على كونها لنفي الجنس في النكرات، وفي تسلط العطف على المفردات، تكون (لا) زائدة مؤكدة للنفي الحاصل من الأولى، فتكون الجملة مؤكدة بمؤكدين.

٤- في قول الشاعر:

ارْجِعْ فَلَسْتَ مُطَاعًا إنْ وَشَيْتَ بِهَا ‏ ‏ ‏ ‏ (لا القَلْبُ سَالٍ وَلا في حُبِّهَا عَارُ)

في الجملة المعطوفة أهملت (لا) عن العمل؛ للفصل بينها وبين اسمها بالخبر الجار والمجرور، يقول ابن يعيش: وإن فصلت بين المنفي والنافي لم يجز أن تجعلهما معا اسما واحدا؛ لأن الاسم لا يفصل بين بعضه وبين بعض، ولا يجوز أن ينصب بها مع الفصل؛ لأن (لا) لا تعمل لضعفها إلا فيما يليها[2]، أي أن اسمها النكرة لا يمكن أن تعمل فيه البناء، فالبناء كان بسبب تركيبها مع (لا) تركيب خمسة عشر، ويقول الرضي: «فلا تقدر على العمل في البعيد عنها»[3].

٥- في قول الشاعر:

---

(١) إحياء النحو ١٤.

(٢) شرح المفصل ٢/١١١.

(٣) شرح الرضي ٢/١٦٠.

فَلا النَّفْسُ مِنْ تَهْمَامِهَا مُسْتَرِيحَةٌ ... وَلا بِالَّذِي يَأْتِي مِنَ الدَّهْرِ تَقْنَعُ

مسألة عطف الجملة على المفرد، فقد عطفت الجملة الفعلية (وَلا بِالَّذِي يَأْتِي مِنَ الدَّهْرِ تَقْنَعُ) على الخبر المفرد (مستريحة)، وذلك جائز(١)، يقول السيوطي: «يجوز عطف الجملة على المفرد في الأصح إن اتحد المعطوف والمعطوف عليه بالتأويل، بأن كان الاسم يشبه الفعل والماضي مستقبل المعنى، أو المضارع ماضي المعنى، والجملة في تأويل المفرد»(٢).

ويقول أبو حيان: «ذكر أصحابنا أن الجملة الفعلية والجملة الاسمية لا تكون في تقدير مفرد إلا إذا وقعت صفة أو حالا أو خبرا أو ثانيا لظننت، أو ثالثا لأعلمت»(٣).

ولقد وقعت الجملة الفعلية في موقع المفرد، فكانت معطوفة على الخبر.

٦- في قوله:

فَلا هِيَ بِالمَعْرُوفِ مِنْكَ سَخِيَّةٌ ... فَتُبْرِمُ حَبْلَ الوَصْلِ أَوْ تَتَبَــرَّعُ
وَلا هُوَ إِمَّا عَاتِبٌ كَانَ قَابِــلا ... مِنَ الهَائِمِ الصَّبُّ الذي يَتَضَرَّعُ

عدة أمور:

أ- لم تتكرر (إما) في البيت الثاني وذلك نادر(٤).

ب- عطف الجمل الفعلية المثبتة على الاسمية المنفية:

عطفت الجملة الفعلية (فتبرم حبل الوصل أو تتبرع) على الجملة الاسمية المنفية (فلا هي بالمعروف منك سخية)، وذلك جائز، خلافا لابن جني الذي منعه مطلقا(٥).

ج- عطفت الجملة المنفية بـ(لا) على الجملة الفعلية المثبتة المعطوفة على الجملة المنفية بـ(لا):

---

(١) انظر: النحو الوافي ٦٥٨/٣.

(٢) همع الهوامع ٢٧١/٥.

(٣) ارتشاف الضرب ٢٠٢٢/٤، ٢٠٢٣.

(٤) انظر: تحليل البيت ص٣١٧.

(٥) انظر: همع الهوامع ٢٧٢/٥.

عطفت الجملة المنفية (ولا هو إما عاتب ..) على الجملة الفعلية (فتبرم حبل الوصل أو تتبرع ..)، بدلا من أن تعطف على الجملة الاسمية المنفية بلا (فلا هي بالمعروف)، وذلك لأن (الفاء) حرف عطف يقتضي الترتيب، يقول الأستاذ عباس حسن: «أنه إذا جاء بعد العاطف المرتب ومعطوفه عاطف آخر لا يفيد الترتيب –كالواو– فإن معطوفه يكون معطوفا على المعطوف بحرف العطف المرتّب الذي قبله مباشرة»[١].

٧– في قول الشاعر:

وَمَا شَجْوُهَا كالشَّجْوِ مِنّي وَلا الّذي إِذَا جزِعَتْ مِثْلَ الذي مِنْهُ أَجْزَعُ

مسألتان:

الأولى: ذهب أكثر النحاة عدا ابن مالك[٢] مذهب الشاعر في اكتساب المضاف البناء من المضاف إليه المبني.

الثانية: النفي (بما) يغني عن تكرار (لا).

يقول الصبان: «وعندي أنه يقوم مقام تكرار (لا) الإتيان بدل (لا) الأولى بما النافية؛ لأنها مثلها في الدلالة على النفي، وفي الصورة؛ إذ كلٌّ منهما لفظ ثنائي آخره ألف لينة، فافهم»[٣].

٨– في قول الشاعر:

فَلَسْتُ وَإِنْ عَيْشٌ تَوَلَّى بِجَازِعٍ وَلا أَنَا مِمَّا صَمَّمَ المَوْتُ خَائِفُهْ

أغنى عن تكرار النفي (بلا) عند دخولها على المعرفة أنها تكرار لنفي بغيرها وهو (ليس)، يقول السيوطي: «وقد يغني عن تكرارها حرف نفي غيرها، وهو قليل»[٤].

---

(١) انظر: حاشية الصبان ١١٩/٣، النحو الوافي ٥٥٦/٣.

(٢) انظر: شرح التسهيل ٢٦١/٣.

(٣) انظر: حاشية الصبان ٧٨/١.

(٤) همع الهوامع ٢٠٨/٢.

توكيد النفي بالأحرف الزائدة

قد تنفى الجملة الاسمية بأداة من أدوات النفي، كـ(ما)، أو (لا)، أو (ليس)، ولكن هذه الدلالة على النفي —رغم قوتها مع (لا)– قد تقوى أكثر وتتأكد حين يعمد المتكلم تحت تأثير شعوري قوي إلى تكرار الأداة، فأحيانا يكررها بذاتها مثنى وثلاث ورباع، وأحيانا ينوع بين الأدوات الدالة على النفي، أو يستعين بالأحرف الزائدة؛ لتحقيق النفي المؤكد الذي لا مجال للشك فيه[1].

ورد عند الأحوص توكيد النفي (بما) مع الأحرف الزائدة في أربعة مواضع، وسيعتمد ترتيب الأضرب بعد النظر إلى درجة المبتدأ من التعريف على درجة التوكيد، فكلما تعددت المؤكدات ازداد الضرب قوة، فيذكر الأضعف ثم الأقوى.

الضرب الأول: ما، واسمها (المعرفة)، والباء الزائدة، والخبر (المعرفة)، والقيد (جار ومجرور)، وواو العطف، و(لا) الزائدة، والمعطوف

قال الأحوص:

وَمَا أَنَا بِالمَخْسُوسِ فِي جِذْمِ مَالِكٍ وَلا بِالمُسَمَّى ثُمَّ يَلْتَزِمُ الإِسْمَا[2]

اسم (ما) الضمير المنفصل (أنا)، وخبرها بالمخسوس معرف بأل، وهو مرفوع بالضمة المقدرة منع من ظهوره حركة حرف الجر الزائد (الباء) ؛ والمخسوس: التافه المرذول[3]، ولقد عطف على الخبر بالواو المقترنة بـ(لا) الزائدة معرفة مثله (بالمسمى)، ثم عطف على الجملة الاسمية المنفية بـ(ثم) الجملة الفعلية (يلتزم الإسما).

---

(١) انظر: من أسرار اللغة ١٨١.

(٢) شعر الأحوص ٢٤٣.

(٣) شعر الأحوص ٢٤٣ (الحاشية).

الضرب الثاني: ما، واسمها (النكرة)، والباء الزائدة، وخبرها (النكرة)

١- ما، واسمها (النكرة المختصة)، والباء الزائدة، وخبرها (النكرة المختصة)، والقيد الأول (جار ومجرور)، والقيد الثاني (ظرف)

قال الشاعر:

فَمَا بَيْضَةٌ بَاتَ الظَّلِيمُ يَحُفُّهَا   وَيَجْعَلُهَا بَيْنَ الجَنَاحِ وَحَوْصَلَهْ
بِأَحْسَنَ مِنْهَا يَوْمَ قَالَتْ تَدَلُّلاً   تَبَــدَّلْ خَلِيــلِي إِنَّنِي مُتَبَــدِّلَهْ[1]

اسم (ما) (بيضة) نكرة تخصصت بالوصف الجملة الفعلية (بَاتَ الظَّلِيمُ يَحُفُّهَا وَيَجْعَلُهَا بَيْنَ الجَنَاحِ وَحَوْصَلَهْ)، أما الخبر فهو المجرور لفظا (بأحسن)، والباء هنا زائدة لتأكيد النفي، و(أحسن) اسم تفضيل مجرد من أل والإضافة ألحقت به من الجارة للمفضل عليه، وتخصص كذلك بالظرف (اليوم)، وما أضيف إليه الجملة الفعلية (قالت تدللا ..).

٢- ما، واسمها (النكرة)، والقيد الأول (ظرف)، والقيد الثاني (جار ومجرور)، والباء الزائدة، وخبرها (النكرة)

قال الشاعر:

وَقَالَ ائْتَمِنَّا نَرْعَ سِرَّكَ كُلَّهُ   (وَمَا أَحَدٌ عِنْدِي لَهُ بِأَمِينِ)[2]

اسم (ما) أحد نكرة، أما الخبر (بأمين) مجرور بالباء الزائدة، وهو نكرة تخصص بشبهي جملة إحداهما الظرف (عندي)، والأخرى (له) الجار والمجرور.

الضرب الثالث: ما، واسمها (النكرة المختصة)، والقيد (حال)، وواو العطف، و(لا)، ومعطوف، وواو العطف، و(لا)، ومعطوف، وواو العطف، و(لا)، والباء الزائدة، والخبر (النكرة المختصة)، والقيد الأول (جار ومجرور)، والقيد الثاني (ظرف)

قال الأحوص:

فَمَـا مُزْنَــةٌ بَحْرِيَّــةٌ لاحَ بَرْقُــهَــا   تَهَــلَّلُ في غَــمٍّ لَهُنَّ صَبِــيرُ

---

(١) شعر الأحوص ٢٢١.

(٢) شعر الأحوص ٢٥٨.

وَلا الشَّمْسُ فِي يَوْمِ الدُّجُنَّةِ أَشْرَقَتْ ... وَلا البَدْرُ بِالمِيسَاقِ حِينَ يُنِيرُ
وَلا شَادِنٌ تَرْنُو بِـهِ أُمُّ شَـــادِنٍ ... بِجَوٍّ أَنِيقِ النَّبْتِ وَهْوَ خَضِيرُ
بِأَحْسَنَ مِنْ سُعْدَى غَدَاةَ بَدَتْ لَنَا ... بِوَجْـهٍ عَلَيْـهِ نَضْرَةٌ وَسُـرُورُ(١)

اسم (ما) مزنة نكرة اختص بالوصف (بحرية)، ثم اختص بجملتين فعليتين حاليتين (لاح برقها)، (تهلل في غم لهن صبير)، ثم عطف على اسم (ما) بالواو المقترنة بلا الزائدة ثلاثة معطوفات، المعطوف الأول (الشمس)، وهو معرفة اختص بالجملة الفعلية الحالية (في يوم الدجنة أشرقت)، والمعطوف الثاني (البدر) معرفة تخصص أيضًا بمتعلَّق الجار والمجرور (بالميساق الحال المحذوف، وبالظرف (حين ينير)، والمعطوف الثالث (شادن)، والشادن من أولاد الظباء الذي قد قوي وطلع قرناه واستغنى عن أمه(٢)، وهو معرفة تخصص بالحال الجملة الفعلية (ترنو به أم شادن)، أما الخبر (أحسن) اقترنت به الباء الزائدة المؤكدة للنفي، وهو نكرة مشتق اسم تفضيل مجرد من أل والإضافة ألحقت به من الجارة للمفضول (من سعدى)، وتخصص بالظرف وجملته (غداة بدت لنا ..).

تعقيب:

١- وقع اسم (ما) في موضعٍ معرفةً، وفي ثلاثة مواضع نكرة مختصة، وكذلك كان الخبر في موضع معرفة، وفي ثلاثة نكرة مختصة.

٢- في قول الشاعر: «وما أنا بالمخسوس ..» قطع الشاعر همزة (الإسما) للضرورة(٣).

٣- في الضرب الأول والثالث تعددت وسائل توكيد النفي، فكررت (لا) الزائدة بعد (ما) واسمها مقترنة بالواو مرة في الضرب الأول، وثلاث مرات في الضرب الثالث، ثم لم يكتفِ بهذا العدد من المنفيات، إلاّ أنه قرن الخبر بالباء الزائدة؛ ليختم بالنفي كما بدأ به.

٤- في الضرب الثاني تأكد النفي بوسيلة واحدة، وهي الباء الزائدة، يقول الصبان: «هذه الباء لتأكيد النفي على مذهب الكوفيين، وهو الصحيح، وقال البصريون: لدفع توهم

---

(١) شعر الأحوص ١٥٨، ١٥٩.

(٢) لسان العرب (ش د ن).

(٣) انظر: شعر الأحوص ٢٤٣ (الحاشية).

الإثبات؛ لأن السامع قد لا يسمع أول الكلام»، ويقول: «ومحل المجرور بها نصب على الإعمال، وعليه يحمل ما ورد في القرآن؛ لأن خبر (ما) لم يقع في القرآن مجردا من الباء إلا منصوبا، ورفع على الإهمال»[١].

٥- يظهر أيضًا في الضرب الثالث، وعند تكرار لا مع كل مرة يتكرر فيها العطف بالواو أنه لم يقصد المعية، بل أراد أن يعلم السامع أن النفي واقع على كل واحد من المعطوفات وحده من غير توقف على غيره.

ولقد برزت سمة من سمات الواو في الضرب، وهي أن الواو جمعت المعطوفات في عامل واحد، فنابت مناب صيغة الجمع[٢]. وقد ظهر فيه تعدد الحال وهو مخصص للاسم.

---

(١) حاشية الصبان ١/٢٥٠.

(٢) معاني الحروف ٨٤، الجنى الداني ١٦١، ١٦٢.

المبحث الثاني: تأكيد نفي الجملة الاسمية المقيدة

يقتصر تأكيد نفي الجملة الاسمية المقيدة بناسخ على توكيد النفي بالأحرف الزائدة، فاقترنت الباء الزائدة بخبر المنفي ليس في ستة مواضع، وأقحمت (لا) الزائدة بين المعطوف والمعطوف عليه في ثلاثة مواضع.

الضرب الأول: ليس، واسمها (الضمير)، والباء الزائدة، وخبرها (النكرة)

الصورة الأولى: ليس، واسمها (ضمير المتكلم)، والباء الزائدة، وخبرها (النكرة)

١- ليس، واسمها (ضمير التكلم)، والفاصل (جملة اعتراضية)، والباء الزائدة، وخبرها (النكرة)، وواو العطف، و(لا)، (جملة اسمية منفية)

قال الأحوص:

فَلَسْتُ وَإِنْ عَيْشٌ تَوَلَّى بِجَازِعٍ　　وَلا أَنَا مِمَّا حَمَّمَ المَوْتُ خَائِفُهْ[1]

جاءت ليس لنفي الحال، فاسمها الضمير (تاء المتكلم)، والخبر (بجازع) نكرة محضة، مشتق (اسم فاعل) اقترنت به الباء الزائدة المؤكدة للنفي، وقد فصلت الجملة الاعتراضية الموضحة (وإن عيش تولى) بين اسم ليس وخبرها، وقد عطف على الجملة المنفية جملة أخرى منفية بلا النافية للجنس، فكان النفي متكررا.

٢- ليس، واسمها (ضمير المتكلم)، والباء الزائدة، وخبرها (النكرة)، والقيد (حال)، وواو العطف، و(لا)، وجملة اسمية

قال الشاعر:

وَلَسْتُ بِآتٍ أَهْلَهَا غَيْرَ زَائِرٍ　　وَلا زَائِرٌ إلاّ عَلَيَّ نَصِيرُ[2]

اسم ليس الضمير (تاء المتكلم)، والخبر اقترنت به الباء الزائدة (آت) نكرة مشتق (اسم فاعل) تخصص بالعمل في الفاعل الضمير المستتر، والمفعول به (أهلها)، وبالحال (غير زائر)، ولقد اقترن الخبر المنتقض النفي (بغير) بالباء الزائدة، وذلك لا يجوز[3]، وإن لم تدخل أداة

---

(١) شعر الأحوص ٢٠١.

(٢) شعر الأحوص ١٥٧.

(٣) انظر: شرح التصريح بمضمون التوضيح ٢٠١، وانظر: همع الهوامع ٢/١٢٦.

الاستثناء على نفس الخبر، بل على معموله، فمعموله جزء منه، فعند انتقاضه انتقض مضمون الخبر، فكان المعنى نفيا مؤكدا في الأول، ثم تحول إلى إيجاب بسبب (غير).

وقد عطف على الجملة الموجبة السابقة جملة أخرى مثلها أداة النفي فيها (لا) المهملة، والمبتدأ محذوف تقديره (أنا)؛ لدلالة ما قبله عليه، والخبر (زائر)[١] نكرة مشتق (اسم فاعل) تخصص بالعمل في الفاعل الضمير المستتر، وبالحال من فاعله الجملة الاسمية (عليّ نصير)، ولقد تضمن البيت قصر الموصوف على صفة، فقد خصص قدومه إليها بصفة الزائر، فهو نفى أن يكون قدومه لسبب المحبة أو القرب منها، أو صفة أخرى غير الزيارة. وأداة القصر هنا هي (غير)، وهي اسم إلا أن حكمها حكم إلاّ في الاستثناء المفرغ، وفي إيجاب النفي، وفي الدلالة على القصر والاختصاص[٢].

الصورة الثانية: ليس، واسمها (ضمير المخاطب)، والباء الزائدة، وخبرها (النكرة المختصة)، والقيد (حال)

قال الشاعر:

وَلَسْتَ بِلاقٍ سَيِّدًا سَادَ مَالِكًا   فَتَنْسُبُهُ إِلاَّ أَبًا لِيَ أَوْ عَمًّا[٣]

اسم ليس الضمير (تاء المخاطب)، والخبر اقترنت به الباء الزائدة المؤكدة للنفي، أو الرافعة لتوهم الإثبات[٤] (لاقٍ)، وهو نكرة مشتق (اسم فاعل) تخصص بالعمل في الفاعل الضمير المستتر العائد على اسم ليس، وبالمفعول به (سيدا)، وتخصص المفعول به بجملة الوصف الفعلية (ساد مالكا فتنسبه)، وبالحال المؤسسة[٥] (أبا لي أو عما)، يقول الرضي: لا يمنع دخول الباء في خبر ليس غير انتقاض النفي بإلا، وذلك لأن الباء لتأكيد النفي، فلا تدخل بعد انتقاضه[٦]، والحقيقة أن

---

(١) انظر: مغني اللبيب ٤١٢/١.

(٢) انظر: دلائل الإعجاز ٣٤٩.

(٣) انظر: شعر الأحوص ٣٤٣.

(٤) انظر: حاشية الصبان ٢٥٠/١، وانظر: شرح التصريح بمضمون التوضيح ٢٠١.

(٥) شرح التسهيل ٣٥٥/٣.

(٦) انظر: شرح الرضي ١٨٩/٢.

مدخول (إلا) هنا ليس الخبر، ولكن معمول الخبر الحال المتمم لفائدة الخبر، والذي لا يتم مضمون الخبر بدونه، فهو جزء منه، فعندما انتقض الجزء انتقض الكل (الخبر)، وهذا الانتقاض ما لا يجوزه النحاة في الخبر المؤكد النفي، فالخبر تحول إلى الإيجاب بعد أن كان مؤكدا للنفي[1]، ولقد تضمن البيت لقصر الصفة على الموصوف، فخصص السيادة لآبائه وأقاربه، ونفى غيرها عن آبائه، وقصر الصفة على الموصوف أبلغ من قصر الموصوف على الصفة[2].

الضرب الثاني: ليس، واسمها (المعرف بإضافته إلى الضمير)، والقيد الأول (جار ومجرور)، والباء الزائدة، وخبرها (النكرة المختصة)، والقيد الثاني (جار ومجرور)، وواو العطف، و(لا)، ومعطوف

قال الشاعر:

لَيْسَتْ لَيَالِيكَ مِنْ خَاخٍ بِعَائِدَةٍ   كَمَا عَهِدْتَ وَلا أَيَّامَ ذِي سَلَمِ[3]

اسم ليس (لياليك) معرفة؛ إذ أضيف إليه الضمير (كاف المخاطب)، تخصص بالوصف المحذوف المتعلق به الجار والمجرور (من خاخ)، والخبر (بعائدة) نكرة مشتق (اسم فاعل) اقترنت به الباء الزائدة، تخصص بالجار والمجرور الموصول وصلته (كما عهدت)، ولقد عطف على اسم ليس بالواو معطوف معرفة (أيام ذي سلم)، وذي سَلَم: موضع بالحجاز[4]، ولقد أقحمت (لا) الزائدة بين المعطوف والمعطوف عليه لتكرار النفي، ومن الممكن اعتبار العطف من قبيل عطف الجمل، فتكون (أيام ذي سلم) مبتدأ حذف خبره لدلالة ما قبله عليه.

الضرب الثالث: ليس، والباء الزائدة، وخبرها (العلم)، واسمها (الاسم الموصول)

قال الأحوص:

لَيْسَ بِسَعْدِ النَّارِ مَنْ تَذْكُرُونَهُ   وَلَكِنَّ سَعْدَ النَّارِ سَعْدُ بن مُصْعَبِ[5]

---

(١) حاشية الصبان ٢٤٦/١.

(٢) الإيضاح في علوم البلاغة ٨/٣ (الحاشية)، تحقيق محمد خفاجي.

(٣) شعر الأحوص ٢٥٤.

(٤) شعر الأحوص ١١٢ (الحاشية).

(٥) شعر الأحوص ١٠٤.

اسم ليس (من تذكرونه) معرفة (اسم موصول)، صلته جملة فعلية فعلها مضارع، وخبرها (سعد النار) معرفة (علم) اقترنت به الباء الزائدة، وقد تقدم خبر ليس على اسمها، وذلك جائز بغير إجماع؛ إذ منعه بعضهم تشبيها بـ(ما)، وهو محجوج بالسماع[1].

الضرب الرابع: ليس، واسمها (النكرة المختصة)، والباء الزائدة، وخبرها (النكرة)، والقيد (جار ومجرور)

لَيْسَ امرؤٌ كَانَ فِي عَيْشٍ يُسَرُّ بِهِ   يَوْمًا بِأَخْلَدَ مِنْ عَادٍ وَمِنْ إِرَمِ[2]

اسم ليس (امرؤ) نكرة تخصص بالوصف الجملة الفعلية (كَانَ فِي عَيْشٍ يُسَرُّ بِهِ يَوْمًا)، والخبر (بأخلد) نكرة مشتق (اسم تفضيل) اقترنت به الباء الزائدة، تخصص بالجار والمجرور (من عاد) ومعطوفه (من إرم).

تعقيب:

١- تنوع اسم ليس، فكان في ثلاثة مواضع ضميرا، وفي موضع اسما موصولا، وفي موضع كذلك معرفا بإضافة الضمير إليه، وفي موضع نكرة مختصة، وكان الخبر في خمسة مواضع نكرة مختصة، وفي موضع (علما).

٢- تطابق الفعل (ليس) مع اسمه في التأنيث حيث لحقت به تاء التأنيث الساكنة جوازا[3] في الضرب الثاني.

٣- تقدم الخبر على الاسم في الضرب الثالث.

٤- تأكدت الجملة المنفية في موضعين بمؤكد واحد، وتأكدت في ثلاثة مواضع بمؤكدين (الباء، ولا)، فكانت (لا) في موضعين نافية للجنس ملغاة، وفي الضرب الثاني (لا) زائدة، وما تكرار النفي إلا تأكيد لنفي ليس.

٥- اعتبر الدكتور إبراهيم أنيس (الباء) في خبر ليس من أدوات النفي، فكان النفي

---

(١) انظر: همع الهوامع ٨٨/٢.

(٢) شعر الأحوص ٢٥٣.

(٣) انظر: النحو الوافي ٨٢/١.

مؤكدا عنده عن طريق تكرار الأداة، وقد تعجب الدكتور إبراهيم من أن النحاة وأهل اللغة اعتبروها زائدة، والحق ما قالوه؛ لأنه لا يتغير بها أصل المعنى، بل لا يزيد بسببها إلا تأكيد المعنى الثابت وتقويته، وقد أجمع النحاة وأهل اللغة على أن النفي مع الباء في خبر ليس أو خبر (ما) آكد منه بدونها[1].

٦- في الضرب الأول خالف الأحوص القياس في موضعين؛ حيث أتى بالخبر مقترنا بالباء، وهو منتقض النفي.

٧- في قول الشاعر: (ولست بآت أهلها غير زائر ..)، وقوله: (ولست بلاق سيدا ساد مالكا ..) أمرا:

الأول: توكيد بالقصر، إلا أنه خارج عن توكيد النسبة بين ركني الإسناد.

الثاني: أن الشاعر أعمل ليس مع انتقاض النفي على لغة الحجازيين، وبنو تميم أهملوها قياسا على (ما) في الإهمال عند انتقاض النفي[2].

٨- إن استخدام التأكيد بالحروف الزائدة جاء في الشعر الجاهلي -المدروس- بنسبة قليلة بينما تزايدت نسبته في شعر الأحوص تزايدا كبيرا[3].

---

(١) انظر: شرح الرضي ٤/٤٣٢، وانظر: من أسرار اللغة ١٩٥.

(٢) انظر: مغني اللبيب ١/٤٨١، و همع الهوامع ٢/٨٠.

(٣) انظر: الجملة الخبرية في نثر الجاحظ ٥٦٢.

الباب الرابع:

الجملة الاسمية

ذات الموقع الإعرابي ٣

٤- الواقعة مضافا إليها.

٥- الواقعة جوابا لشرط جازم إذا اقترنت بالفاء أو إذا.

٦- التابعة لمفرد.

٧- التابعة لجملة لها محل إعرابي[(١)].

اعتبرها ابن هشام تسعا[(٢)]، وأبو حيان[(٣)] قسم الجمل ذات المحل الإعرابي بحسب محالها الأربع إلى ثلاثين جملة، فكانت كلها من قبيل التفصيل الذي يحسن فيه الإجمال على نحو ما فعل ابن هشام، فيما عدا أربع جمل يبدو أنها لا تندرج في نطاق السبع التي ذكرها ابن هشام، فاثنتان منها ليست من قبيل الجمل، والثالثة ليست إضافة جديدة، والرابعة لا مجال للاعتداد بها في نطاق الجمل ذات المحل الإعرابي[(٤)].

يهتم هذا الباب، وبعد دراسة الجمل التي لا موقع لها من الإعراب في الأبواب السابقة، بدراسة الجملة الاسمية التي تحل محل عنصر إسنادي في جملة كبرى، وهي جملة الخبر، فكانت في الفصل الأول، ويهتم كذلك بدراسة الجمل الاسمية التي تخصص دلاليا ومباشرة عناصر الإسناد، فكان الفصل الثاني لجملة الحال، والفصل الثالث لجملة الصفة. وفي داخل كل فصل مبحثان: مبحث للجملة المطلقة، ومبحث للجملة المقيدة؛ وفي داخل كل مبحث تبرز الجملة المثبتة، والمنفية، والمؤكدة؛ ولقد سبقت الإشارة إلى هذه الجمل، ولكن البحث درسها هنا بشكل مستقل للمقارنة بين الأضرب في الجملة الأساسية، والأضرب في الجملة الفرعية، ولإظهار الأضرب الجديدة التي تجلت في الجملة الفرعية ولم تظهر في الجملة الأساسية، ولإبراز مدى التماسك والتطابق التركيبي بين أجزاء البيت الواحد، وفي الجملة الواحدة، وأخيرا لأهمية هذه الوسائل في التخصيص الدلالي.

---

(١) انظر: الجمل ٤٠، لأبي بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الجرجاني (ت: ٤٧١)، حققه وقدّم له: علي حيدر، دمشق، ١٣٩٢هـ؛ وانظر: المرتجل ٣٤٠، وانظر: إعراب الجمل ١٣٢.

(٢) انظر: مغني اللبيب ٢/٥٦-٧٩.

(٣) نقلا عن السيوطي، انظر: الأشباه والنظائر ٢/٢٥-٣٠.

(٤) المدخل إلى دراسة النحو العربي ٢/٢٠٥.

وسوف تقوم دراسة الجمل على تحديد مفهوم كل جملة من حيث الوظيفة التي تؤديها، وعلى توضيح علاقاتها بالجملة الكبرى التي هي جزء منها، وأخيرا يتّبع في تحليل الجمل الأسس العامة التي قام عليها البحث من تصنيف ودراسة للظواهر، واستنتاج. والحق أن إطلاق مصطلح جمل على هذه التراكيب اللغوية من قبيل تسمية الجزء باسم الكل؛ لأنها ليست بجمل -في منظور البحث- بل يصدق عليها أنها تراكيب إسنادية تختلف وظائفها في الجملة على حسب علاقتها بأطراف الإسناد، ويستبعد منها الفائدة التامة، ومن يعتبرها من عداد الجمل يكون موافقا لابن هشام في عدم اعتباره للفائدة التامة في مفهومه للجملة[1]. ولقد أطلق على هذا الباب: الجملة الاسمية ذات الموقع؛ اعتبارا لأصلها، قبل وقوعها في هذا الموقع، ولأن جميع النحاة أطلقوا عليها هذا المصطلح، وإن اختلفوا في مفهوم الجملة، فلم يخرج البحث عن نهجهم.

---

(١) انظر: المدخل إلى دراسة النحو العربي ٢/٢٠٥.

الفصل الأول: جملة الخبر

فجملة الخبر هي الجملة التي يكون إسنادها غير مقصود بالذات، بل النسبة فيها من قبيل النسبة التقييدية لا التامة[١]، فلتضمنها الحكم المطلوب من الخبر المفرد جاز وقوعها خبرا، فالمفرد هو الأصل؛ لأنه جزء الجملة، وجزء الشيء أصل له؛ ولأن الإعراب يظهر فيه، إما لفظا، أو تقديرا، بخلاف الجملة، فإنها يحكم على محلها بالإعراب، ولأن المفرد قد يكون هو المبتدأ في المعنى.

تشمل جملة الخبر الجملة الواقعة خبرا لمبتدأ، أو لفعل ناقص، أو لحرف مشبه بالفعل؛ ومحلها الرفع إذا كانت خبرا للمبتدأ أو للحرف المشبه بالفعل، والنصب إذا كانت خبرا للفعل الناقص أو للحرف المشبه به[٢]، ويذكر ابن معطٍ أن جواز الإخبار بالجملة عن المفرد كان لأمور، أحدها: أن الجملة لما لزم فيها ضمير يعود على المبتدأ أو ما يقوم مقامه، كان الإخبار بها معه ضربا من المبالغة. الثاني: أن الجملة يوصف بها المفرد، والخبر وصف في المعنى. الثالث: أن في الإخبار بها توسعا في العبارة[٣].

يشترط النحاة في الجملة الواقعة خبرا أن تكون هي المبتدأ في المعنى، وإن لم تكن لا بد من أن تشتمل على ضمير يربطها بالمبتدأ ظاهرا أو مقدرا، وقد يقام الظاهر مقام الضمير[٤]، فتكون الروابط عشرة كما ذكرها السيوطي، وهي:

الأول: الضمير، وهو الأصل. الثاني: الإشارة، الثالث: إعادة المبتدأ بلفظه، الرابع: إعادته بمعناه، الخامس: عموم يشمل المبتدأ، السادس: أن يعطف بفاء السببية جملة ذات ضمير على جملة خالية منه، أو بالعكس، السابع: العطف بالواو عند ابن هشام وحده، الثامن: شرط يشتمل على ضمير مدلول على جوابه بالخبر، التاسع: (أل) النائبة عن الضمير في قول طائفة، العاشر: كون الجملة نفس المبتدأ في المعنى[٥]. ولكن الرابط المطرد من هذه الروابط هو الضمير

---

(١) حاشية الصبان ١/١٩٤.

(٢) انظر: شرح الرضي ١/٢٣٧، وانظر: مغني اللبيب ٢/٥٦.

(٣) انظر: شرح ألفية ابن معطٍ ١/٨٢٩.

(٤) انظر: شرح التصريح بمضمون التوضيح ١/١٦٥.

(٥) الأشباه والنظائر ٢/٦٤، ٦٥.

لا غير، والربط بغيره ضعيف، ولقد اشترطوا فيه أن يكون مطابقا للمبتدأ[١].

وبما أنه الأصل في الربط، أجازوا فيه الحذف قياسا وسماعا، فالقياس في موضع، وهو أن يكون الضمير مجرورا بمن، والجملة الخبرية ابتدائية، والمبتدأ فيها جزء من المبتدأ الأول.

وقال الفراء: ويحذف أيضًا قياسا إذا كان الضمير منصوبا مفعولا به، والمبتدأ (كل)، والسماع في غير ذلك[٢].

ولم يشترط النحاة في جملة الخبر الخبرية[٣].

تنوعت جملة الخبر الاسمية الخبرية في شعر الأحوص، فكانت في مبحثين، الأول: الجملة الاسمية المطلقة، وجاءت في عشرة مواضع، والثاني: الجملة الاسمية المقيدة، وجاءت في ثلاثة مواضع. وكانت المطلقة مثبتة ومنفية ومؤكدة، أما المقيدة فكانت فقط مثبتة.

---

(١) انظر: شرح التصريح بمضمون التوضيح ١/١٦٥، وانظر: همع الهوامع ٢/١٥.

(٢) انظر: شرح الرضي ١/٢٣٩.

(٣) حاشية الصبان ١/١٩٥.

المبحث الأول: الجملة الاسمية المطلقة

الجملة المثبتة

الضرب الأول: جار ومجرور، لام إن، والمبتدأ (ضمير المتكلم)، والخبر (معرف بالألف واللام)

قال الأحوص:

لَعَمْرِي إِنَّنِي (بِرَقِيمِ قَيْسٍ ... وَجَارَةِ أَهْلِهَا لأَنا الحَرِيبُ)[1]

جملة خبر إن جملة اسمية مكونة من المبتدأ (أنا)، وهو ضمير منفصل للمتكلم اقترنت به لام إن، ولام إن مؤكدة للجملة الأساسية كما ذكر مسبقا، وليست مؤكدة لجملة الخبر. والخبر (الحريب) معرف بأل مشتق (اسم مفعول) على وزن فعيل، تخصص بالجار والمجرور المتقدم عليه (برقيم قيس)، والمعطوف (جارة أهلها)، ارتبطت جملة الخبر باسم (إن) عن طريق الضمير (أنا) المبتدأ في جملة الخبر؛ حيث هو اسم إن في المعنى، ولقد دخلت لام إن على الجملة الاسمية خبر إنّ، وهي من المواضع الأربعة التي يجوز دخولها عليها بعد (إنّ)[2].

الضرب الثاني: المبتدأ (معرّف بإضافته إلى الضمير)، والخبر (نكرة)

قال الأحوص:

وَلَمْ يَتْرُكُوا ذَا لِبْسَةٍ (رَأْيُهُ عَمًى) ... وَلَمْ يَتْرُكُوا ذَا الدَّرْءِ حَتَّى تَقَوَّمَا[3]

المفعول الثاني لترك جملة اسمية مكونة من المبتدأ (رأيه)، وهو معرّف بالإضافة إلى الضمير (هاء الغيبة)، وهو العائد من المفعول الثاني (الخبر) على المفعول الأول (ذا لبسة)، والخبر (عمى) نكرة جامد مصدر، والدليل على مصدريته عدم إعلاله، قال أبو معاذ النحوي: من قرأ ﴿وَهُوَ عَلَيْهِمْ عَمًى﴾[4] فهو مصدر، ومن قرأ (عَمٍ) فهو نعت[5]؛ لأنه إذا جاء كذلك اعتبروه مشتقا.

---

(١) شعر الأحوص ٩٨.

(٢) انظر: شرح التصريح بمضمون التوضيح ١/٢٢٢.

(٣) شعر الأحوص ٢٤٩.

(٤) سورة فصلت، الآية ٤٤.

(٥) انظر: لسان العرب (ع م ى)

الضرب الثالث: الخبر (نكرة)، والقيد (جار ومجرور)، والمبتدأ (معرّف بإضافته إلى الضمير)

قال الأحوص:

أُولئكَ (أَكْفَاءٌ لِبَيْتِي بُيُوتُهُمْ)   وَلاَ تَسْتَوِي الأَعْلاثُ والأَقْدُحُ القُضْبُ[(١)]

المبتدأ المؤخر (بيوتهم) تعرف بالإضافة إلى الضمير، والخبر (أكفاء) جمع تكسير للقلّة على وزن (أفعال)، مفرده كُفْءٌ على وزن (فُعْل)[(٢)]، ومعناه النظير والمماثل[(٣)]، ولقد وردت كلمة (كُفْوا) في القرآن الكريم بنفس المعنى، قال الزجاج: في قوله تعالى: ﴿وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ﴾[(٤)] ثلاثة أوجه قُرِئ بها، والوجه الرابع لم يُقرأ به[(٥)].

فالخبر نكرة جامد مؤول بالصفة المشبهة (النظير)، عمل عملها فرفع فاعلا ظاهرا وهو قوله: (بيوتهم)، وتعلق به الجار والمجرور (لبيتي) الفاصل بين الصفة ومعمولها، ولا يحسن الفصل بينهما عند سيبويه[(٦)].

وأعتقد –والله أعلم– أنه مشتق (صفة مشبهة) سماعية من الفعل المزيد عن الثلاثي (كافأ)؛ لأن صيغة (فُعْل) من صيغ الصفة المشبهة القياسية المشتركة بين مصدر الفعل الثلاثي المفتوح العين والمكسور العين[(٧)]، وهي هنا من الفعل المزيد اللازم.

---

(١) شعر الأحوص ٩٠.

(٢) انظر: شرح شافية ابن الحاجب ٩٤/٢، تأليف الشيخ رضي الدين محمد بن الحسن الأستراباذي النحوي (ت: ٦٢٦هـ)، مع شرح شواهده للعالم الجليل عبد القادر البغدادي صاحب خزانة الأدب المتوفى سنة ١٠٩٣هـ، حققهما وضبط غريبهما وشرح مبهمهما الأساتذة: محمد نور الحسن، محمد الزفزاف، ومحمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

(٣) المعجم الوسيط ٧٩١/٢، مجمع اللغة العربية، قام بإخراج هذه الطبعة الدكتور إبراهيم أنيس، الدكتور عبد الجليل منتصر، عطية الصّوالحي، محمد خلف الله أحمد، وأشرف على الطبع: حسن علي عطية، محمد شوقي أمين، المكتبة الإسلامية للطباعة والنشر، إستانبول، تركيا.

(٤) سورة الصمد، الآية ٤.

(٥) انظر: لسان العرب (ك ف أ).

(٦) انظر: الكتاب ١١٥/٢.

(٧) النحو الوافي مع ربطه بالأساليب الرفيعة والحياة اللغوية المتجددة ٢٨٨/٣، تأليف عباس حسن، دار المعارف، مصر.

الضرب الرابع: المبتدأ (معرف بالإضافة لمعرف بالألف واللام)، والخبر (الجملة الاسمية)

قال الأحوص:

فَصَبْرًا لِلْحَوَادِثِ كُلُّ حَيٍّ (سَبِيلُ الهَالِكِينَ لَهُ سَبِيلُ) (١)

وقعت جملة خبر المبتدأ جملة اسمية مكونة من المبتدأ (سبيل الهالكين)، وهو معرّف بإضافته إلى المعرّف بالألف واللام جامد، والخبر جملة اسمية مكونة من (له) جار ومجرور متعلّق بمحذوف خبر مقدم، ومبتدأ مؤخر (سبيل) نكرة جامد، ارتبطت جملة خبر المبتدأ الثاني (سبيل الهالكين) به عن طريق إعادة المبتدأ بلفظه في جملة الخبر، يقول الدماميني: موضع الظاهر موضع المضمر في معرض التفخيم والتعظيم جائز قياسا، وفي غيره يجوز عن سيبويه في الشعر، شرط أن يكون بلفظ الأول، وفي النثر خصه بموضعين(٢)، فالرابط هنا هو إعادة المبتدأ بلفظه ومعناه، والرابط من جملة خبر المبتدأ الأول الضمير (هاء الغيبة)، فجملة الخبر (سبيل ..) جملة ذات اعتبارين.

الضرب الخامس: الخبر (جار ومجرور)، والقيد (جار ومجرور)، والمبتدأ (النكرة)

قال الأحوص:

كُلٌّ يَرَى أَنَّ الشَّبَابَ (لَهُ في كُلِّ غَايَةِ صَبْوَةٍ عُذْرُ)(٣)

وقع خبر أنّ جملة اسمية، المبتدأ المؤخر فيها (عذر) وهو نكرة جامد، تخصص بالجار والمجرور (في كل غاية صبوةٍ)، والخبر المقدم متعلق الجار والمجرور (له) المحذوف، والضمير المجرور (هاء الغيبة) هو العائد على اسم أن.

الضرب الخامس: المبتدأ (النكرة)، والقيد (جار ومجرور)، والخبر (الجملة الفعلية)

قال الشاعر:

وَيَوْمًا بِذِي بِيشٍ ظَلِلْتَ (تَشَوُّقًا لِعَيْنَيْكَ أَسْرَابٌ مِنَ الدَّمْعِ تُسْكَبُ)(٤)

---

(١) شعر الأحوص ٢١٧.

(٢) انظر: شرح التصريح بمضمون التوضيح ١/١٦٥.

(٣) شعر الأحوص ١٤١.

(٤) شعر الأحوص ٩٢.

وقع خبر ظلّ جملة اسمية مبتدؤها (أسراب) نكرة جامد تخصص بالصفة المحذوفة المتعلق بها الجار والمجرور (من الدمع)، والخبر الجملة الفعلية (تسكب تشوقا لعينيك) المكونة من فعل مضارع مبني للمفعول، ونائب فاعل ضمير مستتر يعود على المبتدأ (أسراب)، ومن مفعول لأجله (تشوقا) تقدم على عامله، وتخصص بالجار والمجرور (لعينيك)، وتقدم المفعول لأجله على عامله جائز[1]. وقد تضمنت جملة الخبر الاسمية على عائد، وهو الضمير المجرور (كاف الخطاب)، وهو مطابق لاسم (ظل) في التشخيص والإفراد والتذكير.

(١) انظر: همع الهوامع ١٣٣/٣، و النحو الوافي ٢٤١/٢.

الجملة المؤكدة

وقعت جملة الخبر الاسمية جملة مؤكدة في حالة الإثبات في موضعين، ومؤكدة في حالة النفي في موضعين.

١- الجملة المؤكدة في حالة الإثبات

الضرب: كأن، واسمها (المعرفة)، وخبرها (المفرد والجملة)

الصورة الأولى: كأن، واسمها (الضمير)، وخبرها (النكرة)، والقيد (جار ومجرور)

قال الأحوص:

فَبِتُّ (كَأَنِّي شَارِبٌ مِنْ مُدَامَةٍ   إِذَا أَذْهَبَتْ هَمًّا أَتَاحَتْ لَهُ هَمًّا)[١]

وقعت الجملة الاسمية (كأنني شارب ..) خبرا للفعل الناسخ بات، وهي مكونة من كأن، واسمها الضمير (ياء المتكلم) العائد على اسم بات المطابق له في العدد والنوع والتشخيص، والخبر (شارب) نكرة مشتق (اسم الفاعل)، وقد تخصص بالجار والمجرور (من مدامة).

الصورة الثانية: كأن، واسمها (الضمير)، وخبرها (الجملة الفعلية)

قال الأحوص:

فَظَلْتُ (كَأَنِّي خَشْيَةَ المَوْتِ إِذْ أَنَا   أَخُو جِنَّةٍ لا يَسْتَبِلُّ صَرِيعُها)[٢]

وقعت الجملة الاسمية (كأنني خشية ..) خبرا للفعل الناسخ ظل، وهي مكونة من كأنّ واسمها الضمير (ياء المتكلم)، وخبرها الجملة فعلية المكونة من مفعول لأجله (خشية الموت) حذف عامله جوازا[٣]، بدليل مقالي ورد في البيت السابق للشاهد، وهو:

لعمري لراعتني نوائح غدوة   فصدّع قلبي بالفراق جميعها[٤]

---

(١) شعر الأحوص ٢٤٤.

(٢) شعر الأحوص ١٩٢.

(٣) انظر: ارتشاف الضرب ١٣٨٨/٣، وانظر: النحو الوافي ٢٤١/٢.

(٤) شعر الأحوص ١٩٢.

فتقدير العامل المحذوف: كأني أرتاع أو أفزع خشية الموت ..، والظرف (إذ) وما أضيف إليه معمول للفعل المحذوف أو للمصدر (خشية الموت)، والجملة المضافة للظرف مكونة من مبتدأ (ضمير) منفصل، وخبر (أخو جنة) نكرة تخصص بالإضافة، ثم تخصص المضاف إليه بجملة الصفة الفعلية المنفية (لا يستبل صريعها). ارتبطت جملة الخبر بالمبتدأ (اسم ظل) عن طريق الضمير اسم كأن، وعن طريق الضمير المستتر في الفعل المحذوف العائد على اسم ظلّ، وهو مطابق للمبتدأ في العدد والنوع والتشخيص.

٢- الجملة المؤكدة في حالة النفي

وقعت جملة الخبر جملة اسمية مؤكدة النفي (بلا النافية للجنس) في موضع، ووقعت منفية (بليس) مؤكدة النفي (بالباء الزائدة) في موضع أيضًا.

الضرب الأول: (لا) النافية للجنس، واسمها (النكرة)، وخبرها (شبه الجملة)

وكُلُّ خليطٍ (لا مَحَالةَ أَنَّهُ ... إلى فُرْقَةٍ يومًا مِنَ الدَّهْرِ صَائِرُ)(١)

وقع خبر المبتدأ جملة اسمية منفية مؤكدة، وهي مكونة من (لا) النافية للجنس، واسمها (محالة) النكرة الجامد، والمحالة: الحيلة نفسها، وقولهم: لا محالة من ذلك، أي: لا بُدّ(٢)، والخبر متعلق الجار والمجرور (أنه إلى فرقة ..) المحذوف، والجار محذوف قبل أن قياسا، وتقديره: (لا محالة من أنه ..)(٣)، والمصدر المؤول مكون من أن واسمها الضمير (هاء الغيبة)، وخبرها (صائر) النكرة المشتق (اسم الفاعل) وقد تخصص بالجار والمجرور (إلى فرقة)، وبالظرف (يوما) ارتبطت جملة الخبر المنفية بالمبتدأ عن طريق الضمير اسم أن (هاء الغيبة).

الضرب الثاني: ليس، واسمها (الضمير)، والباء الزائدة، والخبر النكرة، وإلا، و ...

وَالنَّفسُ -فَاسْتَيْقِنَا- (لَيْسَتْ بِمُعْوِلَةٍ ... شيْئًا وَإِنْ جَلَّ إِلاَّ رَيْثَ تَعْتَرِفُ)(٤)

جملة خبر المبتدأ (النفس) جملة اسمية مصدرة بالفعل الناسخ النافي (ليس)، واسم ليس

---

(١) شعر الأحوص ١٤٦.

(٢) لسان العرب (ح و ل).

(٣) انظر: حاشية الصبان ٢/٢٣٥.

(٤) شعر الأحوص ٢٠٠

ضمير مستتر يعود على المبتدأ في الجملة الكبرى تقديره (هي)، والخبر (معولة) نكرة مشتق (اسم فاعل) تخصص بالعمل في المفعول به (شيئا)، وبالظرف (ريث تعترف)، واقترنت به الباء الزائدة، المؤكدة للنفي[١]، وقد تطابق الضمير العائد من الخبر مع المبتدأ في الإفراد والتأنيث بدليل تاء التأنيث التي اتصلت بالفعل.

وفي البيت مخالفة للقياس؛ لأن النحاة اشترطوا لدخول الباء الزائدة على الخبر المنفي بليس ألاّ تكون ليس أداة استثناء، وألا ينتقض النفي بإلا، فإن انتقض أصبح الكلام موجبا، فلا يجوز دخولها[٢]؛ نعم الخبر هنا لم ينتقض بإلا مباشرة، ولكن انتقض بإلا الجملة الظرفية (ريث تعترف)، وهي متممة للخبر، بل لا يتضح مضمونه إلا بها، فهي جزء منه، وبانتقاضها انتقض الخبر، وأصبح الكلام موجبا، ودخولها في الموجب ممتنع، يقول ابن مالك في ذلك: «وقلت في الخبر المنفي، ولم أقل في خبر ليس ليعلم أن الموجب بعد ليس وغيرها لا تدخله الباء»[٣]، فقد منعها ابن مالك مطلقا، أما ابن هشام فقد قصر دخولها على الموجب على السماع[٤].

تعقيب:

١- وقع المبتدأ ضميرا في أربعة مواضع، ومعرّفا بالإضافة في ثلاثة مواضع، والخبر تنوع، فجاء مفردا معرفة في موضع، ونكرة مختصة في ثلاثة مواضع، وجملة اسمية في موضع، وجملة فعلية في موضعين، وشبه جملة في موضعين. وقد غلب الخبر النكرة على الجملة الفعلية.

٢- وقع الخبر جملة اسمية مطلقة مثبتة، مبتدؤها معرفة، وخبرها جملة اسمية، وهذه الصورة من المبتدأ والخبر لم ترد في الجمل الكبرى الاسمية عند الأحوص.

٣- الرابط في الجملة الواقعة خبرا بما هي خبر عنه أعم من رابط جملة الصلة بالموصول، وكذا من الجملة الواقعة حالا أو صفة كما سيأتي؛ لأن الإخبار بالجملة أكثر من الوصف

---

(١) انظر: شرح المفصل ١/١٠٩، ٨/٢٥.

(٢) انظر: همع الهوامع ٢/١٢٦، وانظر: النحو الوافي ١/٥٦٠.

(٣) شرح التسهيل ١/٣٨٢.

(٤) انظر: مغني اللبيب ١/١١٧.

والوصل والحال، فناسب أن يكون ربطها أعم من رابط كل؛ لأن الشيء إذا كثر في الكلام ناسب أن يأتي على أنحاء مختلفة(١).

٤- ارتبطت جملة الخبر بالمبتدأ في جميع المواضع بالضمير المطابق للمبتدأ إلا في موضع واحد، فكان الاكتفاء للربط بالضمير، ولم يربطوها بالواو، بخلاف الجملة الواقعة حالا، وذلك لأن الحال تجيء بعد تمام الكلام، فالاحتياج في الأكثر إلى فصل رابط بخلاف الخبر، فإنه ركن الكلام فلا يحتاج إلى الفصل برابط(٢).

٥- وقعت جملة الخبر في جميع مواضع الجملة الاسمية الخبرية الكبرى جملا خبرية ، ولم تأتِ إنشائية، مع أنه لا فرق في جملة الخبر بين أن تكون خبرية أو إنشائية على الصحيح، بخلاف النعت، فلا يصح بالإنشائية، والفرق أن الغرض من النعت تمييز المنعوت للمخاطب، ولا يميز له إلا بما هو معلوم عنده قبل الخطاب، والإنشائية ليست كذلك؛ لأن مدلولها لا يحصل إلا بها، لكن إذا وقعت الجملة الإنشائية خبرا، طلبا كانت أو غيره، لم تكن خبريتها عن المبتدأ باعتبار نفس معناها لقيامه بالطالب والمنشئ لا بالمبتدأ، بل باعتبار تعلق معناها بالمبتدأ(٣).

٦- إن في قول الشاعر:

فصبرا للحوادث كُلُّ حَيٍّ (سبيل الهالكين له سبيل)

أمرين:

أولا: وقعت جملة الخبر ذات اعتبارين، صغرى باعتبار جملة الكلام، وكبرى باعتبار (له سبيل)، فتضمنت الجملة ثلاثة مبتدآت.

ثانيا: ارتبطت جملة خبر المبتدأ الثاني بالمبتدأ عن طريق إعادة المبتدأ بلفظه، ولقد نصّ سيبويه على ضعف ذلك، بل وذكر السيرافي أنه قبيح؛ لأن التكرير في جملة واحدة لا يكاد يجوز إلا في الضرورة(٤).

---

(١) انظر: شرح التصريح بمضمون التوضيح ١/١٦٤.

(٢) المصدر السابق.

(٣) حاشية الصبان ١/١٩٥.

(٤) انظر: الكتاب ١/٦٢ (الحاشية).

٧- إن في قول الشاعر:

فَظَلْتُ كَأَنِّي خَشْيَةَ المَوْتِ إِذْ أَنَا　　أَخُو جِنَّةٍ لا يَسْتَبِلُّ صَرِيعُها

وقعت الجملة الاسمية (أَنَا أَخُو جِنَّةٍ ..) في محل جرّ بالإضافة إلى الظرف إذ.

٨- إن في قول الشاعر:

وَالنَّفْسُ -فَاسْتَيْقِنَا- لَيْسَتْ بِمُعْوِلَةٍ　　شَيْئًا وَإِنْ جَلَّ إِلاَّ رَيْثَ تَعْتَرِفُ

أمرين:

أولهما: مخالفة القياس في زيادة الباء.

ثانيهما: تعدية الفعل اللازم (أعول) إلى (شيئا)[1].

٩- خصص ابن هشام مصطلح الجملة الكبرى على الجملة الاسمية التي خبرها جملة، والفعلية التي فعلها ناسخ والخبر فيها بحسب الأصل جملة[2]، والبحث يوافق ما ذهب إليه ابن هشام في هذا الباب، بل ويزيد عليه بأنه يعتبر الجملة الكبرى كل جملة يتعدد فيها الإسناد، شريطة أن يكون بين العمليات الإسنادية ترابط عضوي[3]، ولقد سماها الدكتور محمد عبادة: الجملة المتداخلة[4].

---

(١) انظر: لسان العرب (ع و ل).

(٢) انظر: حاشية الدسوقي ٣٩/٢.

(٣) المدخل إلى دراسة النحو العربي ١٤٣/٢، وانظر: في بناء الجملة ٤٣.

(٤) انظر: الجملة العربية دراسة لغوية نحوية ١٦٠.

المبحث الثاني: الجملة الاسمية المقيدة

وقعت جملة الخبر جملة اسمية مقيدة مثبتة في ثلاثة مواضع، فكانت مقيدة بالفعل الناسخ (كان) في الضرب الأول، ومقيدة بالفعل الناسخ (رأى) في الضرب الثاني، ومقيدة بالفعل الناسخ (علم) في الضرب الثالث.

الضرب الأول: كان، واسمها (الضمير)، وخبرها (الجملة الفعلية)

كَأَنَّ مَنْ لامَنِي لأَصْرِمَهَا (كَانُوا لِلُبْنَى بِبَيْنِهِمْ شَفَعُوا)[1]

جملة خبر كأن جملة اسمية مصدرة بالفعل الناسخ الماضي (كان)، واسم كان الضمير المتصل (واو الجماعة)، والخبر (للبنى ببينهم شفعوا) جملة فعلية مكونة من فعل ماض اتصل به الضمير (واو الجماعة) العائد على اسم كان، وهو الفاعل، وشبها الجملة (للبنى) و(ببينهم) متعلقان بالفعل (شفع)، ومعنى البيت كما يرى الأستاذ سليمان جمال: «أن الهجران الذي أوصوني به ولاموني لعدم إتيانه كان شافعا ومعينا على مواصلة لبنى وعدم هجرها، فكأنهم — كما قال ابن منظور– أغروني بها حين لاموني في هواها»[2]. والعائد من جملة الخبر (كانوا ..) واو الجماعة، وهي تعود على المبتدأ (من الموصولة)، مطابقة له من حيث المعنى، مخالفة له من حيث اللفظ (فمن) لفظها مفرد مذكر دائما، لكن معناها مبهم توضحه القرائن بعدها[3]، والقرينة الحالية هنا تدل على أنها استعملت لجمع المذكر؛ إذن جاء معناها مخالفا للفظها، فصح عود الضمير عليها في جملة الصلة مفردا مذكرا، حملا على اللفظ، وصح عود الضمير عليها في جملة الخبر جمعا مذكرا حملا على المعنى.

فاجتمع في البيت الحمل على اللفظ ثم الحمل على المعنى. يقول السيوطي في هذا: إذا اجتمع الحمل على اللفظ والحمل على المعنى، بدئ بالحمل على اللفظ، وعلل ذلك بأن اللفظ هو المشاهد المنظور إليه، وأما المعنى فخفي راجع إلى مراد المتكلم، فكانت مراعاة اللفظ والبداءة بها أولى، وبأن اللفظ متقدم على المعنى؛ لأنك أول ما تسمع اللفظ فتفهم معناه عقبه، فاعتبر الأسبق، وبأنه لو

---

(١) شعر الأحوص ١٧٩.

(٢) انظر: شعر الأحوص ١٧٩ (الحاشية).

(٣) انظر: المرتجل ٣٠٦، وانظر: النحو الوافي ٣٤٧/١.

عكس لحصل تراجع؛ لأنك أوضحت المراد أولا، ثم رجعت إلى غير المراد[١].

فالشاعر بنى البيت على الأفصح؛ حيث بدأ بالحمل على اللفظ، ثم بالحمل على المعنى[٢]، وجملة الخبر المقيدة بناسخ جاءت جملة ذات اعتبارين.

الضرب الثاني: رأى، والفاعل، والمفعول الأول (المعرف بالألف واللام)، والمفعول الثاني (الجملة الاسمية المقيدة)

قال الأحوص:

بَنِي عَمِّـنَـا لا تَبْعَثُوا الحَرْبَ إنَّنِي ... (أَرَى الحَرْبَ أَمْسَتْ مُفْكِهًا قَدْ أَصَنَّتِ)[٣]

وقع خبر إن جملة اسمية مقيدة بالفعل الناسخ رأى، وهي هنا بصيغة المضارع بمعنى اليقين، وفاعلها ضمير مستتر تقديره (أنا)، ومفعولها الأول (الحرب) معرفة، ومفعولها الثاني (الخبر) جملة مصدرة بالفعل الناسخ (أمسى)، وأمسى هنا جاءت بمعنى (صار)، واسمها ضمير مستتر تقديره (هي) يعود على المفعول الأول (المبتدأ)، والمفعول الثاني (مفكها)، وأفكهت الناقة: إذا أقربت فاسترخى صلواها وعظم ضرعها ودنا نتاجها[٤]، و(قد أصنت) جملة فعلية بدل من (أمست مفكها)، أو هي جملة تفسيرية لا محل لها من الإعراب، وأصنَّت الناقة: استرخى صلواها ودنا نتاجها[٥].

الضرب الثالث: علم، والفاعل (الضمير)، والمصدر المؤول

قال الشاعر:

فَإِنِّي وَإِنْ أَجْرَيْتُ في طَلَبِ الصِّبَا ... (لأَعْلَمُ أَنِّي في الصِّبَا لَسْتُ أَوْحَدَا)[٦]

---

(١) انظر: الأشباه والنظائر ١/٢٢٧.

(٢) انظر: ظاهرة قياس الحمل ٢٩٥.

(٣) شعر الأحوص ١٠٨.

(٤) لسان العرب (ف ك هـ).

(٥) لسان العرب (أ ص ن).

(٦) انظر: شعر الأحوص ١٢١، وانظر: البحث ص٢٣٢، ٢٧٩.

وقعت جملة خبر إن جملة اسمية مصدرة بالفعل الناسخ (علم)، وقد أتى على صورة المضارع مقترنا بلام إن، وفاعله ضمير مستتر عائد على اسم إن، وقد سدّ المصدر المؤول من أن واسمها وخبرها الجملة الاسمية المصدرة (بليس) مسد مفعولي (علم).

تعقيب:

١- وقع المبتدأ (ضميرا) في موضع، ومعرّفا بالألف واللام في موضع، وكان الخبر جملة فعلية في الموضعين، إلا أنه في الموضع الثاني فعل ناسخ دخل على الجملة الاسمية.

٢- إن في قول الشاعر:

كَأَنَّ مَنْ لامَنِي لأَصْرِمَهَا   (كَانُوا لِلُبْنَى بِبَيْنِهِمْ شَفَعُوا)

عدة أمور:

أولا: وقعت جملة الخبر ذات اعتبارين، صغرى باعتبار جملة الكلام، وكبرى باعتبار جملة (لِلُبْنَى بِبَيْنِهِمْ شَفَعُوا).

ثانيا: وقع الفعل الماضي خبرا لكان، وقد اختلفوا في حكمه، إلا أنه جائز مطلقا[1].

ثالثا: عدول عن المطابقة بين العائد في جملة الخبر والمبتدأ في اللفظ، وذلك لأن المبتدأ هو (من) الموصولة، يقول الدكتور عبد الفتاح البجه: «وعلة ورود هذه الألفاظ مرة على الواحد ومرة على الكثرة إبهامها، وأن شيئا منها لا يختص بالمسمى في عينه»[2]، فالمطابقة بين العائد من الخبر والمبتدأ كانت موجودة حملا على المعنى.

٣- جاءت جملة الخبر مقيدة بالفعل علم في موضع.

---

(١) انظر: همع الهوامع ٢/٧٣.

(٢) ظاهرة قياس الحمل ٢٤٠.

الفصل الثاني: جملة الحال

جملة الحال هي الجملة التي تبين هيئة صاحبها وتخصصه، أو تؤكده، أو تؤكد عاملها، أو تؤكد مضمون الجملة قبلها، فالحال من الوظائف النحوية التي تشغل بالمفرد، وبالجملة فتكون في محل نصب[١].

ويشترط النحاة في جملة الحال عدة شروط، وهي:

أولا: أن تكون الجملة الحالية خبرية[٢]؛ وذلك لأن الحال بمثابة النعت، والنعت لا يكون إنشاء، وجوّز الفراء وقوع جملة الأمر، وجوز الأمين المحلي وقوع جملة النهي، ورد قول كليهما[٣]. اعتبر بعض النحاة الجملة الشرطية خبرية، فجوزوا وقوعها حالا[٤]، وذكر في شرح التسهيل للمرادي أن الخبرية تتناول الشرطية، وأنه يجوز وقوعها حالا، وفي حاشية السيد ما يوافقه[٥]، وبعض النحاة، أمثال ابن هشام، اعتبروها إنشائية فلم يجوّزوا وقوعها حالا إلا إذا كان المعنى خارجا عن معنى الشرط[٦]، وكذلك اعتبرها السيرافي[٧]، والسيوطي في الإتقان[٨]، مع أنه اعتبرها في الهمع من الجملة الخبرية، وقرر وقوعها حالا، وأخيرا الدكتور تمام حسان[٩].

وتحقيق الكلام في الجملة الشرطية هو الجزاء، والشرط قيد له، فالجزاء إن كان خبرا فالجملة الشرطية خبرية، وإن كان إنشاء فإنشائية، وإن كان الكلام مجموع الشرط والجزاء

---

(١) انظر: مغني اللبيب ٢/٥٦، وانظر: إعراب الجمل وأشباه الجمل ١٧٨.

(٢) انظر: ارتشاف الضرب ٣/١٦٠٢، وانظر: شرح التصريح بمضمون التوضيح ١/٣٨٩.

(٣) انظر: همع الهوامع ٤/٤٣.

(٤) انظر: الأصول ٢/١٩٧، وانظر: ارتشاف الضرب ٢/٣٦٣.

(٥) شرح التصريح بمضمون التوضيح ١/٣٨٩.

(٦) انظر: مغني اللبيب ٢/٣٩.

(٧) انظر: الكتاب ٣/٥٩ (الحاشية).

(٨) انظر: الإتقان في علوم القرآن ٢/٨٣.

(٩) اللغة العربية مبناها ومعناها ٢٤٤.

فليست خبرية؛ لأن الأداة أخرجتها عن ذلك، ولعل ذلك ما قصده الشيخ السيوطي في كتابيه، فهو عند تقسيمه لأنواع الكلام اعتبر الجملة الشرطية إنشاء، وعند الكلام على جملة الحال ذكر أن جملة الشرط خبرية بالنظر إلى جملة جواب الشرط منعزلة عن القيد، ثم إن الشرطية وإن اندرجت في الخبرية ففيها مانع من الوقوع حالا، إما التصدر بعلم الاستقبال، وإما التصدر بالحرف الذي له صدر الكلام[1]، وهما موضع الاعتراض في وقوعها حالا عند أكثر النحاة؛ لأن نوعها من حيث الخبرية أو الإنشائية مختلف فيه.

ثانيا: أن تكون الجملة غير مصدرة بدليل استقبال؛ لأن الحال والاستقبال يتناقضان في الظاهر، فالحال تخصيص وقوع مضمون عاملها بوقت حصول مضمونها، وهذا يتنافى مع الاستقبال[2].

ثالثا: أن تكون جملة الحال مرتبطة إما بالواو والضمير لتقوية الربط، أو يكون الرابط الضمير دون الواو، أو يكون الرابط الواو فقط دون الضمير، وتسمى هذه الواو: واو الحال، أو واو الابتداء[3]. تجب الواو في موضعين، هما: ألا يوجد الضمير كرابط، وأن تكون قبل (قد)، وهي داخلة على فعل مضارع مثبت، وزاد ابن معطٍ وعبد القاهر بأن الواو تلزم إن كان المبتدأ من الجملة ضمير ذي الحال[4]. وتمتنع الواو في سبع صور وهي: الواقعة بعد عاطف حالا على حال، والحال المؤكدة لمضمون الجملة قبلها، والفعل الماضي الذي يتلو إلا المسبوقة بالنفي، والماضي الذي يتلو (أو)، والمضارع المنفي بلا، والمضارع المنفي بما، والمضارع المثبت المجرد من قد.

ويتعين الضمير في جملة الحال في الحالات التي لا تأتي فيها الواو، ولقد أجاز جمهور النحاة مطلقا انفراد الجملة الحالية بالضمير، وهو كثيرٌ فصيح، وذهب الفراء، وتبعه الزمخشري في أحد قوليه إلى أنه نادر شاذ[5]، قد تخلو الجملة الاسمية منهما عند ظهور الملابسة عند

---

(١) انظر: شرح التصريح بمضمون التوضيح ٣٨٩/١.

(٢) انظر: شرح الرضي ٤٣/٢، والمصدر السابق.

(٣) انظر: المقتضب ١٢٥/٤، وانظر: شرح التسهيل ٣٥٩/٤، وانظر: ارتشاف الضرب ١٦٠٤/٣.

(٤) انظر: شرح ألفية ابن معطٍ ٥٥٧/١، ودلائل الإعجاز ٢٠٢.

(٥) انظر: انظر: شرح المفصل ٦٥/٢، وانظر: شرح التصريح بمضمون التوضيح ٣٩١/١، و همع الهوامع ٤٥/٤.

ابن مالك[١]، أما أبو حيان فيرى أنه يكون على تقدير الضمير، وكذلك ابن هشام[٢].

وقعت جملة الحال الاسمية في شعر الأحوص جملة اسمية مثبتة ومؤكدة، ولم تأتِ منفية،
ولا مقيدة بأي ناسخ، فكانت في ثلاثين موضعا. ٣

---

(١) انظر: شرح التسهيل ٤/٣٥٩.

(٢) انظر: ارتشاف الضرب ٣/١٦٠٧، مغني اللبيب ٢/١٨٦.

المبحث الأول: الجملة الاسمية المطلقة

الجملة المثبتة

الضرب الأول: واو الحال، والمبتدأ (الضمير)، والخبر (النكرة)

١- الواو، والمبتدأ (ضمير الغائب)، والخبر (النكرة المحضة)

قال الشاعر:

وَيَرْكُدُ لَيْلٌ لا يَزَالُ تَطَاوُلا   فَقَدْ كانَ يَجْلُو اللَّيْلُ (وَهْوَ قَصِيرُ)[1]

وقع المبتدأ في جملة الحال ضميرا منفصلا للغائب (هو)، والخبر (قصير) نكرة مشتقا صفة مشبهة، ارتبطت جملة الحال بالجملة الأساسية عن طريق الواو والضمير المبتدأ والعامل في الحال الفعل (يجلو)، ودخول واو الحال هنا واجب، يقول عبد القاهر: «فإن كان المبتدأ من الجملة ضمير ذي الحال لم يصلح بغير الواو البتة»[2].

٢- الواو، والمبتدأ (ضمير الغائب)، والقيد (جار ومجرور)، والخبر (النكرة)

فَمَا أَحَدٌ يَبْدُو لَهُ مِنْ حِجَابِهِ   فَيَنْظُرُ إلاَّ (وَهْوَ بِالذُّلِّ خَاشِعُ)[3]

وقعت جملة الحال جملة اسمية مخصصة لجملة الخبر، مبتدؤها (هو) ضمير منفصل للغائب، والخبر (خاشع) نكرة مشتق (اسم فاعل) تخصص (بالجار والمجرور) (بالذل)، وقد فصل الجار والمجرور بين المبتدأ والخبر، وارتبطت جملة الحال بالعامل في صاحبها وهو الفعل (ينظر) بالواو والضمير (المبتدأ).

الضرب الثاني: المبتدأ (معرّف بإضافته إلى الضمير)، والخبر (مفرد وجملة)

الصورة الأولى: المبتدأ (معرّف بإضافته إلى الضمير)، والقيد (ظرف)، والخبر (نكرة)

قال الشاعر:

---

(١) شعر الأحوص ١٥٥.

(٢) دلائل الإعجاز ٢٠٢.

(٣) شعر الأحوص ١٨٨.

إِنِّي رَأَيْتُ ابنَ لَيْلَى وَهْوَ مُصْطَنَعٌ ... مُوَفَّقًا (أَمْرُهُ حَيْثُ انْتَوَى رَشَدُ)[١]

وقع المبتدأ (أمره) معرفا بإضافة الضمير إليه وهو العائد على صاحب الحال (ابن ليلى)، والخبر (رشد) نكرة جامد تخصص بظرف المكان والجملة الفعلية المضاف إليها، و(حيث) ظرف مكان تخصص بالإضافة الواجبة إلى الجمل دون سائر أسماء المكان[٢]، ولقد فصل الظرف بين المبتدأ والخبر، ارتبطت جملة الحال بالجملة الأساسية عن طريق الضمير (هاء الغيبة)، واستغني عن الواو.

الصورة الثانية: المبتدأ (معرف بإضافته إلى الضمير)، والخبر (الجملة)

وتتمثل في موضعين:

١- المبتدأ (معرّف بإضافته إلى الضمير)، والخبر (الجملة الفعلية)

الدَّهْرُ إِنْ سَرَّ يَوْمًا لا قِوَامَ لَهُ ... (أَحْدَاثُهُ تَصْدَعُ الرَّاسِي مِنَ العَلَمِ)[٣]

المبتدأ (أحداثه) معرّف بالإضافة جامد، والخبر الجملة الفعلية (تصدع الراسي من العلم)، وهي مكونة من الفعل المضارع (تصدع)، وفاعله الضمير المستتر العائد على المبتدأ، ارتبطت جملة الحال بالجملة الأساسية عن طريق الضمير العائد على صاحب الحال (الدهر) وهو هاء الغائبة، وقد استغني عن الواو مع أن الجملة إذا كانت من مبتدأ وخبر الغالب عليها أن تجيء مع الواو[٤]، وقد تركت هنا، والعامل في الحال الفعل (سرّ).

٢- الواو، والمبتدأ (المعرّف بإضافته إلى الضمير)، والخبر (الجملة الفعلية)

فَأَضْحَوْا بِنَهْرَيْ بَابِلٍ (وَرُؤُوسُهُمْ ... تُجِيزُ بِهَا البِيدَ المَطَايَا الخَوَاضِعُ)[٥]

المبتدأ (رؤوسهم) معرفة جامد، والخبر (تجيز بها البيد ..) جملة فعلية مكونة من فعل

---

(١) شعر الأحوص ١١٦.

(٢) انظر: مغني اللبيب ٢/٦٩.

(٣) شعر الأحوص ٢٥٣.

(٤) دلائل الإعجاز ٢٠٢.

(٥) شعر الأحوص ١٩٠.

مضارع، فاعله (المطايا الخواضع)، ومفعوله (البيد)، ومن جار ومجرور (بها) متعلق بالفعل، ارتبطت جملة الحال بالواو والضمير (هاء الغائبة) العائد على صاحب الحال اسم أضحى.

الصورة الثالثة: الواو، والمبتدأ (المعرّف بإضافته إلى الضمير)، والقيد (ظرف)، والخبر (شبه الجملة)

كُلُّ الحِبَالِ حبالِ الناسِ من شَعَرٍ (وحبلها وَسْطَ أهلِ النارِ منْ مَسَدِ)[1]

المبتدأ (حبلها) معرّف بإضافته إلى الضمير جامد، والخبر متعلّق شبه الجملة (من مسد) المحذوف، فصل بين المبتدأ والخبر ظرف المكان والمضاف إليه (وسط أهل النار) وهو متعلّق بالخبر، ارتبطت جملة الحال بالعامل في صاحبها بالواو وبالضمير (هاء الغيبة)، وصاحب الحال وهو الضمير المستتر في الاستقرار المحذوف خبر المبتدأ (كل الحبال)، عند من منع مجيء الحال من المبتدأ، وصاحبها المبتدأ عند من جوّز مجيئه منه[2].

الصورة الرابعة: الواو، والمبتدأ (المعرّف بإضافته إلى المعرفة)، والخبر (النكرة المختصة)

كَأَنَّكَ مِنْ تَذَكُّرِ أُمِّ حَفْصٍ (وَحَبْلُ وِصَالِهَا خَلَقٌ رِمَامُ)

صَرِيعُ مُدَامَةٍ غَلَبَتْ عَلَيْـهِ تَمُوتُ لَهَا المَفَاصِلُ والعِظَامُ[3]

تكونت جملة الحال من مبتدأ (حبل وصالها) نكرة تعرّف بإضافة المعرّف بالإضافة إليه، والخبر (خلق) نكرة جامد، «وشيء خَلَق: بال، الذكر والأنثى فيه سواء لأنه في الأصل مصدر الأَخْلَقِ وهو الأَمْلَس»[4]. تخصص الخبر بالوصف (رمام)، وحبل رِمام ورِمم (بكسر الراء) وأرمام: بالٍ متقطع، وصفوه بالجمع على توهم كل قطعة منه رُمَّةً، والرُّمَّة: ما بقي من الحبل بعد تقطعه[5]. ارتبطت جملة الحال بالعامل في صاحب الحال (أم حفص)، وهو المصدر (تذكر) عن طريق الواو والضمير.

---

(١) شعر الأحوص ١٣٧.

(٢) انظر: البحث ص٣٥.

(٣) شعر الأحوص ٢٣٧.

(٤) لسان العرب (خ ل ف).

(٥) لسان العرب (ر م م).

الضرب الثالث: المبتدأ (المعرف بالألف واللام، والخبر (المفرد والجملة)

الصورة الأولى: الواو، والمبتدأ (المعرف بالألف واللام)، والخبر (النكرة المختصة)

وردت هذه الصورة في موضعين[1]، أحدهما:

لَقَدْ كُنْتُ أَبْكِي (وَالنَّوَى مُطْمَئِنَّةٌ ... بِنَا وَبِكُمْ) مِنْ عِلْمِ ما البَيْنُ صَانِعُ[2]

المبتدأ في جملة الحال (النوى) معرّف بالألف واللام جامد، والخبر (مطمئنة) نكرة مشتق (اسم فاعل) تخصص بالجار والمجرور (بنا وبكم)، والنوى هنا بمعنى الدار، أي استقرت فأقام ولم يبرح. ارتبطت جملة الحال بالجملة الأساسية عن طريق الواو والضمير العائد على صاحب الحال، وهو فاعل الفعل (أبكى).

الصورة الثانية: الواو، والمبتدأ (المعرف بالألف واللام)، والخبر (الجملة الفعلية)، والقيد (حال)

وَلَقَدْ أَرَانِي (والشَّبَابُ يَقُودُنِي ... وَرِدَاؤُهُ حَسَـــنٌ عَلَيَّ جَمِيلُ
وَعَلَيَّ مِنْ وَرَقِ الشَّبَابِ وَظِلِّهِ ... غُصْنٌ تَفَوَّعَ فِي الغُصُونِ ظَلِيلُ)
بَشَـــرٌ يَكُونُ مِنَ الخُزُوزِ ولِمَّةٌ ... مِثْلُ الجَنَاحِ وَعَارِضٌ مَصْقُولُ[3]

المبتدأ في الجملة الحالية (الشباب) معرّف بأل جامد، والخبر (يقودني) جملة فعلية فعلها مضارع، وفاعلها ضمير مستتر يعود على المبتدأ (الشباب)، و(الياء) مفعول به يعود على مفعول رأى الأول، وهو صاحب الحال، تخصص المبتدأ في جملة الحال بجملة الحال الاسمية المقترنة بالواو (ورداؤه حسن علي جميل)، وهي مكونة من مبتدأ معرف بإضافة الضمير العائد على صاحب الحال إليه، والخبر (حسن) نكرة تخصص بوسيلتين، هما الجار والمجرور (على) والوصف (جميل). فجملة الحال من الحال المتداخلة[4].

ثم عطف على جملة الحال (والشباب ..) جملة اسمية أخرى بالواو (وعلي من ..)

---

(١) شعر الأحوص ١٨٢.

(٢) شعر الأحوص ١٨٦.

(٣) شعر الأحوص ٢١٨، ٢١٩.

(٤) انظر: شرح التصريح بمضمون التوضيح ١/٣٨٧، و حاشية الصبان ٢/١٧٧.

فامتنعت واو الحال كراهية اجتماع حرفي عطف في الصورة، فواو الحال ليست عاطفة، وإنما هي على صورتها[١]، وصاحب الحال الجملة الاسمية (والشباب ..) الضمير المستتر في الفعل (أرى).

الصورة الثالثة: الواو، والمبتدأ (المعرف بالألف واللام)، والخبر (الجار والمجرور)

وَإِنَّ الذي يَجْرِي لِسُـخْطِي وَرِيبَتِي　　　لَكَ الوَيْلُ رِيحَ الكَلْبِ إِنْ كُنْتَ تَعْقِلُ
لَكَالْمُسْتَبِيلِ الأُسْدِ (وَالمَوْتُ دُونَ مَا　　　يُحَـاوِلُ مِنْ أَبْوَالِهَـــا إِذْ تَبَــوَّلُ)[٢]

المبتدأ في الجملة الحالية (الموت) معرّف بأل جامد، والخبر متعلّق الظرف (دون) المحذوف، و(دون) منصوب على التوسع؛ حيث كان ظرفا معنويا، يقول سيبويه: «وإن قلت: هو دونك في الشرف لأن هذا إنما هو مثل كما كان هذا مكان ذا في البدل مثلا، ولكنه على السعة، وإنما الأصل في الظروف الموضع والمستقر من الأرض، ولكنه جاز هذا»[٣]، وهو ممنوع من التصرف عند سيبويه وجمهور البصريين، أما الأخفش والكوفيون فذهبوا إلى أنه يتصرف لكن بقلة[٤]، وقد أضيف إلى المصدر المؤول المكون من (ما) المصدرية والفعل المضارع (دون ما يحاول من أبوالها).

ارتبطت الجملة الحالية بالجملة الأساسية ارتباطا قويا، فكانت الواو رابطة، والضمير العائد على صاحب الحال، وصاحب الحال ضمير مستتر في الاستقرار المحذوف العائد على المبتدأ عند من ينكر وقوعه من المبتدأ، وصاحب الحال اسم الحرف الناسخ عند من لا ينكر وقوعه.

الصورة الرابعة: الواو، والمبتدأ (المعرف بإضافته إلى المعرفة)، والقيد (جار ومجرور)، والخبر (الجملة الاسمية المقيدة)

قَدْ لَعَمْرِي بِتُّ لَيْلِي　　　كَأَخِي الـــدَّاءِ الوَجِيعِ

---

(١) انظر: شرح التصريح بمضمون التوضيح ٣٩١/١، همع الهوامع ٤٨/٤.

(٢) شعر الأحوص ٢١٥.

(٣) الكتاب ٤٠٩/١، ٤١٠.

(٤) انظر: همع الهوامع ٢٠٩/٣.

(وَنَجِيُّ الهَـــمِّ مِنِّي بَاتَ أَدْنَى مِنْ ضَجِيعِي)[١]

المبتدأ (نجيّ الهم) معرّف بالإضافة مشتق (صفة مشبهة) على زنة فعيل، وهو الذي تسارّه، والجمع الأنجية[٢]، والجار والمجرور (مني) تعلق بالمبتدأ، والخبر (بات أدنى من ضجيعي) جملة مصدرة بالفعل الناسخ (بات)، فاسمه ضمير مستتر يعود على المبتدأ، وخبره (أدنى) نكرة مشتق (اسم تفضيل) تخصص بالجار والمجرور (من ضجيعي).

ارتبطت جملة الحال بالجملة الأساسية عن طريق الواو والضمير (ياء المتكلم) المجرور (بمن) العائد على صاحب الحال الضمير (تاء الفاعل) أو الضمير في (أخ) على اعتبار أن الجامد المؤول بالمشتق يتحمل ضميرا.

الضرب الرابع: المبتدأ (النكرة)، والخبر (معرف بإضافته إلى الضمير)

سُفُنُ الفُرَاتِ (مُرَفَّعٌ أَقْلاعُهَا) أو نَخْلُ بِرِمَّةَ زَانَها التَّذْلِيلُ[٣]

المبتدأ في جملة الحال (مرفع) نكرة مشتق (اسم مفعول) غير مسبوق باستفهام أو نفي، والخبر (أقلاعها)، والقلع: شراع السفينة، والجمع: قلاع، والأحوص جمعها جمع قلة على (أفعال)[٤].

ولم يعمل الوصف في معمول ظاهر لأنه غير معتمد على نفي أو استفهام، أما على مذهب الأخفش والكوفيين فهو يعمل من غير اعتماد، وذلك عندهم لأن الشبه بالفعل أغنى عن الاعتماد[٥]، أما جمهور البصريين فقد اشترطوا لإعمال الوصف أن يعتمد على ما قبله، وهو أحد ستة أشياء: من مبتدأ، أو موصوف، أو صاحب حال، أو موصول، أو همزة استفهام، أو ما النافية في غير باب الابتداء، أما في باب الابتداء فهم يقيدون الاعتماد على النفي والاستفهام[٦]، وعلة منع العمل عندهم من غير اعتماد أن اسم الفاعل فرع في العمل

---

(١) شعر الأحوص ١٩٨.

(٢) لسان العرب (ن ج ا).

(٣) شعر الأحوص ٢٢١.

(٤) لسان العرب (ق ل ع).

(٥) شرح ألفية ابن معطٍ ٩٨٠/٢.

(٦) حاشية الصبان ١٩١/١.

على الفعل، فلم يعمل إلا بما يقويه(١).

فبنى الشاعر بيته على مذهب البصريين، واستغنى بالضمير العائد على صاحب الحال (سفن) عن الواو وجوبا؛ لأن الحال مؤكدة لمضمون الجملة قبلها، فكما لا تدخل الواو في التوكيد، لا تدخل هنا؛ لأن المؤكِّد نفس المؤكَّد في المعنى، فلو دخلت الواو لكان في صورة عطف الشيء على نفسه(٢). فجملة الحال وصف ثابت لصاحبها، فإن السفن من شأنها ارتفاع الأقلاع، والعامل في الحال هنا محذوف تقديره: هي سفن الفرات تعرفها أو ثبتت مرفع أقلاعها(٣).

الضرب الخامس: المبتدأ (محذوف)، والخبر (النكرة المختصة)

طَرِبْتَ فَمَا يَنْفَكُّ يُحزِنُكَ الهَوَى (مُوَدِّعُ بَيْنٍ رَاحِلٌ وَمُوَدَّعُ)(٤)

المبتدأ في جملة الحال محذوف تقديره (أنت)، والخبر (مودع بين) نكرة مشتق (اسم فاعل) تخصص بالإضافة، وبالوصف (راحل)، ثم عطف عليه مشتق نكرة مثله (مودع)، ارتبطت الجملة الفرعية بالجملة الأساسية عن طريق الواو والضمير العائد على صاحب الحال، وهو نفسه المبتدأ المحذوف، يقول ابن هشام: والربط يكون بالواو وبإعادة صاحب الحال(٥). فالرابط الأول، وهو الواو، حذف لفظا لا تقديرا، وذلك جائز(٦) قياسا على قول الشاعر:

نَصَفَ النَّهارَ (المَاءُ غَامِرُهُ) وَرفيقه بالغيب لا يَدْرِي(٧)

فالضمير في جملة الحال يرجع إلى غائص لطلب اللؤلؤ انتصف النهار وهو غائص، وصاحبه لا يدري حاله، ولما لم يكن الضمير لصاحب الحال الذي هو النهار، لم يصلح رابطا؛

---

(١) اللباب في علل البناء والإعراب ١/١٣٥.

(٢) شرح التسهيل ٢/٣٧٤، وانظر: حاشية الصبان ٢/١٨٨.

(٣) انظر: شرح ألفية ابن معطٍ ١/٥٦٨.

(٤) شعر الأحوص ١٧٢.

(٥) انظر: مغني اللبيب ٢/٧٨.

(٦) مغني اللبيب ٢/٣٦٣، ٣٧٢، وشرح التصريح بمضمون التوضيح ١/٣٩١.

(٧) المصادر السابقة.

إذن الرابط هو الواو المقدرة. يقول الصبان: «ويظهر لي أيضًا أن تقدير الواو أرجح، حملا على الكثير، في ربط الجملة الاسمية، وهو الربط بالواو، فاعرف ذلك»[١]، واعتبره الشيخ ياسين شاذا[٢]، وتقدير الواو هنا لازم؛ لأن المبتدأ المحذوف ضمير ذي الحال، وإن كان على الشذوذ[٣].

وقد قستُ جواز إضمار المبتدأ في جملة الحال على إضمارهم المبتدأ إن سبقت الواو المضارع المثبت أو المضارع المنفي بلا[٤].

والعامل في الحال الجملة هنا الفعل المضارع (يحزنك)، وصاحب الحال الضمير (كاف المخاطب).

الضرب السادس: الخبر (الجار والمجرور)، والمبتدأ (النكرة)

الصورة الأولى: الخبر (الجار والمجرور)، والمبتدأ (النكرة المختصة)، والقيد (حال)

كَذَلِكَ صَرْفُ الدَّهْرِ (فِيهِ تَغَلُّظٌ مِرَارًا وَفِيهِ لِلْمُحِبِّ سُرُورُ)[٥]

المبتدأ (تغلظ) نكرة تخصص بتقدم الخبر (فيه) الجار والمجرور عليه، وتخصص مضمون الجملة بالحال المتداخلة (مرارا)، فـ(مرارا) حال من الضمير المتصل بالجار (في) عمل فيه الاستقرار المحذوف، ارتبطت جملة الحال بالعامل في صاحبها وهو المبتدأ (صرف الدهر) أو الضمير المستتر في الخبر المحذوف، عن طريق الضمير (هاء الغيبة)، والعامل في الحال هو الخبر المحذوف المتعلق به الجار والمجرور (كذلك)، ولقد عطف على جملة الحال بالواو جملة اسمية تضمنت نفس الصورة في تركيبها من حيث تقدم الخبر على المبتدأ، ومما هو ملاحظ في البيت تطابق الجمل الأساسية مع الجمل الفرعية في صورة البناء التركيبي.

---

(١) حاشية الصبان ١٩٢/٢.

(٢) انظر: شرح ابن عقيل ٤٤٧/١.

(٣) انظر: شرح التصريح بمضمون التوضيح ٣٩١/١.

(٤) انظر: شرح ألفية ابن معطٍ ٥٥٧/١، وانظر: دلائل الإعجاز ٢٠٢.

(٥) شعر الأحوص ١٥٥.

الصورة الثانية: الخبر (الجار والمجرور)، والقيد (جار ومجرور)، والمبتدأ (النكرة)

قال الشاعر:

زُبَيْرِيَّةٌ (بالعَرْجِ مِنْهَا مَنَازِلٌ) وَبِالخَيفِ مِنْ أَدْنَى مَنَازِلِهَا رَسْمُ[1]

المبتدأ (منازل) نكرة تخصص بتقدم الخبر الجار والمجرور عليه (بالعرج)، وتخصص المجرور (العرج) بحال محذوف تعلّق به الجار والمجرور (منها)، ولقد عطف على جملة الحال جملة أخرى (وبالخيف ..) نظيرة لها في البناء التركيبي، ارتبطت الجملة الفرعية بالجملة الأساسية عن طريق الضمير فقط، ولقد عمل الاسم المنسوب (زبيرية) في الحال.

---

(١) شعر الأحوص ٢٣٤.

الضرب الأول: كأن، واسمها (الضمير)، وخبرها (المفرد والجملة)

الصورة الأولى: كأن، واسمها (الضمير)، وخبرها (النكرة المختصة)

وتتمثل هذه الصورة في خمسة مواضع(١)، أحدها اقترن بالواو، وهو:

قال الشاعر:

يَظَلُّ عَلَيْهَا إنْ نَأَتْ (وَكَأَنَّهُ   صَدٍ حَائِمٌ قَدْ ذِيدَ عَنْ كُلِّ مَشْرَبِ)(٢)

اسم كأن الضمير (هاء الغيبة)، والخبر (صَدٍ) نكرة مشتق (صفة مشبهة)، والصَّدَى: شدَّةُ العَطَشِ، يقال: صَدِيَ الرجلُ يَصْدَى صَدًى، فهو صَدٍ وصاد وصَدْيانُ(٣). تخصص الخبر النكرة بوصفين بعده، أحدهما مفرد (حائم)، والآخر جملة فعلية (قَدْ ذِيدَ عَنْ كُلِّ مَشْرَبِ)، وقد تقدم الوصف المفرد على الجملة. ارتبطت جملة الحال بالجملة الأساسية ارتباطا قويا عن طريق الضمير (هاء الغيبة) العائد على صاحب الحال، وهو اسم ظلّ، وعن طريق الواو.

وأحد المواضع التي لم تقترن فيها الجملة المؤكدة بالواو هو:

مِن المدْمَجَاتِ الحُورِ خَوْدٌ (كَأَنَّهَا   عِنَانُ صَنَاعٍ أَنْعَمَتْ أن تُخَوِّدا)(٤)

اسم كأن الضمير (هاء الغيبة)، والخبر (عنان صناع) نكرة تخصص بالإضافة. والعنان: الحبل، والصناع: الحاذق بالصنعة، والذكر والأنثى فيه سواء، وهو يريد استواء لحمها وعدم ترهله وتحدده(٥)، ثم تخصص الخبر كذلك بالجملة الوصفية (أَنْعَمَتْ أن تُخَوِّدا)، وتخوّد: جعلها بالغة في التخويد، أي السرعة(٦)، وتخود على صيغة تفعل بفتح الواو بعد حذف إحدى

---

(١) شعر الأحوص ١٨٦، ١٨٧، ٢١١.

(٢) شعر الأحوص ١٠٦.

(٣) لسان العرب (ص د ى).

(٤) شعر الأحوص ١٢٠.

(٥) انظر: شعر الأحوص ١٢٠.

(٦) لسان العرب (ن ع م).

التاءين، ارتبطت جملة الحال بالعامل في صاحبها وهو المبتدأ، أو الضمير المستتر في الاستقرار المحذوف عن طريق الضمير (هاء الغيبة).

الصورة الثانية: كأن، واسمها (الضمير)، والقيد (جار ومجرور)، وخبرها (النكرة المختصة)

تتمثل هذه الصورة في موضعين[١]، أحدهما قول الشاعر:

وَبتُّ مُخامِرًا أَشْكُو بَلائِي   لِمَا قَدْ غَالَنِي وَلِمَا أُلاقِي
(كَأَنِّي مِنْ هَوَاكَ أَخُو فِرَاشٍ   تَجَلْجَلَ نَفْسُهُ بينَ التَّرَاقِي)[٢]

اسم كأن الضمير (ياء المتكلم)، والخبر (أخو فراش) نكرة جامد مؤول بالمشتق، أي صاحب للفراش من شدة ملازمته[٣]، تخصص الخبر (أخو) بالإضافة للنكرة (فراش)، وبالجار والمجرور المتقدم عليه (من هواك)، وأخيرا بالوصف الجملة الفعلية (تَجَلْجَلُ نَفْسُهُ بَيْنَ التَّرَاقِي)، ارتبطت الجملة الحالية بالعامل في صاحبها اسم بات عن طريق الضمير فقط.

الصورة الثالثة: كأن، واسمها (الضمير)، والقيد (ظرف)، وخبرها (الجملة الاسمية)

والرَّأْسُ شَامِلُهُ البَيَاضُ (كأنَّه   بَعْدَ السَّوَادِ بِهِ الثَّغام المُحْوِلُ)[٤]

اسم كأن الضمير (هاء الغيبة)، والخبر (بَعْدَ السَّوَادِ بِهِ الثَّغام المُحْوِلُ) جملة اسمية تقدم فيها الخبر (به) الجار والمجرور على المبتدأ المعرف بأل (الثغام). والثغام: نبت لا ينبت إلا في قنة سوداء، يكون أخضر، ثم يبيضّ إذا يبس. وقد وصف الخبر بـ(المحول)، وهو الذي أتى عليه حول، ولقد فصل الظرف وما أضيف إليه (بعد السواد) بين اسم كأن وخبرها، والعامل فيه معنى التشبيه في الحرف كأن، ارتبطت جملة الحال بالعامل في صاحبه الضمير (هاء الغيبة) في (شامله) عن طريق الضمير (هاء الغيبة) اسم كأن.

---

(١) شعر الأحوص ١٣٤.

(٢) شعر الأحوص ٢٠٧.

(٣) لسان العرب (أ خ ا).

(٤) شعر الأحوص ٢١١.

الصورة الرابعة: كأن، واسمها (ضمير الغيبة)، وخبرها (الجملة الفعلية)

هو الفَرْعُ (مِنْ عَبْدَي منافٍ كأنَّه ... إليه انتهت أحسابهم والدَّسائعُ)[1]

اسم كأن الضمير (هاء الغيبة)، والخبر (إليه انتهت ..) جملة فعلية مكونة من فعل ماضٍ، وفاعل ومعطوفه، وجار ومجرور متعلق بالفعل متقدم عليه، ارتبطت جملة الحال بالجملة الأساسية عن طريق الضمير (اسم كأن) العائد على صاحب الحال، وهو الضمير المستتر في الاستقرار المحذوف، والعامل في الحال الاستقرار المحذوف، فالحال هنا من الحال المتداخلة.

الصورة الخامسة: كأن، واسمها (ضمير الغيبة)، وخبرها (الجار والمجرور)

فذو السَّرْحِ أقوَى فالبِرَاقُ (كأنَّها ... بِحَورَةَ لم يَحلُلْ بِهِنَّ عَرِيبُ)[2]

اسم كأن الضمير (هاء الغيبة)، والخبر متعلَّق شبه الجملة (بحورة) المحذوف، ارتبطت الجملة الحالية بالجملة الأساسية عن طريق الضمير العائد على صاحب الحال (البراق)، وهو اسم كأن، وقد تلى الجملة الاسمية الحالية جملة فعلية مؤكدة لعاملها، فعمل العامل في حالين.

الضرب السابع: كأن، واسمها (المعرّف بإضافته إلى الضمير)، وخبرها (الجملة الفعلية)

ويتمثل في موضعين[3]، أحدهما قول الشاعر:

رأَيْتكَ مَزْهُوًّا (كَأَنَّ أَبَاكُمُ ... صُهَيْبَةَ أَمْسَى خَيْرَ عَوْفٍ مُرَكَّبَا)[4]

اسم كأن (أباكم) معرّف بالإضافة للضمير (كاف المخاطب)، جامد، توضح بعطف البيان أو البدل (صهيبة)، وصهيبة هو صهيبة بن الأصرم من ولد جحجبى[5]، والخبر (أمسى خير ..) جملة فعلية فعلها ناسخ اسمه ضمير مستتر، وخبره (خير عوف) نكرة تعرف بإضافة العلم إليه، وتخصص بالتمييز (مركبا)، والمركب: الأصل والمنبت[6]. ارتبطت جملة الحال

---

(١) شعر الأحوص ١٨٨.

(٢) شعر الأحوص ٩٧.

(٣) شعر الأحوص ١٨٠.

(٤) شعر الأحوص ٩٩.

(٥) انظر: شعر الأحوص ٩٩ (الحاشية).

(٦) المصدر السابق.

بالجملة الأساسية عن طريق الضمير (كاف الخطاب) العائد على صاحب الحال المفعول الأول لرأى، إلا أنه عبر عنه بالجمع في جملة الحال.

تعقيب:

١- تنوع المبتدأ في جملة الحال، فكان ضميرا في اثني عشر موضعا، ومضافا الضمير إليه في سبعة مواضع، ومعرفا بالإضافة في موضعين، وفي أربعة مواضع معرفا بأل، وفي ثلاثة مواضع نكرة، وفي موضع محذوف، والخبر تنوع كذلك، فكان نكرة في أربعة عشر موضعا، وجملة اسمية في موضعين، وجملة فعلية في سبعة مواضع، وفي خمسة مواضع شبه جملة؛ فغلب كون الخبر (نكرة) على جميع أنواع الخبر الأخرى.

٢- وردت أضرب جديدة في جملة الحال لم ترد قبل ذلك في الجمل الاسمية المثبتة التي لا موقع لها من الإعراب، وهي:

١- المبتدأ (ضمير) والخبر (النكرة المختصة).

٢- المبتدأ (معرف بإضافته إلى الضمير)، والقيد (ظرف)، والخبر (النكرة المختصة).

٣- المبتدأ (معرف بإضافته إلى الضمير)، والقيد (ظرف)، والخبر (شبه الجملة).

٤- المبتدأ (معرف بإضافته إلى المعرفة)، والخبر (النكرة المختصة).

٥- المبتدأ (معرف بأل)، والخبر (الجملة الفعلية)، والقيد (حال).

٦- المبتدأ (معرف بأل)، والخبر (ظرف).

٧- المبتدأ (معرف بالإضافة)، والقيد (جار ومجرور)، والخبر (الجملة الاسمية المقيدة).

٨- المبتدأ (النكرة المختصة)، وعامله (نائب الفاعل).

٩- كأن، واسمها (الضمير)، وخبرها (الجملة الاسمية).

١٠- كأن، واسمها (الضمير)، وخبرها (شبه الجملة).

١١- كأن، واسمها (المعرف بالإضافة)، وخبرها (الجملة الفعلية).

٣- جاز مجيء الحال جملة؛ «لأنها كانت صفة في المعنى، والصفات تكون مفردات

وجملا، صح مجيؤها جملة»[١]، وكذلك لأن المعنى قد يتغير عند وضع الجملة موضع الحال[٢].

٤- ارتبطت جملة الحال بالواو والضمير معا في اثني عشر موضعا، وبالواو منفردة في موضعين، وبالضمير منفردا في سبعة عشر موضعا، فكان الأكثر الربط بالضمير وحده، يقول ابن مالك: «وعندي أن إفراد الضمير أقيس من إفراد الواو؛ لأن إفراد الضمير وجد في الحال وشبهها، وهما الخبر والنعت، وإفراد الواو مستغنى بها عن الضمير لم يوجد إلا في الحال، فكان لإفراد الضمير مزية على إفراد الواو»[٣]. فإفراد الضمير ليس بنادر كما زعم الفراء والزمخشري[٤].

٥- الغرض من الربط هو اجتماع جملة الحال مع عامل صاحبها، فاختصت الواو بذلك لإفادتها مطلق الجمع[٥]، هذه الواو ليس أصلها العطف، بل قدرها سيبويه والأقدمون بـ(إذ)؛ لأنها قيد للفعل كما إذ وما بعدها قيد للفعل السابق[٦].

٦- امتنعت الواو في موضعين، أحدهما قول الشاعر:

وَعَلَيَّ مِنْ وَرَقِ الشَّبَابِ وَظِلِّهِ   غُصْنٌ تَفَرَّعَ فِي الغُصُونِ ظَلِيلُ

والآخر قول الشاعر:

سُفُنُ الفُرَاتِ مُرَفَّعٌ أَقْلاعُهَا   أو نَخْلُ بِرْمَةَ زَانَهَا التَّذْلِيلُ

ولقد تُركت في الجملة الاسمية التي خبرها ظرف متقدم على المبتدأ، وذلك ما أشار إليه عبد القاهر بقوله: «فإن كان الخبر في الجملة من المبتدأ والخبر ظرفا، ثم كان قد قدم على المبتدأ كثر فيها أن تجيء بغير واو»[٧].

---

(١) شرح ألفية ابن معطٍ ٥٥٦/١.

(٢) شرح التصريح بمضمون التوضيح ٣٨٨/١.

(٣) انظر: شرح التسهيل ٣٦٦/٢.

(٤) انظر: حاشية الصبان ١٩٢/٢.

(٥) انظر: شرح التصريح بمضمون التوضيح ٣٩١/١، وانظر: شرح ألفية ابن معطٍ ٥٥٧/١.

(٦) انظر: همع الهوامع ٥٠/٤.

(٧) دلائل الإعجاز ٢٠٣.

٧- هناك جمل حالية في الأبيات السابقة من شعر الأحوص يجوز دخول الواو عليها، ولكنها لم تدخل؛ لأن تقديرها تقدير المفرد في أن لا يستأنف بها الإثبات أولى من الجمل الأخرى، فالفيصل بينها كان المعنى؛ إذن علة دخول الواو على الجملة أن تستأنف الإثبات ولا تصل المعنى الثاني بالأول في إثبات واحد، ولا تنزل الجملة منزلة المفرد[١].

٨- وقع الحال من المبتدأ في سبعة مواضع.

٩- وردت الحال متداخلة في ثلاثة مواضع، هي:

قول الشاعر:

وَلَقَدْ أَرَانِي (والشَّبَابُ يَقُودُنِي ... وَرِدَاؤُهُ حَسَــنٌ عَلَيَّ جَمِيلُ)

وقول الشاعر:

كَذَلِكَ صَرْفُ الدَّهْرِ (فِيهِ تَغَلُّظٌ ... مِرَارًا وَفِيهِ لِلْمُحِبِّ سُرُورُ)

وقول الشاعر:

هو الفَرْعُ مِنْ عَبْدَي منافٍ كأنَّه ... إليه انتهت أحسابهم والدَّسائعُ

ويعرف الدسوقي الحال المتداخلة بأنها الداخل صاحبها في حال أخرى بأن يكون ضميرا[٢].

١٠- إن في قول الشاعر:

كَأَنَّكَ مِنْ تَذَكُّرِ أُمِّ حَفْصٍ ... وَحَبْلُ وِصَالِهَــا خَلَقٌ رِمَامُ

وصف المفرد بالجمع مبالغة.

١١- إن في قول الشاعر: «أَضْحَوْا بِنَهْرَيْ بَابِلٍ وَرُؤُوسُهُمْ ..» عملت أضحى في الحال، وذلك جائز؛ لأن هذا يعمل فيها، وليس فعلا، فأضحى وأخواتها أولى[٣].

١٢- ولقد تعددت الحال لمتعدد وكانت مختلفة الألفاظ، فجاءت كل حال بعد صاحبها

---

(١) انظر: دلائل الإعجاز ٢١٥، ٢١٦.

(٢) حاشية الدسوقي ٢/٦٦.

(٣) انظر: همع الهوامع ٢/٧٥.

مباشرة على الأحسن[١] في قول الشاعر:

فذو السَّرْحِ أقوَى فالبِراقُ كأنَّها بِحَورَةَ لم يَحلُل بهنْ عـريبُ

١٣- إن في قول الشاعر: «سُفُنُ الفُرَاتِ مُرَفَّعٌ أَقْلاعُهَا ..» لم يعمل الوصف المبتدأ الرفع في معموله من غير اعتماد، والنحاة فيه على ثلاثة مذاهب:

١- مذهب البصريين منع الابتداء بلا اعتماد لا جوازه بقبح.

٢- مذهب الكوفيين والأخفش جوازه بلا قبح.

٣- مذهب ابن مالك جوازه بقبح[٢].

استدل الأخفش على إعماله غير معتمد بقوله تعالى: ﴿وَدَانِيَةً عَلَيْهِمْ ظِلَالُهَا﴾[٣]، في قراءة من رفع دانية، فدانية عنده مبتدأ، وعليهم متعلق به، وظلالها فاعل بدانية[٤]، ولقد ذهب سيبويه إلى قبح مجيء الوصف من غير اعتماد، فهو يقول: «زعم الخليل أنه يستقبح أن يقول: قائم زيد، وذاك إذا لم تجعل قائما مقدما مبنيا على المبتدأ كما تؤخر وتقدم»[٥]. يقول ابن مالك: «ومن زعم أن سيبويه لم يجز جعله مبتدأ إذا لم يلِ استفهاما أو نفيا فقد قوّله ما لم يقل»[٦]، وبالفعل يأتي أبو حيان وينكر هذا الرأي لسيبويه ويقول: دعوى ابن مالك أن سيبويه لا يحسن عنده الابتداء بالوصف إلا بعد الاعتماد، وإن فعل ذلك قبح دون منع ليس بصحيح[٧]، فأبو حيان اعتبر سيبويه مخالفا لرأي الخليل المنصوص عليه؛ لأنه عبر عنه بالزعم، وابن مالك اعتبره موافقا لرأي الخليل.

---

(١) النحو الوافي ٣٨٧/٢.

(٢) انظر: الأشباه والنظائر ١٩٤/٢، و حاشية الخضري ١٩٩/١.

(٣) سورة الإنسان، الآية ١٤.

(٤) شرح ألفية ابن معطٍ ٩٨٠/٢ (الحاشية).

(٥) الكتاب ١٢٧/٢.

(٦) شرح التسهيل ٢٧٣/١.

(٧) ارتشاف الضرب ١٠٨٢/٣.

ولقد وضع سيبويه منفذا للخروج من القبح الذي نصّ عليه، وهو اعتبار الوصف خبرا مقدما، وما بعده مبتدأ له، ولكن بيت الأحوص لا منفذ من القبح؛ لأن (أقلاعها) لا تكون مبتدأ مؤخرا خبره (مرفع) مقدم، فالجمع لا يخبر عنه بالمفرد، فإعراب (مرفع) مبتدأ واجب لعدم المطابقة[١].

١٤- إن في قول الشاعر:

طَرِبْتَ فَمَا يَنْفَكُّ يُحْزِنُكَ الهَوَى مُوَدِّعُ بَيْنٍ ...

حذفت واو الحال لفظا لا تقديرا، وكذلك حذف المبتدأ وهو ضمير ذي الحال.

١٥- اقتصر تأكيد الجملة الاسمية الحالية في شعر الأحوص على التأكيد بكأن فقط.

١٦- وردت الجملة الحالية المؤكدة بكأن مجردة من واو الحال في جميع المواضع إلا في موضع واحد اشتركت فيه الواو مع الضمير للربط، ولقد ذكر عبد القاهر الجرجاني أنه يحسن ترك الواو من أجل دخول الحرف كأن عليها[٢].

١٧- يظهر أن وقوع الجملة المصدرة بكأن ذات موقع من الإعراب أقل من وقوعها ابتدائية، فلقد وقعت ابتدائية —كما ذكرت- في ثلاثة عشر موضعا، ووقعت هنا حالية في أحد عشر موضعا، ولقد اعتمدت دلالة التوكيد فيها على معنى التشبيه المؤكد لمضمون الجملة في جميع المواضع هنا، ولم تخرج إلى التحقيق كما في بعض الجمل الابتدائية.

١٨- تطابقت الحال مع صاحبها في العدد والنوع في جميع المواضع، إلا في موضع واحد، وهو قول الشاعر:

لَقَدْ كُنْتُ أَبْكِي وَالنَّوَى مُطْمَئِنَّةٌ بِنَا وَبِكُمْ ...

فالتطابق عادة يتضح من خلال الضمير العائد على صاحب الحال، إلا أن الضمير العائد في البيت من جملة الحال على صاحب الحال كان على صيغة المتكلمين، وصاحب الحال ضمير للمتكلم، فكانت المخالفة في العدد، والحق أن الإتيان بلفظ الجميع والمراد واحد من سنن العرب[٣].

---

(١) انظر: شرح الرضي ١/١٧٢، ٢٢٨.

(٢) انظر: دلائل الإعجاز ٢١١.

(٣) انظر: الصاحبي ٣٤٩.

المبحث الثاني: الجملة الاسمية المقيدة

الضرب: الواو، وأعلم، والفاعل، والمصدر المؤول

قال الأحوص:

إنِّي لأَنْصَحُكُمْ (وأَعْلَمُ أَنَّهُ ... سِيَّان عِنْدَكِ مَنْ يَغُشُّ ويَنْصَحُ)[1]

وقع الفعل أعلم في صدر جملة الحال بعد واو الحال، وفاعله ضمير مستتر تقديره (أنا) يعود على صاحب الحال فاعل الفعل (أنصحكم)، ولقد سدّ المصدر (أنه سيان) مسد مفعولي علم، ولقد ارتبطت جملة الحال بالعامل فيها بالواو والضمير.

تعقيب:

١- وقعت جملة الحال مقيدة بعلم في موضع.

٢- إن وقوع الحال جملة اسمية في شعر الأحوص جاء بنسبة جيدة، وهو كذلك في الشعر الجاهلي[2].

---

(١) شعر الأحوص ١٠٩.

(٢) انظر: الجملة الخبرية في نثر الجاحظ ٥٨٢.

الفصل الثالث: جملة الصفة

جملة الصفة هي الجملة الخبرية التي تأتي بعد نكرة محضة أو غير محضة؛ لتخصصها أو تزيد من تخصصها، مشتملة على ضمير يعود على الموصوف الذي تتبعه الجملة في الإعراب(١)، فمن هذا التعريف يتضح أن جملة الصفة يشترط فيها أن تكون خبرية، فلا ينعت بالجملة الطلبية ولا الإنشائية؛ لأن الطلب والإنشاء لا خارجي لهما يعرفه المخاطب فيتخصص به المنعوت(٢)؛ وإنما أوجبوا خبرية الجملة الواقعة صفة وحالا دون الجملة الواقعة خبرا؛ لأن الصفة تعين الموصوف، والحال يخصص صاحبه، فلا بد من كونهما معلومين للسامع قبل ليحصل به ما ذكر، والإنشائية ليست كذلك؛ لأن مدلولها لا يحصل إلا بالتلفظ بها، فلما لم يكن الخبر معرفا للمبتدأ ولا مخصصا له جاز كونه إنشائيا(٣)، ويشترط في جملة الصفة أن تكون مشتملة على ضمير يربطها بالموصوف إما ملفوظا به أو مقدرا، واقتصروا في الربط على الضمير، بخلاف الخبر؛ لأن الموصوف لا يستلزم الصفة صناعة، فضعف طلبه لها، فاحتيج لدليل قوي يدل على ارتباط الجملة بها، وأنها صفة له، بخلاف المبتدأ، فإنه يستلزم الخبر، فقوي طلبه له، فاكتفي بأي دليل يدل على ارتباط الجملة، وأنها خبر عنه، ولقد ذكر الصبان أنه رأى بخط بعض الفضلاء أن الصحيح عدم تقييد الربط هنا أيضًا بالضمير(٤)، ولقد اشتُرط في الموصوف أن يكون نكرة لفظا ومعنى، أو نكرة معنى لا لفظا(٥)، ولا يعني وقوع الموصوف نكرة أن الجملة نكرة؛ لأن التعريف والتنكير من عوارض مدلول الاسم والجملة من حيث هي جملة ليست اسما وإنما جاز نعت النكرة بها دون المعرفة لمناسبتها للنكرة من حيث يصح تأويلها بالنكرة(٦).

وقعت جملة الصفة الاسمية في شعر الأحوص جملة اسمية مطلقة مثبتة، وجملة اسمية مقيدة مثبتة، ولم تأت منفية ولا مؤكدة، فكانت في أربعة عشر موضعا.

---

(١) انظر: إعراب الجمل وأشباه الجمل ٢٣٩.

(٢) انظر: شرح التصريح بمضمون التوضيح ١١١/٢.

(٣) انظر: حاشية الخضري ٦٠٣/٢.

(٤) انظر: حاشية الصبان ٦٣/٣.

(٥) انظر: شرح التصريح بمضمون التوضيح ١١١/٢.

(٦) انظر: شرح الرضي ٢٩٨/٢.

المبحث الأول: الجملة الاسمية المطلقة المثبتة

الضرب الأول: المبتدأ (المعرف بإضافته إلى الضمير)، والخبر (المفرد)

الصورة الأولى: المبتدأ (المعرف بإضافته إلى الضمير)، والخبر (النكرة)

١- المبتدأ (المعرف بإضافته إلى الضمير)، والخبر (النكرة)

تتمثل هذه الصورة في موضعين[١]، أحدهما قول الشاعر:

قَوْمٌ (وِلَادَتُهُمْ مَجْدٌ) يُنَالُ بِهَا ... مِنْ مَعْشَرٍ ذُكِرُوا في مَجْدِ مَنْ وَلَدُوا[٢]

المبتدأ في جملة الصفة (ولادتهم) معرّف بالإضافة إلى الضمير (هاء الغيبة) إليه، وهو العائد على الموصوف (الخبر) في الجملة الأساسية، والخبر (مجد) نكرة جامد، ولقد كان الضمير العائد موافقا للموصوف في التذكير فقط، أما في العدد كانت المخالفة، فالضمير العائد جاء على صيغة الجمع، والموصوف (القوم) لفظه مفرد ومعناه جمع، فهو اسم جمع عاد الضمير عليه مجموعا حملا على المعنى، وهو الصواب[٣]، فسيبويه يمنع عودة الضمير على اسم الجمع مفردا. يقول: «مثل هذا (القوم) هو واحد في اللفظ، وصفته تجري على المعنى، لا تقول: القوم ذاهب»[٤].

وقعت جملة الصفة في محل رفع؛ لأنها تبعت موصوفها في الإعراب وكذلك في التنكير والتذكير والجمع[٥].

٢- المبتدأ (معرف بإضافته إلى الضمير)، والقيد الأول (جار ومجرور)، والخبر (نكرة)، والقيد الثاني (ظرف)

قال الشاعر:

رَوَايَا (تَأَنِّيها على كُلِّ مَنْهَلٍ ... قَلِيلٌ إِذَا مَا أَمْكَنَتْهَا المَشَارِعُ)[٦]

---

(١) شعر الأحوص ٢٤٩.

(٢) شعر الأحوص ١١٥.

(٣) انظر: العدول عن المطابقة ٤١٠.

(٤) الكتاب ٣/٢٤٧.

(٥) انظر: شرح الرضيّ ٢/٣٠٦.

(٦) شعر الأحوص ١٨٦.

تخصص الخبر (روايا) بجملة الصفة الاسمية المكونة من المبتدأ (تأنيها) وهو معرفة جامد، والخبر (قليل)، هو نكرة جامد تخصص بالجار والمجرور (على كل منهل)، وقد تعلق بالمبتدأ الظرف إذا وجملته (إذا ما أمكنتها المشارع)، ولقد تضمنت جملة الصفة أكثر من عائد على الموصوف، وهو الضمير (هاء الغيبة) المتصل بالمبتدأ (تأنيها) والضمير (هاء الغيبة) المتصل بالجملة المضافة لإذا، وقد تطابق الضميران مع العائد في التأنيث، وتخالفا في العدد، وذلك جائز على الأفضل؛ لأن العائد جمع للمؤنث غير العاقل[١].

الصورة الثانية: المبتدأ (المعرف بإضافته إلى الضمير)، والخبر (المعرفة)

١- المبتدأ (المعرف بإضافته إلى الضمير)، والخبر (المعرفة)

قال الأحوص:

أَوَانِسُ (أَمرُهُنَّ مَا أَشِرَتْ بِهِ)   هُنَّ لِلُبْنَى في أَمْرِهَا تَبَعُ[٢]

تخصص خبر المبتدأ المحذوف (أوانس) بجملة الصفة الاسمية، والأوانس جمع آنسة، وجارية آنسة: إذا كانت طيبة النفس تحب قربك وحديثك[٣]. وهو نكرة مشتق (اسم فاعل)، وجملة الصفة الاسمية مكونة من مبتدأ (أمرهن) معرفة، وخبر (ما) الموصولة وصلتها الجملة الفعلية (أشرت به) ارتبطت جملة الصفة بالموصوف عن طريق العائد الضمير المتصل بالمبتدأ (هن)، وهو موافق له في الجمع والتأنيث.

٢- المبتدأ (المعرف بإضافته إلى الضمير)، والخبر (المعرفة)، والقيد (جار ومجرور)

قال الأحوص:

وَشْوَاشَةٌ (سَوْطُها النقْرُ الخَفِيُّ بها)   ووَقْعُهَا الأرضُ تَحْلِيلٌ إذَا تَخِدُ[٤]

وقع الخبر في الجملة الأساسية (وشواشة) مخصصا بجملة الصفة الاسمية المكونة من المبتدأ (سوطها) المعرّف بإضافته إلى الضمير، والخبر (النقر)، وقد تخصص الخبر كذلك بالوصف

---

(١) انظر: النحو الوافي ٢٦٣/١.

(٢) شعر الأحوص ١٨٠.

(٣) لسان العرب (أ ن س).

(٤) شعر الأحوص ١١٤.

(الخفي بها)، وقد كان الضمير (هاء الغيبة) المتصل بالمبتدأ هو العائد على الموصوف، وقد وافقه في التأنيث والإفراد وقد عطف على جملة الصفة جملة أخرى اسمية، مبتدؤها (وقعها) معرفة، وخبرها (تحليل) نكرة اختصت بالظرف (إذا تخد).

الضرب الثاني: المبتدأ (معرّف بإضافته إلى المعرفة)، والخبر (الجار والمجرور)

قال الأحوص:

سَيْفَانَةٌ (أَشَرُ الشَّبَابِ بِهَا) رَقْرَاقَةٌ لَمْ يُبْلِهَا الدَّهْرُ(١)

تخصص خبر المبتدأ المحذوف (سيفانة) بجملة الوصف الاسمية، وسيفانة: طويلة ممشوقة ضامرة البطن(٢)، وهي صفة مشبهة على غير القياس من اسم الجنس (السيف)، والاشتقاق من الجواهر قليل، وهو على غير الأصل(٣). تكونت جملة الصفة من المبتدأ (أشر الشباب) وهو معرفة، جامد، والأشر: المرح والنشاط(٤)، والخبر متعلّق شبه الجملة (بها) المحذوف، والضمير (هاء الغيبة) المجرور بالباء هو العائد على الموصوف، وقد طابقه في التأنيث والإفراد.

الضرب الثالث: الخبر (الجار والمجرور)، والمبتدأ (المعرفة)

فَلا ضَيْرَ إِنَّ اللهَ يا بِشْرُ سَاقَنِي إلى بَلَدٍ جَاوَرْتُ (فِيهِ خَلائِفُهْ)(٥)

المبتدأ (خلائفه) معرّف بإضافة الضمير (هاء الغيبة) إليه مشتق (صفة مشبهة)، والخبر متعلق شبه الجملة (فيه) المحذوف، متقدم على المبتدأ، والعائد من جملة الصفة الضمير المجرور (هاء الغيبة)، وهو مطابق للموصوف (بلدٍ) في الإفراد والتذكير، وجملة الصفة وقعت في محل جر، وهي مخصص ثانٍ للنكرة؛ حيث تخصصت قبلها بجملة فعلية نعتية، وجملة الصفة هنا ليست مخصصة مباشرة للخبر بل هي مخصصة لمخصص الخبر في الجملة الاسمية الأساسية.

---

(١) شعر الأحوص ١٤١.

(٢) لسان العرب (س ي ف).

(٣) انظر: المزهر ١/٣٥٠.

(٤) شعر الأحوص ١٤١ (الحاشية).

(٥) شعر الأحوص ٢٠١.

الضرب الرابع: الخبر (الجار والمجرور)، والمبتدأ (النكرة)

الصورة الأولى: الخبر (الجار والمجرور)، والمبتدأ (النكرة المحضة)

وتتمثل هذ الصورة في موضعين[1].

له دِسَعٌ (فيها حَيَاةٌ) وَسَوْرَةٌ تُمِيتُ وحِلْمٌ يَفْضُلُ الحِلْمَ بَارِعُ[2]

المبتدأ المؤخر (حياة) نكرة جامد تخصص بتقدم الخبر متعلّق (الجار والمجرور) المحذوف عليه، والضمير المجرور (هاء الغيبة) عائد على الموصوف (دسع) موافق له في التأنيث، أي في النوع فقط، ولكن من حيث العدد خالف الموصوف، فالضمير العائد للمفرد المؤنث والمرجع جمع، وهذه المخالفة جائزة؛ لأن المرجع جمع تكسير للمفرد المؤنث غير العاقل (الدسيعة) أو (الدسعة)، فجاز عود الضمير عليه للمفرد المؤنث[3]. وقعت جملة الصفة في محل رفع، ولقد عطف على المبتدأ (حياة) معطوفان نكرة مثله، إلا أنهما تخصصا بوصف جملة فعلية، والشاعر شاكل في بناء البيت بين الجملة الأساسية وجملة الصفة الفرعية، فكلتاهما تقدم فيهما الخبر، وهو شبه جملة، على المبتدأ.

الصورةالثانية: الخبر (الجار والمجرور)، والقيد (جار ومجرور)، والمبتدأ (النكرة)

لا بُدَّ مِنْ يَوْمٍ لِكُلِّ مُعَمَّرٍ (فيه لعِدَّةِ عُمْرِهِ تَكْميلُ)[4]

المبتدأ (تكميل) نكرة جامد تخصص بالجار والمجرور (لعدة عمره)، وقد تأخر حيث تقدم عليه الخبر متعلّق شبه الجملة (فيه)، و(هاء الغيبة) المجرورة بفي ضمير عائد على الموصوف (يوم) موافق له في الإفراد والتذكير، وجملة الصفة في محل جر.

تعقيب:

١- وقعت جملة الصفة الاسمية المطلقة مثبتة فقط.

---

(١) شعر الأحوص ٩٨.

(٢) شعر الأحوص ١٨٨.

(٣) انظر: النحو الوافي ١/٢٦٤.

(٤) شعر الأحوص ٢١٩.

٢- جاء المبتدأ معرّفًا بالإضافة إلى الضمير في ستة مواضع، ومضافا للمعرفة في موضع، ونكرة مختصة في موضع، ونكرة محضة في موضعين، أما الخبر فكان نكرة في ثلاثة مواضع، ومعرفة في موضعين، وجارا ومجرورا في موضعين، ولقد غلب وقوعه نكرة.

٣- ورد ضرب لم يسجل من قبل في الجمل التي لا محل لها من الإعراب، وهو: الخبر (جار ومجرور)، والمبتدأ (نكرة محضة).

٤- عدل عن المطابقة بين الضمير العائد ومرجعه الموصوف في موضعين، أولهما قول الشاعر: «قوم ولادتهم مجد ..»؛ حيث طابق العائد الموصوف في المعنى دون اللفظ لأنه اسم جمع، وذلك جائز، وثانيها قول الشاعر: «له دسع فيها حياة، وسورة تميت ..»، طابق العائد الموصوف في النوع وهو التأنيث، وخالفه في العدد، وذلك جائز. ثالثها قول الشاعر: «تأنيها على كل منهل قليل ..» طابقت الصفة الموصوف في النوع دون العدد، وذلك جائز.

٥- إن في قول الشاعر: «سيفانة أشر ..» جاءت الصفة المشبهة (سيفانة) من مصدر الفعل المشتق من الجامد، وذلك خلاف للأصل.

٦- وقعت جملة الصفة في محل رفع في ثمانية مواضع، وفي محل جر في موضعين.

المبحث الثاني: الجملة الاسمية المقيدة المثبتة

الضرب الأول: كان، واسمها (الضمير)، وخبرها (شبه الجملة)

الصورة الأولى: كان، واسمها (الضمير)، وخبرها (الجار والمجرور)

وَلَيْسَ عَطَاءٌ (كانَ في اليَوْمِ) مَانِعِي   إذا عُدْتُ مِنْ إعْطَاءِ أَضْعَافِهِ غَدَا[١]

المبتدأ في جملة الصفة اسم لكان، وهو ضمير مستتر عائد على الموصوف (عطاء) مطابق له في الإفراد والتذكير، والخبر متعلّق الجار والمجرور (في اليوم) المحذوف. ووقعت جملة الصفة في محل رفع؛ لأن جملة الصفة كانت مخصصة لاسم (ليس).

الصورة الثانية: يكون، واسمها (الضمير)، والقيد (جار ومجرور)، وخبرها (الجار والمجرور)

مَا زَالَ في قَلْبِي لِسَوْدَةَ ناصِرٌ   (يَكُونُ عَلَى نَفْسِي لَهَا وَوَزِيرُ)[٢]

المبتدأ في جملة الصفة اسم يكون، وهو ضمير مستتر يعود على الموصوف (ناصر) موافق له في التذكير والإفراد، والخبر متعلق شبه الجملة (لها) المحذوف، والجار والمجرور (على نفسي) متعلق بالخبر المحذوف كذلك؛ لأن العامل في شبه الجملة الواحدة يعمل في أكثر من شبه جملة ملفوظا أو مقدرا[٣]، وقد فصلت جملة الصفة بين المعطوف (وزير) والمعطوف عليه (ناصر)، والفصل بالصفة جائز[٤]، ووقعت جملة الصفة في محل رفع؛ لأنها جاءت مخصصة لاسم (ما زال).

الضرب الثاني: بات، واسمها (المعرّف بالألف واللام)، وخبرها (الجملة الفعلية)

فَمَا بَيْضَةٌ (بَاتَ الظَّلِيمُ يَحُفُّهَا   وَيَجْعَلُهَا بَيْنَ الجَنَاحِ وَحَوْصَلَهْ)
بِأَحْسَنَ مِنْهَا يَوْمَ قَالَتْ تَدَلُّلاً   تَبَــدَّلْ خَلِيــلِي إِنَّنِي مُتَبَــدِّلَهْ[٥]

---

(١) شعر الأحوص ١٢٥.

(٢) شعر الأحوص ١٥٨.

(٣) إعراب الجمل وأشباه الجمل ٢٧٧.

(٤) انظر: حاشية الصبان ٣/٥٧.

(٥) شعر الأحوص ٢٢١.

المبتدأ في جملة الصفة اسم بات (الظليم) معرف بأل، والخبر (يحفها) جملة فعلية فعلها مضارع، فاعله ضمير مستتر يعود على اسم بات (الظليم)، ومفعوله الضمير (هاء الغيبة) العائد على الموصوف (بيضة) موافق له في النوع والعدد، وقد عطف على الجملة الفعلية خبر (بات) جملة أخرى متضمنة لضمير آخر عائد على الموصوف مطابق له في التأنيث والإفراد، وقعت جملة الصفة في محل رفع؛ لأنها مخصصة لاسم (ما).

الضرب الثالث: كاد، والقيد (جار ومجرور)، واسمها (المعرّف بالألف واللام)، وخبرها (الجملة الفعلية)

مَلِكٌ تَدِينُ لَهُ المُلُوكُ مُبَارَكٌ (كَادَتْ لِمَهْلِكِهِ الجِبَالُ تَزُولُ)[1]

المبتدأ في جملة الصفة اسم كاد (الجبال) (معرف بأل)، والخبر (تزول) جملة فعلية فعلها مضارع، فاعله ضمير مستتر يعود على اسم كاد مطابق له في التأنيث فقط، أما من حيث العدد فقد خالف الضمير مرجعه، فالمرجع جمع غير عاقل، والضمير العائد للمفرد المؤنث، فتخالفا وذلك جائز[2]، وقد تعلق الجار والمجرور (لمهلكه) بالفعل (تزول)، وهو متقدم على اسم كاد وخبرها تالٍ للفعل الناسخ، تضمن المجرور ضميرا (هاء الغيبة) يعود على الموصوف (ملك) موافق له في النوع والعدد، وجملة الصفة الاسمية سبقت بوصفين أولهما جملة فعلية، وثانيهما مفرد، فجعل الوصف المفرد وسطا بين الجملتين. والقياس أن يبدأ بالمفرد، ثم الجملة، يقول الرضي: «إذا وصفت النكرة بمفرد، وظرف، أو جملة، قدم المفرد، وأخر أحد الباقيين في الأغلب، كقوله تعالى: ﴿وَهَٰذَا ذِكْرٌ مُّبَارَكٌ أَنزَلْنَٰهُ﴾[3]، وليس ذلك بواجب»[4]. وقعت جملة الصفة في محل رفع؛ لأنها خصصت الخبر في الجملة الأساسية.

تعقيب:

١- وقع المبتدأ ضميرا في موضعين، ومعرّفا بأل في موضعين، ونكرة محضة في موضعين، أما الخبر فكان جملة فعلية في موضعين، وجارا ومجرورا في موضعين.

---

(١) شعر الأحوص ٢١٩.

(٢) انظر: النحو الوافي ١/٢٦٥.

(٣) سورة الأنبياء، الآية ٥٠.

(٤) شرح الرضي ٢/٣٢٧.

٢- وقعت أضرب جديدة في جملة الصفة الاسمية لم ترد قبل ذلك في الجملة الاسمية المثبتة التي لا موقع لها من الإعراب في شعر الأحوص، وهي:

١- كان، واسمها (الضمير)، وخبرها (الجار والمجرور).

٢- بات، واسمها (المعرف بأل)، وخبرها (الجملة الفعلية).

٣- كاد، والقيد (جار ومجرور)، واسمها (المعرف بأل)، وخبرها (الجملة الفعلية).

٣- لا يقال إن الأصل في الجمل ذات الموقع الإعرابي هو المفرد كما يقول بعضهم، وإن الجملة إنما كان لها محل لكونها فرع المفرد؛ لأن ذلك دعوى بلا برهان، بل يكفي في كون الجملة ذات محل وقوعها موقعا يصح وقوع المفرد هناك(١).

٤- جملة الصفة أشبه بالخبر من الحال؛ لذلك لم ترتبط بالواو خلافا للزمخشري(٢).

٥- ارتبطت جملة الصفة بالموصوف عن طريق الضمير. قال الدنوشري: قال المرادي: ليس حذف العائد من الوصفية كحذفه من الخبرية في القلة والكثرة، بل ذكر في التسهيل أن الحذف من الخبرية قليل، ومن الوصفية كثير، ومن جملة الصلة أكثر(٣)، ولكن حذف العائد لم يظهر في جملة الخبر الاسمية عند الأحوص، ولا في جملة الصفة.

٦- من الفرق الظاهر بين جملة الصفة وجملتي الحال والخبر أن جملة الصفة يختلف محلها الإعرابي بحسب موصوفها، فهي تابعة له، أما كلٌّ من جملة الخبر والحال فمحلهما الإعرابي ثابت لا يتغير، فهما ليسا تابعين لشيء.

٧- وقعت جملة الصفة في محل رفع في المواضع الأربعة جميعها.

٨- وقعت الصفة جملة اسمية، وكذلك فعلية -كما لوحظ عند تحليل الشعر- بنسبة جيدة في شعر الأحوص، وهذا الاستخدام موروث منذ الشعر الجاهلي(٤).

---

(١) انظر: شرح الرضي ٢٩٨/٢.

(٢) انظر: حاشية الخضري ٦٠٣/٢.

(٣) انظر: شرح التصريح بمضمون التوضيح ١١٢/٢.

(٤) انظر: الجملة الخبرية في نثر الجاحظ ٥٧٥.

الخاتمة

الخاتمة

من خلال دراسة الجملة الاسمية الخبرية في شعر الأحوص دراسة وصفية تحليلية في إطار آراء النحاة العرب، مع موازنة بعض ملامح الجملة اللغوية بينه وبين معاصريه من الشعراء التقليديين الفرزدق وجرير، وكذلك مع النظر إلى هذه الملامح في الشعر الجاهلي، يظهر لنا عدة نتائج، أولها: اختص البحث بإبراز السمات والمخالفات اللغوية في شعر الأحوص المدروس. ثانيها: اختص بإبراز الظواهر اللغوية المشتركة والمختلفة بين الأحوص ومعاصريه، وثالثها: اختص بإبراز مدى الثبات والتغيير الذي طرأ على ملامح الجملة الاسمية الخبرية عبر الزمن، من العصر الجاهلي متمثلا في الشعر الجاهلي المدروس، وإلى العصر الأموي متمثلا في شعر الأحوص، ولقد اعتمدت في ذلك على ما أثبته الدكتور إبراهيم بركات من التراكيب اللغوية في الجملة الاسمية الخبرية التي بحثت في الشعر الجاهلي -كما وجدها[1]- وما يماثلها في

---

(١) الأبحاث التي اعتمد عليها الدكتور إبراهيم بركات في وضع إحصائياته للتراكيب اللغوية ونسبه المئوية نقلا من رسالته بناء الجملة الخبرية في نثر الجاحظ تتمثل في:

١- الجملة العربية في ديوان لبيد (رسالة ماجستير بآداب القاهرة) ، ١٩٧٧م، مجهد جيجان الديلمي.

٢- بناء الجملة العربية في ديوان النابغة (رسالة ماجستير بآداب القاهرة) ، ١٩٧٨م، عبد الجليل العاني.

٣- البنية اللغوية لشعر عروة بن الورد (رسالة ماجستير بآداب القاهرة) ، ١٩٧٨م، مصطفى إبراهيم علي.

٤- بناء الجملة العربية في ديوان طرفة بن العبد (رسالة ماجستير بآداب القاهرة) ، ١٩٧٨م، طالب محمد إسماعيل.

٥- الجملة العربية في شعر عروة بن أذينة (رسالة ماجستير بآداب القاهرة) ، ١٩٧٨م، ضياء عبد الرحمن حمودي.

٦- الجملة العربية في ديوان امرئ القيس (رسالة ماجستير بآداب القاهرة)، ١٩٧٨م، قيس إسماعيل الأوسي.

فكانت النتائج تقريبية ليست علمية ولا نهائية.

شعر الأحوص، فقد أعدها في جداول إحصائية أمكن بواسطتها تتبع درجات الثبوت والتغيير.

أولا: النتائج التي اختصت بإبراز السمات والانحرافات اللغوية في شعر الأحوص:

١- جاءت الجملة الاسمية المثبتة مستخدمة بأكبر قدر في شعر الأحوص، ومن ثمّ الجملة الاسمية المؤكدة، أما الجملة الاسمية المنفية فقد جاءت قليلة.

٢- كان الضمير رابطا قويا بين ركني الإسناد، بالإضافة إلى الإسناد في جميع المواضع التي وقع الخبر فيها مفردا مشتقا، والمواضع التي وقع الخبر فيها جملة، إلاّ في موضع واحد كان الرابط فيه هو إعادة المبتدأ بلفظه ومعناه، وقد حكم على ذلك بالقبح.

٣- تطابق المبتدأ والخبر في النوع والعدد في جميع المواضع، غير سبعة عدل فيها عن المطابقة، ويكشف تحليلها عن عدم وجود مخالفة حقيقية فيها.

٤- تنوعت وسائل التخصيص الدلالي لكل من ركني الإسناد، فكانت هذه الوسائل: الإضافة، والحال، وشبه الجملة، والتمييز، والبدل، والعطف، والاستثناء.

٥- وقعت بعض الصيغ الصرفية على غير القياس:

فجاءت الصفة المشبهة (كُفْء) على وزن (فُعْل) من الفعل المزيد.

وجاء (تليد) صفة مشبهة على وزن (فعيل) من (أفعل).

وجاء (فعلان) مصدرا شذوذا.

وجاءت (دِسَع) صيغة جمع.

وجاءت (خُرَّد) جمعا على الندرة.

٦- وقع الاشتقاق من اسم الجنس في موضعين، وذلك قليل.

٧- تتكرر المادة اللغوية في البيت الواحد بصيغ مختلفة.

٨- نابت صيغة (فعيل) عن فاعل، وعن مفعول.

٩- تعدد الخبر في خمسة مواضع، وقد اختلف في جواز تعدده لمبتدأ واحد، لكنه تعدد عنده كما أجاز الجمهور.

١٠- جاء النسب بالياء المشددة على غير القياس في موضع واحد.

١١- أتى وصف الجمع بالمفرد على خلاف القياس في موضع، وأتى وصف المفرد بالجمع.

١٢- جاء تسهيل الهمزة في عدة مواضع حتى أنها سهلت وهي مبتدأة في موضع، والمبتدأة حقها أن لا تسهل(١).

١٣- جاء إبدال الهاء من الهمزة في موضع.

١٤- ناب المصدر عن الفعل في الجملة الخبرية في موضع، والأحسن نيابته في الإنشاء.

١٥- وقعت جملة الصفة والحال والصلة جملة شرطية.

١٦- جاء الحال من المبتدأ في عدة مواضع، ولقد اختلف في مجيئه منه حتى أن الأكثرين منعوه.

١٧- وردت الحال من المصدر الصريح، ووقوعها جامدة قليل، إلا أنه قياسي في رأي بعض المحققين(٢).

١٨- حذف صاحب الحال في موضع، وتعدد الحال وصاحبه واحد في موضع كذلك.

١٩- وقعت الحال من النكرة وتقدمت على صاحبها في موضع واحد.

٢٠- حذفت واو الحال الداخلة على الجملة الاسمية لفظا لا تقديرا في موضع، وكذلك حذف المبتدأ من جملة الحال.

٢١- تركت الفاء الواقعة في جواب الشرط مع وجوبها في موضعين، وذلك لضرورة الحذف في الشعر(٣).

٢٢- قطعت همزة الوصل في موضع، وهي غير مبتدأها، وذلك جائز في الشعر(٤).

٢٣- تحرك الفعل بالكسر وهو مجزوم في موضعين، وذلك جائز في ضرورة الشعر، وهي

---

(١) انظر: همع الهوامع ٣١١/٦.

(٢) انظر: النحو الوافي ٣٧٢/٢.

(٣) انظر: ضرورة الشعر ١١٦، لأبي سعيد السيرافي (ت: ٣٦٨هـ)، تحقيق الدكتور رمضان عبد التواب، الطبعة الأولى، دار النهضة العربية، وص(٥٩) من البحث.

(٤) انظر: ضرورة الشعر ٧٢.

زيادة مطردة جيدة في القوافي؛ لأنهم يحركون الحرف الساكن بحركة ما قبله[١].

٢٤- ورد الفصل بين التابع ومتبوعه في عدة مواضع بغير أجنبي، وذلك جائز، إلا أنه في موضع كان الفاصل أجنبيا، وذلك من ضرائر التقديم والتأخير في الشعر[٢].

٢٥- جاء ترخيم الاسم في غير النداء في موضع، وذلك أجازه النحويون في ضرورة الشعر[٣].

٢٦- ورد صرف الاسم الممنوع من الصرف في ثلاثة مواضع، وكذلك ورد ترك صرف الاسم المصروف في موضع، ولقد جاز الأول في ضرورة الشعر بلا خلاف، أما الثاني فقد أجازه الكوفيون والأخفش، وأباه سيبويه وأكثر البصريين؛ لأنه ليس يحاول بمنع صرف ما ينصرف أصل يُرد إليه[٤].

٢٧- جاء تحريك الحرف الساكن وسط الكلمة في موضع، وذلك من ضرورة البدل في الشعر[٥].

٢٨- قامت الصفة مقام الموصوف في موضع، وذلك من ضرورة الشعر[٦].

٢٩- ورد عطف الجملة وشبهه على المفرد، والمفرد على الجملة في بعض المواضع.

٣٠- جاء الاعتراض بأكثر من جملة بين اسم إن وخبرها.

٣١- أتى الإخبار بالذي عن اسم في جملة مصدرة بالذي، أي دخل الموصول على الموصول في موضع.

٣٢- ورد نصب (مناط الثريا) على الظرفية شذوذا في موضع.

---

(١) انظر: ضرورة الشعر ٣٩، ٥٣.

(٢) انظر: ضرورة الشعر ١٧٣.

(٣) انظر: ضرورة الشعر ٨٣.

(٤) انظر: ضرورة الشعر ٣٩، ٤٣.

(٥) انظر: ضرورة الشعر ١٣٣.

(٦) انظر: ضرورة الشعر ١٢٧.

٣٣- جاء تعدد شبه الجملة المتفقة المعنى والعامل واحد في أكثر من موضع.

٣٤- وقع إبدال المعرفة من النكرة في موضع.

٣٥- لم تأت (حتى) إلاّ ابتدائية.

٣٦- وقع المبتدأ في بيت والخبر في بيت ثانٍ في ثلاثة مواضع.

٣٧- تقدم الوصف الجملة على الوصف المفرد في بعض المواضع.

٣٨- ورد تعدية الفعل اللازم (أعول) وهو على صورة (اسم المفعول) في موضع.

٣٩- تجلت ظاهرة الإخبار عن شيء ثم جعل الخبر المتصل به لغيره في موضع.

٤٠- وقعت ظاهرة الالتفات في موضع.

٤١- جاءت ظاهرة الحمل على المعنى ثم الحمل على اللفظ في بيت واحد، وكان ذلك ضعيفا.

٤٢- جاءت ظاهرة الحمل على اللفظ ثم الحمل على المعنى في بيت، فكانت على الأفصح.

٤٣- خرجت كان عن معنى اتصاف المبتدأ والخبر بالزمن الماضي إلى معنى الدوام والاستمرار في موضعين.

٤٤- دخلت كان على ما خبره ماض، وقد اختلف في جواز ذلك.

٤٥- وردت كان زائدة في ثلاثة مواضع.

٤٦- إن كان وأخواتها عملت في شبه الجملة، وفي المفعول معه، وفي الحال، وفي المستثنى.

٤٧- تنازعت كان وخبرها الفعل المضارع (المرفوع) في ثلاثة مواضع.

٤٨- وقعت (رأى) في موضع واحد بصرية.

٤٩- ظهرت جميع خصائص الأفعال القلبية إلا الإلغاء.

٥٠- جاء مضارع الفعل (ترك) على (يترَك).

٥١- اجتمع أكثر من فعل ناسخ في البيت الواحد في عدة مواضع.

٥٢- دخلت لا النافية للجنس على المعرفة، وكان خبرها (نكرة)، ولم تتكرر في موضع، فحكم على هذا التركيب بالضعف.

٥٣- وقع خبر (ما) شبه جملة في جميع المواضع، فلم يتضح مذهب الأحوص فيها.

٥٤- خرجت (ليس) إلى الحرفية في موضع واحد.

٥٥- دخلت الباء الزائدة على الخبر المنفي (بليس) والمنفي (بما).

٥٦- اقترن الخبر المنفي بالباء الزائدة وهو منتقض النفي بإلا.

٥٧- عملت (كأن) في شبه الجملة وعملت كذلك في الحال.

٥٨- وقعت لكن مسبوقة بالواو وهي استئنافية وليست عاطفة جملة على جملة كما زعم ابن أبي الربيع.

٥٩- نالت جملة الحال الاسمية أكبر قدر من الجمل الاسمية ذات الموقع الإعرابي.

٦٠- وقعت جملة الحال الاسمية من الحال المتداخلة.

٦١- أضافت الجمل الفرعية على الجمل الأساسية أضربا جديدة.

٦٢- تضمنت الجملة الفرعية عائدا على صاحبها مطابق له في النوع والعدد في جميع المواضع، إلا في بعضها كان العدول عن المطابقة لعلل يكشف عنها التحليل.

الثاني: النتائج التي اختصت بإبراز الظواهر اللغوية المشتركة والمختلفة في شعر الأحوص ومعاصِرِيه[1]:

١- إن الجملة الفعلية هي الأكثر شيوعا في شعر كل من الأحوص والفرزدق وجرير.

٢- كون المبتدأ (معرفة) والخبر (نكرة) ضرب شائع في تركيب الجملة الاسمية المثبتة عند كل من الأحوص والفرزدق وجرير، إلا أنه الأغلب عند الأخيرين، ثم الخبر الجملة الفعلية، أما الأحوص فقد غلب في شعره كون الخبر جملة فعلية ثم الخبر نكرة.

٣- إن مجيء المبتدأ (معرفة) والخبر (معرفة) كان بنسبة جيدة بالنظر لأنواع الخبر الأخرى عند شعراء العصر الأموي، أقصد كلا من الأحوص وجرير والفرزدق.

٤- إن كون الخبر (جملة اسمية) والمبتدأ (معرفة) لم يأت في الجملة الابتدائية المثبتة عند

---

(١) هذه النتائج ليست علمية ولا نهائية، وإنما هي تقريبية حاولت الوصول إليها بناء على المصادر الموجودة عندي، ورغم اختلاف الأغراض الشعرية لكل شاعر.

الأحوص، ولكن أتى في الجملة ذات الموقع الإعرابي، وفي الجملة الابتدائية المؤكدة، فكانت نسبته قليلة بالنظر إلى الخبر (الجملة الفعلية)، وكذلك أتى قليلا عند كل من الفرزدق وجرير.

٥- إن كون الخبر (تركيبا شرطيا) والمبتدأ (معرفة) في الجملة الاسمية المثبتة ضرب قليل الورود عند الجميع.

٦- إن كون الخبر (شبه جملة) والمبتدأ (معرفة) مقدما ورد قليلا عند الأحوص، ولكنه جاء بنسبة لا بأس بها في شعر كل من الفرزدق وجرير.

٧- وقع المبتدأ (نكرة) متقدما بنسبة لا بأس بها عند كل من الأحوص والفرزدق وجرير بالنظر إلى حجم شعرهم.

٨- وقع المبتدأ محذوفا بنسبة كبيرة في شعر الأحوص، وبنسبة جيدة عند الفرزدق، ولكن وقع حذفه عند جرير أقل منهما.

٩- وقع حذف الخبر قليلا في شعر كل من الأحوص والفرزدق وجرير.

١٠- تقدم الخبر وهو (شبه جملة) على المبتدأ بنسبة لا بأس بها بالنظر إلى تأخيره عند الجميع.

١١- إن جميع الأفعال الناسخة التي وردت عند الأحوص وردت في شعر جرير والفرزدق، إلا أن جرير زاد عليها (ما دام وصار) والفرزدق زاد (صار، ما برح، ما دام)، وهذه الزيادة ناتجة عن زيادة حجم شعريهما التي أدت إلى تنوعها.

١٢- إن مجيء المبتدأ (معرفة) والخبر (شبه جملة) ثم مجيء الخبر (نكرة) بعد كان غلب على الأضرب الأخرى في شعر الأحوص، وكذلك الفرزدق كان مجيء الخبر (نكرة) مع المبتدأ (المعرفة) هو الأغلب، أما جرير فلم تُظهر الدراسة حجم هذا الضرب.

١٣- (كان) دخلت على الجملة الاسمية بنسبة جيدة في شعر الجميع، وقد تقدم خبرها قليلا عند الأحوص وجرير، أما الفرزدق فقد تقدم الخبر عنده بنسبة لا بأس بها.

١٤- لقد وردت زيادة كان في شعر الفرزدق والأحوص، أما جرير فلم تظهر الدراسة زيادتها.

١٥- إن أفعال المقاربة لم يرد منها في شعر الأحوص إلا (كاد)، وجاءت (كاد) كذلك

قليلة عند الفرزدق وجرير، ولقد زاد الفرزدق على كاد (أوشك وكرب)، أما جرير فقد زاد (أوشك وجعل).

١٦- دخلت الأفعال التي تنصب مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر على الجملة الاسمية في شعر الأحوص، فجاء منها (رأى، وعلم، وعدّ، وردّ)، وجاءت هذه الأفعال مع بقية الأفعال التي تنصب مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر في شعر كل من الفرزدق وجرير، وكان استخدام الفعل (رأى) هو الأكثر عند الجميع، وظهرت خصائص هذه الأفعال في شعر الأحوص إلا الإلغاء، أما هذه الخصائص لم تظهر الدراسة منها في شعر الفرزدق وجرير إلا الاتصال بضميرين متحدين لفظا ومعنى.

١٧- وقع النفي (بما) و(لا) في شعر الجميع، وظهر مذهب كل من جرير والفرزدق في (ما)، أما الأحوص كان الخبر عنده شبه جملة في جميع المواضع، فلم يتضح مذهبه، وكان النفي (بلا) هو الأغلب عند الجميع.

١٨- وقع النفي (بليس) في شعر الجميع، إلا أنّ الأحوص لم يأت بخبرها جملة ولا مفردا مجردا من الباء الزائدة، وجاء عند جرير جملة ومفردا مقترنا بالباء ومجردا منها، أما الفرزدق جاء الخبر عنده جملة ومفردا إلا أن الدراسة لم تنص على وقوعه مقترنا بالباء.

١٩- وقع النفي (بلا) النافية للجنس موافقا لآراء النحاة عند الفرزدق وجرير، أما الأحوص فخالف آراء النحاة في موضع.

٢٠- نفيت الجملة الاسمية المصدرة بفعل ناسخ (بلم، وما) عند الأحوص، وكذلك نفيت في شعر الفرزدق وجرير، إلا أنهما زادا عليها النفي بلما، ولن، ولا.

٢١- إن التأكيد بإن وأن جاء بنسبة كبيرة غلبت على أدوات التأكيد الأخرى في شعر الجميع.

٢٢- غلب مجيء خبر إن جملة فعلية في شعر الجميع على جميع أنواع الخبر الأخرى.

٢٣- أكدت الجملة (بكأن) وكان وقوع اسمها (معرفة) وخبرها نكرة هو الأغلب في شعر الجميع، ولقد حذف اسمها في شعر الفرزدق وجرير وهي مخففة، أما الأحوص فلم يحذف الاسم عنده وهي مخففة أو غير مخففة.

٢٤- وقع تأكيد الجملة الاسمية (بلكنّ) المخففة والمشددة عند الجميع.

٢٥- تأكدت الجملة الاسمية المطلقة والمقيدة بالقسم في شعر الجميع.

٢٦- جاء التأكيد بالنفي والاستثناء قليلا في شعر الأحوص، ولا بأس به في شعر الفرزدق وجرير.

٢٧- وقع التأكيد بإنما قليلا عند الجميع.

٢٨- ورد التأكيد بإن واللام في شعر الأحوص أكثر مما ورد في شعر الفرزدق وجرير، وذلك بالنظر إلى حجم شعر كل منهم.

٢٩- وقع التوكيد بضمير الفصل مع إن في شعر الجميع، إلا أن الأحوص لم يستخدم ضمير الفصل إلا في الجملة المؤكدة، أما الفرزدق وجرير فقد توسعا في استخدامه.

٣٠- وقع جواب القسم مصدرا بإن في ديوان الفرزدق وجرير أقل بكثير من وقوعه في شعر الأحوص.

٣١- وأخيرا يظهر بعد هذه الدراسة الموازنة أن بناء الجملة الاسمية في شعر الأحوص يتماثل تقريبا وبناء الجملة الاسمية الخبرية في شعر الفرزدق وجرير، بل أحوال الجملة في حالة الإثبات والنفي والتوكيد واحدة عند الجميع، والأضرب الشائعة عندهم واحدة، وحتى العوارض التي تدخل على الجملة من تنكير المبتدأ أو تقديم الخبر أو حذف أحد ركني الإسناد كانت بنسب متقاربة، وأيضا أدوات التوكيد استخدمت بنفس القدر عندهم، وبالطبع هناك اختلافات بسيطة في شيوع بعض الأضرب من واحد إلى الآخر، أو بين الأحوص ومعاصريه، ولعل السبب الأول يرجع إلى اختلاف أغراض الشعر، فالأحوص شاعر غزل يميل إلى كثرة التوكيد وقوته، وإلى كثرة النعوت المقطوعة التي يومئ بها إلى محبوبته، أما الفرزدق وجرير فهما شاعرا مدح وهجاء، يضطران أحيانا إلى التنوع في أدوات النفي للرد على الخصوم، ويميلان إلى استخدام الجملة الإنشائية الدالة على السخرية أو الاستنكار أو التقليل أو التكثير[1]. والسبب الثاني يرجع إلى أنَّ حجمَ شعرِ كُلٍّ منهما كبيرٌ جداً بالنظر إلى شعر الأحوص. والسبب الثالث أن كل شاعر له شخصيته الخاصة ومجتمعه، ولقد ذُكر مسبقا شيءٌ عن بيئته، التي تؤثر في استخدامه للمفردات كثيرا، وفي استخدامه للتراكيب قليلا، وهذا الذي

---

(١) تسللت هذه الجمل إلى الأبحاث المدروسة في الجملة الخبرية تسللا كبيرا، وبناء عليها لاحظت ذلك.

دفع الدكتور شوقي ضيف إلى الزعم بأنه شعر مُدن، وأن أسلوبه يميل إلى السهولة المفرطة، وأن لغته مألوفة خالية من الغريب، وأنه لا يستطيع أن يأتي بمدائحه قوية كما هي عند جرير والفرزدق، حتى وإن أتى بذلك في بيت واحد.

فالحق أنه شعر مدن -كما ذكر الدكتور شوقي ضيف- في مواضيعه فقط، وأن ألفاظه سهلة، ولكن ما الذي يقصد بالأسلوب[1]، فهل هو تركيب الجملة وبناؤها؟!

ولقد أظهر البحث أن بناء الجملة الاسمية الخبرية في شعر الأحوص لا يختلف عن بناء الجملة في شعر الفرزدق وجرير.

ثالثا: النتائج التي اختصت بإبراز مدى الثبات والتغيير الذي طرأ على ملامح الجملة الاسمية الخبرية عبر الزمن من الشعر الجاهلي إلى شعر الأحوص[2]

١- تزايد استخدام الجملة الاسمية تزايدا بسيطا في شعر الأحوص عما كان عليه في الشعر الجاهلي.

٢- تضاءل مجيء المبتدأ (معرفة) والخبر (نكرة) تضاؤلا بسيطا.

٣- تزايد استعمال تعريف ركني الإسناد في الشعر الأموي عما ورد في الشعر الجاهلي تزايدا كبيرا.

٤- جاء استخدام الخبر جملة فعلية بنسبة جيدة منذ العصر الجاهلي، إلاّ أن استخدامه في شعر الأحوص كان أكثر، أما استخدام الجملة الاسمية خبرا فكان بنسبة ثابتة من العصر الجاهلي إلى العصر الأموي، فهو قليل.

٥- إن وقوع خبر المبتدأ (المعرفة) جملة شرطية كان بنسبة قليلة منذ العصر الجاهلي، وإلى العصر الأموي.

---

(١) الأسلوب: هو الصورة اللفظية التي يعبر بها عن المعاني أو نظم الكلام وتأليفه لأداء الأفكار وعرض الخيال، أو هو العبارات اللفظية المنسقة لأداء المعاني. الأسلوب دراسة بلاغية تحليلية لأصول الأساليب الأدبية ٤٦، تأليف أحمد الشايب، الطبعة الثامنة، مكتبة النهضة المصرية.

(٢) هذه الأحكام ليست علمية، وإنما فردية أو تقريبية اعتمدت على مصادر سابقة مختلفة الجهود وغير كافية؛ إذ هي لم تشمل الشعر الجاهلي بأكمله.

٦- تناقصت نسبة وقوع الخبر (شبه جملة) مع المبتدأ المعرفة في شعر الأحوص عما وردت في الشعر الجاهلي.

٧- تزايدت نسبة مجيء المبتدأ (نكرة) مقدما تزايدا بسيطا في الشعر الأموي عما ورد في الشعر الجاهلي.

٨- لم يقع المبتدأ (نكرة) والخبر (معرفة) في الشعر الجاهلي، ولكن وقع في شعر الأحوص وكذلك في نثر الجاحظ من بعده.

٩- إن تقديم الخبر وهو (شبه جملة) على المبتدأ (المعرفة) شائع الاستخدام من الشعر الجاهلي إلى الشعر الأموي بنسبة ثابتة، وقد كان تقدم الخبر (شبه جملة) على المبتدأ النكرة أكثر شيوعا منه أيضًا بنسبة ثابتة.

١٠- تزايدت نسبة حذف المبتدأ في شعر الأحوص عما ورد في الشعر الجاهلي، وإن كان استخدامه بنسبة جيدة منذ الشعر الجاهلي.

١١- تناقصت نسبة حذف الخبر في شعر الأحوص عما ورد في الشعر الجاهلي، وحذف الخبر بالنسبة لحذف المبتدأ يعد قليلا جدا في جميع الشعر.

١٢- تزايد استخدام الجملة الاسمية المقيدة في شعر الأحوص عما ورد في الشعر الجاهلي تزايدا كبيرا.

١٣- إن استخدام (كان) شائع منذ الشعر الجاهلي إلى شعر الأحوص بنسبة ثابتة.

١٤- إن استخدام (أضحى، وما انفك) قليل في العصر الجاهلي وعصر الأحوص، أما (ما زال) فقد تزايد استخدامها في شعر الأحوص.

١٥- لم يرد استعمال أفعال المقاربة عدا (كاد) في الشعر الجاهلي المدروس، وكذلك في شعر الأحوص، وحتى عندما استخدمت (كاد) كان استخدامها قليلا في العصرين.

١٦- غلب استخدام (لا) كأداة نفي على جميع الأدوات الأخرى في الشعر الجاهلي، والشعر الأموي.

١٧- جاء استخدام التأكيد في التعبير اللغوي بنسبة جيدة في الشعر الجاهلي، وفي شعر الأحوص، لكنه تزايد في الاستخدام في شعر الأحوص.

١٨- تزايد استخدام التأكيد بإن وأن في شعر الأحوص عما ورد في نصوص الشعر الجاهلي المبحوث.

١٩- تضاءلت نسبة استخدام كأن في شعر الأحوص عما كانت عليه في الشعر الجاهلي تضاؤلا كبيرا.

٢٠- تزايد استخدام القسم كأسلوب من أساليب التأكيد في شعر الأحوص عما ورد في الشعر الجاهلي.

٢١- إن التأكيد بالجملة الاعتراضية لم يذكره الباحثون في الشعر الجاهلي، ولكن وجدته في شعر الأحوص كما وجده الدكتور إبراهيم بركات في نثر الجاحظ.

٢٢- تناقص التأكيد بأسلوب النفي والاستثناء في شعر الأحوص تناقصا كبيرا عما ورد في الشعر الجاهلي.

٢٣- إن التأكيد (بإنما) قليل منذ الشعر الجاهلي إلى شعر الأحوص.

٢٤- تزايد التأكيد بإن ولامها في شعر الأحوص عما ورد في الشعر الجاهلي.

٢٥- إن التوكيد بضمير الفصل مع إن لم يثبته دارسو الشعر الجاهلي، فربما هذا التوكيد أسلوب مستحدث في شعر الأحوص ومن بعده؛ لأنه ورد في نثر الجاحظ.

٢٦- إن توكيد الفعل الماضي بقد جاء قليلا ضمن الجملة الاسمية المصدرة بفعل ناسخ في شعر الأحوص، بينما التوكيد بقد جاء بنسبة كبيرة ضمن جميع الجملة الفعلية في الشعر الجاهلي.

٢٧- تزايد استخدام توكيد النفي بالأحرف الزائدة عما جاء في الشعر الجاهلي.

٢٨- وأخيرا يتضح من خلال الدراسة المقارنة السابقة أن هناك أضرب وأساليب مشتركة في الاستخدام من العصر الجاهلي إلى العصر الأموي عند الأحوص، وهذه الأضرب منها ما هو ثابت النسبة في الاستخدام، ومنها ما تناقص، ومنها ما تزايد، وأيضا هناك أضرب وأساليب جاءت في شعر الأحوص، ولم تسجل من قبله.

ومن المحتمل وجود أساليب أو أضرب في الشعر الجاهلي لم تأت في شعر الأحوص، ولكن البحث لم يتقص هذه الأساليب في الشعر الجاهلي؛ لأنه اختص بشعر الأحوص فقط.

وبالله التوفيق، وله الحمد والشكر.

الفهارس

الفهارس

فهرس الآيات الواردة في الرسالة

فهرس الحديث

فهرس الشعر

فهرس اللغة

فهرس الصرف

فهرس الأعلام

فهرس الأمم والقبائل و الجماعات

فهرس المواضع

فهرس المصادر والمراجع

(الدائرة السوداء ترمز للمطبوع، والدائرة المفرغة ترمز للرسائل الجامعية)

- الإتقان في علوم القرآن، تأليف شيخ الإسلام جلال الدين عبد الرحمن السيوطي
- أثر النحاة في البحث البلاغي، الدكتور عبد القادر حسين، دار النهضة للطبع والنشر، مصر
- إحياء النحو، لإبراهيم مصطفى، الطبعة الثانية.
- ارتشاف الضرب من لسان العرب، لأبي حيان الأندلسي، تحقيق وشرح الدكتور رجب عثمان محمد و الدكتور رمضان عبد التواب، الناشر مكتبة الخانجي بالقاهرة.
- الأساليب الإنشائية في النحو العربي، تأليف عبد السلام هارون، الناشر مكتبة الخانجي بمصر، الطبعة الثانية، ١٣٩٩هـ، ١٩٧٩م.
- أساليب التأكيد في اللغة العربية، تأليف إلياس ديب، دار الفكر اللبناني، الطبعة الأولى.
- أساليب القسم في اللغة العربية، كاظم فتحي الراوي، الطبعة الأولى، ١٣٩٧هـ، ١٩٧٧م، ساعدت الجامعة المستنصرية على طبعه، بغداد
- أساليب النفي في العربية دراسة وصفية تاريخية، تأليف الدكتور مصطفى النحاس، كلية الآداب والتربية، جامعة الكويت.
- أسرار العربية، تأليف عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنباري ، دراسة وتحقيق محمد حسين شمس الدين، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ، ١٩٩٧م
- الأسلوب دراسة بلاغية تحليلية لأصول الأساليب الأدبية، تأليف أحمد الشايب، الطبعة الثامنة، مكتبة النهضة المصرية.
- الأسلوب دراسة لغوية إحصائية، الدكتور سعد مصلوح، دار البحوث العلمية، مطبعة حسان، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٠٠هـ، ١٩٨٠م.
- الأشباه والنظائر في النحو، للعلامة جلال الدين السيوطي/ دار الكتب العلمية، بيروت.

- الأصول في النحو، لأبي محمد بن سهل بن السراج النحوي البغدادي ، تحقيق الدكتور عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة.
- إعراب الجمل وأشباه الجمل، للدكتور فخر الدين قباوة، منشورات دار الآفاق الجديدة، دار القلم، بيروت.
- الأغاني، تأليف أبي الفرج الأصفهاني علي بن الحسين ، تحقيق لجنة من الأدباء، الدار التونسية للنشر، الطبعة الثالثة.
- الأمالي الشجرية، إملاء الشريف السيد الإمام العالم الأتقى ضياء الدين أبي السعادات هبة الله بن علي بن حمزة العلوي الحسني المعروف بابن الشجري، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت، لبنان.
- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، تأليف كمال الدين أبي البركات عبد الرحمن بن أبي الوفاء بن عبيد الله الأنباري ، قدّم له ووضع فهارسه: حسن حمد، بإشراف الدكتور إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت.
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تأليف الإمام أبي محمد عبد الله جمال الدين ابن هشام الأنصاري، ومعه كتاب عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك، وهو الشرح الكبير من ثلاثة شروح، تأليف محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، لبنان.
- الإيضاح في علوم البلاغة المعاني والبيان والبديع مختصر تلخيص المفتاح، تأليف الخطيب القزويني وهو جلال الدين أبو عبد الله محمد ابن قاضي القضاة سعد الدين أبي محمد القزويني ، مكتبة ومطبعة محمد علي صبيح وأولاده
- الإيضاح في علوم البلاغة، للخطيب القزويني ، شرح وتعليق الدكتور محمد عبد المنعم خفاجي، الناشر مكتبة الكليات الأزهرية، الطبعة الثانية.
- الإيضاح، لأبي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار النحوي المتوفى ٣٧٧هـ، تحقيق الدكتور كاظم بحر المرجان، عالم الكتب.
- البنية النحوية لشعر عروة بن الورد، للدكتور مصطفى إبراهيم علي، الطبعة الأولى، ١٤٠٩هـ-١٩٨٩م.

- تاج العروس من جواهر القاموس، للإمام اللغوي محب الدين أبي الفيض السيد محمد مرتضى الحسيني الوسطي الزبيدي الحنفي نزيل مصر ، المطبعة الخيرية، ١٣٠٦هـ.
- التبيان في إعراب القرآن يعرض لأهم وجوه القراءات، ويعرب جميع آي القرآن، تأليف أبي البقاء عبد الله بن الحسين العكبري المتوفى سنة ٦١٦هـ، تحقيق علي محمد البجاوي، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه.
- التصريح بمضمون التوضيح، للشيخ خالد زين الدين بن عبد الله الأزهري ، دراسة و تحقيق الدكتور عبد الفتاح البحيري إبراهيم.
- التطور والتجديد في الشعر الأموي، تأليف الدكتور شوقي ضيف، دار المعارف بمصر، الطبعة التاسعة.
- تفسير البحر المحيط، لمحمد بن يوسف الشهير بأبي حيان الأندلسي الغرناطي ، وبهامشه تفسير أشهر الماء من البحر لأبي حيان نفسه، وكتاب الدر اللقيط من البحر المحيط للإمام تاج الدين الحنفي النحوي ، الطبعة الثانية، ١٤٠٣هـ، دار الفكر للطباعة.
- التلخيص في علوم البلاغة، للإمام جلال الدين محمد بن عبد الرحمن القزويني الخطيب، ضبطه وشرحه الأديب الكبير الأستاذ عبد الرحمن البرقوقي، الناشر دار الكتب العربية، لبنان، الطبعة الثانية، ١٣٥٠هـ
- توجيه اللمع، للعلامة أحمد بن الحسين بن الخباز، شرح كتاب اللمع لأبي الفتح ابن جني، دراسة وتحقيق أ. د. فايز زكي محمد دياب، دار السلام للطباعة، الطبعة الأولى، ١٤٢٣هـ.
- الجمل، لأبي بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الجرجاني ، حققه وقدّم له: علي حيدر، دمشق، ١٣٩٢هـ
- ○ الجملة الخبرية في ديوان الفرزدق، رسالة لنيل درجة الماجستير، تقدم بها فيصل مفتن كاظم، بإشراف الأستاذ الدكتور عبد الحسين المبارك، جامعة البصرة، كلية الآداب، قسم اللغة العربية
- الجملة الخبرية في ديوان جرير، الدكتور عبد الجليل العاني، ساعدت جامعة بغداد على نشره، ١٩٨٢.

- الجملة الخبرية في نثر الجاحظ، رسالة دكتوراه، الدكتور إبراهيم إبراهيم بركات، إشراف الأستاذ الدكتور محمود فهمي حجازي، القاهرة ١٩٧٩م، جامعة القاهرة، كلية الآداب، قسم اللغة العربية.
- الجملة العربية تأليفها وأقسامها، تأليف فاضل صالح السامرائي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ، ٢٠٠٢م.
- الجملة العربية دراسة لغوية نحوية، للدكتور محمد إبراهيم عبادة، الناشر المعارف الإسكندرية
- جمهرة أنساب العرب، لأبي محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي (٣٨٤هـ-٤٥٦)، راجع النسخة وضبط أعلامها لجنة من العلماء، بإشراف الناشر دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٣هـ.
- الجنى الداني في حروف المعاني ٥٩٤، صنعة الحسن بن قاسم المرادي ، تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة، والأستاذ محمد نديم فاضل، منشورات دار الآفاق الجديدة، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٣هـ، ١٩٨٣م.
- حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، طبعة جديدة تمتاز بالضبط والشكل الكامل للألفية والشرح، ضبط وتشكيل وتصحيح يوسف الشيخ محمد البقاعي، إشراف مكتب البحوث والدراسات، دار الفكر، الطبعة الأولى ١٤٠١٩هـ.
- حاشية الدماميني على مغني اللبيب، لمحمد بن أبي بكر الدماميني (نسخة مخطوطة).
- حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ومعه شرح شواهد الشواهد للعيني ١٨٧/٢، دار الفكر
- حاشية العلامة الشيخ مصطفى عرفة الدسوقي وبهامشه متن مغني اللبيب للإمام ابن هشام الأنصاري، مكتبة ومطبعة المشهد الحسيني، القاهرة
- حروف المعاني، صنعه أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي ، حققه وقدم له الدكتور علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، دار الأمل
- خزانة الأدب ولب لسان العرب، تأليف عبد القادر بن عمر البغدادي ، تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون، الناشر مكتبة الخانجي بالقاهرة.

- الخصائص، صنعة أبي الفتح عثمان بن جني، تحقيق محمد علي النجار، الطبعة الثالثة مزيدة ومنقحة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٤٠٦هـ، ١٩٨٦م، مركز تحقيق التراث.
- دارسة تحليلية لمسائل علم المعاني، تأليف الدكتور محمد أبو موسى، الطبعة الثانية، ١٤٠٠هـ، مكتبة وهبة، القاهرة، دار التضامن للطباعة.
- دلائل الإعجاز، تأليف الشيخ الإمام أبي بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الجرجاني النحوي، قرأه وعلق عليه أبو فهر محمود محمد شاكر، الناشر مطبعة المدني بالقاهرة ودار المدني بجدة.
- ديوان الأحوص الأنصاري، تحقيق وشرح الدكتور سعد ضناوي، دار صادر، بيروت.
- رسالة أم الباب في النحو، دراسة نحوية لنيل درجة الماجستير في النحو، أعدتها أريج بنت عثمان بن إبراهيم المرشد، إشراف سعادة الدكتورة فاطمة عبد الرحمن رمضان بن حسين، جامعة أم القرى، كلية اللغة العربية، قسم الدراسات العليا، فرع اللغة، ١٤٢٢/١٤٢١هـ
- رصف المباني في شروح حروف المعاني، للإمام أحمد بن عبد النور المالقي ، تحقيق أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق، الطبعة الثالثة، ١٤٢٣هـ-٢٠٠٢م
- شرح ابن عقيل (٦٩٨-٧٦٩) على ألفية ابن مالك ومعه كتاب منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل تأليف محمد محيي الدين عبد الحميد
- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك المسمى منهج السالك إلى ألفية ابن مالك، حققه وشرح شواهده محمد محيي الدين عبد الحميد، الطبعة الثانية، ١٣٥٨هـ، ١٩٣٨م، مطبعة مصطفى البابي
- شرح ألفية ابن معطٍ، للقوّاس، تحقيق: د. علي موسى الشّوملي، مكتبة الخريجي، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ-١٩٨٩م.
- شرح التسهيل، لابن مالك جمال الدين محمد بن عبد الله بن عبد الله الطائي الجيّاني الأندلسي (٦٠٠-٦٧٢)، تحقيق الدكتور عبد الرحمن السيد، و الدكتور محمد بدوي المختون.

- شرح التصريح على التوضيح، للشيخ الإمام العالم العلامة الهمام خالد بن عبد الله الأزهري على ألفية ابن مالك للشيخ الإمام العلامة جمال الدين أبي محمد بن عبد الله بن يوسف ابن هشام الأنصاري، وبهامشه حاشية للعلامة المتقن الألمعي الشيخ ياسين بن زين الدين العليمي الحمصي ، مكتبة ومطبعة دار إحياء الكتب العربية.
- شرح الرضي على الكافية، من عمل يوسف حسن عمر، منشورات جامعة بنغازي.
- شروح التلخيص، وهي: مختصر العلامة سعد الدين التفتازاني ، على تلخيص المفتاح للخطيب القزويني، ومواهب الفتاح في شرح تلخيص المفتاح لابن يعقوب المغربي، وعروس الأفراح في شروح تلخيص المفتاح لبهاء الدين السبكي، وبهامشه الإيضاح في علوم البلاغة مختصر تلخيص المفتاح، تأليف الخطيب القزويني، طبع بمطبعة عيسى البابي بمصر.
- شرح جمل الزجاجي (الشرح الكبير)، لابن عصفور الإشبيلي (٥٩٧-٦٦٩)، تحقيق الدكتور صاحب أبو جناح، عالم الكتب، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ.
- شرح شافية ابن الحاجب، تأليف الشيخ رضي الدين محمد بن الحسن الأستراباذي النحوي ، مع شرح شواهده للعالم الجليل عبد القادر البغدادي صاحب خزانة الأدب المتوفى سنة ١٠٩٣هـ، حققهما وضبط غريبهما وشرح مبهمهما الأساتذة: محمد نور الحسن، محمد الزفزاف، ومحمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.
- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، تأليف الإمام أبي محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن هشام ، ومعه كتاب: منتهى الأرب بتحقيق شرح شذور الذهب، تأليف محمد محيي الدين عبد الحميد.
- شرح قصيدة كعب بن زهير في مدح رسول الله ﷺ، تأليف جمال الدين محمد ابن هشام الأنصاري، تحقيق محمود حسن أبو ناجي، مؤسسة علوم القرآن
- شرح قطر الندى وبل الصدى، تصنيف أبي محمد عبد الله جمال الدين ابن هشام الأنصاري، ومعه كتاب سبيل الهدى بتحقيق شرح قطر الندى، تأليف محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة الفيصلية.

- شرح المفصل، تأليف الشيخ موفق الدين بن يعيش النحوي ، عالم الكتب.
- شرح المقدمة الجزولية الكبير، للأستاذ أبي علي عمر بن محمد بن عمر الأزدي الشلوبين ، درسه وحققه تركي بن سهو بن نزال العتيبي، الناشر مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ، ١٩٩٣م.
- شرح كتاب سيبويه المسمى: تنقيح الألباب في شرح غوامض الكتاب، تأليف أبي الحسن علي بن محمد بن علي الحضرمي الإشبيلي المعروف بابن خروف ، دراسة وتحقيق محمد خليفة بديري، منشورات كلية الدعوة الإسلامية، ولجنة الحفاظ على التراث الإسلامي، طرابلس.
- شرح كتاب سيبويه لأبي الحسن الرماني، قسم الصرف، الجزء الأول، تقديم وتحقيق الدكتور متولي رمضان أحمد الدميري
- شعر الأحوص الأنصاري، جمعه وحققه: عادل سليمان جمال، وقدم له الدكتور شوقي ضيف، الناشر مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة الثانية، ١٤١١هـ، ١٩٩٠م.
- الشعر والغناء في المدينة ومكة لعصر بني أمية، تأليف الدكتور شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة، الطبعة الثالثة.
- الصاحبي، لأبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا ، تحقيق السيد أحمد صقر، طبع بمطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، القاهرة.
- الصناعتين الكتابة والشعر، تصنيف أبي هلال الحسن بن عبد الله بن سهل العسكري، تحقيق محمد علي البجاوي، محمد أبو الفضل إبراهيم، مطبعة عيسى البابي وشركاه، الطبعة الثانية.
- ضرائر الشعر أو كتاب ما يجوز للشاعر في الضرورة، لأبي عبد الله محمد بن جعفر التميمي القزاز القيرواني، تحقيق الدكتور محمد زغلول سلام، و الدكتور محمد مصطفى هدارة، الناشر منشأة المعارف بالإسكندرية.
- ضرورة الشعر، لأبي سعيد السيرافي ، تحقيق الدكتور رمضان عبد التواب، الطبعة الأولى، دار النهضة العربية.

- ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي، تأليف الدكتور طاهر سليمان حمودة، الدار الجامعية للطباعة والنشر.

- ظاهرة قياس الحمل في اللغة العربية بين علماء اللغة القدامى والمحدثين، للدكتور عبد الفتاح حسن علي البجه، دار الفكر للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ.

○ الظواهر التركيبية في شعر الشماخ، رسالة لنيل درجة الدكتوراه، إعداد الطالب: سليمان تاج الدين أحمد، إشراف الأستاذ الدكتور إبراهيم إبراهيم بركات، ١٤١١هـ، ١٩٩١م، جامعة أم القرى، كلية اللغة العربية، قسم الدراسات العليا، فرع اللغة.

- العدول عن المطابقة بين أجزاء الجملة، تأليف: نجلاء محمد نور عبد الغفور عطار، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ، دار ابن كثير، دمشق.

- العموم وأثره في النحو العربي، بحث مقدم لنيل درجة الماجستير، مقدم من الطالب خالد بن محمد حسين اليوبي، إشراف الدكتور جمعان بن ناجي السلمي، عام ١٤٢٢هـ.

- في النحو العربي قواعد وتطبيق على المنهج العلمي، تأليف الدكتور مهدي المخزومي، مطبعة ومكتبة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، الطبعة الأولى ١٣٨٦هـ.

- في بناء الجملة العربية، تأليف الدكتور محمد حماسة عبد اللطيف، دار القلم، الكويت، الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ-١٩٨٣م.

- القاموس المحيط، للعلامة مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزبادي، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي، الطبعة الثانية، ١٣٧١هـ.

○ القضايا الصرفية والنحوية في شرح ديوان المتنبي المسمى بالتبيان في شرح الديوان المنسوب للعكبري، رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في النحو والصرف، إعداد الطالب محمد يوسف عبد الله محسن، إشراف الأستاذ الدكتور عبد الرحمن محمد إسماعيل، ١٤٢٠هـ، ١٩٩٩م، جامعة أم القرى، كلية اللغة العربية، قسم الدراسات العليا، فرع اللغة.

- قطر الندى وبل الصدى، تصنيف أبي محمد عبد الله جمال الدين ابن هشام الأنصاري ، ومعه كتاب سبيل الهدى بتحقيق شرح قطر الندى، تأليف محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة الفيصلية

- الكامل، لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد، عارضه بأصوله وعلق عليه محمد أبو الفضل إبراهيم، ملتزم الطبع والنشر دار الفكر العربي.

- كتاب سيبويه أبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر ، تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون، عالم الكتب، الطبعة الثالثة، ١٤٠٣هـ، ١٩٨٣م.

- الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، تأليف أبي القاسم جار الله محمود بن عمر الزمخشري الخوارزمي (ت٥٣٨)، ويليه الكافي الشافي في تخريج أحاديث الكشاف، للإمام الحافظ أحمد بن حجر العسقلاني ، دار المعارف، بيروت، لبنان.

- الكواكب الدرية، شرح محمد بن أحمد بن عبد الباري على متممة الأجرومية، تأليف الشيخ محمد الأهدل بن محمد الرعيني الشهير بالخطاب، وبالهامش متممة الأجرومية، الطبعة الثانية، طبع بمطبعة شركة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر ١٣٥٦.

- اللامات، لأبي القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي ، تحقيق الدكتور مازن المبارك، دار صادر، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤١٢هـ، ١٩٩٢م.

- اللباب في علل البناء والإعراب، لأبي البقاء عبد الله بن الحسين العكبري، تحقيق غازي مختار طليمات، دار الفكر المعاصر، بيروت، لبنان، دار الفكر، دمشق، سوريا.

- لسان العرب، للعلامة أبي الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور الأفريقي المصري، دار صادر، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٨م.

- لسان العرب، للعلامة أبي الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور الأفريقي المصري، دار الفكر، وطبعة دار صادر.

- اللغة العربية معناها ومبناها، تأليف الدكتور تمام حسان، دار الثقافة، الدار البيضاء، طبعة ١٩٩٤م.

- المؤتلف والمختلف، للآمدي أبي القاسم الحسن بن بشر بن يحيى المتوفى سنة ٣٧٨٠هـ، تحقيق عبد الستار أحمد فراج، القاهرة، ١٣٨١هـ، ١٩٦١م، دار إحياء الكتب العربية

- مدخل إلى دراسة الجملة العربية، محمود أحمد نحلة، دار النهضة العربية، ١٤٠٨هـ، ١٩٨٨م.

- المدخل إلى دراسة النحو العربي، للدكتور علي أبو المكارم، المكتبة النحوية للدراسات.

- المرتجل، لأبي محمد عبد الله بن أحمد بن أحمد بن أحمد ابن الخشاب (٤٩٢-٥٦٧هـ)، تحقيق ودراسة علي حيدر، دمشق ١٣٩٢هـ، ١٩٧٢م.

- المزهر في علوم اللغة وأنواعها، للعلامة عبد الرحمن جلال الدين السيوطي، شرحه وعلّق عليه محمد أحمد جاد المولى، علي محمد البجاوي، محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الجيل، بيروت.

- المسائل الخلافية في النحو، لأبي البقاء العكبري (٥٣٨-٦١٦)، تحقيق الدكتور عبد الفتاح سليم، الطبعة الأولى، ١٤٠٢هـ-١٩٨٣م.

- المصباح في علم النحو، لأبي الفتح ناصر الدين بن عبد السيد بن علي الشهير بالمطرزي، تحقيق وشرح وتعليق الدكتور عبد السيد السيد طلب

- معاني الأبنية في العربية، تأليف الدكتور فاضل صالح السامرائي، ساعدت جامعة بغداد على نشره، جامعة الكويت، قسم اللغة العربية، الطبعة الأولى، ١٤٠١م.

- معاني الحروف، تأليف أبي الحسن علي بن عيسى الرماني النحوي (٢٩٦-٣٨٤)، حققه وخرج شواهده وعلق عليه وقدم له الدكتور عبد الفتاح إسماعيل شلبي، دار الشروق للنشر.

- معاني القرآن، تأليف أبي زكريا يحيى بن زياد الفراء ، تحقيق الدكتور عبد الفتاح إسماعيل شلبي، مراجعة علي النجدي ناصف، دار السرور ببيروت

- معجم الأفعال المتعدية بحرف، تأليف موسى بن محمد الملياني الأحمدي، دار العلم للملايين، ١٩٧٩م، الطبعة الأولى.

- المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية، قام بإخراج هذه الطبعة الدكتور إبراهيم أنيس، الدكتور عبد الجليل منتصر، عطية الصّوالحي، محمد خلف الله أحمد، وأشرف على الطبع: حسن علي عطية، محمد شوقي أمين، المكتبة الإسلامية للطباعة والنشر، إستانبول، تركيا.
- معجم شواهد العربية، تأليف عبد السلام محمد هارون، الطبعة الأولى، ١٣٩٢هـ، الناشر مكتبة الخانجي بمصر.
- معجم قبائل العرب القديمة والحديثة، تأليف عمر رضا كحالة، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة السادسة.
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، لابن هشام الأنصاري ، تحقيق الفاخوري، دار الجيل، بيروت، الطبعة الثانية ١٤١٧هـ.
- مغني اللبيب، لجمال الدين بن هشام الأنصاري، وبهامشه حاشية الشيخ محمد الأمير، مطبعة دار إحياء الكتب العربية، القاهرة
- المغني في تصريف الأفعال، للدكتور محمد عبد الخالق عضيمة، دار الحديث.
- المقتصد في شرح الإيضاح لعبد القاهر الجرجاني، تحقيق الدكتور كاظم بحر المرجان، الجمهورية العراقية، وزارة الثقافة والإعلام، دار الرشيد للنشر، ١٩٨٢.
- المقتضب، تصنيف أبي العباس محمد بن يزيد المبرد، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، ١٣٨٦هـ، جمهورية مصر العربية، وزارة الأوقاف، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، لجنة إحياء التراث الإسلامي.
- المقرب، تأليف علي بن مؤمن المعروف بابن عصفور ، تحقيق أحمد عبد الستار الجواري، عبد الله الجبوري، مطبعة العاني، بغداد، الطبعة الأولى، ١٣٩١هـ، ١٩٧١م
- الممتع في التصريف، لابن عصفور الإشبيلي، تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة، دار المعرفة
- من أسرار اللغة، تأليف الدكتور إبراهيم أنيس، ملتزم الطبع والنشر مكتبة الأنجلو المصرية، الطبعة السادسة، ١٩٨٧م.

• المنصف شرح الإمام أبي الفتح ابن جني لكتاب التصريف للإمام أبي عثمان المازني النحوي، تحقيق لجنة من الأستاذين: إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين، وسر صناعة الإعراب لابن جني دراسة وتحقيق الدكتور حسن هنداوي، دار القلم، دمشق.

• نتائج الفكر في النحو، لأبي القاسم عبد الرحمن بن عبد الله السهيلي (٥٠٨-٥٨١)، تحقيق محمد إبراهيم البنا، دار الرياض للنشر والتوزيع.

• النحو المصفى، للدكتور محمد عيد، مكتبة التبيان، القاهرة، ١٩٩٣م.

• النحو الوافي مع ربطه بالأساليب الرفيعة والحياة اللغوية المتجددة، تأليف عباس حسن، دار المعارف، مصر.

○ نظام الجملة في شعر الحماسة من حماسة أبي تمام، رسالة ماجستير تقدم بها الطالب علي جمعة عثمان، بإشراف الأستاذ الدكتور علي أبو المكارم، جامعة أم القرى، كلية اللغة العربية، قسم الدراسات العليا، فرع اللغة، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.

• النواسخ في كتاب سيبويه، تأليف حسام النعيمي، بغداد، دار الرسالة للطباعة، ١٣٩٧هـ، ١٩٧٧م.

• همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، للإمام جلال الدين السيوطي ، تحقيق وشرح الأستاذ عبد السلام محمد هارون، و الدكتور عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثانية ١٤٠٧هـ.

• الواضح لأبي بكر الزبيدي الإشبيلي النحوي ، تحقيق الأستاذ الدكتور عبد الكريم خليفة.

الفهرس الإجمالي

الفهرس التفصيلي للموضوعات

Abstract

This dissertation addresses **(Syntax of the Denunciation Nominal Sentence at the Poems of Al-Ahwas)**.

The material of this dissertation is on the text of the poems of Al-Ahwas Al-Ansari as collected and verified by Mr. Adel Suliman Jamal. The sample represents approximately 35% of total poems texts of Al-Ahwas.

The research aimed to clear up the language at the era and the place in which Al-Ahwas survived and the comparison between his flair and singing poems and the poets in his era as Al-Farazdak and Jareer as traditional poets in some of sings of building up the nominal and denunciation sentence at the pre-Islamic era and the nominal and denunciation sentence of Al-Ahwas.

The dissertation included an introduction, preface, four chapters, and results.

At the preface summary of the poet and the value of using his poets as reference at the language references. It includes also outlines to the dissertation title and the method of research.

Chapter 1 (proved sentence) on 2 sections, the first is the absolute nominal sentence; the second is the nominal bounded sentence. Section one contains five research aspects. Section two contains three research aspects.

Chapter 2 contains negative sentence which includes two sections, first section is (Denied Absolute nominal sentence), second section is (Denied Bounded nominal sentence). Each section contains two research aspects.

Chapter 3 (Confirmed Sentence) which contains 2 sections, first one is (Confirming the Proved Sentence), second section is (Confirming the Denying of the Proved sentence). Each section contains two research aspects.

As for **Chapter 4** (The Sentence of Syntax Location), this chapter contains three sections, first is (the denunciation sentence), second is (adjective sentence), third is (circumstantial sentence. Each section contains two research aspects, one regarding the absolute nominal sentence, and the other regarding the bounded nominal sentence.

Finally **The Epilogue**, which contains the most important results that related to presentation of characteristics and going out of the language syntax in Al-Ahwas poems. Also the most important results that related to presentation of the common & uncommon properties in the poems of Al-Ahwas as well as poets of his era. Also the most important results related to presentation of the extend of stability and the change which happened on the denunciation nominal sentence across the time.